عبد الرزاق أحمد السنهوري

قضية وادى النيـــل

(مصر والسودان)

Bibliotheca Alexandrina
0193242

تنبيه

هذه مذكرة تتضمن المسائل البارزة في قضية وادي النيل (مصر والسودان) . ولا يقصد بها أن تكون هي نفسها البيان الذي يلقى امام مجلس الامن ، فهي لم تعد لهذا الغرض . ولكن يحتمل من الاطلاع عليها أن يعد هذا البيان بعد أن يتم الاتفاق على ترتيب نقطة وعلى الخطة التي تتبع في ابدائه ، ولا يستغرق ذلك وقتا طويلا . كذلك يحتمل أن يستخلص من هذه المذكرة الردود اللازمة للمسائل التي يحتمل أن تثار أمام مجلس الامن .

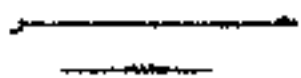

القســـــم الأول
علاقة مصر بانجلـــــــترا
منذ الاحتلال الفرنسي الى معاهدة سنة ١٩٣٦

يسر فهم القضية المصرية أن تسرد في ايجاز تاريخ علاقة مصر بانجلترا منذ فكرت انجلترا في الاستيلاء على مصر ، أي منذ الاحتلال الفرنسي ، الى أن عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ . فان هذا التاريخ يلقي ضوءا كبيرا على هذه المعاهدة التي تتمسك بها انجلترا وتعتبرها مصر غير قائمة ، ويمهد في الوقت ذاته لتفهم ما وقع بعد عقد هذه المعاهدة من احداث تعاقبت ومفاوضات لم يقدر لها النجاح ، حتى انتهى الامر بمصر أن التجأت الى مجلس الامن .

ويمكن أن نتابع هذا التاريخ في خمس مراحل متعاقبة .

(١) المرحلة الاولى انجلترا تتربص فيها بمصر وهي طريق المواصلات الامبراطورية ، وذلك منذ الاحتلال الفرنسي في سنة ١٧٩٨ الى سنة ١٨٨٢ .

(٢) المرحلة الثانية انجلترا تحتل فيها مصر في سنة ١٨٨٢ ، وتبسط عليها حماية مقنعة ، وتحاول أن تجعل من هذا المركز الفعلي مركزا مشروعا .

(٣) المرحلة الثالثة انجلترا تعلن فيها الحماية على مصر في سنة ١٩١٤ ، فتنقلب الحماية المقنعة الى حماية سافرة ، ولكنها حماية أعلنتها انجلترا على أنها ضرورة حربية مؤقتة .

(٤) المرحلة الرابعة انجلترا تلغي فيها الحماية على مصر ، وتستبدل بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فتعود بذلك الى الحماية المقنعة ، بعد أن تعترف أن الحماية السافرة علاقة غير مرضية .

(٥) المرحلة الخامسة انجلترا تفاوض فيها مصر لعقد تحالف معها ، وتريده تحالفا يفي بجميع أغراض الحماية ، حتى تمكنت من ذلك بعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

* * *

المرحلة الاولى

انجلترا تتربص بمصـــــر

(طريق المواصلات الامبراطوريـــة)

(١٧٩٨ — ١٨٨٢)

نجحت حملة القائد بونابرت ، واحتل الفرنسيون مصر في سنة ١٧٩٨ . فأحست انجلترا أن الحملة موجهة اليها هي ، وأن الضربة مسددة الى صميم الامبراطورية البريطانية . ومنذ ذلك الحين فتحت عينيها على مصر ، واعتبرت مصير هذه البلاد مرتبطا بمصير امبراطوريتها . فرسمت سياسة بعيدة المدى من شأنها أن ترقب مصر ، فلا تمكن منها فاتحا أجنبيا ، ولا تدع فيها حكومة قوية ، وهكذا تستبقي مصر ضعيفة حتى تتهيأ لها الاسباب فتستولي عليها .

وبدأت بمعركة ابي قير البحرية في سنة ١٧٩٨ حيث انتصرت على الفرنسيين . ثم أرسلت في سنة ١٨٠١ حملة عسكرية لمعاونة السلطان على اخراج الفرنسيين من مصر ، فأخرجتهم وحاولت البقاء ش . ولكنها اضطرت في سنة ١٨٠٣ الى الجلاء كارهة بالحاح من الباب العالي وتنفيذا لمعاهدة أميـــان .

وبدأ محمد علي يزهو نجمه . فكان على انجلترا ، بعد أن طردت من مصر الفاتح الاجنبي أن تمنع تأسيس الحكومة القوية . فمالأت المماليك ، ودعت ألفي بك الى لندن ، وحاولت توليته على مصر ، ولكن محمد علي ما لبث أن تغلب على المماليك . فلم تستطع انجلترا صبرا ، لا سيما بعد محالفة تركيا لفرنسا ، وخشيت أن تؤدي هذه المحالفة الى عودة الفرنسيين لمصر ، فقررت أن تسبقهم اليها ، وأعدت حملة لاحتلال مصر بمعونة المماليك في مارس سنة ١٨٠٧ . واستولت القوات الانجليزية على الاسكندرية ، ثم زحفت الى رشيد . فتغلب عليها محمد علي وردها الى الاسكندرية ، ثم أجلاها ايضا عن هذا الثغر في أغسطس سنة ١٨٠٧ . واستقام له الامر في مصر .

ووقفت انجلترا بالمرصاد لحكومة محمد علي القوية . وكان هذا قد تمكن من اعداد جيش كبير واستطاع أن يسيد وحدة وادي النيل بضم السودان الى مصر ، ونهر الوهابيين ، وسير حملة على اليونان . فما لبثت انجلترا أن غنمت على الاسطول المصري في معركة نافارينو البحرية متابعة في ذلك سياستها في اضعاف مصر .

وتوجس الباب العالي خيفة من تزايد شوكة محمد علي وامتداد سلطانه ، فتوترت العلاقات بينهما وانتهى الامر بأن أعلن محمد علي الحرب على الباب العالي ، وقاد ابراهيم الجيوش المصرية الظافرة الى ابواب القسطنطينية ، واستبقى في يده جزءا عظيما من الامبراطورية العثمانية شمل غير مصر والسودان — فلسطين وسوريه والجزيرة العربية ، فحقق بذلك وحدة العرب أو كاد .

ولم يرق ذلك لانجلترا بطبيعة الحال . فما زالت بالباب العالي تحرضه على أن يرد الجيوش المصرية الفاتحة ، فتأهب الباب العالي في شهر مارس سنة ١٨٣٩ لاسترداد سوريه ، وما كادت الجيوش التركية توغل في زحفها حتى لاقاها ابراهيم ، وردها على أعقابها ، وهدد من جديد الاناة والقسطنطينية .

هنا أيضا لم تستطع انجلترا الا أن تكشف القناع ، وقامت على رأس الدول الاوروبية تصر على حرمان محمد علي من ثمار فتوحات . ووقفت فرنسا في صف محمد علي ، ولكن انجلترا تمكنت من اقصائها ، وحملت الدول على توقيع معاهدة لندن في ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ ، وفرضت على محمد علي أن يقتصر على مصر ولاية وراثية تحت السيادة العثمانية . وهكذا استطاعت انجلترا أن تحقق أمرين . منعت مصر من أن تصبح امبراطورية عربية ضخمة ، وأسعفت الرجل المريض بالقسطنطينية فردت عنه الموت على أن يبقى مريضا .

* * *

وفي عهد سعيد تحركت اطماع انجلترا ، وتيقظت مخاوفها من جديد . فان سعيدا مسح دي لسبس امتيازا بحفر قناة السويس في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ . فتوجست انجلترا خيفة من هذا المشروع الفرنسي ، وقاومته ما استطاعت عند الباب العالي . ولكن المشروع سار في طريق التنفيذ ولما اعتلى اسماعيل عرش مصر واصل حفر القناة حتى انتهى منها في سنة ١٨٦٩ . فتحولت انجلترا من سياستها في مناهضة المشروع قبل أن يتم الى سياستها في الاستيلاء عليه بعد أن تم . وقال اللورد ستانلي وزير الخارجية الانجليزية ، من الجلي ما من أمة في العالم ستجني من حفر هذه القناة مثل الذي تجني بريطانيا . وكتبت جريدة التايمز تقول ، على مصر أن تتحمل جميع نفقات قناة السويس ، ولفرنسا أن تباهي العالم بفخر تنفيذه ، ولكن يجب أن تجني بريطانيا جميع ثمراته .

وجدت بريطانيا فعلا جميع ثمراته . فلقد كانت لمصر ولاسماعيل بالمرصاد كما قدمنا . وما لبثت أن استغلت الحالة المالية السيئة التي انحدرت اليها مصر بسبب تراكم الديون وعلو سعر الفائدة وتهافت المغامرين الاجانب . وما زالت تتدخل في شؤون مصر بحجة حماية مصالح الدائنين من رعاياها . واشركت فرنسا معها في ذلك أول الامر ، حتى نجحت في انشاء صندوق الدين كرقابة دولية . وكانت قبل ذلك على سنة ١٨٧٢ ، قد نجحت في أن تشترى أسهم مصر في قناة السويس ، واتخذت من ذلك ذريعة أخرى للتدخل والرقابة . وانبسطت الرقابة الاجنبية على شؤون مصر الداخلية من مال وادارة ، وبلغ عدد الموظفين الاجانب ثلث عدد الموظفين جميعا ، وزاد ما يتقاضون من مرتبات على ما يتقاضى الموظفون المصريون . وقبل اسماعيل تعيين مراقبين عامين ، أحدهما انجليزي والآخر فرنسي ، لتنظيم الميزانية المصرية ؛ فما لبثا أن أصبحا عضوين في الوزارة المصرية ، ولهما حق الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء . فحاول اسماعيل الخلاص من هذا النفوذ الاجنبي المتغلغل بمنح البلاد نظاما دستوريا واسعا يرد السلطة اليها . وأخذ في توسيع اختصاصات المجلس النيابي ، وأوجد نظام المسئولية الوزارية . فما لبثت انجلترا أن سعت عند الباب العالي فعزله في سنة ١٨٧٨ .

* * *

وولي توفيق عرش مصر . ولكن الحالة المالية كانت قد زادت سوءا . وقام الشعب المصري في وجه التدخل الاجنبي ، وقاد عرابي الجيش الى الثورة .

وهنا رسمت انجلترا خطتها . تمنع تركيا من التدخل ، وتقصي فرنسا عن الميدان ، وتنفرد وحدها بالاستيلاء على مصر .

وهذا ما تم فعلا . فقد سلمت انجلترا السفير التركي في لندن مذكرة جاء فيها : «أننا متفقون على حماية حقوق السلطان في مصر ، ولكننا نعارض كل محاولة من جانبه للتوسيع في مداها أو لاستعماله هذه الحقوق في غير نطاق استقلال مصر الذاتي أو في التدخل في ادارتها» . وعقدت الدول التي وقعت على معاهدة لندن في سنة ١٨٤٠ وفيهم انجلترا مؤتمرا في ترابيا ، وأصدرت قرارا تتعهد فيه بعدم الاقدام على عمل فردي ، وبعدم السعي عند تسوية المسألة المصرية في الحصول على أي امتياز أو مركز خاص في مصر . وقد أصرت انجلترا أن يستثنى من هذا القرار حالة القوة القاهرة .

وكانت انجلترا وفرنسا قد وقفتا باسطوليهما امام مدينة الاسكندرية لمنع السلطان من التدخل وقد نجحت انجلترا في اقصاء السلطان ، وبقي عليها أن تقصي فرنسا . وكان هذا ميسورا ، فان تغير الوزارات الفرنسية السريع الذي عاصر قيام الجمهورية الثالثة ، وتغلغل السياسة الخارجية الفرنسية تبعا لذلك ، وتردد دي فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية وتقلبه السريع من سياسة الى أخرى ، كل ذلك هيأ لانجلترا أن تنفرد . فلما وقعت حوادث الاسكندرية ، وجه قائد الاسطول الانجليزي انذارا الى الحكومة المصرية .

ويقول Cocherie في كتابه (Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan , 1905 , P. 114) ان مجلس الوزراء اجتمع برياسة الخديو توفيق عقب هذا الانذار ، وأجاب عليه بما يأتي :

"L'Egypte n'a rien fait qui ait pu justifier l'envoi des flottes combinées. L'autorité civile et militaire n'a à se reprocher aucun acte autorisant les réclamations de l'amiral. Sauf quelques réparations urgentes aux anciennes constructions, les forts sont, à cette heure, dans l'état où ils se trouvaient à l'arrivée des flottes. Nous sommes ici chez nous, et nous avons le droit et le devoir de nous y prémunir contre tout ennemi qui prendrait l'initiative d'une rupture de l'état de paix, lequel, selon le Gouvernement anglais, n'a pas cessé d'exister. L'Egypte, gardienne de ses droits et de son honneur, ne peut rendre aucun fort ni aucun canon, sans y être contrainte par le sort des armes. Elle proteste contre votre déclaration de ce jour et tiendra responsable de toutes les conséquences directes ou indirectes qui pourront résulter d'une attaque des flottes ou d'un bombardement, la nation qui, en pleine paix, aura lancé le premier boulet sur la paisible ville d'Alexandrie, au mépris du droit des gens et des lois de la guerre".

أما قائد الاسطول الفرنسي فقد تلقى في آخر الامر أوامر من حكومته بالانسحاب وفي هذا ايضا يقول (Cocheris):

"M. De Freycinet a ainsi adopté successivement toutes les formes d'intervention imaginables: intervention anglo-française, européenne, turque, anglo-franco-turque, anglaise et finalement,... l'abstention". (Situation internationale de l'Egypte et du Soudan 1903 p.100).

المرحلة الثانية

انجلترا تحتل مصـــر

(الحماية المقنعة ، مركز فعلي تحاول جعله مشروعا)

(١٨٨٢ ــ ١٩١٤)

انسحبت فرنسا ، وبقيت انجلترا وحدها في الميدان ، وفي ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ضرب الاسطول البريطاني مدينة الاسكندرية ، ودخلت الجيوش الانجليزية هذه المدينة ثم دخلت القاهرة في أكتوبر سنة ١٨٨٢ عقب انتصارها في موقعة التل الكبير ، وهكذا تم لانجلترا احتلال مصر ، وبقيت فيها الى اليوم .

ومصر وقت الاحتلال كانت دولة متمتعة باستقلالها الداخلي تحت السيادة العثمانية طبقا لاحكام معاهدة لندن المشار اليها .

وقد جاء الاحتلال الانجليزي متعارضا مع تعهدات انجلترا الدولية من جهة ، ومناقضا من جهة اخرى لوجودها المفكرة في الا تقدم على عمل يطردنا والا تحتل مصر .

أما أن الاحتلال جاء متعارضا مع تعهدات انجلترا الدولية فيكفي أن نشير في هذا الصدد الى ما يأتي :ــ

١ــ معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، وبمقتضاها ضمنت الدول ، وفيهم انجلترا مركز مصر على انها ذات استقلال داخلي تحت السيادة العثمانية . ولاشك في ان الاحتلال اعتداء على هذا الاستقلال وهذه السيادة .

٢ــ معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ ومعاهدة برلين سنة ١٨٧٨ . وقد وقعت انجلترا المعاهدتين وهما تنصان على ضمان الامبراطورية العثمانية . والاحتلال الانجليزي اعتداء على هذا الكيان .

٣ــ مؤتمر تريبيتا في ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢ ، اي قبل الاحتلال بايـــام قليلة ، وقد تعهدت انجلترا في هذا المؤتمر ، كما سبق القول ، بعدم القيام بعمل منفرد ، وبعدم السعي في الحصول على مركـــز تتميز به في مصر ، والاحتلال العسكري يجعل لها مركزا في مصر تتميز به على الدول كما هو واضح .

وأما أن الاحتلال جاء مناقضا لوجودها المفكرة في ألا تحتل مصـــر فيكفي ان نذكر في هذا الصدد الوعود الآتية :ــ

(1) Le Gouvernement de Sa Majesté n'a en vue que le maintien de l'autorité souveraine de la Porte et des pouvoirs du Khédive, Il ne désire ni poursuit ni annexer l'Egypte.(Sir W.Malet, déclaration au Sultan le 21 septembre 1881; Blue Book 1883).

(2) En dépit de tous les bruits et de tous les soupçons, nous n'avons aucun désir de travailler à une occupation ou à une annexion de l'Egypte par l'Angleterre.(Lord Granville, déclaration à Nubar Pacha le 4 octobre 1881; Blue Book 1882)

(3) Le Gouvernement de Sa Majesté est d'accord avec le Gouvernement français pour éviter la nécessité d'une intervention active ou d'une occupation militaire en Egypte.(Lord Granville à M.Tissot; le 20 Mars 1882; Blue Book 1882).

./.

انظر أيضا :- تصريح اللورد جرانفيل لسفير الروسيا في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق ١٨٨١) - برقية اللورد جرانفيل الى السير ادوارد ماليت في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الازرق ١٨٨١) - تصريح اللورد دوفرين للسلطان في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الازرق ١٨٨١) - خطبة العرش للملكة فكتوريا في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (جريدة التايمز)

****

لم يسع انجلترا - وهذه هي تعهداتها الدولية وعودها السابقة - الا ان تسعى الى تهيئة نفسها والدفاع عن نواياها عن طريق الادلاء بالتصريحات ، تصريحا عقب تصريح ، تؤكد أن الاحتلال اجراء مؤقت ، الغرض منه حماية الخديوي من الثوار ، وانها ستغادر مصر بمجرد ان يستتب فيها الامن والنظام ، ولم تذكر مطلقا في أي تصريح من هذه التصريحات انها تحتل مصر لانها طريق المواصلات الامبراطورية .

وقد بدأت هذه السلسلة من تصريحاتها منذ اليومين السابقين على احتلالها للاسكندرية - فوزع اللورد جرانفيل في يوم ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ منشورا على الدول جاء فيه ما يأتي :-

"L'action de l'amiral Seymour sera restreinte à la défense légitime, sans aucune arrière-pensée de la part du Gouvernement britannique". (Blue Book 1882).

ثم ارسل في اليوم التالي ، ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، برقية الى اللورد دوفرين السفير البريطاني لدى الباب العالي ، يقول فيها :-

"L'Angleterre ne poursuit en Egypte ni un but intéressé, but qui ne s'accorderait pas avec les intérêts de l'Europe, ni un but contraire aux intérêts du peuple égyptien."(Blue Book 1882).

وابلغ الاميرال سيمور ، في ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢ ، الخديوي توفيق رسميا ما يأتي :-

"I, Admiral commanding the British fleet, think it opportune to confirm without delay once more to Your Highness that the Government of Great Britain has no intention of making the conquest of Egypt nor of injuring in any way the religion and liberties of the Egyptians. It has for its sole object to protect Your Highness and the Egyptian people against rebels".

وبعد أن تم احتلال الجيوش الانجليزية لمصر ، تعاقبت التصريحات في هذا المعنى ، ونقتصر هنا على ذكر بعض منها لضيق المقام :-

(1) La Grande-Bretagne n'a aucune visée ambitieuse en Egypte. Elle n'y envoie des troupes que pour y maintenir l'ordre et rendre au Khédive l'autorité qu'il a perdue. Elle a l'intention formelle de soumettre au concert européen le règlement définitif de la question d'Egypte. (Sir Charles Dilke, déclaration à M. Tibbet le 18 juillet 1882; Livre Jaune 1882).

(2) I can go so far as to answer the honourable gentleman when he asks me whether we contemplate an indefinite occupation of Egypt. Undoubtedly of all things in the world that is a thing which we are not going to do. It would be absolutely at

./.variance

variance with all the principles and views of Her Majesty's Government, and the pledges they have given to Europe and with views, I may say, of Europe itself. (Gladstone in the House of Commons, August 10, 1882).

(3) The uncertainty there may be in some portion of public mind has reference to those desires which tend forward the permanent occupation of Egypt and its incorporation in this Empire. This is a consummation to which we are resolutely opposed and which we will have nothing to do with bringing about. We are against this doctrine of annexation, we are against everything that resembles or approaches it, and we are against all language that tends to bring about its expectation. We are against it on the ground of the interests of England; we are against it on the ground of our duty to Egypt; we are against it on the ground of the specific and solemn pledges given to the world in the most solemn manner and under the most critical circumstances, pledges which have earned for us the confidence of Europe at large during the course of difficult and delicate operations, and which; if one pledge can be more solemn and sacred than another, special sacredness in this case binds us to observe. We are also sensible that occupation prolonged beyond a certain point may tend to annexation, and, consequently, it is our object to take the greatest care that the occupation does not gradually take a permanent character. (Gladstone in the House of Commons, August 9, 1883).

(4) From the first we have steadily kept in view the fact that our occupation was temporary and provisional only..... We do not propose to keep Egypt permanently....On that point we are pledged to this country and to Europe , and if a contrary policy is adopted it will not be by us. (Lord Deby, in the House of Lords February 26, 1885).

(5) On se trompe grandement chez nous lorsqu'on croit que nous voulons rester indéfiniment en Egypte. Nous ne cherchons qu'à en sortir honorablement. Nous sommes décidés à l'évacuer. (Lord Salisbury, décl. à Waddington, le 3 nov. 1886; Livre Jaune 1886).

(6) When my noble friend.... asks us to convert ourselves from guardians into proprietors....and to declare our stay in Egypt permanent....I must say I think my noble friend pays an insufficient regard to the sanctity of the obligations which the Government of the Queen have undertaken and by which they are bound to abide. In such a matter we have not to consider what is the most convenient or what is the more profitable course; we have to consider the course to which we are bound by our own obligations and by European law. (Lord Salisbury in the House of Lords, August 12, 1889).

(7) La Vallée du Nil a appartenu et appartiendra toujours à l'Egypte. (Lord Salisbury, déclaration à M. de Concel, le 12 octobre 1898; Livre Jaune 1898).

./.

انظر ايضا تصريحات اخرى : ١) تصريح جلادستون فى مجلس العموم ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ (الكتاب الاصفر ١٨٨٢) ٢) تصريح جلادستون فى مجلس العموم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ (جريدة التايمز) ٣) خطاب شمبرلان فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ (جريدة التايمز) ٤) خطبة العرش للملكة فكتوريا فى ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ (جريدة التايمز) ٥) تصريح جلادستون فى مجلس العموم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ (جريدة التايمز) ٦) السر شارل دلك فى مجلس العموم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ (جريدة التايمز) ٧) خطاب السر وليم هاركور فى دربى ١٥ ابريل سنة ١٨٨٤ (جريدة التايمز) ٨) كتاب جرانفيل للموسيو وادنجتن فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ ٩) خطاب اللورد سالسبرى فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ (جريدة التايمز) ١٠) تصريح اللورد سالسبرى فى مجلس اللوردات ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧ (جريدة التايمز) ١١) تصريح السر هنرى هارمون ولف للصدر الاعظم ١٨٨٧ (جريدة التايمز) ١٢) تصريح المستر سميث فى مجلس العموم اول ديسمبر سنة ١٨٨٨ (جريدة التايمز) ١٣) خطاب اللورد سالسبرى فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ (جريدة التايمز) ١٤) خطاب السر شارل دلك فى سدنى ١١ يناير سنة ١٨٩٢ (جريدة التايمز) ١٥) تصريح اللورد دوفرين لوادنجتن فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ (الكتاب الازرق ١٨٩٣) ١٦) تصريح اللورد روزبرى للموسيو وادنجتن فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ (الكتاب الازرق سنة١٨٩٣) ١٧) تصريح اللورد كمبرلى فى مجلس اللوردات ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ (جريدة التايمز) ١٨) تصريح اللورد جرانفيل لحسن فهمى باشا فى ٨ فبراير سنة ١٨٩٥ (الكتاب الازرق ١٨٩٥) ١٩) تصريح جلادستون فى مجلس العموم ١٥ فبراير ١٨٩٥ (جريدة التايمز) ٢٠) بيان انتخابى لجلادستون فى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٥ (جريدة التايمز) ٢١) محاضرة للسر شارل دلك فى معهد ماركام سكوير ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ (جريدة التايمز). ٢٢) كتاب جلادستون لمصطفى كامل باشا فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ .

هذا وقد بلغت هذه الوعود ما ينيف على الستين وعدا .

وكان الباب العالى قد احتج على احتلال انجلترا لمصر ، قبيل وقوع الاحتلال وبعد وقوعه ، واخذ يطالب فى الحاح بانهاء هذا الاحتلال . ففى شهر يونيه سنة ١٨٨٢ أرسل وزير الخارجية العثمانية كتابا دوريا الى ممثلى دولته فى الخارج يعلن فيه " أن اعادة الامن الى مصر من حق تركيا وحدها " وفى ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ احتج الصدر الاعظم لدى السفير البريطانى على ما نفثه انذار الانجليزى من تهديد بضرب الاسكندرية . وفى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ طالب السفير العثمانى فى لندن الحكومة البريطانية بابلاغه الموعد الذى حددته انجلترا لسحب جنودها ، ثم قدم مذكرة يطلب فيها فتح باب المفاوضة فى الجلاء ، ثم قدم مذكرة اخرى للاحتجاج على بقاء الاحتلال الانجليزى فى مصر .

واتجهت تركيا بعد ذلك الى الدول الاوروبية ، فارسلت مذكرة دورية للدول تحتج فيها على الاحتلال باعتبار انه مخالفة خطيرة للقانون الدولى .

ورأت انجلترا اخيرا ان تفاوض تركيا فى الجلاء . وقدرت انها تكسب من هذه المفاوضة على كل حال . فهى ان نجحت ستكسب اعتراف تركيا لها بمركز خاص فى مصر ، وهذا امر كانت تحرص على الظفر به الحرص كله . واذا فشلت المفاوضة فقد اعذرت انجلترا الى الدول الاوروبية ، واثبتت انها كانت تريد الجلاء لولا تعنت تركيا ، وكسبت بذلك عذرا جديدا للبقاء فى مصر .

وارسلت انجلترا فى أغسطس سنة ١٨٨٥ السر دارموند ولف ( ) مبعوثا فوق العادة الى الاستانة . فوقع اتفاقا مع وزير الخارجية العثمانية فى اكتوبر سنة ١٨٨٥ على ايفاد مندوب تركى ومندوب انجليزى الى مصر ليفاوضا الخديو فى تنظيم الجيش المصرى واصلاح الادارة واعادة الهدوء الى السودان ، ويقدما تقريرهما

الى حكومتهما ، وهاتان تتفقان بعد ذلك على الميعاد المناسب للجلاء

وذهب احمد مختار باشا مندوبا عن تركيا والسر دراموند ولف نفسه مندوبا عن انجلترا الى مصر • ولكنهما لم يتفقا على تقرير مشترك • فرجع ولف الى لندن ، ثم غادرها الى الآستانة ليفاوض الباب العالى مباشرة • وعقد بعد لأى اتفاقية الآستانة فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ • وقد تضمنت هذه الاتفاقية تحديد ميعاد الجلاء بعد ثلاث سنوات من ابرامها ــ اى سنة ١٨٩٠ ــ الا اذا تبين ان هناك خطرا داخليا او خارجيا يقتضى تاجيل هذا الموعد ، فيبقى الاحتلال الى ان يزول هذا الخطر ، ويكون لانجلترا ــ مشتركة فى ذلك مع تركيا ــ حق العودة الى احتلال مصر اذا عاد الامن فيها الى الاضطراب ، فاذا لم ترسل تركيا قواتها العسكرية مع القوات الانجليزية اوفدت مندوبا عنها يبقى فى مصر مدة بقاء الاحتلال الجديد •

ووجه الخطر فى هذه الاتفاقية انها تكسب الاحتلال الانجليزى صفة مشروعة ، وتهىء فرصة لاستمراره ، واحتمالا للعودة اليه • ويقول ملنر فى هذا المعنى :ـ

"Of course, the gist of the whole matter was the recognition by the Sultan of Great Britain's right to reoccupy Egypt in certain cases. It is true that the Sultan reserved to himself a similar right; but since Turkey is never ready in an emergency, this reservation was not of much practical value. Clearly, if there were fresh troubles, it was Great Britain which would have to deal with them." (Milner, England in Egypt, 1899, p.123).

والاتفاقية فى النهاية تجعل لانجلترا مركزا خاصا فى مصر ، فهى التى تبقى اذا ظهر خطر يهدد مصر حتى يزول هذا الخطر ، وهى التى تعود لاعادة النظام فى مصر اذا اختل • لذلك حرضت فرنسا والروسيا السلطان حتى لا يصدق على الاتفاقية ، فامتنع عن التصديق عليها • واعلنت انجلترا على اثر ذلك انها باقية فى مصر حتى يصبح هذا البلد قادرا على دفع ما يتهدده من اخطار داخلية وخارجية ، وهى الاخطار التى ارادت ان تكون الاتفاقية كفيلة بتأمينها ، وان المسئولية فى ذلك تقع على تركيا •

وتم لانجلترا بذلك ما أرادت كسبه عند فشل المفاوضة • ويقول شارل روعندما يعرض لهذه الاتفاقية ، ويعدد الشروط التى فرضتها انجلترا للجلاء عن مصر سيأتى :ـ

"Cette énumeration suffit à prouver qu'il ne s'agit pas, en l'espèce, d'évacuation pure et simple, mais bien d'évacuation monnayée contre la reconnaissance officielle à l'Angleterre d'une <u>situation spéciale</u> par rapport à l'Egypte." (Gabriel Hanotaux: Histoire de la Nation égyptienne VII, pp.123-124).

ثم يقول فى موضع آخر :ـ

"En supposant ratifiée la convention du 22 mai 1887, aurait-elle eu pour conséquence effective l'évacuation de l'Egypte en 1890? C'est une question sur laquelle on peut discuter à perte de vue. Quoi qu'il en soit, à l'échec final de la négociation, l'Angleterre gagne plus qu'elle ne peut. Car pour maintenir son occupation de l'Egypte, elle est en bien meilleure posture après qu'avant. Désormais, à d'éventuelles observations sur l'occupation, elle peut répondre par sa proposition d'évacuer, sous des conditions que seule une pression étrangère avait empêché la puissance suzeraine d'accepter." (Vol.VII, pp.126-127).

ووقعت انجلترا فى سنة ١٨٨٨ اتفاقية دولية تكفل حياد قناة السويس وحرية المرور فيها ، ولكنها اشترطت ألا يتعارض ذلك مع مقتضيات الاحتلال • وسنعود الى هذه الاتفاقية فى موضع آخر •

وهكذا بقيت انجلترا ــ بالنسبة الى الدول ــ تكرر القول ان الاحتلال موقت وان الغرض منه هو حماية الخديو وأصلاح الادارة فى مصر •

أما بالنسبة الى مصر نفسها ، فكان الامر يختلف كل الاختلاف • وقد عملت انجلترا منذ وضعت قدمها فى مصر على ان يتغلغل نفوذها فى جميع مرافق البلاد • وما لبثت ان سيطرت على كل الشؤون الداخلية والخارجية ، حتى اصبح الاحتلال فى نظر المصريين حقيقة دائمة ، وحماية فعلية ، وان كانت حماية مقنعة غير شرعية • ويقول ملنر فى هذا الصدد :

"Thus we did after all establish a Protectorate in Egypt, but not a complete or legitimate one. On the contrary, it was a Protectorate which we would not avow ourselves, and therefore could not call upon others to recognise. It was a veiled Protectorate of uncertain extent and indefinite duration for the accomplishment of a difficult and distinct object." (England in Egypt p.28)

وسبيل انجلترا الى بسط نفوذها " النصيحة الملزمة " يبذلها "المستشارون ودستور هذه النصيحة الملزمة برقيتان من اللورد جرانفيل ؛ يضع فى الاولى منهما المبدأ ؛ ويضع فى الثانية الجزاء • وجيش الاحتلال من وراء كل ذلك محيط •

ففى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ؛ اى فى الشهور الاولى من الاحتلال ؛ ارسل اللورد جرانفيل برقية الى الدول جاء فيها :ــ " أنه وأن كانت القوات البريطانية باقية فى مصر الى الآن لصيانة النظام العام ، فأن حكومة جلالة الملكة تنوى سحبها عندما تسمح بذلك حالة البلاد ؛ وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخديو • والى أن يحين ذلك ؛ فأن مركز حكومة جلالة الملكة بأزاء سموه يقضى عليها ببذل نصائح لتتأكد من أن النظام الذى سيوجد يكون مرضيا ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم "

"Although for the present a British force remains in Egypt for the preservation of public tranquillity, Her Majesty's Government are desirous of withdrawaing it as soon as the state of the country and the organization of proper means for the maintenance of the Khedive's authority will admit of it. In the meantime, the position in which Her Majesty's Government are placed towards His Highness imposes upon them the duty of giving advice with the object of securing that the order of things be established shall be of a satisfactory character, and possess the elements of stability and progress."

وفى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ؛ أى بعد عام من البرقية الاولى ؛ ارسل اللورد جرانفيل برقية اخرى الى السر أفلن بارنج (كرومر) عندما رفض شريف باشا اخلاء السودان ؛ وقد جاء فى هذه البرقية ما يأتى :ــ

" لا أرى حاجة الى أن اوضح لكم انه من الواجب ؛ مادام الاحتلال البريطانى الموقت قائما فى مصر ؛ أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع النصائح التى ترى إسداءها للخديو فى المسائل الهامة التى تستهدف فيها ادارة مصر وسلامتها للخطر • ويجب على الوزراء والمديرين المصريين ان يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاه الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها الى ان تصر على اتباع السياسة التى تراها • ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير او مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة • وأن حكومة جلالة الملكة لواثقة من أنه

إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء ، فهناك من المصريين ، سواء من يشغلوا منصب الوزارة او شغلوا مناصب أقل درجة من هم على استعداد لتنفيذ الاوامر التى قد يصدرها اليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة " .

"I hardly need point out that in important questions, where the administration and safety of Egypt are at stake, it is indispensable that Her Majesty's Government should, so long as the provisional occupation of the country by English troops continues, be assured that the advice which, after full consideration of the views of the Egyptian Government, they may feel in their duty to tender to the Khedive, should be followed. It should be made clear to the Egyptian Ministers and Governors of provinces, that the responsibility which for the time rests on England obliges Her Majesty's Government to insist on the adoption of the policy which they recommend, and that it will be necessary that those Ministers and Governors who do not follow this course should cease to hold their offices." (Blue Book 1884, Vol.I p.176).

فالنصائح التى كان المستشار الانجليزى يبذلها للوزير المصرى كانت اذن اوامر لابد من تنفيذها ، والا تخلى الوزير عن منصبه . بل يتخلى عن منصبه رئيس الوزراء نفسه ، كما فعل شريف باشا عندما رفض ان ينفذ " نصيحة " اخلاء السودان لا ، بل هى نصائح ترقى الى أكبر مقام فى البلاد ، الى الخديو ، فترغمه ان ينزل صاغرا عليها . فاذا أراد الخديو عباس الثانى أن يختار رئيس وزرائه ، كان عليه ان يصغى الى " نصيحة " اللورد كرومر ، يبذلها له فى كثير من القسوة والخطرسة . وهذا ما يقوله Cocheris وصفا لهذا المشهد :-

Lord Cromer se fit grossier et brutal. Il l'avertit (le Khédive) qu'en résistant à l'Angleterre, "il jouait son pouvoir et sa personne". Il lui adressa des menaces révoltantes et lui communique le texte d'une dépêche de Lord Rosebery ainsi conçue: "Vous devez informer le Khédive que, dans le cas où il se refuserait à se conformer à vos conseils, il devrait être préparé à subir les graves conséquences de ses actes," Il le quitta en lui assignant un délai de vingt-quatre heures pour réfléchir. (Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan p.249).

وليس من احد قسر طبيعة " هذه النصائح " خيرا مما فعل اللورد ملنر فى كتابه المعروف " انجلترا فى مصر " عندما عرض لبرقية اللورد جرانفيل الاولى التى يرسم فيها سياسة النصائح ، وعقب عليها بما يأتى :-

" It is worth while to look closely at this famous declaration. In it the Government of Great Britain announced its object: 'the establishment of an order of things possessing the elements of stability and progress!.... ....But the British Government at the same time indicated the means which it meant to employ to attain that object. It was to be obtained by 'giving advice' - charming euphemism of the best Granvillian brand. For the advice of an armed man in possession of your property is apt to be something more than a mere recommendation; it is an order. (England in Egypt p.27).

من هنا كانت انجلترا هى المسئولة - طول مدة الاحتلال - عن حكم مصر وعن ادارتها . فاذا اردناها أن تقدم حسابا عن ذلك ، رأيناه فى غير صالحها . ولكن هذا فى شىء من الايجاز .

×××

يفخر الانجليز عادة بما يقولون انهم قدموه لمصر من خدمات فى اصـــلاح ماليتها وادارتها وتحسين حالتها الاقتصادية . ومهما يكن من أمر فى صحـــة هذه الدعوى ، فلاشك ان الانجليز لم يكونوا مدفوعين فى ذلك بالعمل على خير المصريين أنفسهم ، بل دفعهم الى العمل على تسوية حالة مصر الحالية والقبض على زمام الامن فيها مصالحهم التجارية فى هذا البلد ، بل واهم من ذلـــك مصلحة امبراطوريتهم السياسية . وهذا هو اللورد ملنر يقول ذلك فى وضوح :ـ

"The question is often asked why, if we do not intend to keep the country, we should be at such pains to improve it. What call have we to play the rôle of philanthropists? I have tried in the course of this book to supply an answer to such questionings . Let me briefly repeat that answer. On the one hand, our commercial interests in Egypt are so great and growing that her prosperity, which would be immediately wrecked by misgovernment, is a matter of concern to us. Secondly and chiefly, the geographical position of Egypt compels attention to her political condition. We have nothing to gain by owing the country ourselves, but we should have a great deal to fear from its falling in the possession of another Power. And the best means to provide against this - short of annexation - is to secure such tolerable conditions of life and administration in the Nile Valley as will prevent the recurrence of anarchy, necessitating foreign intervention. Therefore our efforts to endow Egypt with a decent native government are not philanthropy, they are business." (England in Egypt p.377).

وقد لاتلام انجلترا على العمل لمصلحتها فى بلد اجنبى اخذت على عاتقها أصلاح شؤونه ، ولكن الذى تلام عليه أنها لم تعمل فى هذا البلد ألا لمصلحتها ، ولم تلق بالا ، فى كثير او قليل ، لمصلحة هذا البلد ، بل هى قد تعمدت الاضرار بهذه المصلحة ، تقول انها اصلحت مالية مصر وأدارتها . وهذا أنما فعلته لمصلحتها التجارية كما قال اللورد ملنر نفسه ، ومصر كانت على كل حال قادرة على أن تتولى شؤونها المالية والادارية بنفسها وقد ظهرت تباشير ذلـــك قبيل الاحتلال الانجليزى . وتقول انجلترا ايضا أنها حافظت على الامن فى مصر فحمتها من التدخل الاجنبى ، واضطراب الامن فى مصر لم يأت الا من تدخلها ثم أن مصر كانت تستطيع وحدها حفظ النظام والامن دون حماية انجلترا ، وانما ارادت انجلترا بحماية مصر من التدخل الاجنبى ان تستأثر هى وحدها فى هذا البلد بالنفوذ والسلطان . فانجلترا اذن لم تعمل فى كل هذا الا لمصلحتهـــا هى لا لمصلحة مصر .

اما الذى فى مصلحة مصر حقا مقوماتها الوطنية ـ فقد عملت انجلترا عامدة على اضعافه حتى تستبقى مصر فى قبضة يدها ، ونجحت فى ذلك نجاحا كبيرا وتتمثل هذه المقومات فى جيش وطنى ونظم دمقراطية وتعليم قوى . فلننظـــر مذا فعلت انجلترا فى كل ذلك .

اما الجيش ، فمنذ دخل الانجليز مصر استصدروا مرسوما من الخديـــو توفيق ، فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، بألغائه . وعهد الى ضابط انجلـــيزى Sir Valentine Baker بتنظيم جيش مصرى جديد يكون خاضعا للسياســـة البرطانية . ثم عين السر افلن وود (Sir Evelyn Wood) قائدا لهذا الجيش ورئيسا لاركان حربه ، بعد ان استقال الجنرال استون باشا من رياســة اركان الحرب ، وهو القائد الامريكى الكفء الذى كان يتولى هذا المنصب قبـــل الاحتلال . وأبدل معظم الضباط المصريين بضباط من الانجليز . وانقص الجيـــش

المصرى من خمسين ألفا الى ستة آلاف . وأدخل نظام البدل النقدى وهـــو النظام الذى انتهى عن الجيش خير شباب مصر . وهبط مستوى التعليم هبوطـــا شنيعا فى المدرسة الحربية الوحيدة التى بقيت . واقفلت جميع المدارس العربيـــة اكتفاء بشراء الذخائر من انجلترا . وكان بالاسكندرية ترسانة ومدرسة بحرية ناقلت جميعها . وبقيت مصر بجيش هزيل فى العدد والعدة والتدريب طوال الوقـــت الذى كانت مقاليد الجيش فيه بيد الانجليز .

وأما النظم الدمقراطية ، فقد كانت مصر متمتعة منها قبل الاحتلال بمجلس نيابى كامل السلطة وبوزارة مسئولة أمام هذا المجلس . فجاء اللورد دوفريـــن (Dufferin) الى مصر عقب الاحتلال مباشرة ، والغى هذا النظام النيابى الكامل ، الذى كان من شانه بطبيعة الحال ان يحول دون تغلغل النفـــوذ الانجليزى فى البلاد ، واستبدل به نظاما ممسوخا يتمثل فى هيئة رأيها استشارى وأعضاؤها القليلون ينتخبون على درجتين او على ثلاث درجات . فمهد بذلـــك للانجليز ان يستأثروا بالقبض على زمام الحكم والادارة . ويصف (Cocheris) اللورد دوفرين ، فى التقرير الذى وضعه فى هذا الشأن ، وصفا بليغا فى العبـــارات الآتية :ـ

"En termes enthousiastes et émouvants, il parlait de l'avenir de l'Egypte, des réformes nécessaires, des droits du fellah, des garanties constitutionnelles, du système représentatif. Le progrès, la justice, la civilisation étaient invoqués...puis, insensiblement, tandis que le public, ébloui par ce feu d'artifice, se frottait les yeux, le noble lord, énigmatique comme le Sphinx, amenait la question sur le terrain de la suprématie du protectorat tutélaire de la Grande-Bretagne, dont, avec un charme exquis, il plantait délicatement les premiers jalons."(Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan p.173).

واللورد كرومر نفسه كان لا يؤمن بالحياة النيابية فى مصر وقد قال فى صـــدد النظام الذى وضعه اللورد دوفريـــن ما يأتى :ـ

"It was without doubt, desirable to make some beginning in the way of founding liberal institutions, but no one with any knowledge of the East could for one moment suppose that the Legislative Council and Assembly, founded under Lord Dufferin's auspices, could at once become either important factors in the government of the country, or efficient instruments to help in administrative & fiscal form". (Modern Egypt 1908, I p.343)

ولم تكن الجمعية التشريعية التى أنشئت قبل الحرب العالمية الاولى ، وكـــان اجلها قصيرا بسبب هذه الحرب ، هى الاخرى ، بالنظام النيابى الصحيح . ولـــم تتمتع مصر بنظام دمقراطى الا بعد الغاء الحماية الانجليزية . وكانت مصر ، لا انجلترا ، هى التى تولت بنفسها وضع نظامها الدمقراطى ، كما سبق لها ان فعلت ذلك قبل عهد الاحتلال .

بقى التعليم ، ولعله هو الميدان الذى نكب الاحتلال فيه مصر اشد نكبـــة فقد كانت البلاد قبل الاحتلال تشهد نهضة تعليمية قوية ، بدأها محمد علـــى فأنشأ مدارس على الاسلوب الغربى ، وترك الكتاتيب والمعاهد الدينية للتعلـــيم الشعبى . وأخذ اسماعيل من بعده فى التقريب ما بين التعليم الشعبى على النمط الغربى ، فأصدر قانونا أقره المجلس النيابى المصرى فى سنة ١٨٦٨ ، يرمى الـــى زيادة عدد المدارس ، واعلاء مستوى الكتاتيب ، والتقريب فيما بين النظامين حتى يتيسر جمعهما فى نظام تعليمى واحد . ويقول دور (Dorr) بشأن هـــذا القانون ما يأتى :ـ

"The forty articles of this project, which has required the force of law, mark one of the most decisive steps which Egypt has taken on the road of progress..... Above all questions of

./.

detail and difficulties of execution which the new law presents, two principles have been irrevocably affirmed, and will remainan inalienable acquisition for Egypt whatever modifications the educational system may have to undergo, namely: the solidarity of all schools and the equality of institutions of the same rank."

وبلغت النهضة التعليمية أوجها في سنة ١٨٨٠ تأتى قبل الاحتلال بسنتين حين قدم علي باشا ابراهيم وزير المعارف اذ ذاك مذكرة الى مجلس الوزراء ، طالب فيها بنشر التعليم في جميع نواحي البلاد حتى يصل الى القرى النحيفة . فأقـــر مجلس الوزراء هذا المبدأ . وقامت لجنة بدراسة التقرير فاوصت بما يأتي :-

(١) انشاء مدرسة ريفية في كل قرية سكانها يبلغون الالفين (٢) انشاء مدرسة ابتدائية في كل بلد سكانه يبلغون عشرة آلاف (٣) زيادة المدارس الثانوية زيادة تدريجية (٤) انشاء مدرسة جديدة للمعلمين (٥) انشاء دراسات تكميلية خاصة لمن يقف عند التعليم الابتدائي (٦) انشاء مدرسة عالية للادارة (٧) اصلاح المدارس الفنيـــة المتوسطة والعالية (٨) انشاء مجلس اعلى للتعليم (٩) فرض ضرائب محلية لتشـــجيع التعليم . وأقر مجلس الوزراء هذا البرنامج من الاصلاح التعليمي .

ولكن ما ليث الاحتلال الانجليزي ان دخل البلاد ، فقضى على هذه النهضـــة وبقي الانجليز يسيطرون على التعليم اربعين سنة ، فماذا فعلوا ؟ الارقام وحدهـــا تدل على ذلك :-

١ــ كان عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة في مصر ، سنة ١٨٨٢ أي عنـــد الاحتلال ، يبلغ ٨ر٣ ٪ من عدد السكان ، ولم يزد هذا العدد على ٨ر٧ ٪ في سنة ١٩١٧ ــ وقد زاد هذا العدد اليوم على ٢٠ ٪ من عدد السكان . فالانجليز لم يعلموا من الشعب في خمس وثلاثين سنة الا ٤ر١٢ ٪ من عدد السكان ومصر منذ تولت بنفسها شؤون التعليم ، اي منذ نحو خمس وعشرين ســـنة ، علمت من الشعب ما يزيد على ١٠ ٪ من عدد السكان . ومعنى ذلك ان مصـــر في خمس وعشرين سنة ، علمت من الشعب عددا يبلغ خمسة وعشرين ضعفا من العدد الذي علمته انجلترا في خمس وثلاثين سنة . ومعنى ذلك مرة اخـــرى ان مصر سارت في تعليم الشعب بسرعة تبلغ خمسة وثلاثين ضعفا من السرعـــة التي سارت بها انجلترا ، ولم تقل مصر بعد أن هذا هو الحد الاقصـــى لسرعتها ، فهل يمكن ان يكون للارقام دلالة أبلغ من ذلك !!!!

٢ــ كان عدد التلاميذ في المدارس في سنة ١٨٨٢ قد وصل الى ١٦٢٢٣٧ . ووصل عددهم في سنة ١٩٢٠ الى ٢٩٨٠٢٧ . فتكون الزيادة في ثمانية وثلاثين عاما من اعوام الاحتلال نحو مائة وأربعين الفا . وقد وصل عدد التلاميذ في سنة ١٩٤٥ الى ١٣٧٥٧٦٦ . فتكون الزيادة في نحو خمسة وعشرين عاما مـــن الاعوام التي تولت فيها مصر بنفسها شؤون التعليم قد بلغت أكثر من مليون .

٣ــ بلغت ميزانية وزارة المعارف ، في سنة ١٩٢٠ ــ ١٩٢١ ، رقما قدره ١٠١٣٥٠٣ من الجنيهات ، وهذا الرقم يمثل ٥ر٢ ٪ من الميزانية العامة . وبلغت هـــذه الميزانية في سنة ١٩٤٥ ــ ١٩٤٦ رقما قدره ٩٩٩٤٠٢٠ ، وهذا الرقـــم يمثل ١١ ٪ من الميزانية العامة . وقد زادت هذه النسبة في الميزانية الـــتي تعرض اليوم (١٩٤٧ ــ ١٩٤٨) على البرلمان الى نحو ١٤ ٪ . فانجلترا لـــم تصرف على التعليم اكثر من ٥ر٢ ٪ من ميزانية الدولة ، اما مصر فقد تدرجـــت في الصرف الى ١١ ٪ ثم الى ١٤ ٪ . ولم تفكر مطلقا ان تقف عند هذه النسبة في الاعوام المقبلة .

والواقع ان السياسة التى سارت عليها انجلترا فى التعليم كانت ترمى الى جعل عدد قليل من الشعب يلمون بمبادىء القراءة والكتابة يتلقونها فى الكتاتيب والى تزويد عدد قليل آخر بتعليم لا يجعلهم صالحين لغير الوظائف الحكومية ، وهذا ما يقوله اللورد كرومر نفسه فى رسالته للحكومة البريطانية فى سنة ١٨٩٩ :-

"Of late years the aim of the Government (in Egypt), has been twofold. In the first place, it has wished to spread as widely as possible (sic), amongst both the male and female populations, a simple form of education consisting of an elementary knowledge of the Arabic language and of arithmetic. In the second place, it has wished to form a highly educated class suitable for the requirements of the Government service." (Egypt No.5. 1899).

ولا يجوز ان يقال ان الشعب المصرى كان فى ذلك الوقت لا يقبل على التعليم فانه كان على العكس من ذلك متعطشا له متلهفا عليه ، واللورد كرومر هو الذى يقول ذلك بنفسه ؛ فقد ذكر فى كتابه " مصر الحديثة " ما يأتى :-

"In 1889, I visited many remote villages of Upper Egypt in which the face of a European is rarely seen. No request was more frequently made to me than that I should urge the Government to establish a school in the village.

"...The Egyptians have, in fact, made one great step forward in the race for a national existence. They have learnt that they are ignorant. They wish to be taught." (Modern Egypt 1908,II , p.532).

فالانجليز لم يستجيبوا الى لهفة الشعب على التعليم ؛ ورجعت الحركة التعليمية الى الوراء فى عهدهم ، بل ان وزارة المعارف نفسها لم تستكمل ذاتيتها كوزارة مستقلة الا فى سنة ١٩٠٦ . وكانت قبل ذلك فرعا من وزارة الاشغال (انظر شارل رو ، تاريخ الامة المصرية ٢ ص٢١٤)

واذا قورنت هذه السياسة الرجعية فى التعليم بالسياسة التى سارت عليها مصر قبل الاحتلال وبالسياسة التى تسير عليها الآن وضح الفرق الكبير بين أهمال الانجليز للتعليم وعناية مصر به ؛ وتبين صدق ما قدمناه من ان التعليم هو الميدان الذى نكب الاحتلال فيه مصر اشد نكبة ، ولا عجب ان يتلاقى فى الاعتراف بهذه الحقيقة رجل من غلاة المحافظين كاللورد جورج لويد مع رجل من رجال الصحافة المتقدمين كالسير فالنتاين شيرول (Sir Valentine Chirol -)

قال اللورد لويد ؛ وكان مندوبا ساميا فى مصر ، فى كتابه (Egypt since Cromer)

"It is hardly surprising therefore, that the State was miserably failing to supply even the legitimate demands made upon it, and that qualified applicants were being turned away in large numbers from the higher specialised schools simply because no facilities could be provided for training them there. Elementary education was not expending, because utterly inadequate facilities were provided for training teachers".

وقال السير فالنتاين شيرول فى كتابه (The Egyptian Question) فى الفصل الذى عقده للتعليم ما يأتى :-

"By whatever standard we judge the educational system devised for the youth of Egypt under the British Control, it has tended not at all to the salvation of the State. It is unquestionably the worst of our failures... We have barely yet approached the urgent question of popular education, beyond multiplying the old

./.

old native Kuttabs and trying to extend their usefulness as far as the appalling death of teachers who can even read and write allows to something more than the mere learning of the Koran by heart".

+ + +

ويمكن القول بوجه عام ان مصر كانت قبل الاحتلال فى فجر نهضة شطت النظم الدمقراطية والنظم التعليمية ، فباغت الاحتلال هذه النهضة وخنقها وهى فى المهد ، ولم تتمكن مصر من احياء هذه النهضة الا بعد الفناء الحمايه .

ومكّن الاحتلال الانجليز فى مصر ، فبسطوا على البلاد حماية مقنعة لا سند لها من القانون ولا من الحق . واستطاعوا فى آخر الامر أن يقصوا مصر من الميدان الدولى ، وأن يسكتوا الدول التى تطالبهم بالجلاء وتذكرهم كل يوم أن مركزهم فى مصر غير شرعى . وانتهوا فى ذلك الى اتفاقية سنة ١٩٠٤ التى عقدوها مع فرنسا ، والتى اطلقت يدهم فى مصر مقابل اطلاق يد الفرنسيين فى مراكش . وقد جاء فى هذه الاتفاقية ما يأتى :-

"His Britannic Majesty's Government declare that they have no intention of altering the political status of Egypt. The Government of the French Republic, for their part, declare that they will not obstruct the action of Great Britain in that country by asking that a limit of time be fixed for the British occupation or in any other manner."

ولم تكن جذوة الشعور القوى فى مصر قد خمدت ، واذا كانت فى السنين الاولى من عهد الاحتلال قد غطاها الرماد ، فانها لم تلبث ان توهجت واستعرت يلفح فيها مصطفى كامل احد ابطال الوطنية فى مصر . ولم توهن اتفاقية سنة ١٩٠٤ من عزائم الوطنيين الذين كانوا يلحون فى مطالبة انجلترا بالجلاء ، بل زادتهم اعتمادا على قوتهم الذاتية وعلى الشعور الوطنى الذى رسخ فى القلوب . وحسبت انجلترا انها باتفاقها مع فرنسا قد " سوت " المسألة المصرية ، ولكنها سرعان ما اضطرت الى أن تقابل الحركة الوطنية وجها لوجه . ويقول شارل روسى ذلك :-

"Un facteur intérieur qui....ne tire sa force que de lui-même, maintient ouverte une question d'Egypte, que la diplomatie croyait avoir close..... Une (Jeune Egypte), qui rassemble les nationalistes des deux nuances, accélère le rythme de ses palpitations, voire de ses vibrations...." (Histoire de la Nation Egyptienne, Vol.VOO, p.213).

على ان الاحداث الدولية لم تلبث أن تعاقبت ، ثم تفاقمت ، تنذر بنشوب حرب عالمية

xxx

المرحلة الثالثة

انجلترا تعلن الحماية على مصر

(الحماية السافرة : ضرورة حربية مؤقتة)

(١٩١٤ - ١٩٢٢)

نشبت الحرب العالمية الاولى ، فوقفت مصر منذ البداية الى جانب انجلترا ، وقرر مجلس الوزراء في ٦ أغسطس سنة ١٩١٤ ، وهو اليوم الذى دخلت فيه انجلترا الحرب ، معاملة البواخر الالمانية فى الموانى المصرية معاملة الاعداء . وعندما دخلت تركيا الحرب الى جانب المانيا اقتصرت انجلترا فى أول الأمر على أن تعلن الاحكام العرفية فى مصر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ . ثم تدبرت الموقف بعد ذلك ، وانتهت الى أن يعلن وزير الخارجية البريطانية الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . وظهر فى ذلك اليوم ، فى الجريدة الرسمية ، الاعلان الآتى :-

" يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر الى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته ، وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية . وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر . وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها " .

وفى اليوم التالى ، ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، أعلنت انجلترا عزل الخديو عباس الثانى لانضمامه الى أعدائها ، وتنصيب الأمير حسين كامل سلطانا على مصر .

ويلاحظ فى شأن اعلان هذه الحماية ما يأتى :-

١) منذ دخلت تركيا الحرب ضد انجلترا ، أصبح واجبا أن تنفصم صلة السيادة التى كانت تربط مصر بتركيا . فان مصر قد انحازت الى انجلترا كما قدمنا ، وهى لا تستطيع فى وقت واحد أن تحارب تركيا وأن تبقى تحت سيادتها .

٢) كان أمام انجلترا أحد طرق ثلاثة للخروج من هذا المأزق . فهى بين أن تجعل مصر تعلن استقلالها عن تركيا فتعترف انجلترا بذلك وتجعلها دولة حليفة ، أو تضم مصر الى أملاكها . أو تعلن عليها الحماية . وفى كل هذه الأحوال كانت السيادة العثمانية تسقط عن مصر . فآثرت انجلترا الطريق الثالث ، لأنها كرهت من جهة أن تكون مصر مستقلة ، وخشيت من جهة أخرى ما يجره الضم عليها من مسئولية الحكم المباشر واحتجاج الدول ومقاومة الشعب المصرى . ولو أن انجلترا احترمت وعودها المتكررة حين احتلت مصر ، لكان من الواجب عليها أن تختار الطريق الأول وأن تعترف باستقلال هذه البلاد .

٣) كانت الحماية تستدعى موافقة الحكومة المصرية . وهذا ما يمكن افتراض حصوله عند تولية السلطان حسين كامل . ولكن مصر لم تقبل الحماية الا على أنها ضرورة حربية مؤقتة ، انتضتها الحرب ، وتزول بزوالها . يؤكد ذلك الرسالة التى وجهها ملك انجلترا الى السلطان حسين وقت اعلان الحماية ، يقول له فيها :-

" Your Highness has been called upon to undertake the responsabilities of your high office at a grave crisis in the national life of Egypt, and I feel convinced that you will be able, with the cooperation of your ministers and the protection of Great Britain, to successfully overcome all the influences which are seeking to destroy the independence of Egypt and the wealth, liberty and happiness of the people."

فالحماية الانجليزية كانت اذن ، طبقا لهذه الرسالة ، وسيلة لحفظ استقلال مصر ، لا سبب لضياع هذا الاستقلال . ولن تكون الحماية كذلك الا اذا كانت مؤقتة تزول بزوال الحرب ، وهذا هو أيضا ما يقوله الاستاذ شارل روبر :-

" Quant au protectorat britannique, substitué à la suzeraineté turque abolie, il consacre par un état de droit l'état de fait qui était issu de l'expédition de 1882, et qui avait été se consolidant et se stabilisant depuis lors. Mais cet état de droit, inspiré par les nécessités d'une guerre générale, revêt dès le principe un caractère occasionnel, pour ne pas dire provisoire, dû aux circonstances mêmes qui l'ont déterminé. Il reste, malgré les motifs qui l'ont justifié, contradictoire à la définition que l'Angleterre avait constamment donnée de son rôle en Egypte, ce rôle consistant à guider les égyptiens dans la voie du gouvernement de leur pays par eux-mêmes. Ceux-là mêmes des anglais qui ont proclamé le protectorat britannique sur l'Egypte n'ont pas exclu, en leur for intérieur, qu'il pût ne pas être définitif, irrévocable, et, avec leur honnêteté coutumière, ils n'ont pas entièrement dissimulé leur état d'esprit à cet égard. Télégraphiant au Sultan Hussein, à l'occasion de l'avènement de ce prince au trône, le roi Georges, après lui avoir garanti son entier concours pour sauvegarder l'intégrité de l'Egypte et assurer le bien-être et la prospérité du pays, signale la 'grave crise dans la vie nationale de l'Egypte' , pendant laquelle le nouveau Sultan assumait la responsabilité du pouvoir, et exprime la confiance que sa Hautesse saurait tenir en échec tous les facteurs 'qui cherchaient à détruire l'indépendance de l'Egypte, la richesse, la liberté et le bonheur de son exemple."
(Histoire de la Nation Egyptienne VII p.239).

./.

وهذا هو أخيرا ما يشير اليه اللورد مكنر في تقريره المعروف فيقول :-

" أما المصريون البطليون فكانوا دائما يقولون ويؤكدون أنهم فهموا أن الحماية ستكون احتياطا حربيا ، وأن الدفاع عن مصر الذي صدر الوعد به في الفقرة الثانية من المنشور يقتصر على الدفاع في الحرب فقط . ولكن يظهر لنا من عبارة المنشور أنه لا يفتح بابا لهذا التفسير . ولكن لا ريب في أن المصريين أفهموا أن المساعي ستبذل بعد الحرب لتحقيق أمانيهم القومية ، وأن الجهد أفرغ في التأكيد لهم بأن حالتهم السياسية الوطنية لم تصر بعد بسط الحماية عليهم أردأ مما كانت عليه قبلها . مثال ذلك التلغراف الذي أرسله جلالة الملك الى السلطان حسين لما جلس على عرش السلطنة ، فقد استعمل جلالته فيه هذه الكلمات : " في اليوم ... الخ الخ ... " .

فالحماية الانجليزية التي قبلها السلطان والحكومة المصرية والشعب المصري على أنها ضرورة حربية مؤقتة ، ينبغي أن ترتفع بانتهاء الحرب .

* * *

ولقد ساهمت مصر في الحرب العالمية الاولى مساهمة كبيرة . وأسدت الى انجلترا والحلفاء خدمات جلى . ودافعت الجيوش المصرية عن قناة السويس ، وردت عنها الحملة التركية ، وقاتل المصريون الى جانب الحلفاء في ميادين مختلفة ، في فلسطين والعراق وبلغاريا واليونان وجاليبولي . وبلغ عدد المصريين الذين اشتركوا في القتال أكثر من مليون جندي . ويحسبنا أن ننقل هنا ما قاله أحد أعضاء مجلس الشيوخ الامريكي - جورج نوريس (George W. Norris) في هذا الصدد أمام المجلس :-

"When war commenced,... Egypt went into the war on the side of the Allies,.... She fought that war through from the beginning to the very end,.... she relied upon the pledges, upon the promises made by England not only before the war but later on. After she got into the war she renewed her energies, because she relied on the pledges that were made during the war that it was being fought for the rights of the small nations. ....More than a million - about 1,200,000 - Egyptians took part in the war on the side of the Allies. Not all her men were engaged in the trenches - many of them were labourers - but they were on all of the fronts and in some cases bore the brunt of the major part of the fighting in the trenches.... It was Egyptian soldiers, in the main, who prevented the capture of the Suez Canal. It was at the sacrifice of Egyptian blood and Egyptian lives that Turkey was driven off and defeated. Later on the Egyptians fought on the other eastern fronts. A great many Egyptian soldiers were under Allenby in Palestine, and in Mesopotamia, Bulgaria and Greece; others, mostly as labourers, were in France and in Belgium. A writer in a London magazine, who was personally present, said that during the fighting on the Gallipoli Peninsula, which proved so disastrous for the allies, the Egyptian soldiers died like flies. General Allenby has officially stated that he was very materially assisted in his capture of the Turks by the Egyptian army. Thousands, and tens of thousands, and, indeed, hundreds of thousands of Egyptians died on the battle field." (Speech of Hon. George W. Norris of Nebraska in the Senate of the United States pp.6-7).

./.

وقد أعلنت انجلترا في كثير من المناسبات بلسان مندوبها ، في هذه الحرب العالمية الاولى ، أنها انما تناضل لتحرير الشعوب الصغيرة ، وأنها لن تلقي السلاح قبل أن تضمن لهذه الشعوب حرياتها التي سلبتها القوة الغاشمة . فيقول السير ادوارد جراي أمام مجلس العموم في أغسطس سنة ١٩١٤ ما يأتي :

"England stretches out her hand to any nation whose safety or independence may be threatened or compromised by any aggression."

ويقول المستر أسكويث في خطاب ألقاه في جلد حول في نوفمبر سنة ١٩١٥ :

"We shall not pause or falter until we have secured for the smaller states their charter of independence and for the world at large its final emancipation from the reign of force."

وقد اطمأنت مصر الى هذه الاقوال ، ووقفت الى جانب انجلترا حتى خرجت هذه من الحرب ظافرة .

* * *

ولما وضعت الحرب أوزارها ، وانتصر الحلفاء ، حسبت مصر أن انجلترا عند وعدها ، وأنها ستسمح لها بدخول مؤتمر الصلح كدولة جاريت في جانب الحلفاء ، وأنها لا تلبث أن تعترف باستقلالها المجيد . ولكن انجلترا تنكرت لها ، وأعلنت أن الحماية باقية . ولما هب زعيم الوطنية المصرية بعد وقيل يطلب الترخيص له بالسفر الى مؤتمر الصلح ، لعرض قضية انجلترا هو ورفاقه وتقديم جميعها الى مائدته ، ثار الشعب المصري عن بكرة أبيه في وجه انجلترا ، وتحد المتطرفون والمعتدلون ، واتفقت الحكومة والشعب ، ولم يخذ في البلاد الا صوت واحد يطالب انجلترا برفع الحماية والاعتراف باستقلال مصر . وهذا ما يعبر عنه اللورد ملنر في تقريره المعروف حيث يقول : " سادت الحركة الوطنية في مصر الآن كل طبقة وطائفة ، واجتذبت بينهم اليها كليهم ، اما طوعا أو كرها ، بين أمراء العائلة المالكة الى صبية الكتاتيب وأصحاب الاملاك وأهل الصناعات المالية ورجال الدين والادباء والصحفيين وطلبة المدارس وأخطر من هذا كله أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش " .

وتدع اللورد ملنر هو نفسه يروي في تقريره كيف اشتعلت نار الثورة في مصر . قال يبين كيف بدأت : " في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ زار وقيل باشا وزميلان آخران من زعماء الفريق المتقدم في الحركة الوطنية المعتمد البريطاني السامي ، وأعربوا له عن رغبتهم في السفر الى لندن لعرض بيان " بالاستقلال التام " لمصر . وعرض رشدي باشا في الوقت نفسه أن يسافر هو وحده لتي باشا يكن وزير المعارف الى لندن لمناقشة في شئون مصر ، وقال أن السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة ... فأبلغ السير رجنلد وتجت وزارة الخارجية مطالبها . فجاءه الجواب بالا فائدة من السماح لزعماء الحركة الوطنية بالمجيء الى لندن ، وأما زيارة الوزيرين فليست مناسبة الآن ... وطلب طلب من الوزيرين أن يؤجلا زيارتهما . فأفهم رشدي باشا المعتمد السامي أنه يحمد رفض حكومة جلالة الملك السماح أقوال معالا تقصيرا لمحق الحماية لا يوافق عليه ، ولذلك قدم استعفاءه ... وكانت نتيجة هذه الحوادث أن يسعد المعتدلين انضموا الى المتقدمين من أهل الحركة الوطنية ، وتعهد هؤلاء يطالبون بسياسة أبعد مدى ، وحمل عمالهم حملة شديدة على الانجليز في طول البلاد وعرضها حيث لم يبق الا قليلون من الموظفين البريطانيين بسبب الحرب . وبينما كان البحث دائرا على سفر الوزيرين المصريين الى لندن في أوائل سنة ١٩١٩ ، أرسلت مذكرة الى وكلاء الدول في مصر بتأليف وفد من اثنى عشر عضوا تحت رياسة وقيل باشا ، وعرضه عرضا على مصر المشروعة على الدول الاخرى ... وفي الثالث من شهر مارس رفع الوفد عريضة الى السلطان أولها الجمهور بأن الغرض منها محاولة ارغام معظمه وبعضه من تأليف وزارة جديدة ؛ فعد ذلك تحديا لا يمكن السكوت عنه . فقرر رأي السير ملنر سيتهام القائم بأعمال المعتمد السامي

بعد موافقة الحكومة البريطانية على ابعاد زغلول باشا وثلاثة من أشد أنصاره الى مالطة . فسأفضى ذلك الى تجدد التحرير والاحتجاج . وبدأ الطلبة بالقاهرة بمظاهرات ضد الانجليز أوجبت مداخلة الجنود على عجل . وجاءت أنباء الاقاليم بحدوث مثل هذه الفتن . ولم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس حتى كانت الاضطرابات قد انتشرت في معظم مديريات الوجه البحري ، وعم فيها الهجوم على المواصلات لقطعها ، ووردت الانباء من أماكن كثيرة بالسلب والنهب والاعتداء على الجنود البريطانية وقتل بعضها وبعض الملكيين . وفي ١٦ منه قطعت سكة الحديد والاسلاك التلغرافية بين القاهرة والوجهين البحري والقبلي . ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة ... وكانت حركة وطنية تؤيدها ميول جميع الطبقات والمذاهب في الأمة المصرية وفي جملتهم الاقباط ... ".

وكانت انجلترا قد حصلت بعد الحرب على اعتراف الدول بالحماية . ولكنها لم تستطع ان تتجاهل هذه الثورة التي استعرت نارها في مصر . فأوفدت لجنة ملنر وبمهمتها " تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيرا في القطر المصري ، وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في تلك البلاد ، وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتي فيها توسيعا دائم التقدم والترقي ، ولحماية المصالح الاجنبية " .

وواضح من هذه المهمة أن انجلترا لم تعدل عن الحماية السافرة ، بل كانت تريد استبقاءها وتعتمد في اخماد الثورة على أن توسع قليلا في نظام الحكم الذاتي . ولم يكن ذلك متفقا بطبيعة الحال مع الغايات الوطنية التي اشتعلت من أجلها الثورة . فمصر كانت تطالب بحقها الطبيعي في الاستقلال والغاء الحماية ، وتلح في مطالبة انجلترا بالجلاء عن مصر . لذلك قوطعت لجنة ملنر مقاطعة اجمالية .

ازاء ذلك لم يسع لجنة ملنر أن تنصح باستبقاء الحماية السافرة ، وأشارت بالرجوع الى الحماية المقنعة ، أي الى الحالة التي كانت عليها مصر في عهد الاحتلال قبل سنة ١٩١٤ . ولم يكن ذلك رجوعا كاملا الى هذه الحالة ، فهناك فرق جوهري بين العهدين : في عهد الاحتلال كانت السيادة العثمانية مبسوطة على مصر فكانت حائلا دون أن يصبح مركز انجلترا في مصر مشروعا ، أما الآن فقد سقطت هذه السيادة باعلان سنة ١٩١٢ (وستعترف تركيا بسقوطها في معاهدة لوزان) فيسهل اذن على انجلترا ان تصحح مركزها في مصر بمعاهدة تعقدها مع مصر المستقلة . هذا هو الاساس الذي رسمته لجنة ملنر لسياسة انجلترا المقبلة في مصر : عقد معاهدة تعترف بمقتضاها مصر لانجلترا بمركز خاص ، فتكلل بالنجاح جهود بدأت منذ سنة ١٨٨٢ . وتأبت انجلترا على هذه السياسة ، ولم تحد عنها قيد خطوة ، في كل المفاوضات التي أجرتها مع مصر بعد ذلك . ولكن هناك شرطا جوهريا لنجاح هذه السياسة هو أن ترضى مصر طائعة مختارة بعقد هذه المعاهدة . وهذا ما سعت اليه انجلترا جاهدة ، وبذلت في ذلك كل ما تملك من الوسائل . فلما أعياها الامر ، واستعصى عليها أن تحصل على رضاء مصر الحر بالتقيد في اقلال هذه المعاهدة ، لم يكن أمامها الا أن تقتنص هذا الرضاء اقتناصا ، لاسيما بعد أن تخلت الدول عن مصر ، وتركتها وحدها في قبضة يدها ، دون مرجع دولي تحتكم اليه . وهذا ما فعلته بعد أن مهدت له بتصريح ٢٨ فبراير على ما سنرى .

ولننظر الآن كيف سارت انجلترا على هذه السياسة . قلنا أن لجنة ملنر هي التي وضعت أساس السياسة البريطانية من الغاء الحماية ، والاعتراف باستقلال مصر ، وعقد معاهدة معها

تعترف فيها مصر بالمصالح الخاصة لبريطانيا العظمى . وهذا ما تمهد له اللجنة في تقريرها عندما تذكر رأى بعض الوطنيين المعتدلين ، فتقول : " واعترفوا كلهم بلا استثناء بأن لبريطانيا العظمى مصالح خصوصية في مصر ، لأنها حلقة الاتصال بينها وبين سلطنتها الشرقية وأملاكها الاستوائية ، وأن لها كل الحق في ضمان هذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع ، ولكن هل يلزم لقضاء هذه الاغراض أن تحرم مصر استقلالها ..... ألا تقضى مصر أغراض انجلترا كما تقضيها الآن أو أحسن اذا صارت بلادا منتظمة الامور ، هادئة الاحوال ، مصادقة لانجلترا ، متصلة بها اتصالا وثيق العرى ، لا تشكو ظلامة ، ولا تميل الى ثورة ... وأن بريطانيا العظمى باصرارها الدائم على الحماية ... عدلت عدولا قطعيا عن سياستها الاولى ، ونكثت عهدها ، فانهم قبلوا الحماية حين اعلانها كضرورة اقتضتها الحال " . ثم يقول التقرير تعقيبا على ذلك : " ان الحكمة تقضى بالتماس حل يتفق عليه الفريقان ، أى بعقد معاهدة بين البلدين .. معاهدة ترضى فيها مصر مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها أن تسترشد ببريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية ، وتعطيها حقوقا معينة في الاراضى المصرية . أما الحقوق التى كنا نفكر فيها فعلى نوعين : الاول أن يكون لبريطانيا العظمى الحق في ابقاء قوة عسكرية في ارض مصر لتحمى مصلحتها الخصوصية في مصر أى سلامة مواصلاتها الامبراطورية ، والثانى ان يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والادارة المصرية فيما يختص بالاجانب للدفاع عن كل المصالح الاجنبية المشروعة " . ثم جاء في خلاصة التقرير ما يأتى : " ... ولكنهم (اى المعتدلون) يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد بين الفريقين باختيارهما ، تقرر استقلال مصر ، وتنيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التى تراد من الحماية بالمعنى الذى نفهمها به نحن .. (و) كل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب أن تضمن المركز الخاص الذى للمندوب البريطانى في مصر ، وتمكننا من ابقاء قوة داخل الاراضى المصرية لحماية مواصلاتنا الامبراطورية ، ونتخذ التأمين الكافى على أن السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الامبراطورية البريطانية " .

ووضحت اللجنة أساسا لمشروع معاهدة يحقق هذه الاغراض : يعلن استقلال مصر ، ثم يخلها في قيود محالفة هى الحماية بالمعنى الذى يفهمه الانجليز . ثم قالت أنها أرادت بذلك أن تمهد الطريق للمفاوضات الرسمية التى تدور فيما بعد ، اذا لقيت فكرة المعاهدة قبولا عند الرأى البريطانى والمصرى .

وبدأت انجلترا تسير في طريق سياستها المرسومة .

المرحلة الرابعة

انجلترا ترفع الحماية عن مصر وتستبدل بها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

(عود الى الحماية المقنعة ؛ الحماية المباشرة علاقة غير مرضية)

(١٩٢١ — ١٩٢٢)

أبلغت الحكومة البريطانية مصر ، في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ، قرارها الذي تطلب فيه تعيين وفد رسمي للمفاوضة . وقد جاء في هذا التقرير ما رأى : « أن حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التي تقدم بها اللورد ملنر ، استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى ، مع أن حكومة جلالته لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر ، فانها تنوي في الشروع في تبادل الآراء في هذه الاقتراحات مع وفد يعينه حظة السلطان للوصول ، اذا أمكن ، الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التي لبريطانيا العظمى ، وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الاجنبية ، وتطابق الاماني المشروعة لمصر والشعب المصري » .

تألفت وزارة عدلي على أثر ذلك ، في ١٧ مارس سنة ١٩٢١ ، وشكل عدلي الوفد الرسمي للمفاوضة بريا سنة . وامتدت المفاوضات مع اللورد كيرزون الى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، حيث سلمت الحكومة الانجليزية مشروعها النهائي الى الوفد الرسمي .

لم تقدم مصر على المفاوضة اغترارا منها بالمبدأ الذي وضعت لجنة ملنر ، بل أن عدلي رسم ، في الكتاب الذي عرض فيه تشكيل الوفد الرسمي ، السياسة التي اعتزمها ، فقال « فسيكون الغرض الرئيسي للمفاوضين المصريين ، وأول همهم ، أن يصلوا الى الاعتراف بمصر دولة مستقلة في الداخل وفي الخارج ، والغاء الحماية التي صرحا به لا في علاقات مصر وبريطانيا وحدهما ، بل في علاقات مصر والدول الاخرى أيضا » . ولكن انجلترا لم تكن لتسلم بشيء من ذلك ، بكل ما تريده هو أن تستبدل بحماية سافرة حماية مقنعة كما قدمنا ، وأن تقر لها بصريح ذلك . لذلك جاء المشروع النهائي الذي قدمه اللورد كيرزون ممهدا لتحقيق هذه الاغراض ، رفع اسم الحماية واستقلال صوري ، يقترن بهما بحالفة أبدية ، وخضوع مطلق للسياسة البريطانية ، وتدخل مكشوف فيما يشون مصر الداخلية لحماية الاجانب والاقليات ، وقوات بريطانية تستقر في مصر في أي مكان وأي زمان . وقد ذكر اللورد كيرزون في مفاوضاته مع الوفد الرسمي ان هناك اغراضا ثلاثة لوجود هذه القوات البريطانية : حماية المواصلات الامبراطورية ، والدفاع عن حدود مصر ، وحماية المصالح الاجنبية . وليس من الصعب أن تكون هذه الاغراض هي نفس الاغراض التي كانت انجلترا تصرح بها تبريرا للاحتلال العسكري الذي فرضته على البلاد في سنة ١٨٨٢ ، وقد زادت عليها غرضا لم تكن تصرح به من قبل وهو حماية المواصلات الامبراطورية .

لم يكن غريبا أن يرفض الوفد الرسمي مشروع اللورد كيرزون رفضا باتا ، اذ ليس فيه — كما قال الوفد — « ما يبقي الامل في الوصول الى اتفاق يحقق أماني مصر المشروعة » . بل هو مشروع يقصر عن مشروع ملنر نفسه في تحقيق مطالب مصر . وقد اعترف بذلك السير لويد جورج ، رئيس الوزارة البريطانية اذ ذاك ، في حديث له مع عدلي اذ قال « ولا يفوتني أن أذكر لك ان مشروع اللورد ملنر قد تجاوز ما كانت الوزارة والرأي العام مستعدين للقبول به ، وكان اللورد كيرزون المدافع الوحيد عن اقتراحات لجنة ملنر ، ولم استطع أن أحمل الوزارة على قبولها ، فأخشى ان تكون اقتراحاتنا دون ذلك المشروع » .

وقطعت المفاوضات بين انجلترا ومصر ، ولكن انجلترا كانت تعتزم مواصلة السير في طريق سياستها المرسومة ، وكانت تهيئ أمرا .

لقد عجزت عن الحصول على رضاء مصر بقيود المعاهدة ، فلتؤجل هذا الأمر الى ما بعد ، ولتكتف الآن بإعطاء مصر هذه الترضيات الصورية التي وردت في مشروعي ملنر وكيرزون ، وهي ترضيات لا تقدم ولا تؤخر ، ولكنها على كل حال تخدر الأعصاب ، ولترتب حالة موقتة على قواعد هذين المشروعين ، تستبدل فيها بالحماية السافرة حماية مقنعة ، وليكن ذلك بتصريح من جانبها وحدها ، كما كانت تركيا تفعل مع مصر قديما ، ولتتربص بمصر تداورها حتى تتمكن في آخر الامر من الحصول على رضاها في التقيد باغلال المعاهدة ، وفي وضع اتفاق نهائي يصحح مركزها في مصر .

كانت هذه هي السياسة التي قام عليها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ - وهي سياسة مبيتة كما قدمنا ، يمكن الصعود الى أصل التفكير فيها في المفاوضات التي جرت مع كيرزون ، في حديث دار بينه وبين عدلي في وزارة الخارجية البريطانية في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، اذ قال كيرزون لعدلي بعد أن رفض الوفد الرسمي المشروع : "أني أبلغت الوزارة رد الوفد ، وقد أسفوا جميعا لهذه النتيجة - وكنت أشدهم أسفا ، اذ كنت صادق الرغبة في الوصول الى اتفاق ، ولقد أدرك مركز الوفد ووجهة نظره وما يحول بينه وبين قبول المشروع ، ولكن الوزارة بعد البحث ترى أنه لا يسعها أن تتنازل عن القيود التي وضعت في المشروع ، وكنت أعتقد دائما أنه اذا تعذر وضع اتفاق نهائي ، جاز أن تنتهي الى ترتيب حالة موقتة على قواعد المشروع ، حتى اذا أخرجت الى حيز الواقع ، وطبقت بضع سنين ، واستطاعت مصر في اثنائها ان تثبت كفايتها وقدرتها على ادارة شئونها وتنظيم جيشها ، واستتب الامن ، واستقام النظام ، أمكن البحث في وضع اتفاق نهائي ..."

وفي انتظار وضع هذا الاتفاق النهائي — حيث تكبل مصر قيود المعاهدة — تعلن انجلترا ، في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، بناء على طلب اللورد اللنبي الملح ، وبعد أن تتخذ حيطتها فتنفي سعد زغلول زعيم الحركة الوطنية هو ورفاقه الى سيشيل ، تصريحا من جانبها وحدها تقول فيه ما يأتي :—

بما أن حكومة جلالة الملك ، عملا بنواياها التي جاهرت بها ، ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية ، فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ — انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ — حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات التي تتخذ باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع سكان مصر ، تلغى الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

٣ — الى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الآتي بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الأمور وهي :

أ — تأمين مواصلات الامبراطورية في مصر .

ب — الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل اجنبي بالذات أو بالواسطة .

جـ — حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات .

د — السودان .

ولم تغفل انجلترا أن تعلن الدول بهذا التصريح ، فأبلغتهم اياه في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، ولكن على الوجه الآتي :—

" أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، جريا على سياستها التقليدية ، قررت انهاء الحماية على مصر بتصريح اعترفت فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع الاحتفاظ ، الى مفاوضات مقبلة بينها وبين مصر ، ببعض أمور وثيقة الاتصال بما للامبراطورية البريطانية من المصالح وما عليها من الالتزامات . ومع ذلك فانه لن يترتب على انتهاء الحماية البريطانية على مصر تغيير في الحالة القائمة بالنسبة للدول الاخرى في مصر ، لان رخاء مصر وسلامة أراضيها من الامور الضرورية لسلامة الامبراطورية البريطانية وأمنها . لذلك ستسد على الدوام العلاقات الخاصة بينها وبين مصر — وهي العلاقات التي اعترفت بها الحكومات الاخرى من أمد بعيد — مصلحة بريطانية أساسية . وهذه العلاقات قد حددت في التصريح الصادر بالاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . وقد بينت الحكومة البريطانية أنها تعتبرها مما يمس حقوق الامبراطورية البريطانية ومصالحها الجوهرية ، وأنها لا تسمح بأن تكون هذه العلاقات محل بحث أو موضوع مناقشة من جانب أية دولة أخرى . وتطبيقا لهذا المبدأ ، فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعد كل محاولة من جانب احدى الدول للتدخل في شئون مصر عملا غير ودي ، كما أنها تعتبر كل اعتداء ضد الاراضي المصرية عملا من واجبها أن تقاومه بكل ما لديها من الوسائل " .

ولم تترك انجلترا مناسبة من المناسبات الدولية الا وهي تبلغ الدول تحفظها بالنسبة الى مصر الوارد في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

فعلت ذلك عندما وقعت في سنة ١٩٢٤ بروتوكولا خاصا بتسوية المنازعات الدولية تسوية سلمية ، فأبلغت الدول تحفظها ، وكتبت الى السكرتير العام لعصبة الأمم ، في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، تقول " ... وبناء على ذلك فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تسلم بأن البروتوكول المذكور اذا وقعته مصر سيبيح للحكومة المصرية أن تطالب بتدخل عصبة الأمم في تسوية الامور التي احتفظت الحكومة البريطانية بها احتفاظا مطلقا بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ " .

وفعلت ذلك أيضا عندما اقترحت الولايات المتحدة الامريكية وضع ميثاق ضد الحرب ، فتضمن الجواب البريطاني على هذا الاقتراح في ١٩ مايو سنة ١٩٢٨ ، تحفظا يشمل مصر ، وقد ذكرت فيه ما يأتي " أن نصوص الفقرة العاشرة من المادة الاولى من الميثاق المقترح ، الخاص بالعدول عن الحرب كأداة للسياسة القومية ، تجعل من المرغوب فيه أن يذكر أنه توجد في العالم بعض أقطار يعد رخاؤها وسلامتها مصلحة خاصة وجوهرية للسلم والأمن بريطانيا العظمى . ولقد لقيت حكومة صاحب الجلالة البريطانية في الماضي بعض العناء لكي تبين أنها لا تسمح بأي تدخل في هذه الاقطار ، وأن حمايتها ضد أي اعتداء انما هو تدبير تربي به بريطانيا العظمى الى الدفاع عن كيانها الذاتي . فينبغي اذن ان يكون مفهوما بصراحة وجلاء أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تقبل هذه المعاهدة الجديدة الا بشرط الا تمس حريتها في التصرف في هذا الشأن " .

* * *

هذا هو تصريح ٢٨ فبراير ، أعلنته انجلترا لمصر ، وقد اعترفت فيه باستقلالها ، ورفعت عنها الحماية . ولكنها مع ذلك ، بفضل ما احتفظت بتوليه من مسائل جوهرية ، هي نفس المسائل التي كانت تدور حولها مفاوضات ملنر وكيرزون ، قد استبقت جميع آثار الحماية ، ولم ترفع عنها غير الاسم . وتكون بذلك قد استبدلت — كما قدمنا — حماية سافرة بحماية مقنعة .

وقد عنيت انجلترا أن تبلغ الدول هذه الحماية المقنعة . ولكن بقي أن تقبلها مصر .

وهذا ما سنحاول انجلترا الوصول اليه ، في مفاوضاتها المتعاقبة مع مصر ، التي سننتقل اليها الآن . وهي في كل ذلك تواصل دائما السير في طريق سياستها المرسومة .

المرحلة الخامسة

انجلترا تفاوض مصر للتحالف معها

(التحالف الذي يفي بأغراض الحماية)

(١٩٢٢ — ١٩٣٦)

هذه المرحلة هي استئناف لسياسة المفاوضة التي بدأت منذ لجنة ملنر ، وهي سياسة فهمتها مصر على وجه ، وفهمتها انجلترا على وجه آخر . فهمتها مصر على أنها مجهود يبذل من أخلاص للتفاهم مع انجلترا على أساس التوفيق ما بين استقلال مصر الكامل ومصالح انجلترا المشروعة . وفهمتها انجلترا على أنها سياسة ترمي الى الحصول على رضاء مصر بمركز انجلترا الخاص والاعتراف بمصالحها الامبراطورية . فالمفاوضة في نظر انجلترا هي صلح على الاستقلال ، ومساومة فيه ، طوعا كان ذلك أو كرها .

وقد أجرت انجلترا مع مصر ، بعد تصريح ٢٨ فبراير ، سلسلة من المفاوضات ذات حلقات متعاقبة ، يستخلص منها الأمور الآتية :—

(١) مجهود صادق من جانب مصر — بعد أن تخلت عنها الدول وأعوزها أن تجد هيئة دولية تحتكم اليها — في أن تستخلص استقلالها الكامل عن طريق مفاوضات حرة تجريها مع انجلترا ، دون أن تعترف لها بأي مركز خاص يتعارض مع هذا الاستقلال .

(٢) مجهود مقابل من جانب انجلترا ، تحاول به أن تحصل على رضاء مصر ، رضاء حرا مختارا ، بمركز خاص ممتاز لها ، حصلت عليه فعلا بارادتها وحدها ، وتريد أن تحصل عليه قانونا بتوافق ارادة مصر مع ارادتها .

(٣) فشل انجلترا في الحصول على رضاء حر مختار من مصر ، بعد أن حاولت ذلك مرات متعددة .

(٤) التجاء انجلترا في النهاية — بعد أن عزلت مصر عن الميدان الدولي وانفردت بها — الى القسر والاكراه لانتزاع رضائها جبرا ، ووسيلتها الى ذلك الالحاح ، والضغط ، والتهديد ، ثم هذه القوات العسكرية الجاثمة على صدر مصر منذ سنة ١٨٨٢ ، والتي لا تزال رابضة لا تتحول عنها . فانتهت انجلترا عن طريق الاكراه الى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وتظاهرت مرارة بأنها تستطيع الاطمئنان اليها .

هذه هي الامور الاربعة التي نستخلصها من مفاوضات متعاقبة ، أجراها سعد زغلول مع ماكدونالد ، ثم ثروت مع تشامبرلين ، ثم محمد محمود مع هندرسون ، ثم النحاس مع هندرسون ، وختمت بمعاهدة سنة ١٩٣٦ .

فلننظر كيف فشلت انجلترا في كل هذه المفاوضات ، قبل أن تلجأ الى الاكراه في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، في الحصول على رضاء حر مختار يصحح مركزها في مصر .

مفاوضات - عبد سماكدونالد :-

وصل سعد الى لندره في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ليفاوض ماكدونالد . ولم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات ، ثم انقطعت . ذلك أن سعدا اختصر الطريق ، وعرف أين يبدأ . فبمجرد أن مصر قد أصبحت دولة مستقلة بسقوط الحماية البريطانية عنها ، وقد سقطت عنها الحماية منذ نشوب الحرب العالمية الاولى على ما تقدم . وجاءت معاهدة لوزان المعقودة في ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣ تؤيد ذلك ، اذ نصت المادة ١٦ من هذه المعاهدة على ما يأتي :-

Turkey hereby renounces all rights and titles whatsoever over or respecting the territories situated outside the frontiers laid down in the present Treaty and the islands other than those over which her sovereignty is recognised by the said Treaty, the future of these territories and islands being settled or to be settled by the parties concerned.

ثم نصت المادة ١٧ على ما يأتي :

The renunciation by Turkey of all rights and titles over Egypt and over the Sudan will take effect as from the 5th November 1914.

ثم هو يخلم أيضا ان انجلترا ليست لها حقوق مشروعة في مصر ، وأن كل ما تعتمد به من قوة وسلطان انما هو آت من وجود جيوشها في مصر دون سند من قانون أو حق . ذلك كان أول طلب تقدم به هو سحب جميع القوات البريطانية من الاراضي المصرية ، وهو ان الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس ، ثم طلبه الى جانب ذلك زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ، ولا سيما فيما يتعلق العلاقات الخارجية التي عرضت بالمذكرة التي أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الاجنبية في ١٥ مارس سنة ١٩١٤ قائلة أن الحكومة البريطانية تعد كل محاولة من جانب احدى الدول للتدخل في شئون مصر عملا غير ودي .

فلم يقبل ماكدونالد هذه الطلبات . وانتهت المحادثات على اثر ذلك .

وهذه المفاوضة هي أقصر المفاوضات التي جرت بين مصر وانجلترا . ولعلها أعدلها جميعا ، وأدلها على القوة الصحيحة التي تفصل بين حق مصر الطبيعي في الاستقلال ، وطامع انجلترا غير المشروعة .

مفاوضات ثروت - تشامبرلين :-

تحاول انجلترا في هذه المفاوضات ، كما تحاول في كل مفاوضات تأتي بعدها ، أن تحصل على اعتراف من مصر بمركز خاص ممتاز ، كما سبق القول . وتبني هذا المركز على دعامتين : محالفة أبدية ونقطة عسكرية .

وقد استطالت ، بعد مفاوضات طويلة ، بدأت منذ شهر يوليه سنة ١٩٢٧ وانتهت في مارس سنة ١٩٢٨ ، أن تحمل ثروت على قبول مشروع تحالف لمعاهدة تعقد بين مصر وانجلترا . ويقوم المشروع على هاتين الدعامتين بالذات .

أما المحالفة الابدية فقد وضع بيد أنها في المادة الاولى من المشروع ، وتنص على أن "يعقد بين الطرفين المتعاقدين بمحالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودي وحسن العلاقات بينهما" ، ثم تستخلص الصور التالية كل ما يترتب على هذه المحالفة الابدية من نتائج .

فلا يجوز لمصر أن تتخذ في البلاد الاجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة ، بل ولا أن تعامل في هذه البلاد معاملة المعارضة للسياسة الانجليزية ، أو تعقد أي اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية . وتبادر انجلترا الى انجاد مصر اذا اعتدى عليها ، كما تقدم مصر كل ما في وسعها من تسهيلات ومساعدات ، في حدود أراضيها ، لانجلترا اذا وجدت في حالة حرب أو تهدد بها وقوع حرب .

وأما النقطة العسكرية فقد نصت عليها المادة السابعة من المشروع ، وهي تقضي بالترخيص لانجلترا في أن تبقي في الاراضي المصرية من القوات المسلحة ما ترى ضرورة وجوده لحماية مواصلاتها الامبراطورية ، وبعد عشر سنوات يعاد النظر في المكان الذي تستقر فيه هذه القوات ، وفي حالة عدم الاتفاق على حصرها في جهة معينة تحاكمت مصر الى عصبة الامم . ويجوز لمصر أن تطلب اعادة النظر في هذه المسألة في آخر كل خمس سنوات بالشروط نفسها .

ولا شك في أن مصر أحسنت صنعا في رفض هذا المشروع الذي لا يتفق في أساسه وتفصيله — كما جاء في التبليغ الرسمي لهذا الرفض — مع استقلال البلاد وسيادتها ، ويجعل الاحتلال العسكري البريطاني شرعيا " .

* * *

مفاوضات محمد محمود — هندرسون :—

ثم استدرجت انجلترا محمد محمود الى مفاوضات أخرى ، بدأت في يونيه سنة ١٩٢٦ وانتهت بمشروع نهائي قبله محمد محمود في أغسطس سنة ١٩٢٧ . ثم استقال ليمكن حكومة من الاغلبية الوفدية أن ترجع للحكم لابرام المعاهدة .

وقام هذا المشروع أيضا كما قام المشروع السابق على دعامتين من محالفة أبدية وبقطة عسكرية .

فنصت المادة الثانية من المشروع على أن " تكون محالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدا لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات " . ولم تردد هذه المحالفة بمدة معلومة ، ولكن نصت المادة ١٩ من المشروع على أنه " يجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهدة التي تنهي على المقترحات التي مر ذكرها تعديل أحكامها بحسب ما يرى ملائما في الظروف التي تكون جارية اذ ذاك ، وذلك بالتطبيق للطرفين المتعاقدين " . فنقض المحالفة أبدي غير جائز ، ولا يصبح الا تعديل ترتضي به انجلترا . وهذا ما يجعل المحالفة أبدية كما قدمنا . وقد رتب المشروع على هذه المحالفة من النتائج ما رتبه المشروع السابق .

أما النقطة العسكرية فقد نصت عليها المادة التاسعة من المشروع ، وهي تقضي بالترخيص لانجلترا في أن تضع في الاراضي المصرية ، في الاماكن التي يتفق عليها بعد ، في جوار قناة السويس من الناحية الغربية ، من القوات المسلحة ما ترى انجلترا ضرورته لحماية قناة السويس باعتبارها طريقا للمواصلات الامبراطورية " . ونص المشروع في احدى مذكراته على أن الحكومة المصرية تقدم مجانا في الاماكن التي يوافق عليها في جوار قناة السويس أراضي وثكنات تعادل الاراضي والثكنات التي تشغلها القوات البريطانية بمصر ، وبمجرد اتمام هذه المباني الجديدة تنتقل اليها تلك القوات ، وتسلم الاراضي والثكنات التي أخليتها للحكومة المصرية . وأضاف المشروع صراحة بقضي بأنه لا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال ، ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية " .

ولا يوجد فرق بين هذا المشروع وسابقه ، من حيث النقطة العسكرية ، الا فى بعض مسائل ثانوية أو شكلية . فالمشروع السابق يبقى القوات البريطانية فى أماكنها عشر سنوات ، ثم يحدد لها مكان آخر ، يكون غالبا منطقة القناة ، بمقتضى اتفاق جديد أو تحكيم ؛ ولكن المشروعين يتفقان فى مسألة جوهرية هى أن النقطة العسكرية دائمة ، ولا تجوز مطالبة انجلترا بالجلاء الا اذا رضيت بذلك . وأما المسألتان الشكليتان اللتان يمتاز بهما هذا المشروع عن سابقه ، فنصه على الا تكون للقوات البريطانية صفة الاحتلال — ولا يترتب على هذا الاعتبار أثر عملى ما دامت القوات ستبقى متمتعة بما لها من المزايا والامتيازات — ونصه على ان تكون القوات موجودة لحماية قناة السويس وحدها باعتبارها طريقا للمواصلات الامبراطورية — ولا يوجد فرق عملى بين ان تكون القوات لحماية قناة السويس او لحماية المواصلات الامبراطورية .

وقد أحسنت الحكومة المصرية صنعا فى عدم قبولها لهذا المشروع ، ومطالبتها للحكومة البريطانية فى أن تعيد المفاوضة بكتاب أرسلته الى هندرسون فى ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠ .

مفاوضات النحاس — هندرسون :—

وقد أجابت انجلترا مصر الى طلبها فى اعادة المفاوضة . وسافر الوفد الرسمى المصرى الى لندن ، وبدأت المفاوضات الجديدة فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ ، وانتهت المس غير نتيجة فى ٨ مايو سنة ١٩٣٠ .

أما المشروع الذى قدمته انجلترا لمصر ، نتيجة لهذه المفاوضات ، فهو هو أيضا على محالفة دائمة ونقطة عسكرية .

أما المحالفة الدائمة فقد قضت بها المادة الخامسة من المشروع بأن نصت على أن " تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما " . ولم توقت هذه المحالفة أيضا بمدة معلومة ، ولكن نصت المادة ١٤ من المشروع على " أنه فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة ، يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما فى مفاوضات بقصد اعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يكون ملائما فى الظروف السائدة حينذاك ، وفى حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الامم . ومع ذلك ففى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة ، يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد اعادة النظر كما سبق بيانه " . فنقض المحالفة هنا أيضا غير جائز ، ولا يمسها الا تعديل يكون مبنيا على رضاء انجلترا أو على التحكيم ، وهذا ما يجعل المحالفة دائمة . وقد رتب المشروع على هذه المحالفة ما رتبه المشروعان السابقان من النتائج تقريبا .

والنقطة العسكرية منصوص عليها فى المادة التاسعة من المشروع . وهى تقضى بالترخيص لانجلترا فى ان تضع بجوار الاسماعيلية عددا محددا من القوات لضمان الدفاع عن القنال بالتعاون مع القوات المصرية . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا ، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية . وعند انقضاء عشرين سنة ، اذا قام خلاف على ما اذا كان وجود هذه القوات لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة ، فان ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية على عصبة الامم . ولا فرق بين هذا المشروع وسابقه ، من حيث النقطة العسكرية ، الا فى أمرين : تحديد عدد القوات التى ترابط بجوار الاسماعيلية (وقد حدد هذا العدد بثمانية الاف) ، وجعل الجلاء عن مصر بعد عشرين سنة موضوعا للتحكيم .

ولم تنته هذه المفاوضات ، هي الأخرى ، الى نتيجة لاختلاف الطرفين على مسألة السودان .

محادثات اسماعيل صدقي — سيمون :—

وآخر اتصال تم بين مصر وانجلترا ، قبل مفاوضات سنة ١٩٣٦ ، وقع بين اسماعيل صدقي وسيمون وزير الخارجية البريطانية في ٣١ سبتمبر سنة ١٩٢٩ — وأهم ما دار من الحديث بينهما هو ما جاء على لسان سيمون ، اذ قال : "اني أعتقد شخصيا أن مشروعي الاتفاق لسنتي ٢٩ و ٣٠ يجب اتخاذهما اساسا للمفاوضات المقبلة . وهناك مسائل سلم بها ، كانتهاء الاحتلال البريطاني ، والتحالف بين البلدين ، والمساعدة على الغاء الامتيازات ، وقبول مصر في عصبة الامم . غير أنه يجدر بي أبداء تحفظين اثنين : الاول خاص بالنقط العسكرية ، والثاني بالسودان . ويلوح لي أن السلطات الفنية عندنا لها بعض الطلبات فيما يتعلق بالترتيبات التي تتخذ لاقامة الجنود ، فمن المسلم به أنها ستجلو عن المدن ، ولكن أين تعسكر ؟ وهذه المسألة مازالت تحتاج الى المناقشات — أما بخصوص السودان ، فيجب في الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالادارة الحالية القائمة في السودان . فاذا ما سلم بهذا المبدأ ، فيمكن البحث عن الوسائل التي يستطاع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية في السودان " .

ومن خلال هذين التحفظين اللذين أبداهما سيمون ، نرى منذ الآن معاهدة سنة ١٩٣٦ تطل برأسها .

ووقفت المفاوضات عند هذا الحد ، وهي حلقات متشابهة ، وكلها ترمي الى تصحيح مركز انجلترا في مصر ، بابدال الحماية التي لم ترض بها مصر بمحالفة ترضاها ، ولكنها محالفة أبدية ، ترتكز على نقطة عسكرية ، فتبقى خصائص الحماية ، دون أن يذكر اسمها .

وقد عجزت انجلترا في كل هذه الادوار أن تحصل على رضاء مصر بعن حرية واختيار ، بأن تضع في يديها أغلال هذه المعاهدة .

فلم يبق أمام انجلترا — وقد أهابت بها الاحداث الدولية نذيرا بحرب عالمية أخرى قادمة — الا ان تنتزع من مصر رضاءها . وتم ذلك في معاهدة سنة ١٩٣٦ التي تنتقل اليها الآن .

وانجلترا في كل ذلك كما قدمنا ، تواصل السير في طريق سياستها المرسومة .

القسم الثاني

معاهدة سنة ١٩٣٦

تمكنت انجلترا أخيرا ، بعد مفاوضات كثيرة متعاقبة ذكرناها فيما تقدم ، من عقد معاهدة تحالف مع مصر في سنة ١٩٣٦ . وتبين الظروف التي عقدت فيها هذه المعاهدة وكيف عقدت ، ثم تحلل ما اشتملت عليه من الأحكام .

١ ـ الظروف التي عقدت فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ وكيف عقدت

حتى نتبين الظروف التي عقدت فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ينبغي أن ننظر الى الحالة الداخلية في مصر ، ثم الى الحالة الخارجية في العالم ، في الوقت الذي عقدت فيه المعاهدة .

أما الحالة الداخلية في مصر فقد كانت بالغة الدقة ، سواء كان ذلك من الناحية الدستورية أي من ناحية استقرار الحكم والطمأنينة في البلاد ، أو من ناحية الاصلاحات الواجبة للتغلب على العقبات التي كانت تحول دون رقي مصر وتقدمها .

من الناحية الدستورية كانت هناك أزمة وصلت الى أوجها . فان صدقي باشا كان قد استبدل بدستور ١٩٢٣ دستورا آخر أقل احتراما بسلطة الأمة في سنة ١٩٣٠ . ولما ولي نسيم باشا الحكم في سنة ١٩٣٤ ألغى دستور ١٩٣٠ ولم يعد دستور ١٩٢٣ ، وبقيت الحياة النيابية معطلة . وظن الرأي العام ، وأخذ يتوجس شرا . وزاد في ظنه أن السير صموئيل هور ، وزير الخارجية البريطانية في ذلك الوقت ، صرح في خطبة له بأن الحكومة البريطانية عندما استقيلت لصحت بالا يعاد دستور سنة ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠ ، فقد ظهر أن الأول غير صالح للعمل وأن الآخر لا ينطبق على رغبات الأمة . فهاج الرأي العام هياجا شديدا على أثر هذا التصريح .

والواقع أن انجلترا هي التي كانت دائما تحدث هذه الأزمات الدستورية . فقد كانت عقب انقطاع كل مفاوضة من المفاوضات السابقة ، ترمي مصر بدائهة معضلة الدواهي ، وتصيبها في رجالها الوطنيين وفي شئونها الداخلية وفي دستورها بما تكون قد بيتته لها لتاديبها على عدم توقيعها المعاهدة التي تصحح مركزها . ففعلت ذلك عقب انقطاع المفاوضات مع كرزون ، فعمدت سعد زغلول الى سبيل قبيل اعلان تصريح ٢٨ فبراير . وفعلت ذلك بعد انقطاع المفاوضات مع ماكدونالد ، فأقصت سعد زغلول عن الحكم ، مستغلة في ذلك مقتل السردار ، ثم أجرت انقلابا دستوريا خطيرا . وفعلت ذلك بعد انقطاع المفاوضات مع تشامبرلن ، فأقصت حكومة دستورية عن الحكم ،

وعطلت الحياة البرلمانية . وفعلت ذلك عقب انقطاع المفاوضات مع هندرسون في سنة ١٩٣٠ ، وهنا أيضا أقصت الحكومة الدستورية عن الحكم ، واعتدت على الدستور القائم فأبدلته بدستور ضيق لا ينطبق على رغبات الأمة . وها هي الآن تصرح بلسان وزير خارجيتها أنها تعارض في عودة الدستور الأول ، وبذلك تلف حجر عثرة في رجوع الحياة النيابية الصحيحة . وهكذا كانت مصر كلما رفضت امضاء المعاهدة التي تريدها انجلترا لتصحيح مركزها تضطرب حياتها النيابية ، وتبتلى في دستورها . وقد أدى ذلك الى عدم استقرار الحكم والطمأنينة في البلاد .

ثم أن انجلترا أبت الا أن تضع يدها على كل الأمور الجوهرية التي تعني مصر ، فعطلت بذلك كل أسباب تقدمها ، ووضعت العقبات الكأداء في سبيل رقيها . فما دامت مصر لم توقع المعاهدة ، فان الامتيازات الاجنبية باقية ، وهي الامتيازات التي تمس بسيادة مصر ، وتحول دون توزيع الضرائب توزيعا عادلا ، وتعطل كثيرا من أعمال الاصلاح . كذلك تبقى الادارة الاوروبية الى جانب ادارة الأمن العام المصرية ، وتحرم البلاد من أن يكون لها جيش يذود عنها ، وتمنع من الاشتراك في الحياة الدولية اشتراكا كاملا ومن دخولها عضوا في عصبة الأمم .

هذه كانت الحالة الداخلية لمصر قبيل عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

* * *

أما الحالة الخارجية فقد كانت مفعمة بالخطر . ففي أكتوبر سنة ١٩٣٥ غزت ايطاليا الحبشة عن طريق الاريتريا والسومال . ولم يجد عهد عصبة الامم اذ ذاك في رد هذا الاعتداء الفاضح على استقلال أمة وادعة في بلادها . واشتد اليقين بألا ضمان للسلام في ظل عصبة الامم ، وأن عهد هذه العصبة ليس فيه الكفالة الضرورية لحفظ الأمن الدولي ، وأن سياسة توازن القوى ومناطق النفوذ والمعاهدات الثنائية لاتزال هي السياسة المتغلبة . ثم ساد الاعتقاد بأن هناك من نذر العدوان ما ينبئ بقرب وقوع حرب ناحية أخرى . وساعد على ذلك ما كان يجري في اسبانيا في ذلك الوقت من حرب أهلية هي صراع عنيف بين النازية والسوفييتية ، وهي دقة الناقوس التي كانت تؤذن باقتراب الخطر .

واشتركت مصر مع سائر الدول في التأثر بهذه الاعتبارات العامة ، وانفردت باعتبارات خاصة أتت من أن ايطاليا بعد أن غزت الحبشة أصبحت تهدد مصر من ناحيتين : ناحية الصحراء الغربية وناحية السودان . هذا الى أن ايطاليا اذا استولت على الحبشة ، فقد وضعت يدها على أحد منابع النيل ، فتهدد مصر بذلك تهديدا خطيرا . ثم أن الحملة الايطالية على الحبشة كانت سببا في توتر العلاقات بين انجلترا وايطاليا توترا جعل مصر تتوقع أن حربا تنشب بين الدولتين ، تصبح هي ميدانا لها ، فتصطلي بنارها . وقد اشتركت مصر فعلا في الجزاءات التي وقعتها عصبة الأمم على ايطاليا قبل أن تدخل مصر عضوا في هذه الهيئة .

هذه الحالة الخارجية المنذرة بقرب انقضاض العاصفة وصفها شارل دي وصفـــــا

دقيقا في العبارات الآتية :

"Les intérêts égyptiens mis en jeu (par la campagne italienne) sont d'ordre économique et d'ordre politique, les uns et les autres de première importance. L'on a dit de l'Ethiopie qu'elle était le château d'eau de la vallée du Nil; et en effet là sont les sources du fleuve nourricier de l'Egypte, là ce lac Tana, qui alimente le Nil Bleu. L'installation de l'Italie en Abyssinie fait donc passer entre ses mains le réservoir et le régulateur des eaux dont vit l'Egypte. En tout état de cause, un voisinage italien se substitue au voisinage éthiopien sur toute l'étendue d'une très longue frontière entre l'Abyssinie et le Soudan anglo-égyptien: la sécurité du Soudan en est affectée et les conditions de sa défense en sont modifiées. Or l'entreprise africaine de l'Italie a provoqué une tension aiguë entre elle et l'Angleterre, une tension qui risque plus d'une fois d'aboutir à la guerre. Cela suffit déjà pour mettre l'Egypte en état d'alerte et, dans le cas où la guerre éclaterait entre anglais et italiens, il est de toute évidence qu'elle y sera entraînée et que son territoire, égyptien et soudanais, sera englobé dans les opérations militaires. Enfin, la guerre même serait-elle évitée, ce n'est pas chose indifférente pour l'Egypte et le Soudan que d'être désormais flanqués de deux côtés, l'Ouest et le Sud-Est, par la Libye et l'Afrique Orientale italiennes...." (Histoire de la Nation Egyptienne VII p.320).

وقد رأت مصر أن انجلترا اذا دخلت في حرب مع ايطاليا ، وأصبحت الأراضـــي المصرية ميدانا لهذه الحرب الطاحنة ، في وقت لم تستقر فيها العلاقات بين مصر وانجلترا ، فإن انجلترا لا تلبث أن تضع يدها على جميع المرافق المصرية ، لتتصرف فيها بحســب سلطانها كما فعلت في الحرب العالمية الأولى ، بل لعلها تعود الى اعلان الحماية عليها . لذلك لم يكن هناك بد من أن تسعى مصر سعيا حثيثا الى اعادة فتح باب المفاوضات ، عليها تستطيع أن تقر علاقاتها مع انجلترا على أساس يحفظ لها كرامتها في الحرب القادمة . ولم يكن أمامها غير المفاوضة سبيلا الى ذلك ، اذ لم تكن هناك هيئة دولية تستطيـــع أن تحتكم اليها لتنصفها وترد لها حقوقها . وهذه قصية الأمم ، لقد بلغت نهاية مـــن الضعف والهزال ، وهذه الدول ، التي كانت قد أفلتت في الحرب العالمية الأولى حـــتى الأمم في تقرير المصير ، قد تخلت من هذا المبدأ السامي ، ورجعت الى سياسة الاخـــذ والعطاء ، وكان من ذلك أن اعترفت بالحماية على مصر ، ثم لما رفعت الحماية حرصت انجلترا على تعليقها التحفظات التي أعلنتها في تصريح ٢٨ فبراير في كل مناسبة سنكة على النحو الذي قدمناه .

وقد صورت لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب المصري ، التي أحيل عليها مشروع القانون بالموافقة على معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ذلك تصويرا بليغا في التقرير الذي رفعته عن هذه المعاهدة ، فقالت : " لقد كان من الطبيعي أن يكون المقياس الصحيح الذي تقاس المعاهدة به لتقرير قبولها ، هو آمال الأمة التي أيدتها عندما وضعت الحرب أوزارها ، اذ هبت تطلب الغاء الحماية وانهاء الاحتلال والتمتع بسيادتها التامة ، وركلت من أجـــل

ذلك الوفد المصري في السعي الى استقلالها استقلالا تاما حينما وجد الى السعي سبيلا . من أجل هذا الغرض أجمعت الأمة كلمتها ، ومن أجله ثارت ثورتها سنة ١٩١٩ ، معتمدة في بلوغ آمالها على حقها الطبيعي ، وعلى ذلك المبدأ الذي أعلنه الانجليز وحلفاؤهم وهو " حرية كل أمة في تقرير مصيرها " . غير أن هذا المبدأ لم يلبث أن تضاءل شأنه ، وأهمل حكمه ، ولم يلق نفاذا أمام معاوضة المنافع والمجاملات الدولية على حساب بعض الأمم ومنها مصر ، فكانت جهود المصريين متجهة الى المفاوضة مع انجلترا لعقد معاهدة تعترف لمصر باستقلالها وتكفل لبريطانيا العظمى صون مصالحها التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال . وعلى هذا الأساس توالت المحادثات والمفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى ، ولكنها أخفقت جميعها ، لأنها لم تصل الى نتيجة ترضي الطرفين . وفي خلال ذلك صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ..... غير أن هذا التصريح الذي صدر من جانب واحد كان مصدر قلق مستمر في نفوس المصريين المتطلعة دائما الى مفاوضات حرة خالية من كل قيد لتقضي على التحفظات الاربعة ، كما كان مثارا للتدخل في أنظمة الحكم ، ومبعثا للحد من حرية الادارة المصرية في العمل لتقدم البلاد من الوجهتين السياسية والعسكرية ، بل ومن الوجهة الاجتماعية أيضا . ضجت الأمة من هذه الحال غير المستقرة ، وضجت من التدخل الأجنبي في ادارة شؤونها تذرعا بالتحفظات الأربعة ..... " : (انظر مجموعة مجلس الشيوخ الخاصة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ٣٤) .

ولم تكن لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ ، التي أحيل عليها المشروع نفسه ، بأقل افصاحا عن هذه المعاني من لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب . وهذا بعض ما قالته في تقريرها : " لبثت مصر الى سنة ١٩١٤ ، التي أعلنت فيها الحرب العظمى ، محتلة احتلالا مفروضا عليها ، معتدى على حقوقها الطبيعية في جميع مرافقها ، وادارة شؤونها في الداخل ، وابراز وجودها في الخارج . وزاد مركزها سوءا اعلان انجلترا الحماية عليها التي فرضتها بلا مراعاة لكرامة الأمة ، ولو أنها لطفتها بوصفها بضرورة حربية . ولما خمدت الحرب اتجهت أفكار بريطانيا العظمى الى أن تكون الحماية حماية بمعناها الكامل . وقد أخذت اقرارا من المانيا بهذه الحماية في معاهدة فرساي . وقطعت الطريق على مصر ، اذ حذرت باقي الدول بألا تتعرض واحدة منهن الى شئون مصر ولا لمركزها . وقد كان الحلفاء وشهم انجلترا قالوا بالمبدأ الطبيعي وهو حرية الامم في تقرير مصيرها . ولكن لاختلاف النيات ودافع المنافع والمفاوضات والاعتزاز بالظفر ، هدم هذا الأساس الانساني الطبيعي ، وحرمت مصر من الاستفادة من هذا المبدأ ، مع أنها قامت بقسط عظيم في مساعدة الحلفاء في الحرب العظمى ..... وكان من الطبيعي أن الخطة التي يجب اتباعها هي الاتفاق مع انجلترا على تحقيق استقلال مصر وما يصون مصالح بريطانيا المصالح التي لا تتعارض والاستقلال .

فجرت محادثات وحصلت مفاوضات ، فأخفقت جميعها ذلك الاخفاق الذي كان دليلا على أن الأمة لم تصل بها الى آمالها ولم تبلغ أمانيها . وكان أهم ما اشترطته انجلترا فيها أن يعسكر جنودها داخل البلاد أينما شاءت ولأي زمن تريد . فثارت مصر وصمدت للمحادثات ، وتمسكت بحقوقها ، وبقيت قلوبها تغلي آونة بين ضلوعها وآونة بين ربوعها . ثم صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ..... فكان هذا التصريح بقيوده مصدرا للمناوءات ، ومثارا للصادمات ، وسببا للاضطرابات ، ولم يمنع حدوث انقلابات ..... بعد هذا في سنة ١٩٢٣ صدر الدستور ، وجرى ما جرى مما تعرفونه ، فقد أوقف وصار تعطى له الصورة التي يقتضيها الظرف . وكانت الأمة في هذا الميدان تجرع الصبر وتنزف الدم .... هذه حال مصر يلخصها : حرمان من حقوقها ، ومنع من ادارة شئونها ، وعدم تمثيل سياسي كامل في الخارج ، ومفاضلة بين سكانها بامتياز الأجانب فيها ، واخراج من السودان ، وتحكم في مستقبل مصر ، وعوق في رقيها ، وحظر عليها في التعاهد مع أي دولة أخرى للانتفاع بها في أمر حيوي نافع لها .

* *
*

هذه هي الحالة الداخلية في مصر والحالة الخارجية في العالم وقت دخول مصر من جديد في مفاوضات مع انجلترا سنة ١٩٣٦ ، وهذه هي الظروف التي دارت في ظلها هذه المفاوضات . ولم تكن انجلترا يعنيها ، والجو الدولي مدلهم ، أن تقر علاقتها مع مصر في هذه الظروف الا بالثمن الباهظ الذي ستفرضه عليها ، والا فهي مرابطة في مصر ، ممسكة بزمامها ، مترقبة للأحداث . أما مصر فهي التي كان يعنيها أن تقر علاقتها مع انجلترا لما قدمناه من الاعتبارات .

لذلك لما تثاقلت انجلترا في التقدم الى مصر لتسوية المسائل المعلقة بينهما ، وصرح السير صموئيل هور بأن المفاوضات مع مصر ستجرى في الوقت المناسب وأراد بذلك التسويف والمماطلة ، وكانت الحالة الدولية تزداد تفاقما ، خطب النحاس باشا في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ عيد الجهاد الوطني ، ينبه الى وجوب المبادرة لتسوية هذه المسائل فقال : " تفاقمت المشكلة الحبشية ، وتعقدت الحالة الدولية ، ووالت ايطاليا ارسال الجنود الى مستعمراتها الافريقية ، وعرض الأمر على عصبة الأمم ، وبدا شبح الحرب في الأفق ، وهي اذا وقعت دارت حول حدود مصر وعند منابع النيل ، بل ربما كانت مصر ميدانا لها : برها وبحرها وجوها . ومن ثم انتقل الموقف الى ناحية أعظم خطرا ، فتضاعفت الحاجة لاستئناف حياتنا الدستورية الصحيحة ، كي يتولى نواب الأمة تسيير أمورها في هذا الجو العاصف ، وأصبح تحديد المركز تحديدا دقيقا ضروريا .... وأصبح الأمر لا يقتصر على مطلبنا الدستوري ، بل يستلزم أيضا تصفية

الموقف كله على أساس الاتفاق مع مصر اتفاقا حرا شريفا يحقق لها الاستقلال التام ، ويصون مصالح الانجليز التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال " . وعلق على تصريح هور بأن المفاوضات ستجرى في الوقت المناسب بما يأتي : " أن معنى ذلك الاعتذار عن الاتفاق بعدم ملاءمة الوقت مع استمرار الحالة الفعلية الراهنة ، بأن يضع الانجليز أيديهم باسم التعاون الودي الحر على حصوننا وثكناتنا ومطاراتنا ومسالكنا ومواردنا ، يتولوا أمرنا ، ويوجهوا سياستنا دون أن يكون لنا شيء في ذلك من حرية أو اختيار " .

وثار الاضطراب في مصر ، وهاج الرأي العام ، وضغط على الاحزاب ، فتألفت جبهة وطنية من مختلف الهيئات والأحزاب السياسية ، وأرسلت كتابا الى المندوب السامي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بينت فيه الأسباب الداخلية والخارجية التي تجبر مصر على الرجوع الى المفاوضة لحل المسائل المعلقة ، فقالت : " ويرجع حرص المصريين على اتمام الاتفاق الى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم . فان عدم اتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وانجلترا من حين الى حين ، ولا شيء أحب الى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو الى هذا الاحتكاك الذي يفسد جو العلاقات بين الدولتين ، وعدم اتمامه يعوق تقدم مصر ، ويضع العقبات في سبيل رقيها . ومن الأمثلة على ذلك : أ) بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر ، حائلة بينها وبين حق التشريع المالي وغير المالي الذي يسري على المقيمين بمصر جميعا مع أن حريتها في هذا التشريع هي التي تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة ، وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا . ب) وجود ادارة اوروبية الى جانب ادارة الأمن العام المصرية . جـ) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها . د) حرمان مصر من الاشتراك في الحلبة الدولية ومن دخولها عضوا في عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم في خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة . وليست هذه الا بعض الآثار الناشئة عن عدم ابرام المعاهدة والداعية الى حرص المصريين على المسارعة الى ابرامها . وفضلا عن هذه العقبات التي تقف في سبيل تقدم مصر ، وتحد من استقلالها وحريتها ، فان بقاء المسائل المعلقة بغير حل قد كان من الأسباب التي أدت الى عدم استقرار الحكم والطمأنينة في البلاد ، وأدى ذلك في كثير من الأحيان الى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين في مصر على السواء . ومنذ بدأت الأزمة الدولية التي نشأت عن نزاع ايطاليا والحبشة في هذا العام ، ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة الى عقد المعاهدة . فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهي بهم الى الاشتراك فيها ، وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها . وقد اشتركت مصر في هذه الأزمة بالفعل منذ لبت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على ايطاليا كما اتخذت انجلترا أراضي مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارئ . وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع بعد المواصلات

وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجهات التى تقتضيها الظروف " . ثم انتهت الجبهة الوطنية فى كتابها الى أن تطلب من المندوب السامى أن يبلغ الحكومة البريطانية رغبتها بإبرام معاهدة بالتصوص التى انتهت اليها مفاوضات هندرسن - النحاس فى سنة ١٩٣٠ "على أن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات " .

وقد تباطأت انجلترا فى الرد طويلا ، ثم وافقت على التفاوض بمذكرة وتبليغ شفوى .

أما المذكرة فتاريخها ٧ فبراير سنة ١٩٣٦ ، وقد جاء فيها ما يأتى : "أن الحرب مثلو الهيئات والأحزاب المختلفة فى الكتاب الذى يمثلوا بها الى سعادة المندوب السامى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ من رغبتهم فى أن تصرح حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بقبولها ابرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالشروط التى وضعت وليست على أثر مفاوضات هندرسن - النحاس فى سنة ١٩٣٠ ، وتسوية المسائل التى لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية التى سادت تلك المفاوضات . تلكى يمتنع أى سوء تفاهم محتمل فى المستقبل ، ترى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير الى المبدأ الاساسى الذى يقضى بأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تفض الى اتفاق نهائى ، وأن تصرح بأنها فى الوقت الذى تريد فيه أن تصل الى ابرام معاهدة برمتها ، ليس فى وسعها قبول التقيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها أو أى مفاوضة أخرى لم تنته الى اتفاق " .

وأما التبليغ الشفوى فهذا نصه : " أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة على استعداد تام لأن تدخل فى الحال مع الحكومة المصرية فى محادثات بقصد الوصول الى اتفاق على عقد معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر . ولكن بالنظر لما للنصوص العسكرية فى هذه المعاهدة من الأهمية الكبرى ، تقترح حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، تمهيدا للمفاوضات ، أن تتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين ، بصفة سرية ، وبروح التحالف المنشود ، فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل " .

اذن لا تقبل انجلترا حتى مشروع سنة ١٩٣٠ كما هو ، بل لابد من التفاهم وتعديل نصوصه العسكرية لمصلحتها ، وقد كانت بوادر ذلك قد بدت فى محادثات سيمون - صدقى كما رأينا . وهى الآن تستغل الظروف الدولية واضطرار مصر الى حل المسائل المعلقة للاعتبارات التى قدمناها لتملى ما تفرضه من الشروط .

ورأى ، امعانا فى استغلال الظروف ، أن تقرن كل ذلك بتهديد صريح توجهه الى مصر عند قيام المندوب السامى بالتبليغ الشفوى سالف الذكر ، فتقول : " أن الاخفاق فى عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جدية ، مما قد يحمل الحكومة البريطانية على اعادة النظر فى سياستها نحو مصر " .

ونقتطف هنا من مكاتبات رسمية ما يثبت صدور هذا التهديد .

قبيل بدء المفاوضات ، في أوائل سنة ١٩٣٦ ، تولى علي ماهر باشا الحكم ، فكتب للمندوب السامي في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ يرد على التبليغ الشفوي بالموافقة ، ويخبره بأنه استصدر مرسوما يعين هيئة الوفد الرسمي الذي سيتولى المفاوضات عن مصر ، ثم يضيف ما يأتي : " ولا يسعني عند تبليغكم الصورة المرفقة من المرسوم المشار اليه إلا أن الاحظ أنكم ، عند قيامكم بالتبليغ الشفوي سالف الذكر ، قد توهمتم بأن الاخفاق في عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جدية ، مما قد يحمل الحكومة البريطانية على اعادة النظر في سياستها نحو مصر . ولا شك أنه لم يفت سعادتكم ما أثارته هذه التصريحات في الرأي العام المصري من القلق الشديد . حقا أنكم حرصتم على الاشارة الى أنها لا تنطوي على شيء من التهديد أو الارهاب ، وأنها لا تعدو تقرير الواقع ، ولكن مهما يكن لهذه الاشارة من أثر في تخفيف وقع التصريحات التي كلفتم ابداءها بصفة خاصة ، لا يسع الشعب المصري ، وحكومته ومندوبوه ناطقون بلسانه ، أن يعتقد أن محادثات أو مفاوضات تعالج في ظل مثل تلك التصريحات يمكن أن تكون خالصة أو حرة . فذلك ومراعاة للمصلحة المشتركة للبلدين ، أتشرف بأن أرجو منكم أن تؤكدوا لي أن الحكومة البريطانية ترى حق الرأي الا شيء يمكن أن يحد من حرية ممثلي مصر في المناقشة والعمل ، وان استعمال هذه الحرية لن يؤثر على ما بين البلدين من صلات الصداقة " .

وفي نفس اليوم أجاب المندوب السامي بما يأتي : " أتشرف باحاطة دولتكم أني تسلمت مذكرتكم المؤرخة ١٣ فبراير ، والتي لفتم بها دولتكم النظر الى تصريح صدر مني ، وفقا للتعليمات في التبليغ الشفوي الذي تشرفت بتوجيهه الى سلف دولتكم في ٢٠ يناير ، ذلك التصريح الخاص بالنتائج المحتملة لعدم الوصول الى الاتفاق في المفاوضات المقبلة بشأن المعاهدة . وتطلبون دولتكم الآن تأكيدا بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا تسلم بأنه لن يحد شيء من حرية مندوبي مصر في المناقشة أو التصرف ، وأن استعمال تلك الحرية لن يخل بحسن العلاقات بين البلدين . فجوابا على ذلك يسرني أن أخبر دولتكم بناء على تعليمات حكومتي أن لها وطيد الأمل ، بل أنها في الواقع موقنة ، أن كلا الفريقين سيبذل قصارى جهده كي لا يترتب على استعمال هذه الحرية أي تأثير في العلاقات الودية بين البلدين ، وأن الحكومة البريطانية لتحمل أصدق عواطف الود حيال الحكومة المصرية والشعب المصري ، وبينما نجد من الواجب أن تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة الى مستقبل مجهول المدى ، شأنها في ذلك شأن كل الحكومات ، فأنها ترى — اذا كان هناك ثمت فشل في الوصول الى اتفاق بالرغم مما يحدو الفريقين من صادق الرغبة — أنه ليس من الضروري أن يترتب على الفشل تأثير في حسن العلاقات بين البلدين ، تلك العلاقات التي لا تحرص الحكومة البريطانية على استدامتها فحسب ، بل على زيادتها قوة . "

فالمندوب السامي لم يتذكر الذي التهديد الذي صدر منه ، بل أنه وذكر أنه جاء مطابقا للتعليمات التي تلقاها في التبليغ الشفوي ، ثم أكده بعد ذلك في عبارات ، مهما كانت ملطفة ، لا تدع شكا فيما تنطوي عليه من المعنى .

في هذا الجو الذي تسوده الرهبة ، يكتنفه الأخطار ، ويتسلط فيه التهديد ، جرت المفاوضات بين مصر وانجلترا .

وفي ٢ مارس سنة ١٩٣٦ عقدت جلسة الافتتاح . وفي ٦ مارس سنة ١٩٣٦ بدأت جلسات العمل . واتفق الطرفان بادئ ذي بدء على أن المعاهدة المراد ابرامها كل لا يتجزأ ، وأن كل اقتراح يعرض ويوافق عليه الطرفان يكون خاضعا فيما يتعلق بصحته لنظام الاتفاق على جميع النقط ، وأن كل فريق من الفريقين يحتفظ بكامل حريته بالنسبة للجزء الذي يتفق عليه من مشروع المعاهدة اذا لم يصلا الى الاتفاق على الجزء الباقي .

وتناولت المحادثات المسألة العسكرية أولا ، واستمرت وقتا طويلا ، بل وفرقت عقبات استدعت سفر المندوب السامي الى لندن ، فسافر اليها في ٢ يونيه سنة ١٩٣٦ ، ثم عاد في ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٦ . وتم الاتفاق أخيرا على النصوص الخاصة بهذه المسألة . ثم انتقلت المحادثات الى مسألة السودان فتم الاتفاق عليها هي الأخرى ، ثم الى مسألة الامتيازات الأجنبية والمسائل الباقية فتم الاتفاق عليها كذلك . وفي ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تم توقيع المعاهدة بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية بلندن .

٢ـ تحليل أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦

تتصل معاهدة سنة ١٩٣٦ بمشروع هندرسون ـ النحاس الذي وضع في سنة ١٩٢٠ اتصالا وثيقا . وقد تقدم أن الجبهة الوطنية طلبت التفاوض في سنة ١٩٣٦ على أساس رضائها بإبرام معاهدة بالنصوص التي انتهى اليها هذا المشروع . ولم تنشر محاضر المفاوضات التي دارت في سنة ١٩٣٦ ـ وقد يكون ذلك لما أحاط هذه المفاوضات من السرية وبخاصة في النصوص العسكرية التي كانت تعالج أمور حرب وشيكة الوقوع ـ واكتفى بالاحالة الى محاضر مشروع سنة ١٩٣٠ في النصوص المتماثلة .

من أجل ذلك تكون المقارنة ما بين معاهدة سنة ١٩٣٦ ومشروع سنة ١٩٣٠ ، لمعرفة ما اذا كان أحدهما يفضل الآخر ، من الأمور الطبيعية .

ونحن اذا تركنا جانبا مسألة الامتيازات الاجنبية ـ اذ أن أمرها لا يعنينا هنا ـ ومسألة السودان وسنعالجها في مكان آخر ، نرى ان المسألتين الهامتين اللتين تقوم عليهما معاهدة سنة ١٩٣٦ هما ـ كما كان الامر دائما في المشروعات التي سبقت المعاهدة ـ المحالفة الأبدية والنقطة العسكرية ، فنقصر الكلام عليهما .

x
x x

(1) المحالفة الأبدية :

تقوم هذه المحالفة في معاهدة سنة ١٩٣٦ على نصوص المواد ٤ الى ٧ وعلى نص المادة ١٦ فقرة ٢ . ونورد هنا هذه النصوص لأهميتها :

مادة ٤ ـ تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما .

مادة ٥ ـ يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ في علاقاته مع البلاد الاجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة ، وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

مادة ٦ ـ اذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى الى حالة تنطوي على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة ، تبادل الطرفان المتعاقدان الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأي تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة .

مادة ٧ ـ اذا اشتبك أحد الطرفين في حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها ، فان الطرف الآخر يقوم في الحال بإنجاده بصفته حليفا وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتي ذكرها (وهي تنص على أنه " ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو ما يقصد به أن يمس بأي حال من الاحوال الحقوق والالتزامات المترتبة او التي قد تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه بباريس في ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٨ ") .

وتقصر مغادرة صاحب الجلالة ملك مصر ، في حالة الحرب او خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية طارئة يخشى خطرها ، على أن يقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور ، داخل حدود الاراضي المصرية ومع مراعاة النظام المصري للادارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعه ، بما في ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا فالحكومة المصرية هي التي لها أن تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية ، بما في ذلك اعلان الاحكام العرفية واقامة رقابة رقابة على الانباء ، لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة .

مادة ١٦ فقرة ٢ — ومن المتفق عليه أن أي تغيير في المعاهدة عند اعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادىء التي تنطوي عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ وقد ورد في محضر متفق عليه ، تفسيرا لهذه النصوص ، ما يأتي :

(١) من المفهوم طبعا أن التسهيلات المنصوص عليها في المادة السابقة التي تقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور تشمل ارسال قوات او امدادات بريطانية في الحالات المعينة بتلك المادة .

(٢) من المفهوم أنه كنتيجة لأحكام المادة السادسة تتبادل الحكومتان المشورة في حالة خطر تقطع العلاقات ، وعليه ففي حالة قيام ضرورة دولية طارئة يخشى خطرها يحمل بمعناه المتعارف نفسه .

(٣) تشمل "طرق المواصلات" المشار اليها في الجملة الثانية من المادة السابعة المواصلات الاخبارية (الأسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات واللاسلكي) .

(٤) تشمل الاجراءات الحربية والادارية والتشريعية الوارد ذكرها في الجملة الثالثة من المادة السابعة الاجراءات التي بموجبها تراعي الحكومة المصرية في استعمال حقها بالنسبة للمواصلات الراديو الكتريائية مستلزمات محطات التلغراف واللاسلكي التابعة للقوات البريطانية في مصر ، وتواصل العمل مع السلطات البريطانية لمنع أي تدخل بين موجات محطات التلغراف اللاسلكي البريطانية وبين موجات المحطات المحلية ، كما تشمل الاجراءات التي تكفل الرقابة الفعالة على جميع وسائل المواصلات المشار اليها في تلك المادة .

× × ×

ويتبين من هذه النصوص ان معاهدة سنة ١٩٣٦ فرضت على مصر تحالفا أبديا مع انجلترا . وهذا التحالف يقيدها بالتزامات خطيرة في حالتي السلم والحرب .

أما في حالة السلم ، فمصر لا تستطيع ان تبرم معاهدة سياسية تتعارض مع أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، بل هي لا تستطيع أن تتخذ موقفا — مجرد موقف — في علاقاتها مع البلاد الاجنبية يتعارض مع التحالف . فهي لا تستطيع اذن ان تعترض على القلق الذي تبديه انجلترا ، وذلك الى الابد . وقد يقال ان هذا هو شأن معاهدات التحالف بوجه عام . ولكن معاهدات التحالف

توقت دائما بمدة معلومة ، فيهون احتمالها الى انقضاء هذه المدة ، ثم يتحلل كل حليف من التزاماته ، ويستعيد حريته في العمل والتصرف . اما مصر فتبقى مشدودة الى عجلة الامبراطورية البريطانية على الدوام . وهذه هي التبعية بعينها . والواقع من الامر أنه لا توجد محالفة أبدية الا بين اجزاء الدولة الواحدة ، كما هو الحال في الدولة العهدية Federal State والدولة التعاهدية Confederation — وهذا ليس شأن مصر مع انجلترا — أو بين التابع والمتبوع — وهذا ما انجرت اليه مصر بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ثم اذا تركنا حالة السلم الى حالة الحرب ، وجدنا ارتباط مصر بانجلترا يزداد توثقا وخطورة . فان انجلترا اذا اشتبكت في حرب مع دولة اخرى ، وجب على مصر ان تنجدها بصفتها حليفة لها ، وتضع موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها — بما في ذلك الاسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات واللاسلكي — تحت تصرف انجلترا تستخدمها في الأغراض الحربية على النحو الذي تريد . ولانجلترا ان توصل الى مصر من القوات والامدادات ما تشاء ، وقد يصل عدد هذه القوات الى ملايين كما وقع فعلا في الحرب الاخيرة ، مع ما يستلزم كل هذا من اعفاءات وميزات وتموين وتسويق وما الى ذلك .

والأدهى من كل هذا ان هذه الالتزامات مفروضة على مصر لا في حالة الحرب وحدها اذا وقعت فعلا ، بل أيضا في حالة خطر الحرب الداهم ، بل وعند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها . فلانجلترا ان تأتي في أي وقت بما تشاء من القوات العسكرية ، وتحتل موانئ مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها ، لا لأن حربا وقعت بالفعل او هي على وشك الوقوع بل لمجرد ان الحالة الدولية تنذر بالخطر . ولا شك في أن هذا معناه ان مصر قد اصبحت بمقتضى هذه المحالفة داخلة في الدائرة التي تملك فيها انجلترا حرية العمل ، فهي منطقة نفوذ انجليزية ، وهذا ينطوي دون ريب على معنى التبعية ، ويخل بالسيادة .

× × ×

ومعاهدة سنة ١٩٣٦ فيما قدمنا ، أسوأ من مشروع سنة ١٩٣٠ ، وذلك من وجهين على الأقل : (الوجه الاول) تأييد المحالفة بنص صريح على النحو الذي رأيناه . وقد كان مشروع سنة ١٩٣٠ ينطوي على شيء من الابهام في ذلك ، فان المادة ١٤ من المشروع تنص على جواز اعادة النظر في نصوص المعاهدة بعد انقضاء عشرين سنة بما يكون ملائما في الظروف السائدة حينذاك ، وتكون عصبة الامم حكما عند عدم الاتفاق . وهذا يدع مجالا للقول بان اعادة النظر في نصوص المعاهدة بعد عشرين سنة قد يؤدي الى تقييد المحالفة في مدتها فلا تكون دائمة .

وهذا التفسير المعقول لمشروع سنة ١٩٣٠ قال به فعلا أحد النواب (محمد بهي الدين بركات باشا) عند نظر المعاهدة في مجلس النواب ، اذ ذكر معترضا على تأييد المحالفة ما يأتي :

" لقد كان المفاوض المصري في مفاوضات سنة ١٩٣٠ يناضل بعزم وثبات حتى توصل الى حذف النص الذي يجعل المعاهدة أبدية ، وتوصل الى النص على أن عصبة الامم تنظر في كل خلاف

ينشأ بين الطرفين في أي نص من النصوص ، ولكننا رأينا ، في معاهدة سنة ١٩٣٦ يرجع بنا الى الوراء ، فيقر أبدية النصوص الواردة في المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ " (مجموعة مجلس الشيوخ عن المعاهدة ص ٤٣) .

(والوجه الثاني) ان معاهدة سنة ١٩٣٦ أضافت سببا جديدا لالتزام مصر بمعاونة انجلترا وتقديمها لها جميع التسهيلات والمساعدة بما في ذلك استخدام الموانى والمطارات وطرق المواصلات المصرية . وهذا السبب هو " قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها " . ولم يكن موجودا في مشروع سنة ١٩٣٠ ، فان هذا المشروع قد اقتصر على سببين هما الحرب وخطر الحرب الداهم . ويقول النحاس باشا أمام مجلس النواب في هذا الصدد ما يأتي : " وهذه المساعدة تقدم في ثلاث حالات ، اثنتان منها نص عليهما في مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ، وهما حالة الحرب وحالة خطر الحرب . وزيدت الثالثة في هذه المعاهدة ، وهي قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها . وهذه الحالة الجديدة هي عين الحالة الثانية في مشروع سنة ١٩٣٠ أي حالة خطر الحرب ، مع فارق واحد . فحالة خطر الحرب تكون معلومة ومعلنا عنها . اما قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فلا يعلن عنها ، ولكنها تكون قائمة فعلا ، فهي حالة خطر الحرب نفسها من غير أن تكون معلنة . وفي هذا حكمة هي عدم تنبيه الدول الاخرى التي يخشى خطرها الى الاستعداد الذي يقوم به الحليفان درءا للخطر " . (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٢٦) وهذا التهوين من شأن هذه الحالة الجديدة لا يشترك فيه كل أعضاء الجبهة الوطنية التي قامت بالمفاوضة ، فان محمد محمود باشا ذكر في مجلس النواب بشأن هذه المسألة ما يأتي : " على ان ما تنطوي عليه المعاهدة من هذه المزايا لا يجوز ان ينسينا انها تنطوي كذلك في مسائل معينة على قيود تتنافى مع استقلال مصر ، من ذلك انها توجب على مصر ان تقدم لانجلترا اذا خشيت حدوث مفاجأة دولية ، ما يجب عليها ان تقدمه في حالتي الحرب وخطر الحرب من التسهيلات في موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية . والمفاجآت الدولية كثيرة الوقوع في انحاء العالم حينما تشتبك مصالح الامبراطورية البريطانية " . (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٤٦) . ويوضح نائب آخر هذه المسألة بأمثلة يستخلصها من الحالة الدولية التي كانت قائمة اذ ذاك فيقول : " فما هو المقصود بهذه العبارة يا حضرات النواب المحترمين ؟ ان المقصود منها الحالة التي عهدناها في السنوات الاخيرة . فاذا جاء هتلر واحتل منطقة الرين وكانت فرنسا متحفزة لذلك ، خشي من قيام مفاجأة دولية . واذا قام موسوليني وصرح ان لديه ثمانية ملايين من الجنود المدججين بالسلاح يجهزهم للنضال من بلادهم ، خشي من قيام مفاجأة دولية . او اذا قامت المانيا واعلنت الحرب على البلشفيك وحالفتها فرنسا ، خشيت مفاجأة دولية " . (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٩٣) .

فمعاهدة سنة ١٩٣٦ من حيث المحالفة هي اذن أسوأ من مشروع سنة ١٩٣٠ في هاتين المسألتين الهامتين وفي غيرهما مما لا يتسع المقام لذكره . وقد كان المظنون الا تكون معاهدة سنة ١٩٣٦ أسوأ من مشروع سنة ١٩٣٠ الا في النصوص العسكرية ، وهي المسألة التي تحفظت

ليها انجلترا مراعاة عند بدء المفاوضة ، ولكن الظاهر ان انجلترا استغلت الظروف التي وجدت فيها مصر ، وهي الظروف التي سبقت الاشارة اليها ، فرضت عليها شروطا تنطوي على كثير من التعسف ، ولا يبررها حتى الحالة الدولية التي كانت قائمة آنذاك . وسنرى عند الكلام في النقطة العسكرية أن التعسف بلغ أقصاه .

× × ×

ولكن قبل أن ننتقل الى النقطة العسكرية يجدر بنا أن نشير الى ان المادة السابعة التي تلزم كلا من الطرفين باتجاه الطرف الآخر تنص صراحة على وجوب مراعاة احكام المادة العاشرة ، وهي التي تقضي بوجوب احترام عهد عصبة الامم وميثاق منع الحرب ، ومعنى ذلك ان المحالفة ، وان كانت أبدية ، الا انها في تطورها يجب ان تكون خاضعة للنظام الدولي الذي يحكم العالم العالمي . ولما كان هذا النظام ، وقت عقد المعاهدة ، هو الذي رسمه عهد العصبة وميثاق كيلوج ، فمن المحتمل أن يقال انه لا يوجد تعارض بينه وبين احكام المعاهدة . فعهد عصبة الامم لم ينظم الدفاع الجماعي عن السلم والامن العالمي ، ولم يدع العهد على وضع قوات عسكرية تحت تصرف العصبة لمنع الحروب ورد الاعتداء غير المشروع . لذلك لم يكن النظام الدولي الذي يحكم العالم العالمي يتعارض آنذاك مع أساليب الدفاع الفردي التي كانت مألوفة الى ذلك العهد ، فهو لا يأبى تحالفات الدفاع الثنائية ، ولا يستعصي على فكرة التوازن الدولي ومناطق النفوذ . ومن هنا لم تكن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض في جوهرها مع هذا النظام .

× × ×

(٢) النقطة العسكرية :

ذكرت النقطة العسكرية في المادة الثالثة من المعاهدة ، ونصها ما يأتي :

" بما ان قناة السويس التي هي جزء لا يتجزأ من مصر هي ذات اهمية عظمى للمواصلات كما هو أيضا طريق اساسي للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية ، فالى ان يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على ان التعهدات المصرية أصبح في حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع في الاراضي المصرية ، بجوار القناة بالمنطقة المحدودة في ملحق هذه المادة ، قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأي حال من الاحوال ، كما أنه لا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه انه اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة في المادة السادسة مشروعا على مسألة ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة ، فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الامم للفصل فيه طبقا لاحكام عهد العصبة الخاصة وقت

توقيع هذه المعاهدة ، او على أي شخص او هيئة للفصل فيه طبقا للاجراءات التي قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان " .

ويلي هذا النص ملحق يشتمل على تسع عشرة فقرة - وتكملة المادة التاسعة من المعاهدة جزء من المحضر المتفق عليه (من فقرة ٥ الى فقرة ١٠) ، ومذكرتان واتفاق بشأن الاعفاء والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في مصر .

وتتلخص هذه الوثائق فيما يأتي :

١) تعيين الحد الاقصى لعدد القوات البريطانية بعشرة آلاف من القوات البرية واربعمائة طيارة من القوات الجوية ، وذلك في وقت السلم ، وتحديد الامكنة التي توزع فيها هذه القوات بقرب القنال ، والتزام الحكومة المصرية باعداد ما تحتاج اليه هذه القوات من الاراضي والثكنات والمستلزمات الفنية ووسائل الراحة ، وبيان الوقت الذي تنسحب فيه القوات البريطانية الموجودة في أنحاء القطر الى الجهات الواقعة في منطقة القنال .

٢) اعداد مناطق محددة لتدريب الجنود البريطانية طول السنة أو أثناء المناورات (فبراير ومارس) ، وتقديم وسائل المواصلات المعقولة للوصول من والى الجهات التي توجد فيها القوات البريطانية ، والاذن للقوات الجوية البريطانية في الطيران في جو مصر جميعه حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ، وتهيئة المنازل والمراسي الصالحة لنزول الطائرات والاذن في استخدامها ومنح التسهيلات اللازمة للمرور من والى هذه المنازل والمراسي .

٣) الاعفاءات والميزات التي تمنح للقوات البريطانية . وقد نصت المادة التاسعة من المعاهدة على أنه " يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من اعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التي تكون في مصر طبقا لاحكام هذه المعاهدة . وقد ألحق بالمعاهدة نص هذا الاتفاق بين الحكومتين ، وهو يتلخص فيما يأتي : أ) عدم جواز انتهاك حرمة المعسكرات البريطانية . ب) حرية الانتقال والمرور بين المعسكرات البريطانية والمداخل العادية الى الاراضي المصرية من طريق البر أو البحر أو الهواء ، ويشمل هذا المخابرات واستعمال السكك الحديدية والطرق والكباري والترع الخ . جـ) خضوع أفراد القوات البريطانية لاختصاص المحاكم الجنائية والمدنية المصرية في أي أمر ينشأ عن أداء واجباتهم الرسمية ، وكيفية تسليم وتسلم السلطات البريطانية والمصرية الافراد التابعين للجهة الاخرى ، والاجراءات التي تتبع عند القبض على افراد القوات البريطانية بواسطة السلطات المصرية وضمان حضور الاشخاص التابعين للقضاء المصري بصفة شهود امام المحاكم العسكرية البريطانية د) الضرائب والرسوم التي يدفعها أفراد القوات البريطانية عما يملكونه شخصيا من العقارات وأجهزة اللاسلكي والسيارات والطائرات والناقلات المائية ، والاتفاق على الرسوم الجمركية على الواردات

والصادرات الخاصة بالقوات البريطانية مع اعفائهم ايضا عدا ذلك من جميع الضرائب غير عوائد البلدية . ضا تقديم كل مساعدة للدائرات البريطانية التي يحدق بها الخطر .

٤) أعمال أخرى مختلفة أهمها ما يأتي : أ) بقاء الطرق والكباري والسكك الحديدية التي تتولى الحكومة المصرية انشاءها وصيانتها . ب) ارسال جماعات من الديباك يرتدون الملابس المدنية الى الصحراء الغربية لدراسة الارض ورسم الخطط الحربية . جـ) منع الطيران فوق الاراضي الواقعة على جانبي قناة السويس وعلى مسافة ٢٠ كيلومترا الا بشروط معينة .

× × ×

ويستخلص مما تقدم من التدابير ان النقطة العسكرية الهامة التي تحاط بها عدا ما وفي مدتها وفي الغرض الذي جعلت من اجله .

أما في المدى الذي ذلك واتساع من انتشار القوات البريطانية في رقعة واسعة من أرض مصر قدرت بنحو مليونين وربع من الافدنة . فالقوات البريطانية ، حتى بعد الجلاء عن القاهرة وعن الاسكندرية تبقى في مساحات واسعة غربي القنال ، ولها حق التدريب غربي القنال وشرقيه في مسافات بعيدة ، ولها حق الطيران في جو مصر جميعه ، وهي تتمتع بكثير من الاعفاءات والامتيازات . ولا يخفف من ذلك النص على انها ليست لها صفة الاحتلال وانها لا تمس بسيادة مصر ، فالواقع أن اللفظ وحده هو الذي ارتفع ، أما معنى الاحتلال والمساس بالسيادة فباق بكل قوته .

أما من حيث المدة ، فقد حددت بانها المدة اللازمة لوصول الجيش المصري الى الحد الذي يستطيع فيه بمفرده ان يدافع عن سلامة القنال وحرية المرور فيه . ولكن هذا الحد فاضر يصعب تحديده ، وقد يتطلب أن يكون لمصر جيش ضخم مزود باحدث الاسلحة مما تعجز موارد مصر أن تتسع لانشائه الا في مدة طويلة . ولا يضع التأكيد ان عشرة آلاف من الجنود المصريين ، يحلون محل مثل هذا العدد من الجنود البريطانيين ، يكفون للوصول الى الحد المطلوب ، والتعويل بذلك — وقد قيل فعلا في مجلس النواب — يتعارض مع نص المعاهدة ، ومع نص صريح في أن الجيش المصري يجب ان يصل الى حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حماية القنال . ولم يرض الفريقان بتحديد من هذا الاطلاق ، فوجعل كفالة الجيش المصري لحماية القنال قيدة يوصل تجدة الحليف ، فان شيئا من ذلك لم يرد في النص . ومهما يكن من أمر فان هذا الاحتلال — ولو عرى عن اسمه — ترهقه المعاهدة على مصر عشرين سنة كاملة ، لا يمكن الجلاء في اثنائها الا برضاء الحكومة البريطانية . وبعد انقضاء هذه المدة يبقى ايضا ، ولا يزول الا اذا قضى التحكيم بذلك .

بقي الشرط من وجود هذه القوة العسكرية . وقد ذكرت المعاهدة انه حماية القناة باعتبارها طريقا اساسيا للمواصلات الامبراطورية . وقناة السويس تخضع لنظام دولي وضعته اتفاقية الاستانة في سنة ١٨٨٨ . ولا تحرف هذه الاتفاقية للقناة الا اعتبارين اثنين : الاعتبار الاول انها اقليم مصري ويمثلني هذا الاعتبار مصر وحدها هي التي تحمي حيادها . والاعتبار الثاني انها طريق عالمي للمواصلات ، وهذا هو الذي قضى بحرية المرور في القناة للجميع ، وبحياد هذا

الصراع الدائر ، ويمنح أية دولة من الاستئثار بامتياز ليه ، اما المعاهدة فتضع الى جانب هذين الامتيازين امتيازا ثالثا لا وجود له في النظام الدولي للقناة ، فتضفيا بادما طريق الى الهند للمواصلات الامبراطورية ، وفي هذا استحداث لامتياز جديد يمنحه نظام القناة ، بل انه تمييز لاحدى الدول على الباقين والتمييز تحرمه اتفاقية سنة ١٨٨٨ ، على ان الجهة التي اتخذتها انجلترا لتقصرها باستمرارها هذه النقطة العسكرية ، بل هذه النقط العسكرية المتعددة ، تجاوز الشرط الذي أعلنته ، وهو حماية القناة ، الى ما هو أبعد من ذلك ، لان المقصود لها اشتراطه المعاهدة من طرق وسكك حديدية وما الى ذلك يوازن ان الامر ليس حماية القناة وحدها ، بل هو امر السيطرة على مصر ، ارضا وسماء ، وننقل هنا ما قاله احد النواب في هذا الصدد عند نظر المعاهدة : " يكون لقوات الطيران البريطاني الحق بأن تطير في جميع الاجواء المصرية حيث شاءت ومتى شاءت ، وتقوم مصر بانشاء كل ما تطلبه بريطانيا من المطارات في جميع الاوقات برية كانت او مائية ، لتستعملها الجيوش البريطانية والمصرية ، وهذا وحده كاف لتقرير على ملق مصر حتى ولو لم يكن هناك احتلال برى ... وستكون كل نواحي القطر المصري تحت هيمنة القوة الانجليزية جوية كانت او برية ... ان الخط الذاهب من الاسماعيلية الى التل الكبير الى الزقازيق الى بلبيس الى الاسكندرية يغطي الوجه البحري بشطرين ، ويمكن الجيش الانجليزي من التوغل في البلاد ، ويتصل احدهما بالآخر ، اما الخط من الاسماعيلية الى القاهرة وشبرا الى الاسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء فيفصل الوجه البحري عن الوجه القبلي ، وكذلك الخط الممتد من القاهرة صعادا في النيل الى قنا وتوص سيجعلها تحت كف الحليفة المحترمة اذ بواسطته تتمكن القوة البريطانية من السيطرة على الوجه القبلي ، ونظرة واحدة الى الخريطة تكفي للحكم بان الحكومة البريطانية ستهيمن على الطرق الرئيسية بين منطقة القتال والحدود الغربية ، فيسيطرون على مراكز السكة الحديدية في الزقازيق وبلبيس وكوبري زفتى وما في هذه المنطقة من مجامع المياه ، ويضعون أيديهم على قلب الوجه البحري ، وبما انهم سيحتلون شبه جزيرة سينا ، ويهيمنون بأساطيلهم على السواحل الشمالية ، بينما هم في السودان مليون ، فسيكون القطر المصري ، شرقا وغربا وشمالا وجنوبا تحت سيطرة الجيوش الانجليزية " (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٨١/٨٢) .

x^x

ولا شك في ان النقطة العسكرية في معاهدة ١٩٣٦ أسوأ بكثير منها في مشروع سنة ١٩٢٠ ، بل ومن مشروع سنة ١٩٢٦ ولقد كان هذا منتظرا منذ أعلن الانجليز انهم لا يتقيدون بمشروع سنة ١٩٢٠ في المسائل العسكرية ، ولكن لم يخطر بالبال ، وقتئذ انهم يصلون في مطالبهم الى هذا الحد ، ولقد زاحمت مصر لهذه المطالب المعاقرة كارهة مضطرة ، وهذا بالذات هو ما يقوله ويعلن من رجال الجبهة الوطنية الذين تولت المفاوضة .

قال محمد محمود باشا أمام مجلس النواب (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٤٦) : " وتقرر المعاهدة حتى حين انشاء طرق حربية كما أننا نبيح جوّ مصر كله للطيران الحربي البريطاني . وفي هذه القيود ما يتنافى وما أنعم به من معنى الاستقلال ، وقد ربما يشعر المصري بأنه قعد به الى الفرار الرتابة على مصر أكثر مما قعد به الى تنظيم دفاعها من نفسها واشتراك حليفتها في الدفاع عنها ... ومثل هذه النصوص لم تكن موجودة في مشروع سنة ١٩٢٩ ، ولم أعثر على أثر لها في مفاوضات سنة ١٩٣٠ هذه قيود تتنافى مع استقلال مصر . ولولا ظروف خاصة بنا في مصر ، ولولا ما في المعاهدة من مزايا ولولا الوقوف دولية قائمة في الوقت الحاضر تحول بيننا ، وتدعونا لتفكر في الوثوب ولا تقتصر على العزوف على آمالنا ومطالبنا ، لما جاز قبول هذه المعاهدة يخاطري " .

وقال احمد ماهر باشا أمام المجلس نفسه (مجموعة مجلس الشيوخ ص ١٠٩) : " نسلم ان بالمعاهدة عيوبا ولا يستطيع أحد أن ينكر ذلك ، ولكن يجب لوضع الامر في نصابه أن يضع الانسان نفسه في مركز المفاوضين ، وأن يقدر كل الظروف التي أحاطت بالمفاوضة .... ونظرا لما رآه الانجليز من تقصير في جيشنا وحاجته الى معاونتهم ، فقد اشترطوا على حضرة ناعم في لحظة ضعيفة لا تماثلهم من اجراء قد يهيب للجنود وشارات للحاميات ، لتحقيق التعرف من وجودها . فدافعنا وأوضحنا مطالبهم خوفا من سوء نيتهم — وأنا في تولي هذا أعيرهما كان يجول بخاطري — غير أننا كنا مضطرين أمام تولهم بحاجة القوات والحاميات الى مساحات واسعة للتدريب فيها .....

تقول بعض الجرائد ، لم قبلتم هذه النصوص على ما بها من عيوب ، ولم يوقعكم أحد على قبولها ؟ وردي عليها ان هذا القبول قد اضطررت اليه بحكم الظروف القاهرة المسيطرة على البلاد " .

*
* *

والحق ان معاهدة سنة ١٩٣٦ ، بما فرضت على مصر من محالفة أبدية تمتد الى قطعة عسكرية ، لم يقصد منها الانجليز الا تصحيح مركزهم في مصر وجعل الاحتلال مشروعا ، وقد صار مركزهم في مصر بهذه المعاهدة أقوى منه بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير . فهم " سوا " بالمعاهدة او بالتصريح ، قد ضمنوا مصالحهم وكفلوا وجودها . ولكنهم بالمعاهدة أقوى سندا ، اذ يتمسكون برضاء مصر ولو كان هذا الرضاء منتزعا . اما بالتصريح فليس لهم الا السند الذي صنعوه لأنفسهم ، وهو سند صادر منهم وحدهم ولم تشترك فيه مصر .

وفي هذا المعنى يقول حسن صبري باشا أمام مجلس الشيوخ عند نظر المعاهدة : " لكل ما كانت تستطيع انجلترا) ان تعمله ارتكانا على هذه التحفظات (تحفظات ٢٨ فبراير) تستطيع أن تعمله بأحكام المحالفة ، ولكن بطارق واحد ، هو أنها كانت تعمل وهي محتفظة بتحفظاتها بمالها وحدها وتحت مسئوليتها وحدها . أما بأحكام المحالفة ، فمصر هي التي تبني لها ثكناتها ، وتمهد لها طرقها ومبانيها ، وتعد لها منازل طائراتها الحربية ومراسي طائراتها البحرية بمالها " . (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٢٠٠) .

وإذا كانت مصر قد اضطرت الى قبول هذه المعاهدة ، فهي لم تقبلها على أنها تحقق استقلالها ، بل قبلتها تحت ضغط الظروف ، وتوليا لما يلحقها من الأذى لو ان المفاوضات قد انقطعت . يقول بذلك صراحة في مجلس الشيوخ عضوان من هذا المجلس ، فيقول محمد حسين

هيكل باشا (مجموعة مجلس الشيوخ ص ١٨٨) : " ان كنتم تريدون لمصر استقلالا تاما فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام فارفضوها . وان كنتم تريدون لمصر ان تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة (الدومينيون) فالمعاهدة لا تنيلكم هذه الحقوق فارفضوها . وان كنتم تريدون تغيير الحالة التي سمعناها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير لعل في الحركة بركة ، اذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر " .

ويقول ابراهيم الهلباوي بك (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٢٠٨) : " ان زعماءنا الذين اشتركوا في المفاوضات ..... لا ننسى لهم تلك المواقف القاسية .... قاسوا الظروف . وكانت قاسية حقا ـ وقدروا ماذا ينتج عن الرفض وقطع المفاوضات . قاسوا هذا بذاك وبين ما فيه من مصلحة وضرر . قاسوا ما يترتب على حبوط المفاوضات وقطعها من الأضرار التي عانتها البلد في سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ . هذا كان المقياس لقطع المفاوضات . ان كان في هذه مصلحة فيقابله ـ من الجهة الاخرى ـ اذا انقطعت المفاوضات ما يلحق البلد من الأذى على غرار ما جرى في الماضي " .

x
x x

وبعد فاننا نستطيع ان نستخلص مما قدمناه نتائج ثلاثا :

(١) ان معاهدة سنة ١٩٣٦ تنتقص من استقلال مصر وسيادتها انتقاصا خطيرا . فهي تفرض على مصر تبعية دائمة ، سياسية وعسكرية .

(٢) ان معاهدة سنة ١٩٣٦ وضعت لمواجهة ظروف معينة . فهي تحصن مصر ضد هجوم ايطاليا في حرب كانت منتظرة ، وقد وقعت فعلا . يدل على ذلك كل النصوص العسكرية في المعاهدة والملابسات التي عقدت فيها .

(٣) ان معاهدة سنة ١٩٣٦ أريد بها مع ذلك ان تخضع لنظام الأمن العالمي ، وان تتطور بتطوره . وقد بيّنا كيف خضعت لهذا النظام كما كان موجودا وقت عقدها في عهد عصبة الامم وفي ميثاق كيلوج ، أي للظروف الدولية التي كانت سائدة وقت ابرامها . وقد أريد بها ايضا ان تخضع للظروف الدولية التي ستسود في المستقبل ، فقضت المادة ١٦ باعادة النظر فيها بعد انقضاء عشر سنين ، ثم بعد انقضاء عشرين سنة ، بما يلائم الظروف السائدة حينذاك " .

القسم الثالث

الحـــرب العالميـــة الثانيـــة

والمفاوضـات الاخيرة

لم يكد يمضى على عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ثلاث سنوات حتى وقع الخطر المنتظر ، واندلعت نار الحرب العالمية الثانية التى لم تبرم المعاهدة الا لمواجهتها كما سبق القول . فحاربت مصر فى صفوف الديمقراطية حتى كتب الله لها النصر ، وقام ميثاق الامم المتحدة . وكان هذا أنسب وقت تتطلب فيه مصر بإعادة النظر فى علاقاتها بانجلترا ، وقد دارت مفاوضات بين البلدين لم تسفر الى نتيجة .

وسنستعرض : (أ) الحرب العالمية الثانية وقيام ميثاق الامم المتحدة
(ب) المفاوضات الاخيرة

× × ×

أ ــ الحرب العالمية الثانية وقيام ميثاق الامم المتحدة

انضم العالم فى الحرب العالمية الثانية الى معسكرين : معسكر الحلفاء ومعسكر المحور . ولم تتردد مصر عند بدء الحرب فى الانضمام الى معسكر الحلفاء . ولم يكن ذلك لان معاهدة سنة ١٩٣٦ تلزمها به . فان انجلترا لم تكن لتستعد على اخلاء مصر لولا أن هناك شيئا آخر ــ غير الوثيقة المكتوبة ــ يدفع مصر الى معونة الحلفاء من اخلاص ، وذلك هو ايمانها بقضية الديمقراطية ومصلحتها فى أن تدفع عن نفسها اعتداء المحور .

ولقد أخلصت مصر ، طوال مدة الحرب ، لانجلترا ولقضية الحلفاء . وكانت أكثر من انجلترا أمانة فى تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ . فان انجلترا ، بالرغم من هذه المعاهدة ، لم تكف عن التدخل فى شئون مصر الداخلية ، سواء كان ذلك قبل الحرب أو فى أثنائها أو بعدها . ونأتى هنا بعض أمثلة لهذا التدخل :

١) فى سنة ١٩٣٨ طلبت السفارة البريطانية ألا تقدم تشريعات الضرائب الجديدة للبرلمان الا بعد أن يتصل السفير بحكومته فى لندن .

٢) تدخلت انجلترا فى تعيين الوزارات المصرية . فكانت سببا فى اسقاط احدى الوزارات فى سنة ١٩٤٠ . وأقامت فى سنة ١٩٤٢ وزارة أخرى عن طريق التهديد بالقوة المسلحة .

٣) اعترضت السفارة البريطانية على تعيين مكافحة الأمية لأنه يتضمن تميزا مجحفا بالاجانب .

٤) طلبت الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٤٤ أن يعتزل رئيس احدى الجمعيات بدعوى أن القيادة العليا البريطانية والقيادة العامة فى الشرق الاوسط طلبتا ذلك .

٥) طلبت الحكومة البريطانية اثناء اجراء انتخابات نيابية منع بعض المرشحين من ترشيح أنفسهم .

٦) طلبت السفارة البريطانية فى سنة ١٩٤٥ تكليف احدى شركتين للنفط أحد المشروعات

بالرغم من كل ذلك أخلصت مصر لقضية الحلفاء ، وأدت لهذه القضية خدمات جليلة • ونحسن نشير هنا الى بعض هذه الخدمات ، ثم نعرض لقيام ميثاق الامم المتحدة بعد انتصار الحلفاء وما كان لهذا الميثاق من أثر حاسم فى تغيير وجه السياسة العالمية •

× × ×

(١) الخدمات التى قدمتها مصر لانجلترا فى غضون الحرب العالمية الاخيرة

لا تريد مصر ان تفخر بما قدمت من خدمات لقضية الدمقراطية فى غضون الحرب العالميـــة الاخيرة ، ولا بما بذلت من جهود لنجاح هذه القضية المشتركة ، فقد كان هذا واجبا عليها تامت به دون ان تمنّ على أحد • ولكنها ، وهى تعرض اليوم قضيتها على مجلس الامن تختصم فيهـــا انجلترا ، لا يسعها الا ان تذكّر هذه الدولة ، على مسمع من العالم ، لا بما أدته لها من خدمات كانت من العوامل الحاسمة لاحرازها النصر فى الشرق الاوسط فحسب ، بل تذكّرها ايضا بما هـــو أجلّ من ذلك : بالاخلاص والتعاون القلبى اللذين انطوت عليهما مصر فى علاقتها بانجلترا وبسائر الحلفاء طوال مدة الحرب •

وقفت مصر الى جانب انجلترا والحلفاء منذ أعلنت الحرب فى سنة ١٩٣٩ • ووضعت جميـــع قواها ومواردها فى خدمة المبادىء الدمقراطية •

فاستخدمت الجيوش المتحالفة جميع طرق المواصلات فى مصر ، من سكك حديدية وموان وطـرق وكبارى ومطارات •

وقد قطعت مصر علاقاتها السياسية مع دول المحور واذا كانت لم تعلن الحرب رسميا الا فى أوائل سنة ١٩٤٥ متبعة فى ذلك مشورة انجلترا التى أرادت بتأجيل اعلان الحرب ضمان مواصلاتها ، فقد كانت منذ البداية فى حالة حرب فعلية مع هذه الدول ، واتخذت الاجراءات اللازمة لاعتقـــال رعاياها ووضع اموالهم تحت الحراسة وكانت بلادنا موئلا لحكومات الدول التى احتلتها المانيا وآوت عددا كبيرا من اللاجئين من رعايا هذه الدول •

وتحمّل الجيش المصرى صدمات الحرب الاولى فى الحدود الغربية ، وانفردت القوات المصرية بالدفاع عن قناة السويس ضد الغارات الجوية والالغام ، وقامت باعمال المدفعية المضادة للطيران ، وكفلت حماية المواصلات وحراسة المنشآت العامة • وتعاون سلاح الطيران الملكى المصرى مـــع الطيران البريطانى فى أعمال الدفاع وحماية القوافل واكتشاف الغواصات ، واشتركت السلطات البحرية المصرية فى أعمال الرقابة على جميع الموانى والسواحل المصرية • وتكبدت مصر خسائر هائلة فى الارواح بسبب الحرب وبسبب الامراض الفاشية بطريق مباشر عن الحرب • وبلغت هذه الخسائر ، من جـــراء الاعمال الحربية والغارات الجوية والملاريا (بعوضة الجامبيا) والحمى الراجعة والطاعون ، ٢٧٥٥٠ اما الاصابات فقد بلغت ٣٨٥٢٦١ اصابة • ومجموع هذه الخسائر — اذا قيس الى عدد السكان — يزيد على خسائر الولايات المتحدة الامريكية فى جميع ميادين الحرب • وساعد على انتشار الامراض هذا الانتشار الوبيل ممانعة السلطات الحربية فى فرض رقابة صحية دقيقة ، اذ اعتبرت هذه الرقابة

فائقا لجهود الحرب ، وذلك بعد ان كفلت هي وقاية الجيوش المحاربة من فتك هذه الأوبئة .
وعندما اشتد الخطر في معركة العلمين ، وقف الشعب المصري برمته الى جانب انجلترا ، وعمي
ظهور الجيوش المتراجعة . وقد نوّه المستر الكسندر وزير البحرية الانجليزية بجهود مصر الحربية
في مؤتمر الصلح بباريس في جلسة ١٢ اغسطس سنة ١٩٤٦ عند عرض طلب مصر الاشتراك في مناقشة
معاهدة الصلح مع ايطاليا ، فقال :

"In that respect I would say that from time to time we have overlooked the fact that Egypt was fighting with the Allies against Italy, that from 20th June 1940, her territory contiguous to the Italian colonies, was over run to a considerable extent in the early years of the war and that she provided a very considerable war effort in the use of her troops, her aircraft forces and her terrain as a base and a very important base for Allied operations."

+
+ +

وكانت مصر قاعدة لجيوش الحلفاء في مدة الحرب ، فقامت بتموين هذه الجيوش في وقت نضبت
فيه وارداتها . فعانت مشقة الحرمان حتى تمكّن جيوش الحلفاء من الحصول على حاجاتها ، وساهم
العمال المصريون مساهمة كبيرة في الانتاج الحربي ، وامتلأت بهم المصانع التي أنشأتها الجيوش
المتحالفة . وتعاونت مصر تعاونا فعالا مع مركز تموين الشرق الاوسط وأمدت بلاد الشرق الاوسط
بكثير من المواد اللازمة للأغراض الحربية وبكثير من الأغذية والمؤن .

واتبعت مصر بدقة الترتيبات التي تطورت في منطقة الاسترليني فسلّمت الى السلطات البريطانية
كل ما حصلت عليه من عملات أجنبية غير استرلينية . واستطاعت بريطانيا ان تحصل على جميع
ما يلزمها من بضائع وخدمات في مصر مقابل ارصدة استرلينية ، فبلغت جملة الديون التي تجمدت
في ذمة انجلترا عن طريق هذه الأرصدة نحو أربعمائة وخمسين مليونا من الجنيهات .

وتمتعت السلطات البريطانية باعفاءات وامتيازات متعددة ، حتى بلغت قيمة الاعفاءات الجمركية
وحدها نحو ٧٢ مليونا من الجنيهات (نحو ٣٠٠ مليون من الدولارات) .

x
x x

وليس هذا كله الا بعض ما قدمت مصر من الخدمات ، ولا يتسع المجال لحصرها جميعا ،
على ان الكتاب الانجليز أنفسهم لا ينكرون على مصر جهودها وخدماتها الحربية والسياسية
والاقتصادية والمالية . من ذلك ما قاله المستر ايدن اثناء زيارته مصر في السنين الاولى من الحرب
في تصريح له لرجال الصحافة :

"...It has been a great pleasure for me to see for myself the effort which Egypt is making for the furtherance of the Allied aims and to note the cordiality of her collaboration with my own country in every measure necessary for the prosecution of the war.
"...Great Britain is deeply grateful to Egypt for her friendship and for her loyalty to the engagements upon which we have both entered. Together we can face the future without fear."

وقال المستر تشرشل في مجلس العموم البريطاني في جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ :

"...During the war the Egyptian troops played an important part. It was they who maintained order throughout the Delta, who guarded numerous fortified points and storen and who in every respect assisted our war effort, which succeeded in victoriously defending the fertile land of the Nile from the attacks of the foreign invader. The successive prime ministers and their governments have afforded us their support in a manner we considered most effectual"....

وقال المستر بيفن في الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ :

"I think that all the Allies are indebted to Egypt for the great service it rendered during the war in placing its territory and communications, which prevented the enemy joining hands through the Middle East and probably making the war much longer and much more disastrous."

* * *

(٢) قيام ميثاق الامم المتحدة والتغيّر الجوهري في السياسة العالمية

انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء ، وفازت بانتصارهم نظرية الديمقراطية ، وحرية الشعوب وحقها في الاستقلال والمساواة في السيادة . ومجئت هذه المبادئ في ميثاق الاطلانطيقي .

وأعقب ذلك ان قام ميثاق الامم المتحدة ، يردد هذه المبادئ ويثبتها ، ويقيمها دستورا جديدا لعالم جديد . ولما كان الميثاق قد أتى بسياسة عالمية جديدة ، ينبغي ان نتبين بوضوح ما طرأ على العالم من تغيّر جوهري بقيام هذا الميثاق .

كان الأمن العالمي يقوم على فكرة الدفاع الفردي ، اذ لم تكن هناك هيئة دولية تستطيع أن تغرر للدول حقوقها وتلزمها بواجباتها . فلم يكن هناك بد من ان تعتمد كل دولة على نفسها ، وأن تتولى بقواتها الدفاع عن سلامتها . ولكل طروف مقتضياتها . ومقتضيات هذه الظروف أن تعتمد الدول على القوة لا على الحق ، وان تسعى في تعزيز قوتها بمبدأ توازن القوى وبالمحالفات فينقسم العالم الى معسكرين أو أكثر ، يحرص كل منهما بالأخر ، ويعتمد كل منهما على القوة المسلحة ، وان قل يتمثل بمبادئ الحق والعدل . وكانت الدول القوية تجد في هذا الجو مجالا رحيبا لارضاء أطماعها في التوسع والاستعمار ، سعيا وراء غايات اقتصادية ، او اشباعا لشهوة المجد والتفوق ، أو لكل هذه الغايات مجتمعة .

ومن هنا نهضت سياسة الاستعمار ، وشبت أساليبها . فمن استعمار لا تتكلف له المصاعب ، فهو محض اعتداء على حقوق الشعوب الضعيفة واستغلال لها ، الى استعمار تختلق له المصاعب من اعتبارات انسانية أو أدبية او اقتصادية مزعومة ، الى استعمار متنوع تعددت أشكاله وأسماؤه وبقيت حقيقته واحدة . وأقوى الذرائع لسياسة الاستعمار هذه ، كانت دوافع اقتصادية ، تسمى وراء

الموارد الأولية للصناعة وللبحث عن أسواق جديدة للمنتجات الصناعية . ومتى استكملت الدولة القوية أسباب توسعها ، وبلغت عنفوان مجدها ، وأقامت أمبراطوريتها الاستعمارية على دعائم متماسكة ، لم تلبث أن تجد نفسها مسوقة للدفاع عن هذه الامبراطورية لتحميها من جشع الدول القوية الاخرى التي تنافسها . فتنشأ لهذه الدولة المستعمرة ما تسميه بسياسة الدفاع او السياسة الامبراطورية ، وترتكز هذه السياسة على المحالفات تعقدها مع أندادها في القوة ، وعلى السيطرة تبسطها على الشعوب المستضعفة فتجعل منها مناطق لنفوذها وقواعد لجيوشها .

وهذه السياسة الدولية كانت تدور في حلقة مفرغة . فالدفاع الفردي يستدعي توازن القوى ، وتوازن القوى يقود الى انقسام الدول شيعا متعادية ، وانقسام الدول يدفع الى التنافس ، والتنافس يقتضي الدفاع الفردي ، وهكذا دواليك . وكان لا بد لهذه السياسة الدولية ان تؤدي الى اصطدام عام ، فانفجار عالمي ، وهكذا وقعت الكارثة العالمية الأولى في سنة ١٩١٤

+
+ +

ولم تكن هذه الكارثة كافية لدفع العالم الى توقي ما تنطوي عليه السياسة الدولية القديمة من ويلات وأخطار . ولم يرسم عهد عصبة الأمم الا خطوطا ناقصة لنظام عالمي جديد . فلا هو حرم الحرب ، ولا هو حدد الحقوق والواجبات على وجه يكفل للدول الاطمئنان والاستقرار ، ولا هو أقام هيئة دولية ذات سلطان كامل تتولى الدفاع عن الأمن العالمي حتى يحل الدفاع الجماعي محل الدفاع الفردي . فرجع العالم الى نظام المحالفات القديم ، والى سياسة توازن القوى ومناطق النفوذ ، وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ احدى ثمار هذه السياسة .

ولم يلبث العالم أن انقسم الى معسكرين من جديد . ولم يلبث الاصطدام ان وقع ، وأعقبه الانفجار . وكان انفجارا قويا عنيفا ، هزّ العالم هزّة أيقظته من غفلته . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، اعتزم أن يهجر السياسة القديمة ، وأن ينهج النهج القويم . فقام ميثاق الأمم المتحدة ، وهذا هو العهد الجديد .

+
+ +

ويؤذن هذا العهد بتغيير جوهري في سياسة العالم . وهو يقوم على فكرة الدفاع الجماعي لا على فكرة الدفاع الفردي . ويحدد للدول حقوقها وواجباتها . فلكل شعب حق تقرير مصيره ، وكل عضو في هيئة الأمم المتحدة يتمتع باستقلاله الكامل . ولا يجوز لدولة ان تنتقص من سيادة دولة أخرى ، فان مبدأ المساواة في السيادة هو أحد المبادئ الأساسية التي قام عليها الميثاق . ويجب على أعضاء الهيئة جميعا ان يمتنعوا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لأية دولة ، أي على أي وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة . أما السلام والأمن العالمي فزمامه في يد هيئة دولية ، هي مجلس الأمن ، تزود بقوات مسلحة تستطيع بها أن تصد أي اعتداء يقع ، وان تقرّ الأمن والسلام في العالم .

واحتياط الميثاق للفترة التي لا بد أن تمضي قبل ان يتوافر لمجلس الأمن القدرات العسكرية الواجب توفيرها تحت تصرفه ، فقضت المادة ١٠٦ بأن تتشاور ، في هذه الفترة ، الدول الخمس فيما بينها ومع أعضاء الأمم المتحدة الأخرى ، كلما اقتضت الحال ، للقيام نيابة عن المنظمة بالاعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولي .

ومعنى ذلك ان الدفاع الجماعي قد قام منذ قيام الميثاق ، متولاه الدول الخمس بقواتها العسكرية نيابة عن الأمم المتحدة ، حتى اذا زود مجلس الأمن بما ينبغي أن يزود به من قوات مسلحة تولاه عندئذ بنفسه .

وقد أصبحت مصر منذ دخلت عضوا مؤسسا في هيئة الامم المتحدة وأصبح لها من الحقوق ما لسائر الاعضاء وعليها ما عليهم من الواجبات - أنها تتنفس في جو جديد ، وأن تلك الصلات التي عقدت في ظل السياسة القديمة - سياسة الدفاع الفردي وتوازن القوى وخطوط النفوذ - ينبغي أن تراجع ، فما كان منها متفقا مع الميثاق ظل باقيا ، وما تعارض منها مع أحكام الميثاق وجب تعديله أو الغاؤه . ولعل المستر بيفن كان يقصد الى تأكيد هذه الحقائق عندما تحدث عن وجوب تعديل بعض المعاهدات التي أبرمت قبل الميثاق ، فقال :

"We agree that we must get rid of the out-of-date features of the treaty which was made before the United Nations Organisation came into existence."

وفي ضوء هذه الحقائق راجعت مصر صلاتها السياسية مع انجلترا ، فوجدت لها ثمرة من ثمار السياسة العالمية القديمة كما سبق القول ، اذ هي تقوم على مبدأ التحالفات الثنائية ومناطق النفوذ ، وتتعارض تعارضا جوهريا مع أحكام الميثاق ، وان بقاءها على هذا الوضع من شأنه أن يولد الاحتكاك ، وأن يعرض السلم والأمن الدولي للخطر . فلم يمهلها ، وقد رأت الشعب المصري قد قام عن بكرة أبيه يطالب باستكمال حريته واستقلاله ، وهو لا يكاد يمسك نفسه عن الانفجار بسبب بقاء القوات البريطانية في البلاد ، الا أن تطالب من الحكومة البريطانية فتح باب المفاوضات لاعادة النظر في هذه العلاقات ، واقامتها على الحاديء الجديدة التي تقضيها الميثاق

وفي هذا الجو بدأت المفاوضات الاخيرة بين مصر وانجلترا .

* * *

ب - المفاوضات الاخيرة

(١)

قلنا ان مصر ، منذ دخلت عضوا في هيئة الامم المتحدة ، وقبلت أن تأخذ على عاتقها كل التبعات التي يلقيها الميثاق على أعضاء هذه الهيئة ، أصبح في استطاعتها ان تطالب بجميع الحقوق التي تتمتع بها كل دولة دخلت عضوا في الهيئة . وأخص هذه الحقوق المساواة في السيادة ، مع زوال كل القيود التي تخل بهذه المساواة ، أو تنقص من استقلال مصر الكامل .

والذي يجب أن يزول بمجرد قيام الميثاق قيدان فرضتهما معاهدة سنة ١٩٣٦ : العهد الاول هو النقطة العسكرية ، فان الواجب خروج القوات البريطانية في الحال من مصر والسودان .

والقيد الثاني هو المحالفة الابدية ، وقد أصبحت غير قائمة لتعارضها مع الميثاق .

ولو تمشينا مع المنطق الذي يمليه موقف مصر بعد أن دخلت عضوا في هيئة الأمم المتحدة ، لكانت مصر على حق في أن تعلن عقب دخولها في هذه الهيئة أن معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة لمخالفتها للميثاق ، وأن تطالب بجلاء القوات البريطانية عن جميع أراضيها في الحال . وكان يترتب على ذلك نتيجة لازمة هي أن تستعاد وحدة وادي النيل ، ولكان من الواجب على انجلترا أن تعلم لمصر بعد قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأن تسحب قواتها من وادي النيل دون ابطاء ، ليعود وادي النيل الى وحدته الأولى .

وبعد أن يتم الجلاء ، يتم الاعتراف بوحدة وادي النيل ، عند ذلك تعيد مصر النظر في علاقتها بانجلترا ، فتقيمها على أسس تتفق مع أحكام الميثاق . أما أن تفاوض في عقد محالفة مع انجلترا والقوات البريطانية لا تزال مرابطة في أرض وادي النيل ، فان أول ما يعيب هذه المحالفة أنها تعقد في ظل جيوش أجنبية مرابطة في البلاد ، فلا تعتبر معقودة عن حرية واختيار . والحرية والاختيار هما لب كل تعاقد . ويقن نفسه هو الذي يقول نفسي هذا المعنى :-

"It was inadmissible to negociate, attempt to negociate, or seek to obtain concessions from a small power in favour of a large power through the occupation of that country by armed forces."

هذا هو الذي كان حقا لمصر ، وواجبا على انجلترا . فما الذي حدث ؟

(٢)

حدث أن طلبت مصر فتح باب المفاوضة مع انجلترا . وقد أبرزت المذكرة التي وجهتها الحكومة المصرية في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ الى الحكومة البريطانية في هذا الشأن ما يأتي :

(١) أن مصر قبلت معاهدة سنة ١٩٣٦ تحت ضغط الظروف الملحة .

(٢) أن ظروفا وأحداثا وقعت هي التي أملت هذه المعاهدة ، وقد انقضت الحرب الأخيرة أهم أغراضها .

(٣) أن انتصار الحلفاء ، وتحرير الشعوب الحرية ، وابرام المواثيق لصون السلم والأمن في العالم ، كان من شأنه أن جعل أحكام تلك المعاهدة باطلة لا مبرر لها .

(٤) أن وجود قوات أجنبية زمن السلم في مصر ، حتى لو انحصرت عند القواعد في مناطق نائية ، يجرح الكرامة الوطنية ، ويدل على ريبة لا مبرر لها . ويصر على أتم الاستعداد لتقوية جيشها بحيث يصبح قادرا على رد الاعتداء حتى تصل اليه الامدادات من الحلفاء والأمم المتحدة .

(٥) أن الشعب المصري قد صبر عن بكرة أبيه ، وهو يوجب رغبة حارة أن يرى علاقات مصر بانجلترا محررة من شوائب ريب الماضي ، طليقة من آثار مبادئ قد انقضى زمانها .

(٦) أن الحكومة المصرية تقترح — من أجل كل ذلك — فتح باب المفاوضات مع الحكومة البريطانية .

(٧) أن المفاوضات المقترحة يجب أن تتناول طبعا مسألة السودان على أساس يتفق مع مصالح السودانيين وأمانيهم .

* * *

وأضافت المذكرة الى كل ذلك — وأرادت بهذا أن تدلل على حسن نيتها وعلى اخلاصها لتحقيقها القديمة — أن يعاد النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ لكي تستبدل بها معاهدة أخرى تكون أحكامها متمشية مع الحالة الدولية الجديدة .

قد تكون الحكومة المصرية استسهلت الكلام عن ابرام معاهدة جديدة تحل محل المعاهدة القديمة ، وقد قدمنا أن هذا يجيء وقته بعد الجلاء والاعتراف بوحدة وادي النيل ، حتى اذا عقدت معاهدة جديدة بين مصر وانجلترا لم تكن مستمدة في ظلال القوات البريطانية المرابطة في مصر ، بل من رضا واختيار بعد أن تكون مصر قد استكملت أسباب حريتها واستقلالها .

ولكن الحكومة المصرية أرادت بالكلام في عقد معاهدة جديدة أن تقيم الدليل القاطع — كما قدمنا — على اخلاص مصر لتحقيقها القديمة ، وأنها اذا طالبت بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ فليس ذلك لأنها تريد أن تتقاضى العلاقات الودية التي تقوم بين مصر وانجلترا ، بل هي تعتقد أن تستبقي هذه العلاقات بعد الغاء المعاهدة . وخير دليل على ذلك أنها تصور منذ الآن أن تعقد معاهدة تؤكد هذه العلاقات في حدود ميثاق الأمم المتحدة .

ولم يخطر في بال الحكومة المصرية وقت أن عرضت عقد معاهدة جديدة أن تتنازل عن هذه المعاهدة من حقوقها الكاملة في الجلاء والوحدة الدائمة لوادي النيل ، ولم تود أن تعلق استخلاصها لحقوقها على عقد هذه المعاهدة . ومهما كانت قد اعتزمت أن تستخلص حقوقها كاملة ، قبل أو بعد عقد المعاهدة الجديدة وقت ذلك أو بعده ، لأن هذا لا تأثير له في استخلاصها لحقوقها . بل لعلها اذا عرضت منذ البداية عقد هذه المعاهدة ، يكون لهذا العرض من الأثر الطيب في الحكومة البريطانية ما يجعل المفاوضات تسير سيرا حسنا ، وتنتهي سريعا الى نتيجة مرضية .

* * *

هذا ما أرادته الحكومة المصرية عند ما عرضت عقد معاهدة جديدة . فهي قد دخلت المفاوضات مع انجلترا حرة طليقة من كل قيد ، بعصمة كل التصميم على تحقيق مطلبها الأسمى ، وهو الجلاء ووحدة وادي النيل . يؤكد ذلك أن رئيس الحكومة المصرية ، وقت تأليف وفد المفاوضة المصري في ٢ مارس سنة ١٩٤٦ ، رفع الى جلالة الملك كتابا في هذا الشأن جاء فيه : " ولم يعد خافيا يا مولاي ما انعقد الاجماع عليه في هذه الأمة ، وهو المطلب الوحيد الذي التفت عليه جميع طبقاتها وطوائفها وأحزابها وهيئاتها وأفرادها ، على اختلاف نزعاتهم وتباين مشاربهم ،

وهذا المطلب هو الجلاء ووحدة وادي النيل ، لا تعرف مصر أحدا ينشد سواه ، ولا جماعة ترجو منه بديلا " . وجاء في هذا الكتاب أيضا : " وقد آن الأوان يامولاي لتأليف الوفد الرسمي الذي سيضطلع بأعباء المفاوضات مع حليفتنا بريطانيا العظمى ، مفاوضات حرة طليقة من كل قيد ، لتعديل المعاهدة تعديلا أساسيا وشاملا ، اجابة لارادة الأمة ، وتحقيقا لمطلبها الأسمى . "

هذه هي نيات مصر واضحة سافرة ، يقوم دليلا عليها ما أوردناه من الوثائق الرسمية والقرائن القاطعة . فماذا كانت نيات انجلترا ؟

(٣)

لم تكن هذه النيات في مبدأ الأمر واضحة وضوحا كافيا . فقد كانت من جهة تدعو الى الحذر ، ومن جهة أخرى لا تبعث على اليأس . فكان لزاما على مصر أن تستنفد باب المفاوضة ، لاسيما أن هذا التزام يفرضه عليها الميثاق في نزاعها الخطير مع انجلترا لاستكمال أسباب حريتها واستقلالها .

أما أن نيات انجلترا كانت تدعو الى الحذر ، فيدل على ذلك أمران :

(الأمر الاول) الرد الذي استجابت به انجلترا الى فتح باب المفاوضات . فبعد تسويف دام أكثر من شهر ، أرسلت الحكومة البريطانية في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦ ردها بالاستجابة الى فتح باب المفاوضات ، وجاء في هذا الرد ما يأتي : (١) أن أحد الدروس التي علمتها اياها الحرب الأخيرة هو أن المبادئ الأساسية التي قامت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ سليمة في جوهرها ؛ ومصر انما تكافح هذه المبادئ الأساسية التي قامت عليها المعاهدة والتي تزعم الحكومة البريطانية أنها سليمة في جوهرها . (٢) أن سياسة حكومة جلالة الملك هي أن تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذي حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية في أثناء الحرب ؛ فقرنت مصر هنا بمجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية ، مع أن مكانها الحقيقي هو بين دول الحلفاء عامة لا بين مجموعة الأمم البريطانية على وجه التخصيص . (٣) أن سياسة الحكومة البريطانية هي أيضا أن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما المتبادلة ومع احترام استقلال مصر وسيادتها احتراما تاما ؛ والفاظ " المشاركة " و " المصالح المتبادلة " تعودت مصر في علاقتها مع انجلترا أن تفهم لها مدلولا خاصا .

أزاء هذه النذر لم يسع مصر الا أن تعلن ـ كما قدمنا ـ أنها تدخل المفاوضات حرة طليقة من كل قيد لتعديل المعاهدة تعديلا أساسيا وشاملا ، اجابة لارادة الأمة وتحقيقا لمطلبها الأسمى . هذا الى أن الرد البريطاني أكد وجوب المراعاة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وجعل النظر في تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ آتيا لا من أحكام المعاهدة ذاتها ـ

فإن ميعاد الجلاء المنظور في المعاهدة وفقا للمادة ١٦ لم يكن قد حل — بل بالرغم من هذه الأحكام ، مما يدل على أن انجلترا لا تتقيد منذ الآن بأحكام هذه المعاهدة .

(الأمر الثاني) الحادثات التي سبقت المفاوضة ، فانها زادت في حذر مصر من نوايا انجلترا . وقد جرت هذه الحادثات بين صدق باشا من جهة وبين اللورد ستانلي والسير رونالد كامبل من جهة أخرى ، ودامت أكثر من شهر . وتبين من خلالها أن انجلترا كانت تريد استبقاء قوة عسكرية في مصر باسم أو بآخر . فقد بدا الجانب البريطاني يعرض الجلاء على أن تستبقي قاعدة حربية في جوار قناة السويس ، وهذه القاعدة تقتضي إبقاء منشآت عسكرية في منطقة القناة لتكون بمثابة نواة للجيوش التي تأتي لنصرة مصر من الخارج . وغرض أن تؤجر مصر لانجلترا قطعة من الأرض في منطقة القناة تكون مركزا لهذه القاعدة الحربية ، كما فعلت انجلترا نفسها عندما أجرت للولايات المتحدة الأمريكية قواعد حربية في بعض الجزر كبرمودا وترينيداد . فاذا لم ترض مصر بالايجار ، أمكنت التفكير في استبقاء هذه القاعدة الحربية في منطقة القناة بمقتضى اتفاق اقليمي تشترك فيه دول الشرق الأوسط صاحبة الشأن . وقد رفض الجانب المصري هذا العرض بشقيه . فقد رأى بحق أنه مهما كان الوصف القانوني الذي يمكن أن يسبغ على هذه الحالة ، فان وجود قوات أجنبية في أي بلد وقت السلم انما هو رمز للسيطرة ، وأن تنازل مصر لانجلترا بطريق الاجارة عن جزء من أراضيها ، أو منحها قواعد في داخل حدودها ، أمر لا يتفق مع سيادة الدولة ولا مع شعور الرأي العام المصري . واذا كانت الحكومة البريطانية قد منحت الولايات المتحدة الامريكية قواعد حربية في جزر نائية بعيدة عن أرض الوطن الأصلي ، فان هذا أمر يختلف عما نحن بصدده . ولو أن اتفاقا من هذا القبيل عقد بين مصر وانجلترا ، وشمل جزءا من أرض الوطن الأصلي ، لكان له مدى ومعنى مختلفان كل الاختلاف . أما منح القاعدة الحربية بمقتضى اتفاق اقليمي تشترك فيه دول الشرق الأوسط فأمر يتعارض مع الخطة التي رسمتها مصر في تسوية علاقاتها بانجلترا ، فان رأي الجانب المصري كان ينصب دائما على تسوية هذه العلاقات عن طريق اتفاق ثنائي بين مصر وانجلترا .

ولما لم يظفر الجانب البريطاني بموافقة الجانب المصري على استبقاء قوة بريطانية في مصر باسم القاعدة الحربية ، سلك طريقا آخر ، وطلب استبقاء قاعدة ادارية . وذكر أن الغرض من هذه القاعدة هو الاحتفاظ بمخازن ومهمات احتياطية ، وبعدد من مصانع للآلات والاسلحة وما شابه ذلك لتجهيز الامدادات التي تأتي من الخارج لرد الاعتداء عن مصر . ويقترن بهذه القاعدة الادارية تسهيلات بحرية ، ودفاع جوي يشمل مطارات وشبكة من الانذارات ومنشئات للرادار ، وطائفة من الاخصائيين الفنيين والاداريين الموظفين ، ومركز قيادة في منطقة القناة لتنسيق تدابير الأمن في الشرق الأوسط . فكان رد الجانب المصري حاسما في بيان أن هذه محاولة أخرى لاستبقاء قوات بريطانية في مصر تحت ستار "قاعدة ادارية" وبين الرد أن من شأن التدبير المقترح أن يجعل من التحالف بين البلدين وحماية عسكرية تقوم بها دولة كبيرة على أخرى أصغر منها ، وستتمخض سريعا عن سيطرة سياسية كما وقع ذلك من قبل . وذكر أنه "بعد زوال الاسباب التي دعت الى ما اتخذته معاهدة سنة ١٩٣٦

من الاحتياطات ، فأى دولة كبرى لا تستطيع أن تقبل بقاء استقلالها تحت رحمة أسباب مختلفة تتجدد بين آونة وأخرى ، ولا يعجز بعجز السياسة عن اكتشافها ، وأى على الدولة المستقلة أن تلجأ الى كفالة أمنها بوسائلها الخاصة » . فلم يسع الجانب البريطانى بعد ذلك الا أن يحرص اتمام الجلاء فى مدى خمس سنوات ، ولكنه طلب " بيان مدى التسهيلات الكفيلة بتمكين انجلترا من أداء التزاماتها فى حالة الطوارئ " ، تلك التسهيلات التى ستقوم الحكومة المصرية بصيانتها ، مع الصيانة الكفيلة البريطانية ، بعد أن يتم جلاء القوات البريطانية عن مصر " ، فرد الجانب المصرى (فى ٨ مايو سنة ١٩٤٦) ذاكرا أن مصر تنوى " أن تتولى بوسائلها الخاصة ، وكذلك باستخدام القواعد البريطانية الموجودة فى أرضها ، قواعد ادارية للتموين مطارات وشبكات للاشارات والدفاع الجوى ، ومستودعات للمهمات والوقود ومصانع ، كما تعتزم انشاء طرق المواصلات اللازمة للدفاع عن أراضيها . ولن تكون هذه القواعد مقصورة على الوفاء بحاجيات الجيش المصرى فحسب ، بل أنها ستعد لتكون صالحة لاستقبال الامدادات البريطانية عند الضرورة ، وكذلك القوات التى يقرر مجلس الأمن ارسالها الى مصر فى حالة وقوع اعتداء » ... على أنه اذا رأت الحكومة المصرية أن هناك حاجة الى تعيين من البريطانية لاعداد الفنيين العسكريين المصريين وتعليمهم ، فانها لا تتردد فى الاستعانة بهم ، وذلك باعتبارهم كموظفين مدنيين من الأجانب وفقا للتشريع المصرى المعمول به .... ومن جانب آخر يرى الوفد المصرى ، استنادا الى رأى خبرائه العسكريين .... أن فترة الخمس السنوات المحددة لجلاء القوات البريطانية ، مع اعتبارها حدا أقصى ، هى فترة طويلة جدا ..... وفى رأيه أن عملية الجلاء يمكن تقسيمها الى ثلاث مراحل بدلا من مرحلتين كما جاء فى المذكرة البريطانية .... ويقدر أنه يمكن انجاز المرحلتين الاولتين فى ظرف اثنى عشر شهرا ، أما الوقت اللازم لتنفيذ المرحلة الثالثة فسيترك أمر تحديده الى خبراء الوفدين العسكريين .. أما فيما يتعلق بالاقتراح الذى أبداه الوفد البريطانى ، فيوافق الوفد المصرى على أن يعهد بهذا العمل الى الخبراء العسكريين بشرط أن تحدد مهمتهم على الوجه الآتى : تحديد المنشآت العسكرية البريطانية الموجودة فى مصر والتى ستنظر الحكومة البريطانية فى الاحتفاظ بها ، بعد جلاء القوات البريطانية ، لحاجة الجيش المصرى ولاستقبال القوات البريطانية وقوات مجلس الأمن فى أحوال الاعتداء " .

كانت هذه المحاولات من الجانب البريطانى قد نشرت جوا من الريبة والشكوك حول المفاوضات ، وكانت المحادثات الفردية بين صدقى باشا واللورد متانسبت والسير رونالد كامبل قد طالت ، فأريد انهاؤها والبدء فى المفاوضات الرسمية فى جو صاف . وتمهيدا لذلك وافق الوفد البريطانى على اصدار تصريح فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦ جاء فيه مايأتى :

" نظرا للتكهنات التى تناولت بشأن مفاوضات المعاهدة ، فرؤى بين الملكة المتحدة بموافقة دولة صدقى باشا اصدار البيان التالى : أن السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة هى توطيد صداقتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة . وتطبيقا لهذه السياسة بدأت المفاوضات فى جو من الود وحسن النية .

وقد عرضت حكومة المملكة المتحدة اجلاء جميع قواتها البحرية والبرية والجوية عن الأراضي المصرية ، والمفاوضة لتحديد مراحل هذا الجلاء ، ووجه انتباهه ، والتدابير التي ستتخذها الحكومة المصرية لتحقيق تبادل المعونة في زمن الحرب أو في حالة توقع التهديد الوشيك بها طبقا للتحالف ".

وقد أزال هذا التصريح من طريق المفاوضات ما كان قبلا يبعث على اليأس ، وفتح بابا جديدا للأمل .

* * *

يخلص من كل ذلك أمران :-

(١) أن انجلترا لم تكن في البداية مخالفة البتة في الاعتراف بحقوق مصر ، بل كانت تتلمس بقدر ما وسعها من جهد ، استبقاء سيطرتها على هذه البلاد ، من طريق الاحتفاظ بقاعدة عسكرية في أرضها . والواقع من الأمر أن أمام انجلترا ازاء مصر سياستين متعارضتين ، فهي اما أن تؤثر استبقاء مصر ضعيفة حتى تتولى هي الدفاع عنها لتملك بزمام الأمور فيها ، وإما أن تعدل عن هذه السياسة القصيرة النظر فتعاون مصر على اخلاص في تقوية جيشها حتى تتمكنها من الدفاع عن نفسها بنفسها ، وبذلك يتحقق الخير لمصر وانجلترا على السواء .

(٢) أن مصر لم تذعن أمام اصرار انجلترا على احتفاظها بقاعدة عسكرية في أرضها ، بل ثبتت على رفض هذا الطلب في جميع الصور التي قدم بها ، ولم تتزحزح عن موقفها . فلما ظفرت من انجلترا بتصريح الجلاء سالف الذكر ، كان هذا مشجعا على البدء في المفاوضات .

* * *

(٤)

بدأت المفاوضات في جو من التفاؤل ، وعقدت جلسة الافتتاح يوم ٤ مايو سنة ١٩٤٦ ، أي بعد يومين من تصريح الجلاء . ولكن المعارضة في مجلس العموم البريطاني ما لبثت أن شنت الغارة على هذا التصريح ، وحملت عليه حملة عنيفة ، وهاجمها في ذلك العسكريون في بريطانيا وحكومات الدومنيون . وقامت الصحافة والاذاعة البريطانيتان بحملة شعواء على مبدأ اجلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية . كل هذا حمل المستر أتلي رئيس الوزارة البريطانية أن يصرح في مجلس العموم أنه اذا لم تسفر المفاوضات عن عقد معاهدة تحالف جديدة ، فإن معاهدة سنة ١٩٣٦ تظل نافذة .

وهنا يتجلى الفرق واضحا بين النظرية البريطانية والنظرية المصرية . فالنظرية البريطانية تذهب الى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ صحيحة نافذة ، وان كان من المرغوب فيه أن تعدل ، فاذا لم يتفق الطرفان على هذا التعديل ، فانها تبقى كما هي . أما النظرية المصرية فتستصير معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة لمخالفتها لأحكام الميثاق ولاستنادها الى أوضاعها ، واذا كانت مصر تفاوض انجلترا لتقرير سقوط هذه المعاهدة ولعقد معاهدة جديدة اذا أمكن ذلك ، فاذا لم يتم

الاتفاق على عقد معاهدة جديدة ، فأن هذا لا يمنع من أن يتقرر سقوط معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وتصبح علاقة مصر بانجلترا هي علاقة أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة بأي عضو آخر .

*
* *

ولم يقتصر تأثير حملة المعارضة على الرأي السلم في لندن ، بل كان له أيضا صدى كبير في المفاوضات التي كانت تدور بالقاهرة . فأن الجانب البريطاني ، في خطاب تكميلي للورد ستانسجت ، اقترح انشاء لجنة مشتركة من أركان الحرب تكون أداة دائمة لتسوية المسائل المتعلقة بالدفاع المشترك ، ويكون الى جانبها مجلس دفاع مشترك في مستوى وزاري للنظر في المسائل التي ترفعها اليه اللجنة المشتركة . فرد الوفد المصري مبينا أن المعاهدة الجديدة لا يجوز أن تكون الا معاهدة تبادل معونة ضد الاعتداء ، وذلك استعمالا للحق الطبيعي في الدفاع الشرعي المعترف به للدول الأعضاء بمقتضى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . وأضاف أن الوفد البريطاني يتقدم باقتراحات ثلاثة هي (١) وضع مخازن للعتاد الحربي البريطاني في مصر تحت المراقبة المصرية ولكن يقوم على حراستها عدد وفير من الموظفين البريطانيين (٢) انشاء لجنة مشتركة من هيئتي أركان الحرب يكون لها طابع الدوام ويعهد اليها بتقرير التدابير التي يقتضيها تنفيذ المحالفة (٣) انشاء لجنة مشتركة للدفاع ذات اختصاصات وزارية يعهد اليها بحث المسائل التي ترفعها اليها اللجنة الدائمة لأركان الحرب . ثم قال تعقيبا على ذلك : " بيد أن هذه الاقتراحات الثلاثة ، لو سلم بها وتحققت ، لأدت في الواقع الى انشاء قاعدة بريطانية في الأراضي المصرية ، وهذا ما يتعارض مع المبدأ الاساسي الذي تقوم عليه المفاوضات الحالية ، والذي اعترف به المستر بفن نفسه منذ البداية ، وهو أن المعاهدة الانجليزية المصرية القادمة يجب أن تكون اتفاقا بين دولتين متساويتين في السيادة معقودا في نطاق ميثاق الامم المتحدة . والاحتفاظ في مصر بعتاد حربي بريطاني ، يجب وضعه في المخازن المصرية ليكون معدا لاستعمال القوات البريطانية ، وما يستتبع ذلك من بناء فصائل بريطانية معسكرة فيها وقت السلم لحراسة هذا العتاد ، كل ذلك فيه اخلال بسيادة البلاد .... وكذلك فان في انشاء هيئة أركان حرب مشتركة دائمة ، ولجنة وزارية للدفاع ذات سلطة أعلى من سلطة أركان الحرب ، خروجا على الاجراءات المألوفة في معاهدات التحالف التي تبرمها دولتان متساويتان في الاستقلال لتسوية المسائل الفنية ذات الصبغة العسكرية ، فأن معاهدات تبادل المعونة تنطوي عادة على قيام تعاون بين هيئتي أركان حرب الدولتين المتعاقدتين عن طريق الاتصالات والمحادثات . وزيادة على ذلك فان الوفد المصري يرى أنه ليست هناك ضرورة يقتضيها واقع الحال مما يسوغ الشروط الاستثنائية التي اقترحها الوفد البريطاني ، وهو يرى أن ما تضمنته مذكرته المؤرخة ٨ مايو الجاري من تأكيدات عن تعاون أركان الحرب ، ومن تصريحات عن تعيين فنيين بريطانيين ، من شأنه أن يبعث على أتم الاطمئنان " .

*
* *

وتقدم الوفد البريطاني ، في ٢١ مايو سنة ١٩٤٦ ، بمشروع معاهدة تحالف تعقد بين الدولتين وبمشروع لمعاهدة عسكرية تلحق بمعاهدة التحالف . أما معاهدة التحالف فتكاد تكون صورة أخرى لمعاهدة سنة ١٩٣٦ الا في النقطة العسكرية ، والا في أن مدة التحالف حددت بخمس وعشرين سنة . وجاء في مشروع المعاهدة العسكرية نص يقضي بأن " يظل الموقف الدولي محل استمرار مشترك من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين ، ويساعدها عند الضرورة الممثلون السياسيون الذين قد تعينهم الحكومتان ، وتتشاور هذه السلطات في كل الحوادث التي قد تهدد أمن احدى الحكومتين وعلى الاخص أمن الشرق الأوسط بما في ذلك الأراضي المتاخمة لمصر " ، ونص ثان يقضي بأن " تحتفظ الحكومة المصرية كذلك في زمن السلم بعتاد ومهمات حربية تظل ملكا لحكومة المملكة المتحدة في حالة يتسنى معها للقوات البريطانية استعمالها على الفور وقت الطوارئ ، وتكون حكومة المملكة المتحدة هي المسئولة عن تجديد هذا العتاد والمهمات وجعله مسايرا لأحدث طراز ، وتقدم لها التسهيلات اللازمة لهذا الغرض " ونص ثالث يقرر ان الحكومة المصرية ترغب " في استخدام عدد معين من الموظفين الفنيين من الرعايا البريطانيين للمساعدة في الاشراف على هذه المنشآت والعتاد والتسهيلات واستخدامها وصيانتها ، وكذلك في تدريب الموظفين المصريين عليها ، وسيلحق الموظفون الفنيون البريطانيون بخدمة الحكومة المصرية التي ستعمل ايضا على تسهيل استخدام موظفين من الرعايا البريطانيين في الورش التجارية التي تخصص لتحويلها لأغراض الحرب ، وتتشاور السلطات في الحكومتين لكي تشير على الحكومة بعدد ونوع الموظفين اللازمين وشروط استخدامهم ، وتقدم الحكومة المصرية زمن السلم تسهيلات لمرور موظفي القوات البريطانية عبر الاراضي المصرية " .

ولما رفض الوفد المصري الموافقة على هذين المشروعين لأنهما لا يختلفان كثيرا عن معاهدة سنة ١٩٣٦ ، تأزمت المفاوضات ، وتوسطت حكومة الولايات المتحدة الامريكية في الأمر ، فسلم وزيرها المفوض في مصر لصدقي باشا في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ رسالة موجهة من هذه الحكومة الى جلالة ملك مصر ، ورد فيها أنه نظرا للصداقة التي تشعر بها حكومة الولايات المتحدة الامريكية نحو مصر وبريطانيا العظمى ، واهتمامها البالغ برفاهية كل شعوب الشرق الاوسط ، فهي تتابع عن كثب تقدم المفاوضات بين بريطانيا ومصر ، وأن حكومة الولايات المتحدة ، وهي تعبر عن رغبتها في نجاح هذه المفاوضات ، تأمل أنه ما زال ممكنا أن تنتهي بطريقة تكفل لمصر الضمانات المرغبة لسيادتها التامة دون ان تخاطر في سبيل ذلك بالقضاء على أمن الشرق الاوسط ، أو تضعف الدفاع عن هذه المنطقة ، ضد اعتداء محتمل الوقوع . وأضافت الرسالة ما يأتي : " هذا وقد أبلغتني حكومتي في هذا الشأن أن أوضح بجلاء أن الولايات المتحدة تعتبر أمن الشرق الاوسط كله مسألة ذات أهمية اساسية بالنسبة الى أمنها الخاص . وفي الختام كلفت أن أنهي الى دولتكم أن حكومتي مقتنعة بأن الحكومة البريطانية الحالية ترغب رغبة صادقة في الوصول الى حل لمسألة أمن الشرق الاوسط حلا يمكن البلاد

الواقعة في تلك المنطقة من التمتع باستقلال غير مقيد ، استقلال لا يفضي — في نفس الوقت — الى خلق موقف من شأنه أن يشجع وقوع اعتداء من الخارج " . وقد رد رئيس الوزارة المصرية على هذه المذكرة ، وجاء في الرد ما يأتي : " فمصر — باعتبارها من بلاد الشرق الاوسط — تشارك الولايات المتحدة ما تبديه من الاهتمام بأمن تلك المنطقة . ولكن مصر تود ان توضح أن حرصها على هذا الأمن مرتبط لديها بضرورة استعادة حرياتها كاملة غير منقوصة . وهي تدرك تماما أنه يجدر ألا يغيب عن النظر تلك الضمانات المترتبة على معاهدة سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا العظمى . ولكنها تسارع الى التصريح بأن هذه الضمانات لن يكون من شأنها الا أن تزداد ثباتا لو استند التحالف المراد عقده مع بريطانيا العظمى على أساس من الثقة والعدالة ، ولا يتوافر هذا الا باحترام استقلال مصر . وبهذا الشرط وحده — وهو شرط مستمد ايضا من أحكام ميثاق الامم المتحدة وكانت مصر في طليعة الدول التي انضمت اليه — يتسنى لمصر ان تساهم مساهمة جدية في توطيد السلم العالمي ، وهي ستفعل ذلك بفضل مواردها الخاصة وشعورها العميق بواجباتها الجديدة التي تقع على عاتقها كدولة مستقلة . وان تجاهل هذه الحالة والتسويف في علاجها لمما يخلق جوا من التوتر — فيه اضرار بالغرض المنشود ، ألا وهو تهيئة الانسجام والتفاهم المتبادل اللازمين لاستقرار السلم في الشرق الاوسط استقرارا نهائيا . وان مصر تتقبل بارتياح تلك الفرصة المتاحة لها ، فتطلب من حكومة الولايات المتحدة ان تضم جهودها القوية الى كافة الجهود الاخرى المبذولة لتهيئة ذلك الانسجام " . وقد وردت برقية بعد ذلك من وزير مصر المفوض بواشنجتون ، في ٤ يونيه سنة ١٩٤٦ ، يقول فيها انه اتصل بالمسئولين عن السياسة في الشرق الاوسط ، وفهم منهم أن الغرض من الرسالة الامريكية لم يكن تعضيد المطالب البريطانية ، وأن الحكومة الامريكية لن تتوانى عن ايضاح موقفها للانجليز . (هذا وقد علمت شخصيا عندما كنت في نيويورك في شهر ديسمبر الماضي أن الحكومة الامريكية اتصلت فعلا بالانجليز في هذا الشأن ، وكان من رأيها في معاهدة سنة ١٩٣٦ أنها ([illegible]) .

وبقيت أزمة المفاوضات قائمة . وقد علمت الحكومة المصرية في ١٨ مايو سنة ١٩٤٦ ان ٣٥٠٠ من الجنود البريطانيين أرسلوا من فلسطين الى الاسماعيلية ، وهم من الجنود المدربين على فض الثورات ، وذلك للدفاع عن المصالح البريطانية في حالة حدوث أي اعتداء عليها من الشعب المصري ، كما ان القوات البريطانية الموجودة بمعسكرات الاسماعيلية والتل الكبير توالي التدرب على قمع الاضطرابات تحت اشراف ضباطهم .

وأدت هذه الازمة الى وقف المفاوضات ، وغادر اللورد ستانسجت ومعه بعض أعضاء الوفد البريطاني القاهرة الى لندن في آخر شهر مايو سنة ١٩٤٦

\+
* *

ثم بذلت مساع دبلوماسية لاستئناف المفاوضات ، فاشترط الجانب البريطاني لذلك في ١٨ يونيو سنة ١٩٤٦ ان تقبل مصر ، بدلا من الاتفاق العسكري ، " وضع مادة جديدة ترمي الى انشاء لجنة مشتركة للدفاع ، وتبين اختصاصاتها بصفة عامة ، وستكون هذه اللجنة مماثلة للجنة المتفق عليها

بين كندا والولايات المتحدة " . وقال في تبرير ذلك : " انه اذا لم يرد ذكر في المعاهدة لتحديد طبيعة ومدى المعونة التي تقدمها مصر لبريطانيا العظمى لتمكن لها اذا اقتضى الحال أن تكون معونتها فعالة ، فيجب ان ينص في المعاهدة على انشاء الاداة التي تمكننا نحن الاثنين من التشاور لتنسيق المساعدة المتبادلة ضد الاعتداء ، وستكون اختصاصات هذه اللجنة ، وكذلك تفصيلات المعاهدة الاخرى ، محل مناقشات مقبلة " .

وعلى أثر ذلك تقرر استئناف المفاوضات ، وعاد اللورد ستانسجت الى مصر .

وفي ٨ يوليه سنة ١٩٤٦ سلّم الجانب المصري للجانب البريطاني مشروع معاهدة تحالف ومشروع بروتوكول خاصا بالسودان . أما مشروع المعاهدة ، فقد نصت المادة الثانية منه على ما يأتي : " في حالة ما اذا وقع على مصر اعتداء مسلح ، أو في حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا العظمى في البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان فورا لأجل اتخاذ أي عمل مشترك يريان ضرورته ، وذلك حتى يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه " وتناولت المادة الثالثة من هذا المشروع موضوع لجنة الدفاع المشتركة على النحو الآتي : " رغبة في كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، ولكي يتاح بصفة خاصة احكام تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على انشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان . ويكون اختصاص اللجنة أن تدرس ـ بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها ـ المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو وما يتصل بذلك من مسائل العتاد والعمال ، وبصفة خاصة الأوضاع الفنية لتعاونهما ، والتدابير الواجب اتخاذها لكي يتاح للقوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين أن تكون قادرة بالفعل على مقاومة الاعتداء . وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة الى قيامها بهذه المهام ، وتجتمع أيضا بناء على دعوة الحكومتين لتبحث ـ اذا اقتضى الحال ـ الآثار العسكرية للموقف الدولي ، وخاصة كل الحوادث التي قد تهدد الأمن في الشرق الاوسط ، وتقدم للحكومتين التوصيات المناسبة في هذا الشأن " . أما مشروع البروتوكول الخاص بالسودان فنصه ما يأتي : " يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورا في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الاهالي السودانيين على أساس وحدة وادي النيل تحت تاج مصر " .

وبعد انتظار غير قصير أبلغ الوفد المصري أن الحكومة البريطانية قد رفضت التعديلات التي تقدم بها ، ثم اقترح الوفد البريطاني في ١٧ يوليه سنة ١٩٤٦ صيغا جديدة للمادة الثانية من المشروع المصري لم يوافق عليها الوفد المصري . ولم يوافق أيضا على أن تكون مدة الجلاء خمس سنوات ، وعرض صدقي باشا من جانبه ألا تزيد المدة على سنتين . ثم أرسل الوفد المصري الى الوفد البريطاني في أول اغسطس سنة ١٩٤٦ مذكرة سياسية مستفيضة تبرز مركز مصر ازاء انجلترا . وقد جاء في هذه المذكرة ما يأتي : " لقد صرحت الحكومة البريطانية من جانبها قبل افتتاح المفاوضات ، ثم أيدت تصريحها ، بأن بريطانيا العظمى على استعداد لعقد معاهدة على أسس

جديدة من شأنها احترام استقلال مصر وسيادتها ، وذلك تمهيدا لانضمامها الى الأمم المتحدة وميثاقه ومع ذلك فقد اضطر الوفد المصرى الى أن يلاحظ من البداية مبدئيا من الجانب البريطانى الى عدم الاكتفاء بمعاهدة من طراز المعاهدات التى تبرم بين الدول المستقلة ، بل اضطر ان يلاحظ أن الجانب البريطانى يميل على العكس الى الاحتفاظ بشكل او بآخر بالشروط الاستثنائية المأخوذة من معاهدة سنة ١٩٣٦ والمستوحاة من روح ظلت سائدة خلال سنوات طويلة . ولقد اقترح الجانب البريطانى على التوالى ، النزول ، بطريق الايجار طويل الأجل ، عن جزء من الاراضى المصرية ، واستبقاء التشكيلات الجوية فى منطقة القنال على وجه مستديم ، وابقاء قواعد عسكرية ادارية فى مصر تحت الاشراف البريطانى ، ووضع مركز قيادة عامة (متحالفة) فى منطقة القنال للتفاهم تدابير الأمن التى تتصل بالشرق الاوسط كله ، واستخدام تعيين عسكريين بريطانيين لمدة غير محدودة ، وأخيرا ، تكوين لجنتين مختلطتين ليستا استشاريتين لتنفيذ بنود المعاهدة ، واحدة لأركان الحرب والاخرى فى مستوى الوزارات . وفضلا عن ذلك ، طلب الوفد البريطانى أن تتمكن الجيوش البريطانية من الدخول بحرية فى مصر ، وأن تتمتع فيها بكل التسهيلات فى حالة وجود التهديد بالحرب او فى حالة طارئة دولى يخشى أمره . وأخيرا قدم الوفد البريطانى مشروع اتفاق عسكرى لم يكن سوى ملحقة متممة من معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولم يكتف الوفد المصرى خلال المناقشات أن يبين بوضوح ان هذه المقترحات ، التى تستوحى الروح التى كانت سائدة فى سنة ١٩٣٦ ، تتعارض تعارضا صريحا مع المبادىء التى ينبغى أن تكون أساسا للمعاهدة ، وهى المبادىء التى قبلتها الحكومة البريطانية نفسها ، وذلك فضلا عن كونها لا تطابق مبادىء ميثاق الامم المتحدة . ولقد حارب الوفد المصرى هذه المقترحات التى نزل عنها الجانب البريطانى أخيرا ..... وبعد تبادل وجهات النظر مرارا عدة ، قدم الوفد المصرى فى النهاية الى الوفد البريطانى مشروع معاهدة روعيت فيه أولى بداية التعديلات البريطانية الاخيرة فى الحدود الدنيا لاستقلال مصر . ومع ذلك فقد حرص الوفد المصرى بالنسبة الى المادة الاساسية من مشروع المعاهدة وهى المادة الثانية على أن ينص فيها بالتحديد على أن المعاهدة لا تطبق الا فى حالة حرب بدون استفزاز من أحد الطرفين المتعاقدين ، وتمسك الوفد المصرى بعبارة " البلاد المتاخمة لمصر " بدلا من عبارة " البلاد المجاورة " ، وهى عبارة أكثر اتساعا تشمل بلادا تبعد عن مصر كثيرا او قليلا ، ولا يتأتى لمصر أن تتدخل ايضا عسكريا . وحرص أخيرا على أن ينص صراحة على وجوب اجراء مشاورة بين الحليفين تسبق العمل المشترك الواجب عليهما اتخاذه ..... وبعد انتظار أكثر من أسبوعين ، أبلغ الوفد المصرى أن الحكومة البريطانية قد رفضت تعديلاته ..... وعلى أثر ذلك ، وبعد أن اجتمع الوفد المصرى لدراسة الموقف البريطانى الاخير ، القى الوفد البريطانى صيغا جديدة للمادة الثانية ، فاستبدل بالتعبير " البلاد المجاورة " التعبير " بالاراضى المجاورة " ، واستبدلت بعبارة " تعرض سلامتها للخطر " التعبير الأدق والأكثر ملاءمة وهو " تؤدى الى أعمال عدائية " . وأخيرا أضيف الى المشاورات المنصوص عليها فى المادة ٣ ، وهذه الصيغ البريطانية الجديدة اذن لا ترضى الوفد المصرى لما يختص بحقائقه المتعلقة بالحروب

بغير استفزاز وبالاراضي المتاخمة . وفضلا عن ذلك ، فان المشاورات التي تنص عليها تلك الصيغ هي المشاورات التمهيدية للجنة المشتركة ، في حين أن الجانب المصري يطلب أن تتشاور الحكومتان في الوقت الذي ينبغي فيه اتخاذ قرار خاص بالعمل المشترك الذي يجب القيام به . ومن ناحية أخرى فقد أعلن الشعب المصري بالاجماع ، قبل بدء المفاوضات ، عن أمنيتيه الأساسيتين ، وهما الجلاء عن بلاده ووحدة وادي النيل باتحاد مصر والسودان تحت تاج مصر ، هاتين الأمنيتين اللتين تولى الوفد المصري عرضهما وايضاح مبرراتهما في مذكرته التمهيدية للمفاوضات ..... صحيح أن الحكومة البريطانية قد أعلنت أن قواتها ستجلو عن مصر ، ولكن حين جاء دور التنفيذ يطالب الوفد البريطاني بمهلة أقصاها خمس سنوات لاتمام هذا الجلاء . فاذا سلمنا بأن أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تزال نافذة ، لما جاز الا لكتائب بريطانية ضئيلة العدد أن تبقى في منطقة قناة السويس لمدة عشر سنوات لا أكثر . وهكذا يكون كل ما قد تحصل عليه مصر في شأن هذا الطلب الأساسي ليس الا تقصير المهلة المنصوص عليها في معاهدة سنة ١٩٣٦ بمقدار خمس سنوات ..... وفيما يختص بالسودان ، فان الحكومة البريطانية لم تقبل من جهة أخرى حتى الآن أن تقوم المفاوضات التي ستدور من أجل تسوية نظامه المستقبل على أساس التسليم بوحدة وادي النيل تحت تاج مصر ..... ولا يسع الوفد المصري ، بعد أربعة أشهر في مفاوضات مضنية ، الا ان يعرب عن خيبة أمله ازاء النتائج التي أسفرت عنها هذه المحادثات ، مع أنه قد دخل المفاوضات وهو راغب في أن يعقد في أسرع وقت معاهدة مع بريطانيا العظمى " .

* * *

وصلت المفاوضات على أثر ذلك الى حد من الجمود يهدد بالانقطاع . واتصل السفير المصري بلندن (عبد الفتاح عمرو باشا) بالمستر بيفن ، واتفق معه على صيغ جديدة للمسائل المختلف عليها . ولما وصلا الى مدة الجلاء قال المستر بيفن " انه سيأخذ على عاتقه أن تكون ثلاث سنوات ، لا خمسا كما طلب أول الامر ، ولا أربعا كما قال المستر آتلي " . ثم قال " لا تظن ان الغرض من هذا كله كسب سنة . ان المسألة أهم من ذلك كثيرا . اننا في الواقع نجتاز مرحلة دقيقة يتهددنا فيها الخطر الروسي تهديدا شديدا . فالمسألة مسألة حياة أو موت لنا ولكم معا . فليس من مصلحة مصر مطلقا في هذه المرحلة أن تكون خالية من الجيوش التي تدافع عنها وعن أنفسنا . وهذا ما قصدت اليه حين قلت اننا لا نستطيع أن نترك وراءنا فراغا Vacuum ثم قال ان هذه المسألة على أقصى درجات الأهمية ، وقد سمعت أنكم تريدون الذهاب الى مجلس الامن ، ولا مانع عندي اذا اخترتم هذا الطريق ، ولا أشعر بالخجل مطلقا أن أذهب بهذه القضية الى مجلس الامن ، فان عندي حججا قوية استطيع الادلاء بها " .

وسافر سفير مصر الى القاهرة يحمل معه المقترحات الجديدة . وفي يوم ١٤ اغسطس سنة ١٩٤٦ قابل اللورد ستانسجت والسفير البريطاني رئيس الوزارة المصرية ، وأبلغاه هذه المقترحات

فى الجلاء قصرت المدة على ثلاث سنوات كما سبق القول . واقترح ان يكون نص المادة الثانية على الوجه الآتى : " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان — فى حالة ما اذا اصبحت مصر او البلاد المتاخمة لها محل اعتداء مسلح — على أن يقوما بالتعاون الوثيق فيما بينهما ، بالعمل الذى تتبين ضرورته ، وذلك الى أن يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه . واتفق الطرفان الساميان المتعاقدان — فى حالة تهديد سلامة أية دولة مجاورة لمصر — على أن يتشاورا بقصد القيام بالعمل الذى تتبين ضرورته ، وذلك حتى يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه " . وفى السودان عرض مشروع البروتوكول الآتى : " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الغرض الاول من ادارتهما للسودان هو رفاهية السودانيين واعدادهم للحكم الذاتى ، وأنه حالما يتم الوصول الى هذا الغرض الاخير ، يكون الشعب السودانى حرا فى تقرير علاقته المستقبلة مع الطرفين الساميين المتعاقدين . ويعتزم الطرفان الساميان المتعاقدان تعيين لجنة مشتركة بقصد التقدم بتوصيات خاصة بمستقبل السودان طبقا لهذا المبدأ وبالتشاور التام مع الشعوب السودانية . والى أن يتم ابرام اتفاق آخر بين الطرفين الساميين المتعاقدين كنتيجة لتوصيات اللجنة المشتركة ، يبقى العمل موقتا بالمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات ١٤ و ١٧ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة ، وذلك استثناء من حكم المادة الاولى من المعاهدة الحالية " .

وفى اليوم التالى ، ٢٠ اغسطس سنة ١٩٤٦ ، أصدر الوفد المصرى قرارا بالاجماع برفض المقترحات البريطانية . وقد جاء فى هذا القرار ما يأتى : " ان هيئة المفاوضات المصرية لا ترى فى البيانات والصيغ التى جاءتها من الجانب البريطانى ما يحملها على تعديل موقفها . وهى بناء على ذلك تتمسك بمذكرتها المقدمة فى أول اغسطس سنة ١٩٤٦ وما صاحبها من النصوص " . وتوقيا لقطع المفاوضات أضاف صدقى باشا — عند تبليغ هذا الرفض الاجماعى للجانب البريطانى — ما خفف به من حدة هذا الرفض ، مبينا أنه ينتظر من جانب الحكومة البريطانية أنها ، بعد اعادة النظر فى الموقف ، ستجد وسيلة للاعتراف بالحقوق الشرعية لمصر ، ثم قال : " وستجدون دائما من الجانب المصرى رغبة حارة فى أن يبحث معكم الحلول التى تؤدى الى نتيجة تعاون على انماء العلاقات بيننا نموا مطردا " .

\+
\+ +

وفى يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، تقدم الوفد البريطانى بمقترحات جديدة ، مع استبقاء مدة الجلاء مقصورة على ثلاث سنوات . فعرض أن يكون نص المادة الثانية على الوجه الآتى :

" اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة ما اذا كانت مصر محل اعتداء مسلح ، او فى حالة ما اذا اشتبكت بريطانيا العظمى فى حرب مع البلاد المتاخمة لمصر ، يقومان بالتعاون الوثيق فيما بينهما بالعمل الذى تتبين ضرورته ، وذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه . وفى حالة تهديد سلامة أية دولة من الدول المجاورة لمصر ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يتشاورا معا لأجل القيام بالعمل الذى تتبين ضرورته ،

وذلك الى ان يتحقق مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه " . وفى السودان عرض مشروع البروتوكول الآتى : " ١ - اتفق الطرفان السامیان المتعاقدان على أن سياستهما الأولية فى السودان ستظل متجهة الى رفاهية السودانيين والعمل الجاد على اعدادهم للحكم الذاتى . ٢ - وحالما يتحقق الشعور الاخير لان الشعب السودانى يكون حرا فى تقرير مصيره . ومن المتفق عليه أنه اذا اقر قرار السودانيين على اختيار الاستقلال ، تعقد بين مصر والسودان الاتفاقات اللازمة بشأن الاستفادة من مياه النيل واستخدامها بما يعود على المصريين والسودانيين بأكبر الفائدة ، وكذلك بشأن ما لمصر من مصالح حاصة أخرى فى وادى النيل . ٣ - والى ان يتم ذلك تظل ادارة السودان تجرى طبقا لنظام الحكم الثنائى بمقتضى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وطبقا للمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ . ٤ - وتصرح الحكومة المصرية بأن ليس فى أحكام البروتوكول السالفة الذكر ما يمس بحقائق طلب مصر بحقها فى أن يكون ملكا على السودان . وحكومة المملكة المتحدة مع تبنيها أن الامر موكول الى الشعب السودانى لتقرير مصيره طبقا للفقرة الثانية السالفة الذكر ، ومع تحفظها عن الادلاء بأى رأى فى شأن مسألة السيادة ، تصرح بأن ليس فى البروتوكول السالف الذكر ما يمس بهذه المسألة . ٥ - يتفق الطرفان السامیان المتعاقدان من حاكم السودان العام بين حين وآخر تقريرا عن مدى تقدم الشعب السودانى نحو الحكم الذاتى المنشود . وفى الوقت المناسب يعينان لجنة مشتركة لتجميع تقريرا عما اذا كان السودانيون قد تهيأوا للحكم الذاتى الكامل ، وأصبحوا فى حالة تمكنهم من تقرير مستقبل السودان ، وتوصى ان كان الامر كذلك بالتدابير العملية للتحقق من رغبات الشعب السودانى والعمل على تنفيذها " .

وقد أدلى السفير ، فى شأن هذه المقترحات الجديدة ، ببيانات جاء فيها ما يأتى : " لقد اعترضت حكومة الجماهيرية المصرية على الفقرة الاولى من نص المادة الثانية التى وضعها المستر بيفن ونصها : " اتفق الطرفان السامیان المتعاقدان ، فى حالة ما اذا اصبحت مصر او البلاد المتاخمة لها محل اعتداء مسلح ، على ان يقوما بالتعاون الوثيق ..... " ووجه الاعتراض ان النص لا يدل على التكافؤ ، لان الآن المستر بيفن يعدل الفقرة بما يحقق وجهة نظرنا ، فأصبح نص هذه الفقرة كما يأتى : " اتفق الطرفان السامیان المتعاقدان على أنه فى حالة ما اذا كانت مصر محل اعتداء مسلح ، او فى حالة ما اذا اشتبكت بريطانيا العظمى فى حرب فى البلاد المتاخمة لمصر ، يقومان بالتعاون الوثيق ..... " أما الفقرة الثانية التى اعترضنا عليها ، فان المستر بيفن ما زال متمسكا برأيه فيها ..... مسألة السودان : ..... قد بين اللورد سنا سبب المبادئ السابق تقريرها عليها سياستنا الحديثة وهى احترام استقلال الشعوب ، والعمل هنا على رفاهية السودانيين كتمهيد لتأسيس وتمهيد للحكم الذاتى . ولهذا رأينا أنه لا يجوز ان نعمل ما من شأنه ان يتعارض مع هذا المبدأ ولقد لا يتفق مع رغبات السودانيين . ومع ذلك فقد وضع المستر بيفن صيغة جديدة تبرز هذا المعنى وهذا المبدأ ابرازا تاما ، وليس فيها فيما نعتقد ما يتعارض مع مطالبة مصر بالسيادة ، وللسودان فيما يختص بتقرير مصيره ..... ان مسألة السيادة قد دخلت فى هيكل من النظريات العلمية او النظريات التاريخية التى اندثرت . وواجب بريطانيا ومصر ازاء السودانيين هو

معاملتهم معاملة عملية لا نظرية ، وعلى طريقة تفتح أمام السودانيين أبواب المستقبل ..... على أنه لعلمنا بما تعلقه هيئة المفاوضات المصرية على مسألة السيادة من الأهمية الكبرى ، قد وضعنا الصيغة الجديدة التي سبق ذكرها ، فاذا كانت لديكم ملاحظات عليها او على فقرات فيها فنحن مستعدون لبحثها معكم والتفاهم على ما ينبغي عمله في هذه الحدود . ويتضح لكم من هذا كله أن لمصر أن تطالب بمسألة السيادة على السودان وتتمسك بها ، ولبريطانيا ألا تبدي رأيا فيها لا بالموافقة ولا بالمعارضة . أما مسألة وحدة وادي النيل ، فاسمحوا لي أن أقول انها تعبير يصعب فهمه ، لأن وادي النيل يتناول بلادا غير مصر والسودان . ومنابع النيل والنيل الازرق موجودة في بلاد أخرى . فوحدة وادي النيل هذه عبارة غير مفهومة . على أننا لا ننكر أن لمصر مصالح حيوية في ماء النيل ومسائل أخرى مادية مهمة جدا ، يجب أن نعمل لضمانها لمصر عندما يأتي الوقت الذي يتولى فيه السودانيون ادارة شؤون بلادهم ، فلا يجوز لمصر أن تشعر بأي قلق من هذه الناحية " . أما اللورد ستانسجت فقد سبق السفير البريطاني ببيان ذي صبغة عامة ، ومما جاء في هذا البيان : " وأحب أن ألاحظ لحضراتكم أن السياسة الانجليزية كانت في القرن التاسع عشر تقوم على تأييد تركيا والمحافظة على سلامتها ، فقد ناهضنا الروس في حرب القرم وغيرها محافظة على تركيا ، وناهضنا المصريين أمام محمد علي باشا عندما أوشكوا ان يحطموا تركيا ، ولكنه منذ سنة ١٩١٥ تغيرت السياسة وقامت على أساس آخر ، كما يتضح ذلك من مكاتبات ماكماهون والشريف حسين ، وهو الاعتماد على الامم العربية في الشرق الاوسط . وعندما تذكر الشرق الاوسط والامم العربية تبرز مصر على رأسها جميعا . فنحن وانتم في أشد الحاجة الى عقد معاهدة تعاون ومساعدة ، وحاجتنا اليها مشتركة متبادلة ..... المسألة الثانية هي مسألة السودان ..... وكأن هذه الحرب قد أيقظت جميع الشعوب من سباتها العميق ، وحركت فيها الأماني القومية ، والمطالب السياسية . وقد دبت هذه الروح في السودان نفسه ..... أنني أعرف أن حقوق مصر ومصالحها في السودان حيوية جدا .... واذا سألتموني ما هو المستقبل المنتظر للسودان بعد عشرين او خمسين عاما ، فان أغلب الظن عندي أن السودان سيكون مرتبطا بمصر ارتباطا وثيقا ، وذلك لوجود لغة واحدة ودين واحد وجنس واحد . هذا ما سيكون فلا تخشوا شيئا ، وكل ما أرجو ألا نتفرق الا ونحن على اتفاق " .

ودرس الوفد المصري المقترحات البريطانية الجديدة ، فلم يسعه قبولها . وأرسل في يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ الى الوفد البريطاني مذكرة بالرفض ، وهذا يقتضي ما جاء في هذه المذكرة : " المادة الثانية من مشروع المعاهدة — ان المادة الثانية من المشروع البريطاني ... اذ تذكر بريطانيا العظمى صراحة ... قد قررت من جديد مبدأ المعاملة بالمثل ..... ومع ذلك فقد حذف من النص التشاور الذي يجب ان يسبق العمل المشترك . وقد حرص الوفد المصري في مذكرة سابقة على أن يبين على وجه التخصيص أن هذا التشاور الطبيعي جدا بين حلفاء ليس من شأنه أن يعيق أو حتى أن يؤخر العمل المشترك . وتناولت الفقرة الثانية من المادة الثانية

حالة مختلفة كل الاختلاف ، هي حالة تهديد سلامة الدول المجاورة لمصر . هذا مع أن الوفد المصري ، منذ بدء المفاوضات ، قد أوضح أنه لا يسعه أن يقبل — كما هو الحال في معاهدة سنة ١٩٣٦ — أن تهديد السلامة قد يفضي الى المبادرة بالقيام بعمل مشترك يمكن ان يؤدي بصفة خاصة الى عودة القوات البريطانية الى الأراضي المصرية في وقت السلم . ومن جهة أخرى فان عبارة "تهديد السلامة" عبارة واسعة المدى تحتمل تأويلات متباينة . فمنذ سنة ١٩٣٣ حتى الحرب الاخيرة كان لمعظم الدول الاوروبية ان تعتبر نفسها بحق واقعة على الدوام تحت خطر هذا التهديد . بل ان جانبا من الرأي العام في دول كثيرة يؤمن حتى في الوقت الحاضر بأن سلامة بلاده مهددة : وعلى أي حال فقد سلّم الوفد البريطاني تمام التسليم بوجهة النظر هذه ، ولم تتعرض النصوص المختلفة التي قدمها في نهاية الامر ، وعلى الاخص الصيغ الثلاث المختلفة للمادة الثانية التي قدمها يوم ١٧ يوليه الا لحالة الحرب . فبناء على ذلك لا يسع الوفد المصري قبول النص الجديد الذي يقترحه الوفد البريطاني للفقرة الثانية من المادة الثانية . بروتوكول الجلاء . يرى الوفد المصري أنه لا يسعه أن يقبل للجلاء أجلا متطاولا هو ثلاث سنوات ، وخاصة ان سحب القوات البريطانية كان يجب أن يبدأ منذ وقف الاعمال العدائية كما حدث في البلاد الاخرى . ومن رأيه ايضا أنه يجب أن يقتصر البروتوكول على تعيين الخطوط الرئيسية للجلاء ، أما التفصيلات فيمكن تسويتها فيما بعد . بروتوكول خاص بالسودان : ..... اتضح بجلاء خلال المفاوضات الحالية أن الهدف الذي يرمي اليه الوفد البريطاني هو تسوية نظام الحكم في السودان تسوية نهائية طبقا لاتفاقية سنة ١٨٦٩ حسبما تطبقها الآن السلطات البريطانية في السودان ..... ولهذا فان البروتوكول المقدم من الوفد البريطاني يجعل كل مفاوضات لاحقة بشأن السودان عديمة الجدوى وغير ذات موضوع ، اذ أن نظام الحكم في السودان قد سوّى في البروتوكول لسنين عدة مقبلة بطريقة يرفض الوفد المصري قبولها . وفوق ذلك ينص البروتوكول على أن غاية الطرفين الساميين المتعاقدين هي اعداد السودانيين اعدادا جادا لحكم أنفسهم بأنفسهم ، وتلك في الواقع ، هي رغبة مصر الصادقة . بيد أن الوفد المصري يرغب في ألا يكون هذا التصريح مجرد تصريح من حيث المبدأ لا تشترك الحكومة المصرية في تنفيذه . بل ينبغي — على العكس من ذلك — أن تتدخل بصفة فعالة في اعداد النظام الديمقراطي الذي يجب أن يسير نحوه السودانيون ، هذا مع أن اتفاقيتي سنة ١٨٦٦ والمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ كما تطبق جميعا الآن — والتي يحرص البروتوكول على توكيدها وابقائها نافذة المفعول — لا تتيح للحكومة المصرية أية وسيلة للاشتراك في هذه المهمة . وبمقتضى النظام الذي يقترحه هذا البروتوكول سيكون حاكم السودان العام هو الذي يقوم وحده باعداد النظام الجديد للحكم في السودان طبقا للتوجيهات التي تأتيه من لندن . وكل ما يمنحه البروتوكول للحكومة المصرية هو ان تخاطب حاكما بين حين وآخر عن طريق تقارير من الحاكم العام بتقدم السودانيين نحو الحكم الذاتي . يضاف الى هذا ان تقوم الحكومتان في زمن غير محدد — ويبدو أنه بعيد — بتعيين لجنة مشتركة لتضع تقريرا لتعرف ما اذا كان السودانيون أهلا لادارة شؤونهم بأنفسهم ولتقدم التوصيات المناسبة .....

ومن ناحية أخرى فان الحكومة البريطانية توفض أن تقطع برأى فى مسألة السيادة ..... وهذا الموقف لا يمكن ان يطول كثيرا فى الوقت الذى تود فيه الدولتان أن تسلكا سبيلا جديدة الى اتفاق يعقد عن رضاء حر . فاما أن تقر بريطانيا العظمى حق مصر فى السيادة ، وفى هذه الحالة لا يمكن أن يكون لديها أى اعتراض على الاعتراف به ، واما أن تنازع فيه ، وفى هذه الحالة يجب أن تعلن ذلك ، حتى يعلم الشعب المصرى أن بريطانيا العظمى تنكر عليه العلاقة الوحيدة التى لا تزال تربطه بالسودان فى نفس الوقت الذى يطلب منه فيه أن يصبح حليفا لها ، وأن يقاسمها التبعات الخطيرة التى تنجم عن المحالفة . لهذه الاعتبارات جميعها لا يسع الوفد المصرى أن يقبل مشروع البروتوكول المقدم من الوفد البريطانى " .

وبقى الوفد المصرى عند مشروعه الذى قدمه فى ٨ يوليه سنة ١٩٢٦ .

وعلى أثر ذلك احتدت الأزمة ، ووقفت المفاوضات مرة أخرى . وسافر اللورد ستانسجت والسفير البريطانى معا الى لندن .

لم ييأس مصر رغم كل ما بدا من الجانب البريطانى من اصرار على فصل السودان عن مصر ، وعرض صدقى باشا ان يذهب بنفسه الى لندن للتحدث الى المستر بيفن شخصيا . واذا كانت مصر فى حاجة الى تقديم دليل على أنها لم تأل جهدا فى الوصول بالمفاوضات الى غايتها ، وأنها تلمست كل السبل لانجاحها ، ايثارا للحلول الودية ، وحرصا على استبقاء علاقات الصداقة التى تربطها بانجلترا ، فهذا هو الدليل .

وتحدث صدقى باشا فى ٣ اكتوبر سنة ١٩٤٦ المستر بوكر (نائب السفير البريطانى) فى أمر شخوصه الى لندن وابلاغ ذلك للسفير البريطانى ، فقال : " ترغب حكومتى رغبة ملحة فى أن تصل الى اتفاق مع بريطانيا العظمى فى جو من الصداقة والكرامة . وترى مصر ان الالتزامات التى يجب أن تتحملها من جراء المحالفة والاخطار التى تتعرض لها تعطيها الحق فى أن تعتبر أنها يجب أن تعامل على أساس الصداقة والثقة . ويود صدقى باشا أن يؤكد للسفير باخلاص تام أن كل حل للمسألة المصرية لا يتخذ فيه أساسا احترام وحدة بشكل ما رمزية لمصر والسودان تتمثل فى تاج واحد Unité en quelque sorte symbolique de l'Egypte et du Soudan représentée par une couronne unique.

وفى نطاق مصالح السودانيين أنفسهم ، يؤدى حتما الى خيبة أمل ومرارة يترك صدقى باشا للسفير أمر تقدير نتائجها . وأنه لظاهر أن رغبة البلدين فى أن يبنيا علاقاتهما على أسس ترضى كلا منهما تفوق كثيرا الاعتبارات التى أشار اليها الجانب البريطانى والتى ظهر أنها غير مقبولة من الجانب المصرى . واذا دعا الأمر فسيتوجه صدقى باشا ومعه رئيسا الحزبين اللذين على رأس النظام الحاضر الى لندن لشرح وجهة نظر مصر المجمعة على مطالبها " . فنقل له المستر بوكر عن السفير البريطانى فى ٧ اكتوبر سنة ١٩٤٦ الرد الآتى : " يشكر سير رونالد كامبل شكرا جزيلا دولة صدقى باشا على رسالته ، التى بحثها مع المستر بيفن بحثا مستفيضا . وأن الوزير ليرحب مع السرور باقتراح صدقى باشا وزميليه زيارة لندن ، وأن يستأنفوا هناك المناقشات بشأن المعاهدة . وهو أيضا يعتقد أنه مع حسن الاستعداد من الجانبين لا بد ان يكون من المستطاع

الوصول سريعا الى اتفاق على المادة الثانية وعلى مسألة الجلاء ..... ان مشروع البروتوكول الخاص بالسودان الذى يتمسك به الوفد المصرى الآن يثير صعوبات كبيرة لا يجد المستر بيفن أن فى وسعه تذليلها . وأنه لمن الواضح أن هذا البروتوكول يرمى الى ما هو أكثر بكثير من الاعتراف بسيادة " رمزية " مع تأكيدات لاستمرار النظام الحالى للادارة بغير انقطاع . فبأية صيغة يرى صدقى باشا الاعراب عن اعترافنا بسيادة " رمزية " وعن تأكيدات بشأن استمرار ادارتنا ؟ انه من المفيد للمستر بيفن قبل أن يتقابل مع صدقى باشا فى لندن أن يعلم ، على وجه أكثر دقة ، ما يراد صدقى باشا فى هذه النقط . ويمكن لدولته أن يكون على ثقة من أن المستر بيفن سيكون مستعدا لبحث كل صيغة جديدة يود اقتراحها ، وتعبّر تعبيرا حقيقيا وعمليا عن طلبات المصريين بالشكل الذى وضعها فيه صدقى باشا .

والظاهر ان صدقى باشا ، وقت أن أبلغه المستر بوكر رد السفير البريطانى ، عرض عليه مشروعا لبروتوكول بشأن السودان هذا نصه : " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على الدخول فورا فى مفاوضات لتسوية مسألة السودان فى نطاق سيادة مصر وتحت تاجها ، متخذين هدفا لهما مصالح السودانيين واعدادهم لأن يتولوا بأنفسهم ادارة شؤونهم الخاصة . ويجوز للطرفين الساميين أن يرسلا للأراضى السودانية بعثات مشتركة (أو بعثة لكل منهما) بقصد جمع كل البيانات والمعلومات اللازمة . والى أن يعقد اتفاق بشأن السودان بعد الابحاث المشار اليها ، تبقى المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرتان ١٤ و ١٥ من المذكرات المرافقة للمعاهدة المذكورة نافذة موقتا استثناء من المادة الأولى من المعاهدة الحالية " .

وقد رؤى ألا يذهب مع صدقى باشا رئيسا حزبى الأغلبية ، وأن يذهب هو الى لندن باعتباره رئيس الحكومة ويستصحب معه وزير خارجيته . وقد صدر فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ بيان من رياسة مجلس الوزراء يشعر بذلك ، اذ جاء فيه ما يأتى : " وأما فيما يتعلق باختصاص هيئة المفاوضات فليس للرحلة مساس به ، لأن الرحلة ان تمت فلن تكون لأجل المفاوضة ، بل لتبيان اعتبارات تكون قد فاتت ذوى الشأن فى لندن . ومن حق رئيس الحكومة وواجبه أيضا أن يحرص على ان يطرح كل مستند فى القضية على الفريق الآخر ، اذ ربما لا يكون الفريق الآخر قد تبيّن على وجه الدقة حقيقة الحالة فى مصر وحقيقة مطالبها وأسانيدها ومبلغ تمسك الأمة بها ، فطرح كل هذا لن يكون فيه الا الخير والفائدة . واذا ما صادف التوفيق هذه الرحلة فان رئيس هيئة المفاوضات يكون عليه أن يدلى بنتائجها لهذه الهيئة لتتمكن من ابداء رأيها . وعلى رئيس الحكومة — وهو فى الوقت ذاته رئيس هيئة المفاوضة — أن يعد كل المعدات التى تكفل لها ابداء رأيها فيما هو من اختصاصها " .

وسافر صدقى باشا الى لندن مستصحبا معه وزير الخارجية ، بعد أن رأى رئيسا حزبى الأغلبية أن فى سفر الاثنين الضمان الكافى لبيان وجهة النظر المصرية كما اجتمعت عليها كلمة هيئة المفاوضة .

* * *

أجتمع الجانبان المصري والبريطاني لأول مرة في لندن ، يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وعقدوا خمس جلسات آخرها في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ . وكانت المسائل الرئيسية التي تناولوها بالبحث ، فاتفقوا عليها هي : (١) المادة الثانية من المعاهدة (٢) بروتوكول الجلاء (٣) بروتوكول السودان .

أما المادة الثانية من المعاهدة ، فقد اتفق الجانبان بعد مناقشة طويلة ، على ان تقتصر على حالة وقوع حرب فعلية ، وفي هذه الحالة تلتزم الدولتان المتعاقدتان أن تتخذا بالتعاون الوثيق فيما بينهما وبعد التشاور العمل الذي قد يعترف بضرورته . ونقلت الفقرة الثانية من المادة الثانية - وهي الخاصة بحالة وقوع أحداث مهددة لأمن أي بلد من البلاد المجاورة لمصر - الى آخر المادة الثالثة ، ونص فيها على أن الحكومتين في هذه الحالة تتشاوران بقصد ان تتخذا بالاتفاق بينهما التدابير التي قد يعترف بضرورتها .

واتفق في بروتوكول الجلاء على أن يتم جلاء القوات البريطانية عن الاراضي المصرية (مصر) في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

بقي بروتوكول السودان ، وهذا هو الذي استغرق الجزء الاكبر من المناقشات . وهو الذي ستنجم عنه الصعوبات الكبرى فيما بعد ، وسيكون السبب في فشل المفاوضات . ولذلك نتعقبه في محادثات صدقي - بيفن بلندن في شيء من التفصيل .

ان من يطلع على محاضر هذه المحادثات ، ليستخلص منها ما الذي كان صدقي باشا يقصده حقيقة في شأن السودان ، لا يستطيع الا أن يجزم بأنه كان يقصد قيام الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، وأنه كان يعلق أكبر الأهمية على هذه الوحدة الدائمة ، حتى ليعدها الصميم في المعاهدة ، ولولاها لما قبل التحالف مع انجلترا وما يجرّه هذا التحالف من تكاليف وأعباء جسام . وتقيم الأدلة القاطعة على ذلك من نفس المحاضر التي وضعها الجانب البريطاني ليسجل فيها ما دار من المحادثات بين صدقي باشا والمستر بيفن في لندن .

بيّن صدقي باشا منذ الجلسة الاولى أنه يقصد من السيادة " الرمزية " على السودان ألا تفهم السيادة بمعناها اللفظي بل بمعناها الرمزي ، فلا تكون السيادة سيطرة واستغلالا ، بل هي وحدة موجودة على الدوام تربط السودان بمصر . وننقل ما ورد في محضر الجلسة الاولى (ص ١٤) في هذا الصدد :

Sedky Pasha explained that the word 'symbolic' was designed to show the attitude of the Egyptian Government towards the question of the sovereignty of the Sudan. The Egyptians did not seek supremacy to exploit the country , nor did they look for material and moral profit. There was, however, unity with the crown of Egypt and a unity of bond which had always existed between the two countries.

ويقول صدقي باشا قبل ذلك ، في مستهل الجلسة الأولى ، ان السيادة هي رمز الوحدة ، وأنه لا يستطيع أن يتصور فصل السودان عن مصر ، وأن المقصود بالرابطة الرمزية هو أن يبقى السودان مواليا لمصر على الدوام ، فان مصر بلد يكمل السودان :

But by the present use of the word "sovereignty" they did not mean the bond of the conqueror. Egyptians would be the first to say that any domination was bad. 'Sovereignty' was an emblem of unity.. Egypt and the Sudan had such common interests that the separation of the two could not be envisaged... If Mr. Bevin asked why this bond between the two countries should be symbolic only, he (Sedky Pasha) would reply that the Sudan must remain loyal in order to preserve the common interests of the two countries. Egypt was the continuation of the Sudan. There must never be hostility between the two, and they must work harmoniously together. (pp.2-3).

ونظرية صدقي باشا في الوحدة ما بين مصر والسودان - وسنراه يكرر هذه النظرية في أكثر مناقشاته مع المستر بيفن - أنها وحدة يستلزمها وجوب موالاة السودان لمصر تحقيقا لمصلحتهما المشتركة ، فالسودان يجب ان يكون مواليا لمصر على الدوام ، وعلى هذا الولاء الدائم تقوم الوحدة الدائمة ، ومتى قام هذا الولاء الدائم وقامت معه هذه الوحدة الدائمة ، فان السودان يكون بعد ذلك حرا تمام الحرية في اختيار نظام الحكم الذاتي الذي يرضاه .

وفي المذكرة التي قدمها صدقي باشا للمستر بيفن في لندن عن السودان ، نراه يؤكد فيها ان مصر لن تقبل فهم الحرية التي تربطها بالسودان ، ولن تقبل أن يقع السودان ، وهو تستمد مصدر حياتها ، تحت سلطة أجنبية قد تصبح معادية لمصر :

Egypt will never be able to accept that this bond should be broken and that the Sudan, whence come the sources of life of Egypt, should be able to fall one day under a foreign domination which could prove hostile. (p.26).

وصدقي باشا عندما يتمسك بالوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، يعتبر أن تأكيد هذه الوحدة هو الأساس الذي تقوم عليه المعاهدة ما بين مصر وانجلترا ، وأن مصر اذا كانت قد قبلت محالفة انجلترا مع ما يجر ذلك عليها من تضحيات جسام ، فليس بالكثير على انجلترا ان تقبل وجهة نظر مصر في هذه الوحدة الدائمة :

Sedky Pasha said that the question of the Sudan was the synthesis of the whole treaty. If Egypt undertook great responsibilities in war in Egypt or in neighbouring countries, thus making great sacrifices and freeing British troops, it was not a great thing to ask in return that their point of view on the Sudan should be accepted.-(p.32).

كل هذا قاطع في أن صدقي باشا تقدم لمفاوضة المستر بيفن وقد رسخت عقيدته في أن الوحدة التي تقوم ما بين مصر والسودان يجب أن تكون وحدة دائمة ، وأن هذه الوحدة الدائمة هي الأساس الذي ينبني عليه المعاهدة ما بين مصر وانجلترا ، ولولاها لما قبل التحالف مع الانجليز . فلننظر الآن هل نزل عن شيء من هذه الآراء في محادثاته مع المستر بيفن ؟ سنرى

فيما ستقتطفه من المحاضر أن صدقي باشا لم يتزعزع عن آرائه هذه ، ولم يسلم مطلقا بأن يكون للسودان حق الاستقلال عن مصر ، بالرغم مما بذله المستر بيفن نفسه من جهود لحمله على هذا التسليم . وإذا أمعن المستر بيفن نفسه في الالحاح عليه أن يعترف بهذا الحق للسودان ، تراه يتخلص من كل ذلك تارة بقصر هذا الحق على العلاقة فيما بين مصر والسودان مما لا يعني انجلترا في كثير ولا في قليل ، وطورا بتعليق الحق على رضاء مصر مما يجعله حقا صوريا لا غناء فيه .

أما المستر بيفن فقد كان يعنيه أولا — في اعترافه بالوحدة ما بين مصر والسودان — ألا يكون هذا الاعتراف سببا في أي تغيير يقع في النظام الاداري القائم في السودان ، فلا تتخذ منه مصر ذريعة للمطالبة بحق في الادارة أكبر ، وألا يكون ممهدا للمطالبة بجلاء القوات البريطانية عن السودان . هذان الأمران كان المستر بيفن يعنى بهما كل العناية ، ويطلب فيهما من صدقي باشا — أكثر من مرة — بيانات صريحة . فكان صدقي باشا يجيبه الى ما طلب ، ويقطع له أن وحدة مصر والسودان لا تعني تغييرا في الادارة — الا اذا وقع اتفاق على هذا التغيير بين مصر وانجلترا — ولا تعني أن يكون لمصر حق المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن السودان . حتى اذا اطمأن المستر بيفن على هذين الغرضين ، انتقل الى غرض ثالث هو ألا تكون الوحدة ما بين مصر والسودان دائمة ، وألا تمنح هذه الوحدة حق السودان في أن يستقل عن مصر . يدخل المستر بيفن الى هذا الغرض تدريجا ، وكأنه قلق يخشى ألا يقر له صدقي باشا به ، فاذا ما تحققت مخاوفه وأنكر صدقي باشا على السودان حق الاستقلال عن مصر ، لجأ المستر بيفن الى الالحاح ليحمله على العدول عن هذا الانكار ، وكلما زاد الحاحا زاد صدقي باشا تخلصا من الجواب . ولا يستطيع المستر بيفن أن يأخذ على صدقي باشا عبارة واحدة يعترف فيها بحق السودان في الاستقلال عن مصر دون أن يكون ذلك برضاء من مصر ، أو دون أن يكون مقصورا على العلاقة فيما بين مصر والسودان من غير أن يجاوزها الى العلاقة ما بين انجلترا ومصر . وها نحن ننقل شيئا من هذا الحوار :

بدأ المستر بيفن يسأل صدقي باشا عما اذا كانت الوحدة التي يتمسك بها بين مصر والسودان تتعارض مع بقاء النظام القائم في السودان . فأجاب صدقي باشا : "الى أن تتفق بريطانيا العظمى ومصر على نظام الحكم الذاتي الذي يتخذه السودان ، يبقى النظام الحالي للادارة" (ص ١٦) .

ثم يسأل المستر بيفن هل اذا اعترف لملك مصر بالسيادة على السودان ، ألا يعطي هذا لمصر حقا أكبر للدخول في الادارة . فيجيب صدقي باشا بالنفي (ص ١٧ — ص ١٨) .

ويسأل المستر بيفن بعد ذلك هل تتأثر قوة الدفاع السودانية بهذا الاعتراف . فيقول صدقي باشا لا يحدث أي تغيير في السودان (ص ١٩) .

هذا هو ما يعني المستر بيفن في المقام الأول ، قد اطمأن عليه : ألا يحدث أي تغيير في النظام الاداري ، وألا تكون هناك مطالبة بجلاء الجيوش البريطانية عن السودان .

والآن هو ينتقل الى الأمر الثالث — ألا تكون الوحدة مانعة من حق السودان في طلب الاستقلال عن مصر — فيقرر بدله في كثير من الحذر ، بل هو يؤثر عدم ما يفتح السؤال لأول مرة أن يظهر محلولا ، حتى يستعين في هذا الأمر بشيء من الايحاء ، فيقول : اذا اختار السودانيون الاستقلال فالأمر واضح . أما اذا لم يختاروا الا الحكم الذاتي ، فذلك هو الذي يجعل مركز الحكومة البريطانية بالغ الصعوبة ، وأنه ليشعر أن هذا هو الموقف الذي تحاول مصر أن تجرّه اليه :

Mr. Bevin said that if the Sudanese opted for independence the issue was clear; if only for self-government the situation for His Majesty's Government would be very difficult. He had the impression that that was the position in which Egypt was trying to put him. (p.19).

فلا يعلق صدقي باشا في اجابته بشيء على "وضوح الأمر" فيما اذا اختار السودانيون الاستقلال ، بل يكتفي بأن يقول : ان الحكومة البريطانية هي البادئة في الكلام عن الحكم الذاتي للسودان ، ثم يواصل الكلام في هذا الفرض الأخير — فرض اختيار السودانيين للحكم الذاتي — وهو الفرض الذي تظاهر المستر بيفن باعتقاده أنه هو أصعب الفرضين ، ولا يقول كلمة واحدة عن الفرض الأول — فرض اختيار السودانيين للاستقلال — وهو الفرض الذي يقول عنه المستر بيفن أنه فرض "واضح" .

لم تجد اذن هذه المحاولة في استدراج جواب مرضي من صدقي باشا عن حق السودان في طلب الاستقلال ، وليس الأمر من "الوضوح" بالقدر الذي يريد المستر بيفن أن يصوّره ، فلا بد من وضع السؤال بطريق مباشر ، وفي صراحة تامة ، وهذا ما فعله المستر بيفن بعد قليل ، اذ قال : اذا اختار السودانيون الاستقلال ، فان سيادة مصر تنتهي حتما ، أليس كذلك ؟ أليس من المعترف به أن يكون للسودانيين حق البت في الأمر ؟

Mr. Bevin pointed out that, should the Sudanese decide on independence, Egyptian sovereignty must necessarily go. Was it the Egyptian claim, he asked, that sovereignty would remain after self-government had been arranged, and was it recognised that the right of decision would rest with the Sudanese? (p.20).

واذا كان صدقي باشا يرى أن يكون للسودانيين حق الاستقلال عن مصر ، فان هذا هو الوقت الذي كان يجب أن يفصح فيه عن هذا الرأي ، فقد دعاه المستر بيفن الى الافصاح عن رأيه ، ووضع السؤال واضحا صريحا . ولكن صدقي باشا لا يقول شيئا من ذلك ، بل هو يشير الى أن هناك سنين طويلة لا بد أن تنقضي قبل أن يدرك السودانيون الحكم الذاتي ، ثم لا يكتفي بهذه الاجابة ، بل يضيف في صراحة تامة : " ان مصر لا تستطيع أن تتصور وجود بلد معاد على حدودها ، ويجب أن يبقى السودان دائما الجار الموالي " .

Sedky Pasha replied that he thought it would be many years before self-government was attained. Egypt could not envisage a hostile country on her borders, and the Sudan must always remain a friendly neighbour. (p.20).

وقد قدمنا أن نظرية صدقي باشا في الوحدة ما بين مصر والسودان أنها وحدة تقوم على وجوب موالاة السودان لمصر ، وهو عندما يتكلم عن ولاء السودان الدائم ، انما يقصد الوحدة الدائمة - وهذا ما فهمه المستر بيفن من اجابة صدقي باشا ، أيقن أن صدقي باشا لا يسلم للسودانيين بالحق في طلب الاستقلال عن مصر ، وهذا هو الذي كان يخشاه ، فلم يبق الا المحاجة والالحاح في أن يكون للسودان حق الانفصال عن مصر ، وسرعان ما يعمد المستر بيفن الى هذا الأسلوب ، فيقول لصدقي باشا وهو يحاوره : " ولكننا في بريطانيا العظمى نشدد في أن يكون للشعب التابع ، الذي بلغ مرتبة الحكم الذاتي ، حق الانفصال اذا أراد " ، وضرب الهند مثلا حديثا على هذا الأمر ، فيجيب صدقي باشا أنه يوافق على ذلك ، ولكن حق الانفصال يكون في هذه الحالة مبنيا على رضاء مصر .

Sadky Pasha agreed, but he pointed out that the right of secession would be a voluntary action on the part of Egypt. (p.20)

ثم يضيف صدقي باشا لتخفيف وقع الأجابة على المستر بيفن : " على أن مناقشة هذه الشؤون سابقة لأوانها كثيرا ، ولا يستطيع الانسان ان يتنبأ عن مستقبل بعيد " .

وهذه الاجابة لا تشفي غليلا ، ولذلك يطلب المستر بيفن أن يكون الموقف واضحا تماما ، فيسأل صدقي باشا عما اذا كان للسودانيين حق طلب الانفصال عن مصر ، ويقول انه من الواجب أن يعطوا هذا الحق في صراحة تامة ، فلا يسلم صدقي باشا للمستر بيفن بذلك ، بل يقول ان هذه مسألة لم يحن وقت حلها ، وأن أولادنا هم الذين سيقع على عاتقهم عبء هذا الحل ، هذا الى أن هيئة الأمم المتحدة آخذة في بحث هذه المسائل تلتمس لها الحلول ، فيقول المستر بيفن انه لا يريد منذ الآن أن يغل أيدي هؤلاء الأولاد عندما يحين الوقت الذي يتلمسون فيه حل هذه المسألة ، وأنه يريد أن يتلقى تأكيدا في أن المعاهدة لم تقفل باب الاستقلال في وجه السودانيين الى الأبد ، وأنه يوجه نظر صدقي باشا الى أن مصر وانجلترا تتعاقدان الآن على مستقبل شعب ثالث ، وأنه يريد أن يكون واضحا للشعب البريطاني أن قرارا لم يتخذ يخل بحق تقرير المصير ، فيجيب صدقي باشا — وقد نقل الموضوع من دائرة العلاقة فيما بين مصر وانجلترا الى دائرة العلاقة فيما بين مصر والسودان — انه لا يشك في أن السودان يستقل اذا وصل الى درجة معينة من التقدم ، وأن الشعب الذي يريد الاستقلال لا يرتبط بما يكتب في المعاهدات ، ولا يحول دون بغيته ما يسجل في الأوراق ، وهذا مبدأ انعقد عليه الاجماع ، فلا يصح أن يسجل في معاهدة ، ثم ان مشروع المعاهدة بين مصر وانجلترا قائمة على أساس ميثاق الامم المتحدة ، والميثاق يقرر مبدأ استقلال الشعوب ، فما الحاجة اذن أن تقرر المعاهدة ما هو مكتوب في الميثاق ؟ فيطلب المستر بيفن وقتا للتفكير .....

وصدقي باشا في اجابته هذه يميز في شأن استقلال السودان ، بين علاقة مصر بانجلترا وعلاقتها بالسودان ، ففي علاقة مصر بانجلترا لا يكون للسودان حق طلب الانفصال عن مصر ،

ولا تستطيع انجلترا أن تنصب نفسها ازاء مصر تدافع عن هذا الحق للسودان . أما في علاقة مصر بالسودان فالأمر يختلف ، ولا شك يطمع السودانيين من أن يطالبوا الانفصال عن مصر اذا أرادوا ذلك ، على أن تكون هذه المسألة داخلية بين مصر والسودان ، لا تعني انجلترا في كثير أو في قليل ، والذي لا يصح أن تكون محلا للتعاقد في معاهدة بين مصر وانجلترا .

ونورد هنا — منقولا بالنص عن المحاضر التي سجلها الجانب البريطاني (ص ٢١ — ص ٢٢) — ما لخصناه من الحديث فيما تقدم لأهميته :

Mr. Bevin insisted that the situation should be made perfectly clear. He asked Sedky Pasha to say if the Sudanese were being given a chance to be free, or if the Egyptians were seeking a lasting settlement of sovereignty. It must be quite clear that the Sudanese were free to renounce the sovereignty of Egypt if they so wished. Great Britain has held a position in the Sudan which she was being asked to surrender, and before she did so he must be perfectly clear on this particular point.

Sedky Pasha replied that nothing in the Sudan would be changed vis-à-vis England. On the question of sovereignty he felt it was impossible to speak now. No one knew what developments would be taking place over the next half-century, and he felt that the question Mr. Bevin had asked him was a matter for our children to decide. Furthermore, the United Nations Organisation was discussing all these things and seeking their solution. There was a forward movement of ideas and in his opinion it was not possible to look so far ahead.

Mr. Bevin asked for provision for these difficulties to be made now, and said he sought to avoid handicapping our children when the time came to seek a solution to this problem. He said frankly he must have an assurance that a situation was not created where the Sudanese could never be independent. He pointed out to Sedky Pasha that the Egyptians had sought to embody in a protocol between two Powers the future of a third party to which Great Britain and Egypt would feel committed in the future. He repeated that the position must not be brought about in which the Sudan, struggling for independence, would forever be under Egypt. He wanted to make it quite clear to the British people that nothing was being done to prejudice the right of self-determination.

Sedky Pasha replied that if the Sudanese reached a certain point of development they would surely become independent. Nothing on paper could prejudice the right of independence not could it bind a people in search of liberty. It was a universal principle and not a matter of incorporation in a treaty. He went on to say that as the proposed treaty was based on the United Nations Charter, which affirms the independence of nations, he felt it unnecessary in any new agreement to repeat what had already been specified in the United Nations Charter.

Mr. Bevin felt that the reference to the spirit of the Atlantic Charter should be incorporated in the treaty.

Sedky Pasha felt that this was already covered in the preamble.

Mr. Bevin asked for time to study the matter further.

والذى يؤكد ان المستر بيفن لم يطعن الى أنه قد حصل على جواب مرضى من صدقى باشا بشأن حق السودانيين فى أن يطلبوا الانفصال عن مصر ، أنه عاد فى الجلسة الثالثة الى هذا الموضوع ، فسأل صدقى باشا عما اذا كان يقصد أن يكون للسودانيين حق المطالبة بالاستقلال ، فرجح صدقى باشا الى اجابته المعهودة من أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر وأنه يجب أن يكون موالياً لها ، وزاد على ذلك أن قال ان المصريين ، فى مطالبتهم بالوحدة ، لا يطلبون أن يحترف لهم حق جديد ، بل كل ما يطلبون هو عدم الاخلال بالحق الموجود .

Mr. Bevin asked whether Sadky Pasha meant that when it came to the question of self-government or independence, then the Sudanese would also be free to determine their own sovereignty as well? Sadky Pasha replied that as explained in his note there was no doubt that the Sudan was vital to Egypt, and must be friendly to Egypt. (p.30). The Egyptians were not claiming rights or recognition of something new. They only asked that something already existing should be disturbed. (p.31).

ولما رجع المستر بيفن للموضوع مرة أخرى فى الجلسة التالية ، وطلب ان يضيف عبارة " بعد التشاور مع السودانيين " مراعاة لمبدأ حق تقرير المصير ، احتاط صدقى باشا للأمر ، وسأل المستر بيفن هل التشاور مع السودانيين من شأنه ان يخل بما أعطاه مشروع المعاهدة للمتعاقدين (مصر وانجلترا) من أن يكون لهما وحدهما ، بمقتضى اتفاق فيما بينهما ، حق البت فى الامر . فأجاب المستر بيفن ان لهما وحدهما حق البت فى الأمر ، ولكن بعد استشارة السودانيين . فعلم صدقى باشا من ذلك أن أمر انفصال السودان عن مصر مرهون برضاء مصر نفسها ، فاطمأن وسجل ما سمعه ، ووافق بعد ذلك على الاضافة التى اقترحها المستر بيفن :

Sadky Pasha asked whether this affected the intention of the draft that the objective should be realised in full common agreement between the two Contracting Parties, which meant that the decision lay with these two parties. Mr. Bevin said that this was not the intention, but there should be consultation of the Sudanese before the two contracting parties reached their agreement. Sadky Pasha took note of this, and agreed to the proposed insertion with the substitution of "after consultation" for "in consultation". This would make the point clear. Mr. Bevin agreed. (p. 36-37).

هذه هى المحادثات التى دارت بين المستر بفن وصدقى باشا فى لندن بشأن الوحدة الدائمة بين مصر والسودان ، ترى هل أن صدقى باشا لم يسلم مطلقاً فى العلاقة بين الدولتين المتعاقدتين بأن يكون للسودان حق الانفصال عن مصر ، ولم يقر أن يكون هذا الحق محلاً للتعاقد بين مصر وانجلترا ، وإذا كان قد تكلم عن استقلال السودان واحتمال وقوعه ، فانه لم يتكلم عن هذه المسألة الا باعتبارها مسألة داخلية بين السودان ومصر ، لا شأن لانجلترا بها ، فلا يجوز ان يتعاقد عليها مع انجلترا . وهو نفسه يذكر ذلك فى صراحة ووضوح فى الكتاب الذى أرسله للحكومة البريطانية فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ - وسيأتى ذكره فيما يلى - قوله :

" ومن الجائز مستقبلا أن يختار السودانيون الاستقلال على الوحدة ، وحينئذ تختفي مصر القسرار الذي تفرضه عليها روابط الأخوة التي تجمعها بالسودان . ولكن الاستقلال مسألة قومية لا تعني الا الشعب الذي يطالب به والدولة التي يتعين أن يرجع اليها أمر منحه وانكاره ، وليس لأية دولة أخرى ، حتى ولو كان لها الحق في ادارة هذا الشعب ، أن تتدخل لتطالب بالاستقلال باسم شعب لم تتوافر له أهلية المطالبة به " .

لذلك يكون دفاعي باعثا على حق ، عندما رجع الى مصر وبدأ مذكرة في موضوع المعاهدة ، أن يكتب في شأن الوحدة الدائمة بين مصر والسودان ما يأتي : " لقد بينت في وضوح في مناسبات متعددة اننا نرغب في أن يتولى السودانيون ادارة شؤونهم بأنفسهم ، وأنه ليس في ذلك ما يتنافى مع ما لمصر من حق السيادة على السودان . ولكن ما كان يشغل بال مستر بفن على الخصوص احتمال أن يطالب السودانيون بالاستقلال . فقد كان يرى في بدء المحادثات أن عليه التزامات قبل السودانيين ، ولا يستطيع أن يرتضي بحسم يتعارض مع هذه الالتزامات . لذلك كان يرى أن يدخل في المعاهدة نصا يتضمن تأكيدات للسودانيين عن مسألة الاستقلال . وقد تبين أحد المقترحات المقدمة من الجانب البريطاني على أن أحكام البروتوكول لا تمنع السودانيين من أن يختاروا في المستقبل نظاما يخولهم استقلال بلادهم استقلالا كاملا وفقا لأحكام ميثاق الاطلنطي . ولكني عارضت هذا النص ، ورفضت رفضا باتا أن ترد في البروتوكول أية اشارة قريبة التناول ، ولو بطريق الغرض ، عن سيادة مصر على السودان . لقد بينت لمستر بفن أنه لا يتصور أن يطالب السودانيون يوما ما بانفصالهم عن مصر ، وأن هذا على كل حال مجرد فرض لقد لا يقع الا في المستقبل البعيد ، بينما الاتفاق بين مصر وبريطانيا المقترح عقده له مدة عشرين سنة ، بانتهائها يسترد كل بلد حريته ، كما أوضحت له من جهة أخرى أنه اذا أثيرت هذه المسألة فان مصر على استعداد لحملها جميع السودان يوم تريد ، الصداقة الكاملة طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، غير أن مستر بفن جمع استبعاده ، لفكرة الاستقلال والتنازل فيما بعد عن السيادة المصرية كان يريد أن يعطي السودانيين تأكيدا عن مصيرهم ، لذلك أصر على أن يضمن البروتوكول اشارة عن النظام المقبل للسودان ، ان كلمة نظام (status) ليس لها تعريف قانوني يحددها كعبارة (self-government) بل هي كلمة عامة تتسع لشتى التفسيرات تبعا للظاهرة التي تستعمل فيها ، وتلافيا للصعوب التي قد تنشأ من عدم وجود تعريف لكلمة نظام (status) انتهى الجانب المصري بعد بحث مختلف النتائج الى اختيار الصيغة الواردة في البروتوكول ، وهي الصيغة التي وافق المستر بفن في نهاية الأمر على قبولها . وهذه الصيغة ترتب على الحكم الذاتي الحق للسودانيين في أن يختاروا نظام الحكم في المستقبل . ولكن فان هذا النص لا يمنح السودانيين بادئ الأمر الحكم الذاتي ثم يحرمهم فيما بعد شيئا يخرج عن نطاق الحكم الذاتي ، وهو حق اختيار نظام سياسي دولي قد يتضمن الانفصال عن مصر ، بل على العكس فان هذا النص يبين بجلاء أن حق اختيار نظام الحكم في المستقبل انما يأتي كنتيجة نهائية لتطبيق الحكم الذاتي . ولما كان الحكم الذاتي لا يعدو أن يكون استقلالا اداريا ، فان النظام المقبل لا يمكن أن يجاوز الحدود المرسومة للاستقلال الذاتي ،

ولا يمكن أن يكون سوى مجرد نظام اداري او استقلال داخلي ، هذا الى جانب أنه اذا أريد الادعاء بأن نظام الحكم المقبل (statut futur) المنصوص عليه في البروتوكول هو نظام سياسي دولي ، فان في ذلك ما يتعارض مع صريح نصوص البروتوكول نفسه . فان البروتوكول يوضح أن سياسة الحكومتين المتعاقدتين " ستجري في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج واحد هو التاج المصري " ، واذن تكون هذه السياسة خاضعة لمبدأ سيادة مصر . وعلى ذلك لا يمكن أن تتضمن هذه السياسة تدابير تتعدى حدود السيادة ، أو تخرج عن نطاق وحدة البلدين تحت تاج واحد ، وفي ذلك ما ينفي حق الانفصال أو حق مطالبة السودانيين بقطع رابطة السيادة التي لمصر عليهم . وزيادة على ما تقدم ، فان الفقرة الثانية من البروتوكول تضمنت أن نظام الحكم المقبل سيتقرر باتفاق المتعاقدين بعد استشارة السودانيين . فاذا كان حق اختيار نظام الحكم في السودان المتفرع عن الحكم الذاتي يشمل حق السودانيين في الانفصال عن مصر ، فانه من الواضح أن نظام الاستقلال التام اذا ما اختاره السودانيون يجب أن يتم بدون تدخل مصر ، لا أن يكون بموافقة الطرفين المتعاقدين بمجرد استشارة السودانيين . ومهما يكن وجه التفسير الذي يراد أن يعطى للنصوص الحالية ، فان سيادة مصر على السودان لا يمكن أن تزول الا بمقتضى تنازل صريح يصدر من مصر في المستقبل ، وذلك اما عقب ثورة يقوم بها الشعب السوداني أو انفصال بالقوة فترضخ له مصر ، واما بتنازل اختياري وذلك في حالة التسليم جدلا بأن للسودانيين حق اعلان رغبتهم في الاستقلال على ما في ذلك من الخروج على أحكام البروتوكول . فالواقع أنه ليس للسودانيين بمقتضى نص البروتوكول حق المطالبة بالانفصال . يضاف الى هذا أن النص على التنازل عن سيادة مصر او انهاء هذه السيادة ولو بالنسبة للمستقبل ليس مما يجوز درجه في بروتوكول من هذا القبيل يلحق بمعاهدة ثنائية . ان احداث مثل هذا التغيير الخطير في علاقة مصر بالسودان لا يمكن أن يتم الا باعلان صريح ورسمي يعلن أولا للشعب السوداني ويجوز قبوله ، ثم يعلن بعد ذلك الى جميع الامم المتحدة . ان سيادة مصر قائمة قبل المعاهدة وذلك بالنسبة لجميع الدول . وقد تضمن البروتوكول موافقة بريطانيا العظمى على هذا الوضع فيما يتعلق بها ، فهو لم ينشئ هذه السيادة " .

+
+ +

تم الاتفاق اذن بين المستر بفن وصدقي باشا على مشروع معاهدة وبروتوكولين أحدهما للجلاء والآخر للسودان ، ولم يوقع الجانب المصري على هذه الوثائق الا وهو على أتم اليقين أنه لم يسلم بجواز انفصال السودان عن مصر ، بل على العكس من ذلك قد أيقن ان الجانب البريطاني هو الذي اعترف بالوحدة الدائمة التي تقوم بين مصر والسودان .

وألحق بمشروع المعاهدة والبروتوكولين مشروع محضر متفق عليه خاص بالجلاء ، يشتمل على ست فقرات : تقضي الفقرة الاولى بتقديم مصر المعونة والتسهيلات التي تحتاج اليها بريطانيا في تنفيذ أحكام بروتوكول الجلاء . وتقضي الفقرة الثانية بأن الموظفين البريطانيين للمحطات اللاسلكية

فى العباسية والمعادى وهليوبوليس يبقون فى محطاتهم حتى يصدر على مكان آخر لهذه المحطات ، على أن يتم ذلك فى أسرع وقت ممكن . وتقضى الفقرة الثالثة بأن المعتاد الحربى الذى تتركه انجلترا فى مصر يتفق عليه فيما بين الحكومتين بعد استشارة كل حكومة لخبرائها . وتقضى الفقرة الرابعة بأن الشروط العالية التى تحصل فى مقابلها الحكومة المصرية على شىء من الأجهزة أو المخازن أو المعدات أو وسائل المخابرات تكون محلا لمفاوضات مقبلة فيما بين الحكومتين . وتقضى الفقرة الخامسة بأنه حتى يتم الجلاء طبقا لأحكام البروتوكول تبقى القوات البريطانية متمتعة بحقوقها الحالية فى المرور بمصر والطيران فوقها . ومن المفهوم أن الحكومتين بعد توقيع معاهدة التحالف سيتفاوضان بخصوص الوصول الى اتفاق على حق المرور الذى ستتمتع به الطائرات البريطانية فى جو مصر بعد اتمام الجلاء . وستعامل بالمثل الطائرات المصرية لتتمتع بحق المرور فى جو بريطانيا . وتقضى الفقرة السادسة بأن الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ لا يؤثر فى مركز كل من الطرفين من حيث حقوقهما وواجباتهما الحالية بمقتضى هذه المعاهدة وقت نفاذ المعاهدة الجديدة التى أشرنا اليها .

وقد وقع كل من الجانب المصرى والجانب البريطانى على هذه الوثائق بالأحرف الأولى من أسمائهما فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، على أن تقدم للحكومة المصرية لتنشر فى الوقائع عليها . وصدرت الوثائق بالعبارة الآتية : " اتفق على أن الوثائق المرفقة قد أعدت فقط قيد النظر فيما فيما بعد ، على أنه اذا قدمت رسميا من الحكومة المصرية دون أى تغيير ، فان المستر بفن سوف يكون مخولا لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية " .

ونورد فيما يلى للتسجيل ، تعريب هذه الوثائق ، أى تعريب مشروع صدقى — بفن ، مقارنة بتعريب المشروع الذى قدمته هيئة المفاوضة المصرية فى ٨ يوليه سنة ١٩٤٦ .

مشروع صدقى — بفن	مشروع هيئة المفاوضات المصرية (٨ يوليه سنة ١٩٤٦)
المادة الأولى	**المادة الأولى**
يقضى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ، وكذلك المحضر المتفق عليه والمذكرات والاتفاق الموقع فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ بشأن الالغاء والمؤقتات الموقعة بها ، وذلك بمجرد سريان المعاهدة الحالية .	(نص مطابق)
المادة الثانية	**المادة الثانية**
اتفق الطرفان السامیان المتعاقدان انه فى حالة ما اذا أصبحت مصر محلا لاعتداء مسلح او فى حالة ما اذا أصبحت المملكة المتحدة مشتبكة فى حرب نتيجة لاعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر ، يتعاقدان بالتشاور الوثيق فيما بينهما ويعمد التشاور ، العمل الذى قد يعترف بضرورته ، وذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة السلم .	فى حالة ما اذا وقع على مصر اعتداء مسلح او فى حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا العظمى فى البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان السامیان المتعاقدان فورا لأجل اتخاذ أى عمل مشترك يريان ضرورته ، وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه .

المادة الثالثة

رغبة في كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين، وتمكينا لتنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على انشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان.

وهذه اللجنة هي هيئة استشارية اختصاصاتها أن تدرس - بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها - المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو بما في ذلك مسائل العتاد والمستخدمين المتصلة بها، وبصفة خاصة المقتضيات الفنية لتعاونهما والخطوات الواجب اتخاذها لتمكين القوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين من أن تكون قادرة على أن تقاوم الاعتداء بطريقة فعالة.

وتجتمع اللجنة للقيام بهذه المهام كلما دعت الضرورة. وللجنة، اذا ما دعت الحاجة، أن تبحث أيضا، بناء على دعوة من الحكومتين وعلى أساس البيانات المقدمة منهما، الآثار العسكرية التي قد تنشأ عن الموقف الدولي، وبخاصة الآثار التي قد تنشأ عن الأحداث التي قد تهدد أمن الشرق الأوسط. ويتعلق بالحكومتين في حالة وقوع أحداث مهددة لأمن أي بلد من البلاد المجاورة لمصر أن تتشاورا بقصد أن تتخذا، بالاتفاق بينهما، التدابير التي قد يعترف بضرورتها.

المادة الرابعة

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بألا يبرما تحالفا أو يشتركا في أي حلف موجه ضد أحدهما.

المادة الخامسة

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمكن أن يمس بأي حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين أو عليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

المادة الثالثة

رغبة في كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين، ولكي يتاح بصفة خاصة أحكام تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على انشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان.

ويكون اختصاص اللجنة أن تدرس - بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها - المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو وما يتصل بذلك من مسائل العتاد والعمال وبصفة خاصة الأوضاع الفنية لتعاونهما والتدابير الواجب اتخاذها لكي يتاح للقوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين أن تكون قادرة بالفعل على مقاومة الاعتداء.

وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة الى قيامها بهذه المهام. وتجتمع أيضا بناء على دعوة الحكومتين فتبحث - اذا اقتضى الحال - الآثار العسكرية للموقف الدولي، وخاصة كل الحوادث التي قد تهدد الأمن في الشرق الأوسط، وتقدم للحكومتين التوصيات المناسبة في هذا الشأن.

المادة الرابعة

(نص مطابق)

المادة الخامسة

(نص مطابق)

المادة السادسة

اتفق الطرفان السامیان المتعاقدان علی أن أی خلاف ینشأ بینهما بصدد تطبیق أحکام المعاهدة الحالیة أو تفسیرها ، ولا یتسنی لهما حله بمفاوضات مباشرة ، یسوی طبقا لأحکام میثاق الأمم المتحدة ، وذلك مع عدم الاخلال بالتحفظات التی أبداها کل من الطرفین السامیین المتعاقدین بمقتضی الفقرة الثانیة من المادة ٣٦ من نظام محکمة العدل الدولیة .

المادة السابعة

یصدق علی المعاهدة الحالیة ، ویتبادل التصدیق علیها فی القاهرة فی أقرب وقت .

ویبدأ بتنفیذها من تاریخ تبادل التصدیق علیها ، وتبقی المعاهدة الحالیة ساریة لمدة عشرین عاما من تاریخ بدء سریانها ، وتظل بعد ذلك ساریة الی أن ینقضی عام علی اعلان أحد الطرفین السامیین المتعاقدین للآخر بانهائها بالطرق الدبلوماسیة .

بروتوکول الجلاء

اتفق الطرفان السامیان المتعاقدان علی أن جلاء القوات البریطانیة عن الاراضی المصریة (مصر) یجب أن یکون قد تم نهائیا فی أول سبتمبر سنة ١٩٤٩

ویجب أن یتم الجلاء من مدینتی القاهرة والاسکندریة وکل المدن الداخلیة قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ . ویجب أن یسیر الجلاء بخطة مطردة مستمرة من بقیة الاراضی المصریة خلال المدة التی تنتهی فی التاریخ المحدد فی الفقرة الاولی من هذا البروتوکول .

ویستمر تطبیق أحکام اتفاق ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاص بالاعفاءات والمیزات بصفة موقتة علی القوات البریطانیة فی خلال مدة انسحابها من مصر .

وکل تعدیل فی هذا الاتفاق قد تدعو الیه الضرورة بسبب وجوب انسحاب الجیوش البریطانیة من المدن والمدیریات المذکورتین قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ یدعی باتفاق آخر بین الحکومتین تجری المفاوضة بشأنه قبل حلول هذا التاریخ .

المادة السادسة

اتفق الطرفان السامیان المتعاقدان علی أن أی خلاف ینشأ بینهما بصدد تطبیق أحکام المعاهدة الحالیة أو تفسیرها ، ولا یتسنی لهما حله بمفاوضات مباشرة ، یسوی طبقا لأحکام میثاق الأمم المتحدة .

المادة السابعة

(نص مطابق)

بروتوکول الجلاء

(لم یوضع نص لبروتوکول الجلاء ، ولکن المفهوم أن مهمة المفاوضات المصریة تشمل نص بروتوکول عملی — یقترح علی أن تکون مدة الجلاء الثنائی سنتین لا أکثر) .

بروتوكول السودان

ان السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون اهدافها الاساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم اعدادا فعليا للحكم الذاتي وتبعا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان . والى ان يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين ، بالاتفاق التام المشترك بينهما ، تحقيق هذا الهدف الاخير بعد التشاور مع السودانيين ، تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ الى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة ، وذلك استثناء من حكم المادة الاولى من المعاهدة الحالية .

بروتوكول السودان

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورا في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الاهالي السودانيين على اساس وحدة وادي النيل تحت تاج مصر .

ورجع صدقي باشا الى القاهرة ، وبدأ يعرض مشروعه على مجلس الوزراء على الوجه الذي فهم به بروتوكول السودان . فأقره المجلس . ثم عرضه على هيئة المفاوضة المصرية ، فناقشت المقترحات التي تضمنها وبحثتها بحثا مبدئيا أثيرت خلاله جملة اعتراضات من بعض الاعضاء . ثم عقدت الهيئة اجتماعا آخر استأنفت فيه البحث في ضوء المذكرة التي أعدها صدقي باشا للرد على الاعتراضات التي أبديت في الجلسة الاولى . وقد تبين من البحث والمناقشة في هذا الاجتماع أن سبعة من أعضاء الهيئة — وهم أغلبية — لا يرون اقرار المقترحات على صورتها المعروضة . وقد بنوا رأيهم على الاسباب الآتية (كما نشرت في الصحف) : (١) الفقرة الثانية من المادة الثانية (وهي الخاصة بحالة تهديد سلامة دولة مجاورة) من المشروع البريطاني — وهي الفقرة التي رفضتها الهيئة بالاجماع — أضيفت في مشروع صدقي — بفن الى آخر المادة الثالثة بما يحقق كل معناها . (٢) تقدير مدة الجلاء بأجل نهايته أول سبتمبر سنة ١٩٤١ تقدير مبالغ فيه ، اذ الجلاء مستطاع في أقل من هذا الأجل . (٣) في بروتوكول السودان كما جاء في مشروع صدقي — بفن تقرر الفقرة الاولى وحدة مصر والسودان ولكن الفقرات التالية تجرد الوحدة من كل خصائصها ، فهي تحتفظ بالنظام القائم دون وعد باجراء أية مفاوضات لتعديله بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البلدين ، بل ان هناك نصا على تخويل السودان حق اختيار نظامه المستقبل وهو نص يمهد السبيل لفصل السودان عن مصر . وختمت الأغلبية بيانها بالعبارة الآتية : " وغني عن البيان أن حرصنا على تحقيق وحدة وادي النيل وحدة فعلية لا ينطوي على أية نية من نوايا التوسع او الاستعمار ، ولكنه حرص جاء محققا لما تجلى من رغبة شعب وادي النيل في تأليف وحدة تؤكدها الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والروحية ، ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معا في اقرار الحكم الذاتي للسودان بل تساعد عليه " .

وقد رد صدقي باشا على هذا البيان بنقد الاسباب التي تذرعت بها الأغلبية لرفض المشروع ، وملخص رده فيما يأتي : (١) ان الفقرة التي أضيفت الى المادة الثالثة تجعل من اللجنة المشتركة مجرد لجنة استشارية لا تستطيع أن تقرر عودة الانجليز الى مصر بغير قبول الحكومة المصرية نفسها وبغير موافقة المصريين من أعضائها وهم الذين هيئة المفاوضات الذين على خطر الحرب في الشرق الادنى ، فأولى بنا ان تنهله بالنسبة الى الاقطار المجاورة ، فان هذه ما هي الا قسم من الشرق الادنى ، بل هي ذلك القسم الداخلي في نطاق الدول العربية التي بيننا وبينها ميثاق يفرض علينا بالاهتمام بشؤونها اذا وقعت في خطر . (٢) لا مبالغة في الأجل الأقصى المحدد لاتمام الجلاء ، فقد قدر الخبراء العسكريون المصريون العدد الأدنى لاستطاعة الجلاء بعشرين ، فاذا زيد هذا الأجل أشهرا تم تطلب منا ، واذا رضي أن المدى المعروض محدد للجلاء تاريخا معينا لا أجلا يبدأ من التصديق على المعاهدة ، فالفرق بين الأجلين الى حد يجعل الاعتراض مجردا من أية أهمية عملية . (٣) بروتوكول السودان يرسم خطة العمل الطبيعية بين مصر وبريطانيا ، وبينما وبين أهل السودان وسطا دوليا ، اذ يقضي بتشاور الدولتين وبمشاورتهما لأهل السودان بحيث لا يقطع بمصير ما يتبع بعقود ابرام المعاهدة عن بدء المشاورات المذكورة والشروع في تنفيذ تصميمها قبل أهل السودان ، هذا وبقرر البروتوكول المبدأ الاساسي وهو الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان تحت التاج المصري المشترك ، والتفسيرات التي تقدم بها في هذا الشأن ما هي في الواقع الا ايضاحات للنصوص كان ينبغي أن تصدر واضحة ، فعلى انتباه الجانب المصري بمجاهة هذه التفسيرات وبمجاهتها لا تبقى حاجة الى الانجليز لكي يؤمنوا عليها .

وكان صدقي باشا استصدر مرسوما في هذه الاثناء بحق هيئة المفاوضة ، ثم تقدم الى مجلس النواب للرد على استجواب خاص بالمفاوضات ، فأدلى هو ووزير الخارجية ببيانات عن الخطوات التي تمت ، وعلى أثر سماع البيانات أصدر المجلس في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ القرار الآتي :

" بعد سماع البيانات التي أدلى بها رئيس الحكومة ومعالي وزير الخارجية من الخطوات التي تمت حتى الآن في المفاوضات ، وبعد المناقشة في وجهات النظر المختلفة ، يقرر المجلس الثقة بالحكومة ، ويطالب بها العمل على جعل مبدأ الوحدة الذي طالبت به الجلاء ووحدة وادي النيل ، وعرض القضية على البرلمان " .

الى هنا رأى صدقي باشا أنه حقق الشرط الذي طلبه الجانب البريطاني من عرض المشروع على الحكومة المصرية ، فقد عرضه على مجلس الوزراء وأقره المجلس كما قدمنا . وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أرسل وزير الخارجية برقية لسفير مصر في لندن جاء فيها ما يأتي : " تقدمت الوزارة أمس الى البرلمان للرد على استجواب خاص بالمفاوضات ، والمحادثات التي جرت بين رئيس الحكومة ووزير الخارجية من جانب وممثلين من جانب آخر . ورأت الحكومة من الأوفق طلب سرية الجلسة لتفادي مناورات المعارضة لعرقلة المفاوضات وخصوصا لتحاشي السرية التي اتفق عليها في هذا الدور . انك تعلم أن المعارضة استغلت تكتم الحكومة وحرصها على السرية المتفق عليها ، وقد تضمنت المعارضة أخيرا نصوصا مختلفة مبتورا تفسيرا مقصودا ..... لهذه الاسباب جميعا

ومصلحة البلدين القصوى في اتمام المفاوضات أرى من الأوفق ألا يطول تكتمنا ، ولن يكون هذا الا بالاسراع بامضاء النصوص من الحكومتين وعرضها على البرلمان المصري والبريطاني ، وأنا في انتظار ردكم لتحديد موعد سفرنا " .

وأبطأ رد الحكومة البريطانية .....

وفي ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أرسل صدقي باشا الى سفير مصر بلندن برقية أخرى جاء فيها ما يأتي : " أرجو أن توضح لوزارة الخارجية بجلاء أن التأخير في الاجابة بشأن سفر المفوضين المصريين فورا يحدث ضجرا متزايدا ، ويشجع العناصر التي تعمل على نشر الاضطرابات ، وبهذا يضيع شيئا فشيئا ما غنمنا ، من تقدم محسوس في الرأي العام الذي يميل اليوم الى المعاهدة . واني مضطر الى رفض تحمل مسئولية النتائج الناجمة عن هذا التأخير الذي ليس له ما يبرره ، وذلك على حين أن الجانب المصري يراعي اللباقة والتكتم ، وعلى حين أنكم أبلغتمونا من قبل أن وزارة الخارجية مستعدة للقاء مندوبينا . واذا كانت الانباء المغرضة تصور مصر في صورة بلد تعمه الاضطرابات ، ويسوده التذمر ، فنرجوكم تكذيبها بصفة قاطعة ، لأن البلاد هادئة وتنتظر عقد المعاهدة ، وذلك باستثناء الوفد الذي يلعب ورقته الاخيرة . واذا طال تأخر وصول رد مرض فقد يضيع كل شيء ، ونرجوكم الابراق بنتيجة مقابلاتكم اليوم " .

+
+ +

ونقف الآن قليلا ، لنستخلص بعض الحقائق مما تقدم :

(١) كان الانجليز منذ البداية يريدون استبقاء مصر تحت سيطرتهم عن طريق الاحتفاظ بقاعدة عسكرية ، ولم يسلموا باستبدال لجنة الدفاع المشترك بالقاعدة العسكرية الا بعد ثبات مصر واصرارها على رفض الاحتلال في أية صورة كانت - وهم على كل حال لم يسلموا بالجلاء الا مؤجلا الى أواخر سنة ١٩٤٩ ، ولم يقلعوا عن مطامعهم في السودان ، وأصروا على تحالف يلقي على مصر كثيرا من الاعباء ، فلهم كل الغنم ، وعلى مصر كل الغرم .

(٢) أمام هذا التعارض البيّن بين مطالب مصر العادلة ومطامع انجلترا الجائرة ، تخلل المفاوضات كثير من الشد والجذب ، وكاد يستحيل التوفيق . وظهر أثر ذلك في العقبات التي اعترضت طريق المفاوضات ، فقد وقفت مرتين ، وتأزمت عدة مرات ، واقتضى الامر ان تتدخل الولايات المتحدة الامريكية ، ودعت الضرورة الى سفر صدقي باشا ووزير خارجيته الى لندن . وللمستر بفن في محادثاته مع صدقي باشا في لندن كلام ذو معنى في هذا الشأن ، فقد قال صدقي باشا ذات مرة انه يعرف ما تريد مصر ، فأجاب المستر بفن : وأنا ايضا أعرف ما تريد بريطانيا ، ولكن الصعب هو التوفيق بين الأمرين (ص ٣٦) .

(٣) وسط هذه المحاولات العنيفة للتوفيق ، كانت مصر تقوم بدور نبيل ، وتبذل أقصى الجهود للوصول بالمفاوضات الى غايتها ، فلم تدخر في ذلك وسعا ، وكانت خالصة النية في الوصول الى اتفاق .

(٤) أمكن بعد كل هذه الجهود المضنية أن يتفق المتفاوضان ، وتمت المعجزة . ولكن القوة البشرية لها حدود تقف عندها . ومن هذه الحدود عدم امكان المستحيل . وقد كان مستحيلا أن تجاب مصر الى مطالبها العادلة وان يتحقق في الوقت ذاته لانجلترا أطماعها في السودان . واذا كان الاتفاق قد تم ، فانما تم على الالفاظ والعبارات أكثر مما تم على الحقائق والمعاني . وكانت هبة ريح واحدة كافية أن تعصف بكل ما تم من اتفاق .

* * *

(٥)

ولم تلبث الريح أن هبت ، فعصفت بمشروع المعاهدة .

كان صدقي باشا يعتقد باخلاص ، كما قدمنا ، أنه اتفق مع المستر بفن على أن يبقى السودان في نطاق الوحدة الدائمة مع مصر ، تحت تاج مشترك هو التاج المصري . فأدلى بحديث في هذا المعنى الى احدى المجلات المصرية . فلم يلبث وزير الخارجية أن وافته برقية في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ من سفير مصر بلندن ، يقول فيها : " سلمني مستر هاو .... كتابا موقعا عليه من وكيل وزارة الخارجية البريطانية يحتج فيه بشدة على الحديث الذي أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء الى احسان عبد القدوس ونشرته مجلة روزا اليوسف . وقد بعثت بالكتاب المشار اليه في الحال بالبريد الى معاليكم " .

ما الذي جرى منذ غادر صدقي باشا لندن الى القاهرة ، وغادر المستر بفن لندن الى نيويورك ، والاثنان على أتم اتفاق ؟ كان الحاكم العام للسودان — وهو الحاكم العام السابق — في لندن ، وقد خلا له الجو بعد سفر المستر بفن ، فاستطاع الوصول الى المستر أتلي على ما سنرى . وكانت المعارضة في القاهرة والمعارضة في لندن يعملان لغرض واحد ، وكأنهما يتعاونان .

ومهما يكن من أمر ، فان دهشة صدقي باشا كانت لا بد شديدة عندما تلقى من لندن الرد الذي طال انتظاره اياه . وكان الرد في صورة مفكرة أرسلتها الحكومة البريطانية الى سفير مصر بلندن في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وألحق بالمفكرة كتاب اقترح على صدقي باشا أن يوقعه .

أما المفكرة فنصها ما يأتي : " (١) تود حكومة صاحب الجلالة الملك أن تذكر صدقي باشا بالنقط المتفاهم عليها في لندن . فان حكومة جلالة الملك تجد نفسها الآن في موقف حرج جدا من جراء تسرب الأخبار وتفسيرات صدقي باشا من جانب واحد . اذ ان لديها مجلس عموم ورأيا عاما لا يمكن ان يوافق على أن السودان بدلا من أن يوجه الى طريق الحكم الذاتي ، يؤخر الى الوراء مرحلة ، ويجعل خاضعا للحكومة المصرية فيما يتصل بحرية اختيار السودانيين . لذلك تطلب حكومة جلالة الملك خطابات تفسيرية لا تمس مركز مصر بأي حال ، ولا تتعدى بأي حال ما اتفق عليه صدقي باشا في لندن ، ولكنها تسرد بتفصيل أكبر الغرض من بروتوكول السودان كما تفهمه حكومة جلالة الملك . ولقد حاول مستر بيفن أن يمهد لصدقي باشا الصعوبة حول الخطاب ، فكتب صيغة يظن أنها ستكون مقبولة لديه . ونصها مرافق لهذا . (٢) يود مستر بفن أن يعلم عمرو باشا ويوضح لصدقي باشا أنه اذا لم تحصل حكومة جلالة الملك على الخطابات التفسيرية

تسيخار الى اللورد بيفان شامل في مجلس العموم عند التصديق على المعاهدة يشير فيه الى جميع ما اتفق عليه صدقي باشا في لندن والى تفسير حكومة جلالة الملك الواضح لمعنى البروتوكول . واذا اضاف مستر بفن الى اللورد بيفان كهذا فقد يكون أشد صعوبة على صدقي باشا من خطاب تشرشل على غرار المشروع العراقي . (٣) وسيوضح بيان مستر بفن في المجلس ما وراء بروتوكول السودان أي أولا اعداد السودان للحكم الذاتي وثانيا استصدار حكم منهم عند ما يصبحون للحكم الذاتي من اختيار وضع حكومتهم في المستقبل وشمل الاستقلال . وسيحاول المجلس علما كيف صنعت جملة "تحت تاج مشترك" في البروتوكول . فقد كانت اعترافا بالسيادة الرمزية ولم يقصد منها بتاتا أن تكون أداة لوقف عجلة تقدم السودانيين نحو الاستقلال . وأن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أبدا في هذا العصر ومع استرشادها ببرنامج ميثاق الامم المتحدة في سياستها الخارجية ان تقبل فكرة ان البروتوكول يخول لها على السودان بطريق ما ما يمنعه من اختيار وضع حكومته في المستقبل . (٤) أما فيما يتصل بمركز السودان الحاضر فسيقول مستر بفن في المجلس ان البروتوكول لا يتضمن أي تغيير ولم يزد على كونه مجرد توكيد للحالة القائمة . وستستمر حكومة جلالة الملك بمقتضى البروتوكول في تأمين الدفاع عن السودان بجميع ما يقتضيه من التسهيلات " .

واما الكتاب الذي ينتظر المستر بفن على صدقي باشا أن يوقعه فنصه ما يأتي : " يسرني في اللحظة التي توقع فيها المعاهدة اليوم أن أسجل ادراكي لاتفاقنا فيما يتصل بمعنى أجزاء خاصة في بروتوكول السودان الملحق بالمعاهدة .

قد اتفقنا على أن تعديل بروتوكول السودان لا تتضمن تغييرا في حالة السودان في الوقت الحاضر وأن البروتوكول لا يزيد على كونه توكيدا للحالة القائمة . وعلى ذلك فلن يكون ثمة أيسة تغييرات في الادارة الحالية الا فيما هو ضروري لاعداد السودانيين للحكم الذاتي .

أما فيما يتعلق بمستقبل السودان فان البروتوكول ينص على أن يكون للسودانيين عند ما يصبحون للحكم الذاتي الحرية في اختيار وضع حكومة السودان في المستقبل . وقد يتخذ هذا الوضع أشكالا عدة ، فقد يختار السودانيون اتحادا مع تاج مصر على غرار اتحاد حكومتي الدومنيون المستقلة مع التاج البريطاني ، وقد يختارون شكلا آخر من الاتحاد المستقل مع التاج المصري ، أو قد يختارون الاستقلال . وقد اتفقنا على أن بروتوكول السودان مفهوم منه حرية الاختيار التامة للسودانيين .

كذلك اتفقنا على أن بروتوكول السودان لا يمس بأية حال حق المملكة المتحدة في تأمين الدفاع عن السودان بأية قوات وتسهيلات قد تتطلبها .

كذلك اتفقنا على أنه الى حين اتمام الجلاء وفق لمحضر بروتوكول الجلاء تظل القوات البريطانية متمتعة بحقوقها الحالية في العبور بمصر والطيران فوقها . ومن المفهوم ايضا ان تدخل الحكومتان بعد توقيع معاهدة التحالف في مباحثات للوصول الى اتفاق متبادل بشأن حقوق المرور التي ستتمتع بها طائرات القوات البريطانية بعد اتمام الجلاء عن مصر .

وستتمتع القوات المصرية المجتمعة كذلك المماثلة بالمثل في الاراضي البريطانية .

وأخيرا اتفقنا على أن الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ لا يمس مركز أحد الطرفين فيما يتعلق بالحقوق المالية والتعهدات التي نشأت بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ عند تقييد معاهدة التحالف الجديدة التي نتفيها .

+
+ +

لقد انهدم مشروع المعاهدة بهذا الكتاب . والذي هدمه هم الانجليز . وهم الهادمون بنقض ما تم الاتفاق عليه ، وهذه حقيقة يدركها من اطلع على ما دار من الوثائق . ان نقطة الخلاف الجوهرية بين صدقي باشا والمستر بفن هي مسألة الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان . ولكن ألم يطالعنا في هذه المسألة طويلا ، وفي عدة مناسبات ، وعرف كل منهما رأي صاحبه فيها ، وقد رأينا كيف أن صدقي باشا لم يتزحزح عن موقفه من أن الوحدة دائمة . فاذا كان المستر بفن قد وقع مع ذلك مشروع المعاهدة ، فانه يكون بذلك قد سلم لصدقي باشا بوجهة نظره . ويوجب الآن فيما سلم به ، واصراره على أن يكون للسودان حق الانفصال عن مصر ، هو تافه للاتفاق لسبب أهم مسألة من مسائله . ولما كان صدقي باشا قد بتّ في وضوح تام ، في خلال محادثاته مع المستر بفن في لندن ، أنه يعتبر هذه الوحدة الدائمة هي الاساس الذي تقوم عليه المعاهدة ، وأن مصر اذا كانت قد قبلت بحالفة انجلترا وما تقتضيه المحالفة عليها من أعباء ، لمن أجل السودان ليس غير ذلك ، فان من حق صدقي باشا أن يعتبر أن مشروع المعاهدة كله قد سقط ، وأن الانجليز هم الذين أسقطوه ، ورجعوا فيما سبق لهم أن التزموه .

ولم يسع صدقي باشا ، قبل ان يقدم استقالته ، الا أن يرد على الحكومة البريطانية باسهاب . وقد وصلنا الرد من طريق السفارة المصرية في لندن في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ .

وما جاء في هذا الرد : " . . . . فيما يتعلق بالسودان يدل مشروع الكتاب الذي أعده مستر بفن . . . . . على أن بروتوكول السودان يمنح بعض السودانيين حق الآن الحصول على الاستقلال التام ، أو بكلمة أخرى الحق في الانفصال بتاتا عن مصر . . . . . والواقع أن في مشروع البروتوكول اقترحه المفاوضون البريطانيون قد ورد ذكر لما قد يؤول للسودانيين من حق في اعلان استقلالهم ، فرفض المفاوضون المصريون هذا النص ، واقتنع الجانب البريطاني بهذا الرفض . أما النص النهائي للبروتوكول فانه على العكس لا يمت بصلة الا الى نظام الحكومة الذاتية (self-government) . . . . وقد عنى البروتوكول فوق ذلك بأن يوضح أن حق السودانيين في اختيار نظام بلادهم مستقبلا هو حق مستمد من نظام الحكومة الذاتية ، فهو لا ينبغي له أن يجاوز حدود الاستقلال الداخلي (autonomy) ، ولا ينبغي له أن يشمل الانفصال السياسي عن مصر . وعلاوة على ذلك فان سياسة المفاوضين المصريين المعاهدين في السودان ينبغي أن تسير في نطاق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري ، وهذا ما يحول دون اعتراف مصر وبريطانيا العظمى بحق السودانيين في قسم الروابط التي تجمع بينهم وبين مصر وتاجها . فلا يسع الحكومة الملكية المصرية الا أن تبدي دهشتها لهذه المعاني التي تفسر بها الحكومة البريطانية تصوير البروتوكول ، وهو تفسير يجرد ، من كل معانيه ومراميه ، وتحرم الحكومة الملكية المصرية على أن تغفل بالذكرى أخرى أن سيادة مصر على السودان قائمة بذاتها قويا ومحكم

التاريخ ، وفي غنى عن اعتراف الحكومة البريطانية بها ، فهذا الاعتراف لا ينشئ حادثا جديدا يغيّر من نظام السودان ، بل ما هو الا تقرير لحالة قائمة لا ينازعها فيها منازع في أي مجمع دولي . ومن الجائز مستقبلا ان يفضل السودانيون الاستقلال على الوحدة ، وحينئذ تتخذ مصر القرار الذي تمليه عليها روابط الأخوة التي تجمعها بالسودان . ولكن الاستقلال مسألة قومية لا تعني الا الشعب الذي يطالب به والدولة التي ينبغي أن يرجع اليها أمر منحه واقراره ، وليس لأية دولة أخرى ، حتى ولو كان لها الحق في ادارة هذا الشعب ، أن تتدخل لتطالب بالاستقلال باسم شعب لم تتوفر له أهلية المطالبة به .... ويطلب مستر بفن كذلك أن يصبح من المفهوم بصورة صريحة قاطعة أن نظام الحكم الحاضر في السودان سيظل معمولا . وقد وافق المفاوضون المصريون في لندن على استمرار سريان النظام الاداري الموضوع للسودان بمقتضى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ في حدود التعديلات التي جاءت بها معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولكن قبول استمرار نظام معيّن للادارة لا يفيد مطلقا القول بأن هذا النظام ينبغي له أن يظل معمولا به في المستقبل كما هو دون أن يدخل عليه تعديل ما ، بل ان البروتوكول ذاته يرمي - على العكس - الى أن يكون الهدف الرئيسي لسياسة الطرفين الساميين المتعاقدين هو رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم بدأب للحكومة الذاتية وممارسة ما يترتب عليها من حق في اختيار النظام القادم للسودان ..... هذا على أن الوفد البريطاني كان قد قدم في القاهرة مشروعا للبروتوكول يقضي بانشاء لجنة مشتركة مصرية بريطانية تتولى تقديم التوصيات فيما يتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها بشأن مستقبل السودان ، وتتولى كذلك الالمام برغبات الشعب السوداني والعمل على تحقيقها . وكذلك اقترح مستر بفن في لندن تأليف لجنة مشتركة دائمة تتولى دراسة تطور السودانيين ورقيهم ، فاحتفظ المفاوضون المصريون برأيهم في هذه المسألة الى أن يتقرر فيما بعد كيف يكون تدخل مصر في السودان في هذا الصدد ...

.... ويتضمن مشروع الكتاب الاعتراف أيضا بحق بريطانيا العظمى في تأمين الدفاع عن السودان بما يلزم له من قوات وتسهيلات ، فيلوح من هذا النص أن واجب الدفاع عن السودان يقع على عاتق بريطانيا العظمى وحدها ، في حين أن لمصر حقا في هذا الصدد معادلا - على الأقل - لحق بريطانيا العظمى .... ويتناول مشروع الخطاب مسألتين أخريين (حق المرور الجوي والتبعات المالية) وقد تم التفاهم في لندن على أن مسألة المرور الجوي بعد الجلاء ستكون موضع مناقشات لاحقة لتوقيع المعاهدة .... أما تصفية الحقوق والتبعات المالية لكل من الطرفين المتعاقدين فهي لا تحدث الا بعد ان توضع المعاهدة موضع التنفيذ .... وتحرص الحكومة المصرية من جهة أخرى على أن تلفت النظر الى أن ديباجة النصوص الموقع عليها بالأحرف الأولى في لندن تشير الى أنها ستعرض على الحكومة المصرية ، حتى اذا نالت موافقتها قدم المستر بفن الى الحكومة البريطانية توصياته بقبولها . وقد تحقق هذا الشرط من قبل الجانب المصري اذ وافق مجلس الوزراء على هذه النصوص وليس هذا فحسب بل ان مجلس النواب أقر السياسة التي اتبعتها الحكومة . فكان يجب أن تدخل المفاوضات في طورها الأخير باعداد هذه النصوص وقيام الحكومتين بالتصديق عليها .

ولكن الحكومة البريطانية تريد — فيما يبدو — استئناف المفاوضة حتى تدخل بذلك في طور جديد لا يعتزم المفاوضون المصريون مسايرتها فيه ، لأن الحكومة الملكية المصرية لا يسعها الا التمسك بالنصوص التي وافقت هي عليها والتي ارتضاها المستر بفن ....."

ثم استقال صدقي باشا من رياسة الحكومة بعد ذلك ، وخلفه فيها النقراشي باشا .

* * *

(٦)

وحاول النقراشي باشا أن يصفي الجو ، وأن ينقذ المفاوضات من الفشل للمرة الأخيرة ، فبذل في ذلك جهودا متواصلة ، ولقد كان أمامه أن يكتفي بما قام به صدقي باشا في هذا السبيل ، وأن يعتبر الرد الذي أرسله صدقي باشا على كتاب الحكومة البريطانية عن طريق السفارة المصرية هو رد الحكومة الجديدة . وقد تساءلت الحكومة البريطانية فعلا ، عندما وصلها رد صدقي باشا ، عما اذا كان هذا الرد يمثل رأي خلفه ، فكتبت الى سفير مصر في لندن ، في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، تقول انها تحتفظ برأيها في رد صدقي باشا (وان كانت تعتبره حالا على ما جاء فيه من أن تفسير الحكومة البريطانية لبروتوكول السودان يسمح بمنح السودانيين منذ الآن الحق في الاستقلال التام) ، وتريد أن تعرف هل هذا الرد يمثل رأي الحكومة الحاضرة التي خلفت حكومة صدقي باشا

وخطت الحكومة البريطانية في الوقت ذاته خطوة في سبيل التفاهم مع الحكومة الجديدة ، فأرسلت تبليغا للنقراشي باشا عن طريق السفارة البريطانية في مصر ، في نفس اليوم أي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، تعرب فيه عن أملها في أن تقبل الحكومة الجديدة ما جاء في الكتاب الذي أرسل لصدقي باشا ، وهذا هو نص التبليغ : " يسر حكومة صاحب الجلالة الملك أن تتاح لها الفرصة مرة أخرى للتعاون مع النقراشي باشا في تنمية العلاقات الانجليزية المصرية ، وقد تقلد النقراشي باشا الحكم في وقت ساق فيه سوء التفاهم الانتهاء الى عقد محالفة عمل لها الطرفان عملا شاقا طويلا ، والخطوة التالية على مصر ، وهي أن تجيب على المفكرة التي سلمت لعمرو باشا في لندن في ٦ ديسمبر ، ويود المستر بفن أن يؤكد للنقراشي باشا شخصيا أنه لا يحاول أن ينسب للحكومة المصرية القول بأنها وافقت على منح الاستقلال للسودان ، ويدرك المستر بفن كل الادراك أن صدقي باشا لم يرتبط بذلك في محادثاتهما بلندن . ولكننا كذلك لا نستطيع أن ندع الحكومة المصرية تستنتج أن حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك قد قيدت في بروتوكول السودان حرية السودانيين في اختيار الاستقلال اذا كان هذا ما يقر عليه قرارهم عندما يحين الوقت ، والواقع ان البروتوكول لا يربط لا حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك ولا الحكومة المصرية بشكل وضع السودان في المستقبل ، ويقرر أن هذا من حق السودانيين أنفسهم عندما يحين الوقت ، وقد دونا هذه الآراء في الخطابات التي نود تبادلها ، ويود المستر بفن أن يشير الى أنه لا يستطيع أن يوضع في مركز يمكن أن يتهم فيه

بالعمل ضد مبادىء هيئة الامم المتحدة ، ويمكن ان يقال فيه ان أمتين كبيرتين قد أساءتا في معاهدة بينهما الى مستقبل أمة صغيرة لم يؤخذ رأيها في المعاهدة " .

فكان على النقراشي باشا أن يبذل مجهودا أخيرا في سبيل انجاح المفاوضات ، وألا يتسرع في قطعها . ولكنه رأى واجبا عليه في الوقت ذاته أن يعلن أنه لن يتزحزح عن مطالب مصر الحقة ، وهي الجلاء ووحدة وادي النيل ، وأنه سيسلك للوصول الى تحقيقها كل سبيل ، فلا يقتصر على المفاوضة . وهذا ما أعلنه في كتاب تشكيل وزارته وفي البيان الذي ألقاه في مجلس النواب في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، اذ جاء فيه : " ولقد جعلت هذه الوزارة أمر تحقيق المطالب الوطنية مطلع عهدها ، ورأس برنامجها في كتاب تشكيلها الذي تشرفت برفعه الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك ، تلك المطالب التي نقشت على قلب كل مصري ، وهي الجلاء ووحدة وادي النيل . وبفضل ثقتكم وعون الأمة سنمضي في كل طريق يوصل البلاد الى هدفها الحق . ولعلنا لم نهمل بالفعل طريقا يؤيد حقنا الا سلكناه .

..... اننا حين نقرر وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر دائما لا نعبّر الا عن مشيئة أهل هذا الوادي ووفيته ، وهي وفية طبيعية تنبعث من وحدة المصلحة واللغة ، وتتصل بوجود مشترك وروابط شتى هي أقدم وأقوى من أن تقصم أو تنال . ولن ندخر جهدا في السير بالسودان الى الحكم الذاتي وتهيئة أهله لتولي شؤونه والعمل على اسعادهم وتوفير رفاهيتهم " . ثم زاد النقراشي باشا صراحة في تعقيبين له أمام المجلس ، قال في أولهما : " وأرجو أن يعلم العالم أجمع أنني عندما أقول ان وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر انما هي وحدة دائمة ..... انما أعبر عن رأي جميع المصريين والسودانيين " . وقال في التعقيب الثاني : " أما فيما يتعلق بالوسائل فقد قلت بصريح العبارة التي سأسلك كل طريق .... واننا نعالج الموقف بكل الوسائل ، ومنها المفاوضة ومنها الالتجاء الى مجلس الأمن .

* * *

بعد أن حدد النقراشي باشا موقفه نحو بلده ، بقي عليه أن يعالج الموقف مع الحكومة البريطانية . وكانت الخطة التي اتبعها الحاكم العام للسودان منذ عهد غير قصير والتصريحات التي أدلى بها — وسيأتي ذكر كل هذا فيما يلي — قد أقلقت الرأي العام المصري وأزعجته ازعاجا شديدا . فاقترح النقراشي باشا — منذ قابل المستر بوكر في ١٢ ديسمبر والانورابل سيسل كامبل في ١٤ ديسمبر — أن تقوم الحكومة البريطانية بعمل يكون من شأنه تصفية الجو تمهيدا لاستئناف المفاوضات . ورأى أن يكون هذا العمل تصريحا يصدر من المستر بفن لتهدئة الرأي العام المصري ، يكون في المعنى الآتي : ان الحكومة البريطانية ، بسياستها التي أعلنتها من حق السودانيين في الاستقلال ، لم تقصد أن تعارض في استمرار الوحدة ما بين مصر والسودان ، أو أن تشجع السودانيين على الانفصال عن مصر ، بل اذا رأى السودانيون أن يبقوا في وحدة مع مصر ، فان الحكومة البريطانية تكون سعيدة بهذا الحل . وطلب النقراشي باشا فوق ذلك ألا يدلي الحاكم العام بتصريحات او يأتي بأعمال من شأنها أن تشجع السودانيين على طلب الانفصال عن مصر ، ما دامت الحكومة البريطانية بعيدة عن تشجيع أية حركة للانفصال .

ثم تحدث الى السفير البريطاني ـ وكان قد عاد الى مصر ـ في هذا المعنى . وأشار في هذا الحديث الذي دار بينهما في يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ الى أمر جوهري ، هو ربط التحالف مع انجلترا بالوحدة الدائمة مع السودان ، وجعل قبول مصر عن رضا واختيار بالمسألة الاولى معلقا على تسليم انجلترا بالمسألة الثانية ، اذ قال للسفير : " انني لا أتكلم الآن عن تقرير المصير ، وانما أقول ان مصر اذا نادت بالوحدة واستمرارها ، فانها تقول ذلك نتيجة شعورها بمشيئة أهل السودان . ومن حقنا أن نعرف سياسة بريطانيا في هذا الصدد ، هل هي تشجع الانفصال ، أم ترحب باستمرار الوحدة . ان مصر ليست مبالغة في هذا السؤال ، فاننا حلفاء ، وسنكون حلفاء باذنه تعالى ، وسنحارب جنبا الى جنب دفاعا عن مبادئ الدمقراطية ، ومن حقنا أن نعرف ماذا ستكون سياسة بريطانيا مع حليفتها ، هل هي ستعمل على انفصال ما هو أكثر من خط الحياة لنا حقا ، أو ستشجع على اتصاله بنا . هل تريدون أن نحارب جنبا الى جنب دفاعا عن الدمقراطية ضد الطغيان على أننا حلفاء شركاء في المبادئ ، أم كمأجورين مسخرين ؟ " ثم قال النقراشي باشا بعد ذلك انه يرى أن بروتوكول صدقي ـ بفن الخاص بالسودان أصبح ، بعد التفسيرين المتعارضين اللذين صدرا من الجانبين ، غير صالح ، فيجب البحث اذن عن صيغة أخرى .

وفي جلسات متعاقبة أخذ النقراشي باشا والسفير البريطاني يبحثان عن هذه الصيغة ، وبدأ السفير بأن عرض ، نيابة عن المستر بفن ، اقتراحين للأخذ باحدهما . وكان فحوى الاقتراح الاول هو ما يأتي : " ان حكومة جلالة الملك على استعداد لأن توقع معاهدة التعاون المشترك بما في ذلك بروتوكول الجلاء الموقع عليهما من صدقي باشا بالأحرف الاولى ، ولكن باستثناء بروتوكول السودان ، على أن تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ والمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ معمولا بهما ، وأن تدخل بعد ذلك في مباحثات عن السودان تمثل فيها المملكة المتحدة ومصر والسودان " . أما الاقتراح الثاني فهو : " ان حكومة جلالة الملك على استعداد لأن توقع معاهدة تتضمن بروتوكول السودان ، ولكن على أن يكون مفهوما : (١) ان حق السودانيين في اختيار وضعهم المستقبل غير مقيد (٢) انه مهما يكن اختيارهم تعطى حكومة جلالة الملك عهدا وثيقا على نفسها بتقديم جميع الضمانات المناسبة لمصالح مصر الدائمة . وبمعنى آخر يوضح فيما يتعلق بالفقرة (١) أن مستر بفن لن يضيع لأي اعتبار حقوق شعب . وهو ، سواء وقعت المعاهدة أو لم توقع ، على غير استعداد لفعل ذلك ، وخاصة اذا كانت هذه الحقوق قد تطرق على حد قول صدقي باشا في ظروف لا يمكن التكهن بها الآن " .

فاعترض النقراشي باشا على كلا الاقتراحين ، أما الاقتراح الأول فلأنه لا يذكر شيئا عن الوحدة القائمة ما بين مصر والسودان وهي مسألة لا يجوز اغفالها ، وأما الاقتراح الثاني فلأنه هو نفس الاقتراح الذي رفضه صدقي باشا لأسباب وجيهة ولأنه فوق ذلك لا يدع ضمانا لمصر لعدم التشجيع على حركة الانفصال .

ثم عرض النقراشي باشا على السفير أن يقتصر بروتوكول صدقي سيفن على الجزء الأول منه (لغاية عبارة اعدادهم للحكم الذاتي) دون ذكر لممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان، فاعترض السفير على ذلك بأن حذف الجزء الاخير من البروتوكول يشعر بأن بريطانيا قد سلمت بأن ليس للسودانيين حق في اختيار نظامهم في المستقبل.

وبعد مناقشة وبحث وقف الجانبان - دون ارتباط منهما - عند النص الآتي: "اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان، بغية ضمان رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم والعمل الدائب على اعدادهم للحكم الذاتي، وعلى أساس وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك، على الدخول فورا في مباحثات عن السودان تمثل فيها مصر والمملكة المتحدة ويستشار فيها السودانيون. والى أن يبلغ السودان الحكم الذاتي تستمر اتفاقية ١٨٩٩ سارية وتظل المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات ١٤ الى ١٦ من المحضر المتفق عليه والملحق بالمعاهدة المذكورة معمولا بها، وذلك استثناء من حكم المادة الاولى من المعاهدة الحالية". ووعد السفير أن يتصل بالمستر بفن ليعرض عليه هذه الصيغة.

وفي الوقت ذاته كان رئيس حزب الاحرار الدستوريين، هيكل باشا، قد طلب الى النقراشي باشا أن يقترح اضافة جملة في نهاية المادة الثالثة من المعاهدة على الوجه الآتي: "حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة اقرار السلام"، واضافة الفقرة الآتية على المادة السابعة: "وعلاوة على هذا فلكل من الطرفين الساميين المتعاقدين أن يطلب الى الطرف الآخر اعادة النظر في المعاهدة الحالية عندما يأخذ مجلس الأمن في ممارسة سلطاته العسكرية والتنفيذية المنصوص عليها في ميثاق هيئة الامم المتحدة، وبعد اذ يعقد مجلس الأمن اتفاقا مع مصر يتمشى مع الميثاق. والغرض من اعادة النظر هو أن يوفق بين هذه المعاهدة وبين اجراءات الاتفاق المعقود بين مصر ومجلس الأمن". وقد أشار النقراشي باشا، في حديثه مع السفير، الى هذه الاقتراحات، وطلب ادماج عبارة في مشروع المعاهدة مؤداها وجوب تنسيق المعاهدة مع توصيات مجلس الأمن العسكرية عندما ينتهي المجلس الى قرار فيها.

وفي يوم ١٢ يناير سنة ١٩٤٧ أبلغ السفير النقراشي باشا أن المستر بفن يجد صعوبة في قبول الصيغة التي أرسلت اليه، وهي الصيغة التي اقترحها النقراشي باشا وتقدم ذكرها، لأنها خلو من الاشارة الى حرية الاختيار عند السودانيين، ولأن حذف العبارة التي تؤدي هذا المعنى يشعر بأن حرية السودانيين في الاختيار قد قيدت. ولذلك هو يقترح نص البروتوكول الأصلي (صدقي سيفن) على أن يرفق ببيان مشترك من الجانبين المصري والبريطاني في مثل المعنى الآتي: نظرا لأن الاختيار سيحصل في ظروف غير معروفة، فقد رأى الطرفان تأجيل البت في هذه المسألة، ورأيا أيضا أن يدونا وجهة نظر كل منهما، فالجانب المصري يرى أنه لا يمكنه الارتباط منذ الآن بأن يكون للسودانيين حرية الاختيار، ويرى الجانب البريطاني أن يكون لهم هذه الحرية ولو أنه لا يشجعهم على الانفصال فاذا رأوا أن يستمروا في وحدة مع مصر فبريطانيا لا تعارض، وعلى أي حال هي تضمن أن المصالح المصرية الدائمة في السودان تكون مصونة. فأجاب النقراشي باشا ان هذه الصورة غير عادلة بالنسبة لمصر لأنها تصور المصريين كأنهم يقسطون السودانيين

حلهم في تقرير مصيرهم مع أنه أكد أن الوحدة مستمدة من مشيئة أهل البلدين مصر والسودان على السواء . وأضاف الى ذلك ان فكرة البيان المشترك فكرة غير منتجة من الناحية السيكولوجية لأنها تشعر بعدم التفاهم على النص ومحاولة كل من الجانبين ابراز وجهة نظره ، والبيان المشترك على كل حال يسجل وجهتي نظر مختلفتين فهو لا ينطوي على اشتراك بل ينطوي على اختلاف ، ثم ان وراء كل هذه الاقتراحات فكرة مؤلمة للمصريين هي أن البريطانيين ينصبون أنفسهم حراسا على المصالح السودانية التي يحاول المصريون العدوان عليها .

وفي ٢٤ يناير سنة ١٩٤٧ سلم السفير للنقراشي باشا صيغة جديدة اقترحها المستر بفن ، وهذا هو نصها : " ان السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم اعدادا فعليا للحكم الذاتي . وقد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على الاجراءات الآتية لتنفيذ ما تقدم : (أ) يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان معا ومع السودانيين من وقت لآخر في مسائل السياسة المتعلقة بالسودان وبرفاهية السودانيين واعدادهم للحكم الذاتي . (ب) يقرر الطرفان الساميان المتعاقدان وفقا لهذا الاجراء أنه عندما يبلغ السودانيون المرحلة التي يقررون فيها نظامهم المستقبل تكون لهم الحرية في ممارسة حق الاختيار تبعا لمطامعهم السياسية ، وطبقا لمبادئ ميثاق هيئة الامم المتحدة الخاصة بالاقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها . (جـ) والى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين بالاتفاق التام المشترك بينهما تحقيق هذا الهدف الاخير بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٩ الى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة ، وذلك استثناء من حكم المادة الاولى من المعاهدة الحالية . (د) وفي كل الاحوال اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أن يتخذا الاجراءات اللازمة لضمان المصالح الخاصة بكل منهما " . وفي الوقت ذاته كان سفير مصر في لندن نقل الى النقراشي باشا أنه في حالة قبوله للصيغة المقترحة يلقي المستر بفن بيانا في مجلس العموم البريطاني يقول فيه " اذا اختار السودانيون في النهاية أن يظلوا في وحدة مع مصر تحت تاج مصر المشترك ، أو أن يؤلفوا اتحادا أوثق مع مصر ، فان حكومة جلالة الملك لن تقيم عراقيل في هذا السبيل " . وقد نقل السفير البريطاني صيغة لهذا البيان تختلف عن الصيغة المتقدمة على النحو الآتي : " ان حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة تقرر أن حرية اختيار السودانيين لنظامهم المستقبل لا يمكن تقييدها ، على أنه اذا اختار السودانيون في النهاية أن يظلوا في نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، فان حكومة جلالة الملك لن تضع عراقيل في هذا السبيل " . واشترط على كل حال ألا يلقى هذا البيان الا بعد الاتفاق على صيغة لبروتوكول السودان .

وقد اعترض النقراشي باشا على الصيغة الاخيرة التي اقترحها المستر بفن لبروتوكول السودان لأنها تعطي صراحة للسودانيين حق الانفصال عن مصر . وسأل السفير عن المقصود بما ورد في

الفقرة الرابعة من هذه المعاهدة - وهي التي تتكلم عن المصالح الخاصة لبريطانيا في السودان - تاجاب السفير انها تتضمن حماية المصالح التي طالما أصبحت منها مصر ، فسأل النقراشي باشا وما هي المصالح البريطانية في السودان فأجاب السفير انها لا تعدو حقلا لبحوثها واحدة . وجواب السفير هذا فيه مغالطة مكشوفة ، لأن سفير مصر لن لندن قد تحدث في هذه الفقرة مع مستر بفن وعلم ان المقصود بالمصالح البريطانية في السودان هو ان الانجليز يعتبرون السودان واقعا هو ايضا في خطوط المواصلات الامبراطورية ، فطلب حذف هذه الفقرة فأجيب الى طلبه . وقد كان جرأة أن يتكلم الانجليز عن مصالحهم الخاصة في السودان ، وهذه هي المرة الاولى التي يعترفون فيها بهذه الدعوى منذ زمن طويل .

ولقد كان منتظرا ان يرفض النقراشي باشا الصيغة الاخيرة التي اقترحها المستر بفن ، فيبقى دون الصيغة التي اقترحها هو بدرجة كبيرة . واذا توزنت الصيغتان احداهما بالاخرى يرى انسى العادل أن صيغة النقراشي باشا ، فوق أنها لا تعطي السودانيين حق الانفصال عن مصر ، تحدد لأول مرة نهاية الاتفاقية سنة ١٨٩٩ وهي بلوغ السودانيين مرتبة الحكم الذاتي . أما صيغة المستر بفن فهي ، فوق أنها تثبت للسودانيين حق الانفصال عن مصر - تتكلم لأول مرة عن المصالح البريطانية في السودان .

على ان الأمر الجوهري الذي كان الصراع واقعا عليه في كل هذه المحادثات هو ان انجلترا تريد ان تعطي للسودانيين حق الانفصال عن مصر ، ومصر تأبى الا الوحدة الدائمة وتريد من انجلترا أن تقر لها بذلك . هذا هو الخلاف الجوهري بين مصر وانجلترا في مسألة السودان ، وهو خلاف يرجع الى اتجاه السياسة الانجليزية في السودان وتشجيعها للحركة الانفصالية . وكثيرا ما نعى النقراشي باشا هذه السياسة في أحاديثه مع السفير البريطاني ، ويبين أنه لا مصلحة للسودان في تشجيع الانجليز لعناصر لا يعملون الا لتحقيق أطماعهم ، ولن يعلموا على تكوين ما يسمى بالجبهة الاستقلالية .

والدليل على أن هذه هي سياسة الانجليز في السودان ليس بحسب ما رأينا ، فيما تقدم من محاولتهم في كل صيغة يقترحونها أن يمنحوا للسودانيين حق الانفصال عن مصر ، بل هو ايضا ونوع خاص فيما كان يقوم به الحاكم العام للسودان في هذه الاثناء من تصريحات ومن أعمال ترمي كلها الى هدف واحد ، هو تشجيع السودانيين على أن يعتنقوا فكرة الانفصال عن مصر ، وهذه هي الظاهرة التي سادت السودان منذ بدأت المفاوضات مع صدقي باشا ، ولكنها زادت تأثرا وعنفا اثناء محادثات النقراشي باشا مع السفير البريطاني ، وكانت هي السبب الجوهري في انقطاع هذه المحادثات . فلنتناول الآن اليها .

* * *

مرجع نشاط الحاكم العام للسودان ، السير هاد لستون ، الى المرحلة الاولى من مفاوضات صدقي باشا - ففي ١٨ ابريل سنة ١٩٤٦ ألقى خطابة الافتتاح لدورة المجلس الاستشاري الخامسة ، وقال فيها ما يأتي : " ان الوقت لم يحن بعد لمناقشة مسألة السودان مناقشة رسمية ،

وأن الحكومتين قد أخذتا استعدادا تاما لبحث المعاهدة ، وعينا مندوبين لهذا الغرض . وقد بدأت المحادثات التمهيدية منذ حين . وأؤكد لكم مرة ثانية ان مسألة مستقبلكم لن يبت فيها قبل أخذ رأيكم . . . . وأن الحكومة تهدف الى سودان حر مستقل ، يستطيع حينما يصل الى ذلك الاستقلال أن يحدد بنفسه نوع علاقته مع بريطانيا ومصر . وانى على تمام الثقة أنه بعد عدد معين من سنة سوف يحكم السودانيون بلادهم بأنفسهم بما ونهم عدد من الخبراء والفنيين من غير السودانيين . وأن الحكومة ستواصل العمل فيما تكفلت به من مجهودات لابراز سودان مستقل الى حيز الوجود " .

وفى ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ أذاع روتر أن فى النية انشاء مجلس تشريعى ومجلس وزراء فى السودان . فأرسل عبد الرحمن باشا كتابا للحاكم العام فى ٣٠ مايو سنة ١٩٤٦ جاء فيه ما يأتى : " جاء فى برقية لرويتر واردة من لندن بتاريخ ٢٠ مايو الحالى نشرتها الجرائد المصرية فى اليوم التالى أن حكومة السودان تبحث الآن فى انشاء مجلس تشريعى ومجلس وزراء فى السودان . ونظرا لاتصال هذين الموضوعين بنظام الحكم فى السودان ، فان الحكومة المصرية ترى ، فيما لو صح الخبر ، ألا يتخذ أى اجراء فى هذا الشأن قبل الاتصال بها لاعلان موافقتها على هذه التدابير " . وفى اليوم نفسه ، ٣٠ مايو ، أرسل للسفير البريطانى كتابا ينتج فيه على تصرفات الحاكم العام ، ويشير الى حادث سابق وقع فى سنة ١٩٤٤ حينما انشاء حكومة السودان والمجلان القانون من الجمعية السودانية واحتجاج الحكومة المصرية على هذا العمل . وقد جاء فى كتاب عبد الرحمن باشا للسفير البريطانى ما يأتى : " تشرف وكالة رويتر الاشارة أخيرا أن حكومة السودان تنوى انشاء جمعية تشريعية ومجلس وزراء للسودان . وما لا يدع مجالا للشك أنه لا يمكن اتخاذ تدابير من هذا القبيل ، بل لا يصح مجرد النظر فيها ، قبل استشارة الحكومة المصرية والحصول على موافقتها . وأن أى تصرف غير هذا يعتبر عملا اعتداء على حقوق سيادة مصر على السودان واخلالا بروح الاتفاقية ١٩ يناير سنة ١٩٠٩ وبنصها . وأرى من واجبى أن أذكر سعادتكم أنه فى سنة ١٩١٠ فى ظرف مماثل للظروف الحالى ، ولكن دون أهمية التى تتعلق الآن بذلك المجلس الحاكم العام ، ورد فى مقدمة الامر العالى بتشكيل هذا المجلس نص صريح على موافقة الحكومتين بالعبارة الآتية : " حيث ان الحكومتين اتفقتا على أنه يجب تشكيل مجلس يشترك مع الحاكم العام فى مباشرة السلطات التشريعية المخولة له . وكلما اعتزم الحكومة السودانية اصدار قانون من القوانين السودانية ، تطلب رئيس مجلس وزراء مصر فى ذلك الحين الى حاكم السودان العام ألا يتخذ أى تدبير فى هذا الشأن قبل الاتفاق مع الحكومة المصرية . فأجاب الحاكم العام مصرحا ان اصدار قانون الجنسية السودانية ليس محل نظر ، وان اتفاق الحكومتين قبل اصدار مثل هذا التشريع يعد أمرا أساسيا . ومن جهة أخرى ، فانى أتشرف على أن أبين لسعادتكم أنه لو صح النبأ الذى أشارت اليه وكالة رويتر ، فالاجراء المعتزم اتخاذه الحاكم العام بأن يضع موضع التنفيذ أو يتقدم خطوة واحدة فى نظام الحكم الحالى فى السودان ، أمر غير جائز فى الوقت الحاضر ، اذ ان الوضع المستقبل للسودان يجب أن يكون أحد الاغراض التى

ينتظر بين آونة وأخرى أن تجرى بشأنها المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية " . وقد نفت الحكومة السودانية هذا الخبر ، كما نفت خبر قانون الجنسية السودانية ، ولكنها عادت في سبتمبر سنة ١٩٤٦ فأرسلت للحكومة المصرية توصيات بشأن انشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي في السودان قالت انها صادرة من لجان قومية لمؤتمر يبحث هذا الامر ، ثم أبلغت الحكومة المصرية بعد ذلك ، في مايو سنة ١٩٤٧ ، توصيات المؤتمر نفسه . فأرسلت الحكومة المصرية كتابين للسفير وللحاكم العام في مثل المعنى الذي تقدم . ووردت الانباء أخيرا ان حكومة السودان عرضت على المجلس الاستشاري مشروع قانون للجنسية السودانية ، تحت ستار عنوان آخر (تفسير وتحديد من هو السوداني) ، فأرسلت الحكومة المصرية كتابا للحاكم العام تطلب منه ابلاغها صورة من هذا المشروع ، بعد أن كانت قد احتجت على هذا الامر في كتابين سابقين أرسلتهما في سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ وبينت فيهما ضرورة موافقتها عليه مقدما . ولفتت الحكومة المصرية نظر الحاكم العام في كتابها الاخير الى ما سبق أن كتبته في هذا الشأن .

وحدث بعد أن تم الاتفاق على مشروع صدقي — بفن ، أن صرح صدقي باشا في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ انه نجح في تثبيت الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان تحت التاج المصري ، وقال انه في ستة أيام من اتصال مباشر بالمستر بفن خطا خطوات أوسع مما خطاه في ستة أشهر صرفها في كتابة التقارير والمذكرات . فسرعان ما رد عليه المستر أتلي في مجلس العموم البريطاني ، في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، يقول ان ما دار بين صدقي باشا والمستر بفن انما هي محادثات لا مفاوضات وهي لا تقيد أيا من الحكومتين ، وقد اتفق على سريتها لما لها من صبغة شخصية ، وأن ما أدلى به صدقي باشا من تصريحات يورد الحقائق غير كاملة وعلى وجه يؤدي الى التضليل . وأضاف المستر أتلي ان هذه المحادثات لم تمس حق السودانيين في المستقبل أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم

no impairment of the right of the sudanese people ultimately to decide their own future.

ولا شك في أن تصريح المستر أتلي ينقض ما تم عليه الاتفاق في مشروع صدقي — بفن من قيام الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، على ما بيّنا فيما تقدم . ومن السهل أن تلمح يد الحاكم العام للسودان في كل ذلك ، فقد كان وقت ذاك في لندن ، واتصل بالمستر أتلي بعد ان غادر المستر بفن لندن الى نيويورك . ثم رجع الى السودان مزودا بتفويض مكتوب من المستر أتلي في بيان أصدره للصحف في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦ يقول فيه : " لقد عدت توا من لندن والقاهرة حيث قضيت قرابة الشهر في صدد مفاوضات المعاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر . ولم تزل هذه المفاوضات دائرة . ولكن مهما تكن النتيجة ، فان مستر أتلي رئيس وزراء بريطانيا قد فوضني كتابة أن أعلن للسودانيين التأكيد الآتي : ان حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك مصممة من جانبها على ألا تسمح بأي شيء يؤدي الى أن تعيد حكومة السودان — التي يظل نظامها وسلطاتها قائمة لا يعتريها تغيير بالمحادثات الاخيرة — عن المهمة التي أخذت على عاتقها القيام بها ، وهي اعداد السودانيين للحكم الذاتي ، وحرية اختيارهم للوضع الذي يكونون عليه في المستقبل . . . . . ولا يمكن بغير خلوص النية فيما بينكم وتعاونكم مع الحكومة أن تبلغوا الحكم الذاتي الذي

تشده جميع الطبقات والاحزاب . لذلك أناشدكم أن تنبذوا خلافاتكم الداخلية وان تتحدوا في العمل جاهدين لبلوغ أهدافكم ..... وفي الختام أكرر دعوتي الى التعاون والاتحاد وبذل الجهد المتصل لاستمرار العمل الذي بدأناه . فانه لا يمكن ان تقوم حكومة سودانية في القريب بغير عملنا عملا متصلا لا تعثر فيه وبغير الاتحاد ، وبذلك تستطيعون ان تقرروا بحرية وضع حكومة بلادكم " . وقد ذكر الحاكم العام أيضا في هذا البيان تفسيرا لبروتوكول صدقي - بفن الخصاص بالسودان من شأنه أن يجعل للسودانيين حق الانفصال عن مصر ، مما دعا صدقي باشا ان يصدر في اليوم التالي ، ٨ ديسمبر ، بيانا رسميا يكذب فيه ما جاء في بيان الحاكم العام .

وكان المهدي باشا - زعيم الحزب الموالي للحركة الانفصالية بتشجيع من حكومة السودان والحكومة البريطانية - قد سافر الى لندن بايعاز من حكومة السودان ، وأصدر عند عودته في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بيانا جاء فيه : " قبل أن أسافر الى لندن قد أوضحت لكم الأسس التي أعمل عليها والتي لا أزال متمسكا بها ، وأبنت لكم أن غرض الرحلة هو عرض وجهة نظرنا بعد أن أبدت الحكومة البريطانية استعدادا للاستماع اليها . تحقيقا لهذا الغرض قد تمت بعدة اتصالات .. .... وقد وضح أثر تلك الجهود مع جهود المواطنين الذين سبقوني من أعضاء حزب الامة والجبهة الاستقلالية على الرأي العام البريطاني . ورغم ان الظرف الحاضر لا يسمح لي بأن أفضي بكل ما دار بيني وبين رئيس الوزارة البريطانية من حديث وافق عليه وزير الخارجية البريطانية بعد عودته من امريكا ، الا انني استطيع أن أشير بعض تأكيدات المستر أتلي الآتية : اننا نعترف بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره .... وفي رأينا ان البروتوكول لا يمكن أن يمس حقوق السودانيين لنيل استقلالهم اذا هم قرروا ذلك عندما يحين الوقت ..... "

وفي ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ عقد الحاكم العام في الأبيض اجتماعا حضره كبار الموظفين السودانيين ونظار القبائل وممثلو الهيئات السياسية والأدبية ، وألقى بيانا جاء فيه (نقلا عن الاهرام) " ان مصر تطالب بأن تتحد مع السودان تحت التاج المصري تحت سيادة فعلية ، وهو ما لم توافق عليه حكومة السودان ولا السودانيون الذين يريدون سودانا حرا مستقلا بغير سيادة تسيطر عليهم ، وهو المطلب نفسه الذي ترمي اليه حكومة السودان برياستي . وسوف تسير حكومة السودان سيرا حثيثا الى أن ينال السودان استقلاله بعد استكمال رشده ، ويحق للسودانيين آنذاك أن يقرروا مصيرهم مع مصر وغيرها . وسيكون السودان في فترة الحكم الثنائي التي تنتهي بالحكم الذاتي تحت السيادة المصرية الرمزية التي لا تؤثر على الحكم القائم لا في قليل ولا كثير . وذكر الحاكم العام أنه لو كان في مقدوره أن يتخلص من السيادة الرمزية لفعل ، ولكن القوانين أثبتت لمصر هذه السيادة من عهد محمد علي .

ولم يقتصر الحاكم العام على هذه التصريحات ، بل عمد الى قطع الصلة الدينية بين مصر والسودان بانهاء خدمة قاضي القضاة - وهو المصري الوحيد الذي يشغل وظيفة عالية في حكومة السودان - امعانا منه في سياسة فصل السودان عن مصر ، وكتب في هذا الشأن لرئيس الحكومة المصرية كتابا رسميا في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . فاحتج النقراشي باشا على هذا العمل غير المناسب ، واستغرق اعتراضه جزءا غير صغير من محادثاته مع السفير البريطاني .

ولما تعددت المظاهر التي لجأ اليها الحاكم العام في تنفيذ سياسته الانفصالية ، وتواترت الأدلة على امعانه في السير على هذه السياسة المرسومة ، ألقى النقراشي باشا في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بيانا في مجلس النواب جاء فيه ما يأتي : " ... ولكن الموقف جعل يتحول من سيئ الى أسوأ ، فقد أرسل الى الحاكم العام خطابا يقول فيه ان مدة خدمة الشيخ حسن مأمون في حكومة السودان تنتهي في يناير سنة ١٩٤٧ ... فلما وصلني هذا الخطاب تحدثت الى السفير البريطاني عن أهمية هذا المنصب ، وعن أنه رباط روحي وديني بين مصر والسودان لا يصح فصمه .... وبعد ذلك استمرت الانباء ترد من السودان عن نشاط ملحوظ . وكان آخر الانباء ما روته الصحف عن خطبة ألقاها جناب الحاكم العام في ٢٢ ديسمبر وهي التي ظهرت في جرائد الأمس .... وقد جعلت في هذه المدة أبين للسفير ، كما جعل سفيرنا يبين لوزارة الخارجية ، ضرورة بيان سياسة الحكومة البريطانية في السودان ازاء مصر ، هل هي تشجع السودانيين على الانفصال أم لا ، وألححت في ضرورة بيان مرامي السياسة الانجليزية في هذه الناحية ، وأن تصريح الحاكم العام في ٧ ديسمبر المعزز بتفويض رسمي من رئيس الحكومة البريطانية يستمر دون شك تشجيعا للسودان على الانفصال عن مصر ... ان السودان بالنسبة لنا هو خط الحياة ، بل هو أكثر ، وأن أهمية مصر للسودان لا تقل شأنا عن ذلك . والسودان في وحدة مع مصر ، مستمدة من رغبة الشعب في كل من شقي الوادي ، فالسياسة التي ترمي الى فصم هذه الوحدة ، أو تعمل عملا من شأنه اضعاف هذه الصلة ، تكون ولا شك عملا عدائيا لمصر " .

* * *

لا يمكن اذن أن يتهم النقراشي باشا أنه قصر في اتخاذ أية وسيلة للوصول بالمفاوضات الى غايتها ، على أساس تحقيق المطالب القومية ، وأنه لم يبذل كل ما في وسعه لتنقية الجو تمهيدا للاتفاق مع الحكومة البريطانية . ولم تخط هذه الحكومة خطوة واحدة لمقابلته . لقد طلب الى السفير البريطاني أن تصدر الحكومة البريطانية تصريحا لتهدئة الرأي العام في مصر ، فلم يجب الى طلبه . وتقدم الى السفير في أن يكف الحاكم العام للسودان عن تصرفاته التي تسمم الجو وتشيع القلق في النفوس ، فكانت النتيجة أن أمعن الحاكم العام في هذه التصرفات . وبين للسفير أن محالفة حرة مختارة تعقد بين مصر وبريطانيا مرهونة باعتراف بريطانيا بالوحدة الدائمة التي تقوم ما بين مصر والسودان ، فكان جواب بريطانيا أن تصر في جميع الصيغ التي عرضتها لبروتوكول السودان أن ينص على حق السودان في الانفصال عن مصر (١) .

وهو في أثناء كل ذلك يتذرع بالصبر ، ويوصي به ، ليهدئ من ثائرة الرأي العام . ولما أحس أن قلق مجلس النواب قد بلغ غايته ، تقدم اليه في ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ ببيان قال فيه : " اني أعلم وأقدر قلق المجلس ورغبته الأكيدة في الوصول الى نتيجة لهذه المباحثات تطمئن اليها البلاد . وحضراتكم تذكرون ولا شك ما سبق أن صرحت به في هذا المجلس في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ من أن الحكومة ستمضي في كل طريق يوصل البلاد الى هدفها الحق . فاذا لم تسفر المباحثات الحالية عن اتفاق أعرضه على البرلمان محققا لمطالب البلاد ، وهي جلاء الجنود الاجنبية ووحدة وادي النيل ، فانني أسلك سبيلا آخر لتحقيق هذه المطالب . والله المستعان " .

وأفضت المحادثات التي دارت بين النقراشي باشا والسفير البريطاني الى النتيجة التي بيّناها فيما تقدم ، ولم يستطع الجانبان أن يصلا الى صيغة يتم عليها الاتفاق . فعرض النقراشي باشا الأمر على مجلس الوزراء في ٢٥ يناير ١٩٤٧ ، فأصدر المجلس القرار الآتي : "لقد ذهبت الحكومة المصرية في سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية الى أبعد حد ممكن ، وبرغم ذلك لم تجد في الاقتراحات والعروض التي جاء بها الجانب البريطاني ما يرضي حقوقنا الوطنية . لذلك يقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن ".

وفي ٢٧ يناير ١٩٤٧ تقدم الى مجلس النواب ببيان يعلن فيه هذا القرار ، وقد جاء فيه ما يأتي : "أعلنت في جلسة الاثنين ٢٠ يناير ١٩٤٧ من فوق هذا المنبر أنه اذا لم تسفر المباحثات التي كانت جارية بين الحكومتين المصرية والانجليزية عن اتفاق أعرضه على البرلمان محققا لمطالب البلاد ، وهي جلاء الجنود الأجنبية ووحدة وادي النيل ، فانني أسلك سبيلا آخر لتحقيق هذه المطالب . ولقد عرضت على مجلس الوزراء يوم السبت الماضي ٢٥ يناير ١٩٤٧ ما وصلت اليه المباحثات بيني وبين سعادة السفير البريطاني ، فأصدر المجلس بعد استعراض الموقف من كافة نواحيه القرار الآتي نصه .... ولقد بذلت كل ما في الطوق من صبر وأناة ودأب وصدق رغبة لتقريب وجهات النظر ، ولكن ذلك لم يثمر ... ان مصر حين تتحدث عن رفاهية السودان لا تزخرف القول ، ولكن تقرر واقعا من الأمر شواهده قائمة ناطقة ، فليس في نواحي العمران والرقي في السودان أثر الا ومصر التي بذلت تكاليفه وحملت أعباءه لم تؤده عن فائض وفر ، ولكنها أدته في أدق أوقاتها المالية وأحلكها بنفس الدافع والعاطفة التي تؤدي به واجب الاصلاح في أية بقعة من بقاع الوجهين البحري والقبلي . ذلك نهج مصر دائما ، وتلك وجهتها من قديم نحو مواطنينا واخواننا السودانيين من قبل أن يقيم أحد نفسه للتحدث عنهم . فنداؤنا اليوم بأن مصر لا تبغي من قيام الوحدة الدائمة مع السودان تحت تاج مصر الا ازدهار السودان ورفاهية أهله نداء مسبوق بعمل طويل من جانب مصر ، يدل عليه ويؤيد صدقه . ان وجودنا المشترك هو الضمان الوحيد لأمن الوادي وسلامته ، ورفاهية أهل السودان لا تتحقق الا بدوام هذه الصلة وتنميتها . وأن رغبة أهل السودان ومشيئتهم في الوحدة مع مصر تحت تاجها ... لا تلبث أن تبدو كالشمس اذا خلي بينها وبين الظهور ... ان السياسة التي تتجه الى فصل السودان عن مصر كانت ولا تزال محل شكوانا . لقد كانت تصرفات حاكم السودان الاخيرة ناطقة بأن سياسة فصل السودان عن مصر بمنطقة الحلقات مطردة السير ... ان قضية وادي النيل قضية واحدة لا تتجزأ ، ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن برمتها".

وطرح النقراشي باشا الثقة بوزارته على المجلس ، فنالها بأغلبية عظيمة . ولا يعدل قرار الثقة بوزارة صدقي باشا بعد أن تم الاتفاق على مشروع صدقي - بيفن الا قرار الثقة بوزارة النقراشي باشا يوم أعلنت الالتجاء الى مجلس الأمن : في الحالتين كان مجلس النواب أمينا في التعبير عن ارادة البلاد . فلما ظن أن المفاوضات لم تحقق مطالب البلاد ، قرر الثقة بالوزارة التي فعلتها . فالقراران بالثقة يتقابلان عند غاية واحدة هي تحقيق مطالب مصر الحقة . وقد ارتفع مجلس النواب بقراريه هذين الى المستوى العالي الذي يتطلبه تحمل التبعات الخطيرة التي ألقتها على عاتقه الظروف الدقيقة التي تمر بها البلاد .

وفي نفس الليلة التي ألقى فيها النقراشي باشا بيانه في مجلس النواب ، أدلى بتصريح للصحف في أنه ينتوي أن يتمسك أمام مجلس الأمن بأن معاهدة ١٩٣٦ غير قائمة .

* *

(٧)

على أثر انقطاع المفاوضات ألقى المستر بيفن بيانا في مجلس العموم البريطاني ، في ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧ ، أي في نفس اليوم الذي ألقى فيه النقراشي باشا بيانه في مجلس النواب .

ونورد فيما يلي بيان المستر بيفن :

"أبلغتني الحكومة المصرية أنها قطعت المفاوضات الخاصة بتعديل المعاهدة المصرية التي أبرمت سنة ١٩٣٦ ولا يجهل المجلس أنها كانت قد طلبت من الحكومة البريطانية فتح هذه المفاوضات فأجابتها الى طلبها عن طيبة خاطر ، مع أن نصوص المعاهدة لم تكن لتحتم على الحكومة البريطانية تلبية هذه الدعوة " .

"وفي مايو الماضي اقترحت الحكومة البريطانية سحب جميع قواتها من مصر ، على أن تتفاوض مع الحكومة المصرية لتحديد المراحل التي يتم عليها الجلاء والاتفاق على نظام لدفاع مشترك يحل محل النظام الذي تنص عليه معاهدة ١٩٣٦ . وقد حرصت الحكومة البريطانية على مصارحة الحكومة المصرية بأنه اذا لم تسفر المفاوضات عن عقد معاهدة جديدة ، بقيت معاهدة سنة ١٩٣٦ نافذة ."

"وسارت المفاوضات في القاهرة سيرا بطيئا ، الى أن انتصف شهر اكتوبر فجاء رئيس الوزارة المصرية في ذلك العهد الى انجلترا يحاول ازالة العقبات الكبرى التي قامت في سبيل الاتفاق ."

"وكانت هذه العقبات تتعلق بما يلتزمه كل من الفريقين ، فيما لو وقع عليهما عدوان ، أو أنذرت الحال بنشوب حرب في منطقة الشرق الاوسط ، ثم بالمدة التي يجب أن يتم في خلالها جلاء القوات البريطانية عن مصر ونقل المنشآت العسكرية منها ، وأخيرا بمسألة السودان ."

"وأسفرت مباحثاتي مع صدقي باشا عن انتهائنا الى اتفاق تام على نصوص معاهدة لتبادل المعونة بين البلدين ، تشمل بروتوكولا للجلاء وآخر للسودان ، على أن تقر هذا الاتفاق الهيئة الدستورية المختصة في كل من الدولتين لانه كان اتفاقا شخصيا ."

"وتعهد صدقي باشا أن يوصي حكومته بقبول هذا الاتفاق كما تعهدت أن أوصي الوزارة بقبوله اذا أقرته مصر وعرضته علي رسميا ."

"وكانت مسألة السودان أعقد المسائل المتنازع عليها ، وكنت قد وعدت المجلس في ٢٦ مارس الماضي بألا ينتاب نظام السودان أي تغيير ناشئ عن تعديل المعاهدة الا اذا استفتي السودانيون في المسألة بالطرق الدستورية ."

"وبعد أن استشرت أكبر الثقات في علم القانون رأيت من الخير تمهيد السبيل الى الاتفاق ، اعتقادا مني أنه يصون مصالح السودان على قدر ما يصون مصالح الطرفين المتحاقدين بالاشارة في بروتوكول السودان الى قيام الوحدة الرمزية بينه وبين مصر ، ممثلة في الأسرة المالكة ، ولكن على شرط ألا يتغير النظام الحالي لادارة السودان الموكولة الى حاكمه العام ، وهو النظام الساري عليه اليوم بمقتضى الاتفاق الذي عقد سنة ١٨٩٩ ، فيبقى كما فسرته معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد تأييده ، ثم على شرط أن تظل التدابير المتفق عليها لتحقيق الدفاع عن السودان فلا يطرأ

عليها أي تغيير . " وفيما يلي النص الذي اتفقت عليه مع صدقي باشا :

... ...

" وأود توجيه النظر على الخصوص الى ما كفلنا للسودانيين من الحق في اختيار الوضع المقبل لنظام السودان . "

" لقد تناولت محاولاتنا هذه المسألة المرة بعد المرة . وأبرزت أنه يجب الامتناع عن كل مسعى يهدر حق السودانيين في اختيار مصيرهم وضمان نموهم بعد ممارستهم حكما ذاتيا يدل على كفايتهم وأن يكن ذلك يستغرق بعض الزمن ، وفي وسعي التوكيد للشعب البريطاني أنه لم يبذل أي مسعى يهدر هذا الحق . "

" ووافقني صدقي باشا على أنه لا يسوغ التعاقد على اهدار الحق في الاستقلال ولا تقييد الشعب الذي ينشد الحرية . "

" وكان من اجماع الرأي في العالم على هذا المبدأ ما يغني عن ادراجه في المعاهدة وعلى ذلك كان لدي على ما أعتقد ، من الاسباب القوية ما يدعوني الى الظن أننا متفقان على أنه اذا آن الأوان ليختار السودانيون الوضع المقبل لنظام السودان فلن ينكر عليهم الحق في اختيار الاستقلال التام كما أنهم يكون لهم الحرية في اختيار نوع من أنواع الاشتراك مع مصر بل الاتحاد التام معها . "

" وما أن غادر صدقي باشا انجلترا حتى جاءت الانباء بأن الحكومة البريطانية قد سلمت بوحدة مصر والسودان دون الحق للسودانيين في تقرير مصيرهم بعد ردح من الزمن . "

" وكان في نشر هذه الأنباء ما حفز مستر آتلي الى القاء البيان الذي أدلى به في ٢٨ أكتوبر الماضي ، وتلت هذه الأنباء تصريحات أخرى ثم أحاديث رسمية أظهرت بجلاء أن تطور السودان السياسي يجب في نظر المصريين أن يقف عند حد الحكم الذاتي تحت تاج مصر وأنه لا يجول بخاطرهم أن ينال السودان الاستقلال . "

" فلما ولي النقراشي باشا الحكم صرح في مجلس النواب بقوله : حين أقول وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري أعني الوحدة الدائمة . "

" وكان أول أثر لذلك أن نشأت في السودان حالة على أعظم جانب من التوتر ، ففي السودان أحزاب قوية بعدد أعضائها تنشد الاستقلال فاتهمت الحكومة البريطانية مرّ التهمة بنقض العهد وبيع السودان لمصر . "

" وقد حدث بعض الاضطراب ، على أن الحاكم العام استخدم ما اكتسب من كبير النفوذ والثقة فوفق الى تهدئة خواطر السودانيين واعادة الثقة بالادارة واقناع حزب الاستقلال السوداني بعد أن كان قد قرر المقاطعة السياسية بالعود الى التعاون مع أعضاء الحكومة السودانية . "

" وقد استهدف الحاكم العام لنقد من في مصر أعده لا مبرر له ، ولكن كان من الواضح أن تهدئة الخواطر في السودان لم تصل بذاتها الى الحد الكافي . "

" ولم يكن في وسعي بعد ما حدث ، أن أوصي الوزارة أو البرلمان بقبول البروتوكول الخاص بالسودان دون الحصول على تفسير متفق عليه لنصوص هذا البروتوكول لا يتعارض مع ما بعده أهل هذا البلد موافقا لطبيعة الأشياء وهو أن يكون للشعب الذي مارس الحكم الذاتي الحق في طلب الاستقلال اذا آثره . "

"ويؤسفني أن فشلت جميع ما بذلت من الجهود للوصول الى شيء بعد تغييرا متفقا عليه سواء في صورة بيانات يقضي بها متحدث بلسان حكومته في كلا البلدين أو حتى في صورة بيانات يقر بها صاحبها في صراحة بما بين الفريقين من خلاف على أمل أن يسوى الخلاف فيما بعد ، ما دامت المسألة التي يتناولها البحث لن تنشأ الا بعد بضع سنوات ."

"ثم اني عرضت اذا قر القرار على أحد هذه المقترحات أن ألقي أنا نفسي بيانا عاما يطمئن مصر فيما يتعلق بمقاصد السياسة البريطانية بشأن السودان وقد عرضت كل ضمان بصون المصالح المصرية في السودان ، فلا أحد أعلم من الحكومة البريطانية بما لمصر من المصالح الحيوية في مياه النيل مثلا ، وعرضت توقيع معاهدة لتبادل المعونة مع بروتوكول خاص بالجلاء محققا هكذا أمنية من أغلى الأماني المصرية ، على أن نعود الى بحث المسألة السودانية في وقت يتألف منا ومن المصريين والسودانيين ."

"فكان ما تلقيته من الردود على هذه المقترحات اما ردا سلبيا لا يفسح المجال لحل وسط ، واما مقترحات تقتضيني فتح مفاوضات جديدة وتقوم على أساس أن يرتبط حق السودانيين في تقرير مصيرهم بشرط الاتحاد الدائم بين مصر والسودان ."

"بل وجدتني منهما بأني أسلك سياسة أحاول بها اختلاس السودان من مصر ."

"وأملي أن يتغلب في القاهرة رأي أوسع أفقا وأقل عنادا ، فمن الجلي أن مصالح البلدين تقتضي عقد معاهدة جديدة وتبرر بذل مجهود آخر للوصول الى اتفاق يهيئ للفريقين التعاون على صون مصالحهم والدفاع عن بلديهم ."

"ومما يؤسف له أنه كان على الحكومة البريطانية التفاوض مع حكومة من الأقلية على أنني قد صارحت هذا المجلس بأن المسألة المتعلقة بلون الحكومة مسألة تخص المصريين أنفسهم ."

"ولكن اذا استطعنا أن نعالج الأمر مع حكومة مصرية أكمل تمثيلا وتجنبت مفاوضاتنا تأثير السياسة الحزبية المصرية فان احتمال سيرها الى نتيجة موفقة بروح قوية ، يزداد أيما زيادة ."

"أما خلال ذلك فاننا سنتمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ."

ويلفت النظر في بيان المستر بيفن أمور ثلاثة :

(١) هو لا يجزم بأن صدقي باشا تعاقد معه على اعطاء السودانيين الحق في الانفصال عن مصر ، وكل ما يقوله في هذا الصدد أن صدقي باشا وافقه "على أنه لا يسوغ التعاقد على اهدار الحق في الاستقلال ، ولا تقييد الشعب الذي ينشد الحرية" ، وأن في أجماع "العالم على هذا المبدأ ما يغني عن ادراجه في المعاهدة" . وقد قدمنا أن صدقي باشا أراد بهذا القول ألا ينكر على السودانيين حقهم في طلب الاستقلال اذا أرادوا ذلك ، على أن يكون هذا أمرا داخليا بين مصر والسودان لا شأن لبريطانيا به ، ولا يجوز التعاقد معها عليه . والمستر بيفن نفسه لا ينسب الى صدقي باشا أكثر مما قاله في هذا الشأن ، ولا يجزم بأنهما كانا متفقين على معنى واحد ، ولكنه يعتقد أنه كان لديه من الاسباب القوية ما يدعوه الى الظن أنهما كانا متفقين . ولا شك في أن المستر بيفن أراد أن يكون أمينا في تصويره للواقع — وهي أمانة يشكر عليها — فهو لا يقول أنه اتفق فعلا مع صدقي باشا ، بل يقول أن اسبابا قوية كانت تدعوه الى الظن أنه اتفق معه .

فاتفاق صدقي باشا مع المستر بيفن أمر مشكوك فيه ، والمستر بيفن لا يستخلصه إلا من القرائن . فإذا جاء صدقي باشا بعد كل هذا وأكد أنه اتفق مع المستر بيفن على الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، ألا يحق لنا أن نقرر أن صدقي باشا يستطيع في هذه الظروف أن يقول على أقل تقدير ما يقوله المستر بيفن من أن هناك أسبابا قوية كانت تدعو صدقي باشا إلى الاعتقاد بأنه اتفق مع المستر بيفن على الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ؟

(٢) يقرر المستر بيفن النظرية البريطانية في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وقد قدمنا أن هناك خلافا جوهريا بين النظرية البريطانية والنظرية المصرية في شأن هذه المعاهدة . فالنظرية البريطانية تعتبرها صحيحة نافذة ، وقد يكون هناك من الأسباب ما يجعل تعديلها مرغوبا فيه ، ولكن إذا لم يتم الاتفاق على التعديل بقيت نافذة . أما النظرية المصرية فتعتبرها غير قائمة لأنها استنفدت أغراضها ولأنها تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، وسواء تم الاتفاق على تعديلها أو لم يتم فإنها لا تكون نافذة على أي حال . ومما تحسن الإشارة إليه في هذا الصدد أن المستر بيفن اعترف في كثير من المناسبات أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تنقصها "الروح العصرية" . صرح بذلك في مجلس العموم البريطاني في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧ فقال : "وفي رأينا أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد أنقذت مصر ، بل أنقذت الحلفاء ، وجلبتنا جميعا كارثة لا كارثة بعدها . ولكننا نود أن نبث فيها روحا عصرية فنستبدل بالاحتلال صداقة تحالفية" . وكرر هذا المعنى في نفس المجلس في بيان ألقاه في ١٦ مايو سنة ١٩٤٧ فقال : "وكان سعيي يتجه إلى وضع العلاقات بين بريطانيا ومصر على أساس يختلف عن الأساس الذي كانت عليه ، ويكون عصريا أكثر منه ، فتقوم العلاقات بين البلدين على أساس محالفة الند للند لا على أساس الاحتلال" . ثم ألم يتم الاتفاق على هذا المعنى في الديباجة التي صدر بها مشروع صدقي - بيفن ، فأشير إلى الرغبة في إقامة العلاقات ما بين مصر وبريطانيا على أسس أكثر صلاحية ، وإلى التعاون على حفظ الأمن الدولي طبقا لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وترتب على ذلك أن نص في أول مادة في المشروع على إنهاء العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ؟

(٣) يتنصل المستر بيفن من التدخل في شئون مصر الداخلية فيقول "إنني قد صارحت هذا المجلس بأن المسألة المتعلقة بلون الحكومة مسألة تخص المصريين أنفسهم" . ولكن ذلك لم يمنعه من التدخل في صميم الشئون الداخلية لمصر ، فوصف الحكومة التي كان يتفاوض معها بأنها حكومة من الأقلية ، مجازفا في ذلك مجازفة لا مبرر لها . بل هو قد ذهب في التدخل إلى حد أبعد ، فطلب أن يعالج الأمر مع "حكومة مصرية أكمل تمثيلا" .

+ + +

وفي ٣ مارس سنة ١٩٤٧ أدلى النقراشي باشا ببيان إلى الصحافة هذا نصه :

"بدأت المفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى في ابريل سنة ١٩٤٦ واستمرت عشرة أشهر بذل فيها الجانب المصري جهودا جدية متوسلا بكل الوسائل للوصول إلى اتفاق . وليس أدل على ذلك من الرحلة التي قام بها رئيس وزراء مصر إلى لندن بغية الاتصال بمستر بيفن اتصالا شخصيا" .

" وقد انتهت هذه المفاوضات المضنية بالقطع ، ذلك لأن مصر لم تستطع أن تجد ما يرضيها بشأن النقطتين الجوهريتين اللتين أجمع الشعب المصري على المطالبة بهما ."

" وهاتان النقطتان هما :

أولا — جلاء الجنود البريطانية عن مصر

ويجب أن يكون هذا الجلاء جلاء ناجزا تاما غير مشروط بمعاهدة .

ثانيا — الاحتفاظ بوحدة مصر والسودان وقيام الحكم الذاتي للسودانيين واسترداد حقوق مصر في ادارة السودان لتيسير اعداد السودانيين للحكم الذاتي ."

" أن وحدة مصر والسودان هي مشيئة المصريين والسودانيين على السواء ، على حين أن السياسة البريطانية ترمي الى تحريض السودانيين على الانفصال عن مصر ."

" أما فيما يتعلق بالحكم الذاتي فلو لم تكن مصر قد حرمت على الرغم منها من حقوقها في ادارة السودان ، لما تأخر اعداد السودانيين للحكم الذاتي ."

" أن مصر في مركز أكثر ملاءمة من بريطانيا العظمى ، وهي أشد حرصا منها على اعداد السودانيين للحكم الذاتي وهم شعب يتحد المصريون وإياه في الجنس واللغة والدين ، ويعتمد كل منهما في وجوده على نيل واحد ."

" ومصر تريد أن يتمكن السودانيون في أقرب فرصة من التعبير عن آرائهم بحرية ، وهذا أمر لا يمكن أن يتحقق الا بعد جلاء الجنود البريطانية عن السودان ."

" وليست النقطتان السابقتان الا تطبيقا عادلا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة ."

" ولهذا قررت الحكومة المصرية — بعد مفاوضات استطال أمدها وبعد أن أيقنت وهي آسفة أن المباحثات المباشرة لا تنطوي على أي أمل في النجاح — أن ترفع الأمر الى مجلس الأمن . وقد أيد الشعب المصري بأجمعه هذا القرار تأييدا حماسيا حارا ."

" وأن مصر لتؤمن ايمانا ثابتا بهيئة الأمم المتحدة وتثق ثقة مطلقة في أن العدل سيكون في جانب أمة صغيرة آمنت وستظل تؤمن دائما بمبادئ وسلطان القانون الدولي ."

وظاهر من هذا البيان الصريح أن مصر تطالب بجلاء الجنود البريطانية جلاء ناجزا تاما غير مشروط بمعاهدة . فالخلاف بينها وبين بريطانيا ليس مقصورا على مسألة السودان ، بل يمتد الى التحالف نفسه فلا تريد مصر أن تجعل الجلاء مشروطا به . ولا ترضى أن يكون التحالف ثمنا له .

وقد رد المستر أتلي على هذا البيان في مجلس العموم البريطاني في ١١ مارس سنة ١٩٤٧ ، فقال في مقام الرد على سؤال وجهه اليه المستر أيدن :

جاء في بيان رئيس الوزارة المصرية بشأن المفاوضات أن قطعها النهائي يرجع الى عجز مصر عن الفوز بمطالبها في المسألتين الأساسيتين التاليتين : أولا ، جلاء القوات البريطانية عن مصر جلاء ناجزا كاملا غير مشروط بمعاهدة . وثانيا ، الابقاء على وحدة مصر والسودان ، وتخويل السودانيين الحق في الحكم الذاتي ، واسترداد مصر لحقوقها في ادارة السودان كيما تتعجل اعداده لذلك الحكم . وأقوم سبيل الى القطع برأي في هذا البيان بحثه على ضوء الاتفاق الذي

ثم بين صدقي باشا ومستر بيفن في شهر أكتوبر الماضي وهو ينص على بعض أحكام تتعلق بالدفاع والجلاء والسودان ، فقد وقعا هذه الأحكام بالأحرف الأولى من اسميهما وعرضت الحكومة المصرية هذا الاتفاق على مجلس النواب المصري ففازت بالثقة . ومن ثم أبلغت الحكومة المصرية الحكومة البريطانية في أول ديسمبر الماضي أنها على استعداد لامضاء معاهدة مع ملحقين يتعلقان بالجلاء والسودان .

ومضى مستر آتلي يقول : أوضح مستر بيفن كل الايضاح ، في البيان الذي ألقاه يوم ٢٧ يناير الماضي ، السبب الوحيد الذي حال دون امضاء المعاهدة ، وهو أن الحكومة المصرية حاولت تفسير عبارة في بروتوكول السودان بمعنى أنه من حق مصر أن تستند الى تأييد الحكومة البريطانية لتنكر على السودانيين الحرية التامة في تقرير مصيرهم متى حان وقت الاختيار .

وكانت الحكومة البريطانية قد قبلت جلاء قواتها عن مصر جلاء تاما في سنة ١٩٤٩ ، وعلى أن يكون هذا القبول جزءا من الاتفاق السالف الذكر . وليست هذه المهلة بمديدة اذا قيست بما يقتضيه تدبير الشئون المتعلقة بأعباء الجيش البريطاني في مصر ، وهي أعباء فادحة ، ومصر كانت قاعدة هذا الجيش الرئيسية ، وهو الجيش الذي درأ عنها خطر الغزو الألماني .

وكذلك تؤيد الحكومة البريطانية تخويل السودانيين الحق في الحكم الذاتي بعد حين ، على ما جاء في بيان وزير الخارجية . فاذا حان الوقت الملائم لم يحرموا من الاستقلال التام عن مصر ، أو نوع من أنواع الاشتراك مع مصر ، أو الاتحاد التام معها ، وفقا لرغبتهم .

فليس بصحيح القول أن السياسة البريطانية تهدف الى حمل السودانيين على الانفصال عن مصر .

وجاء أيضا في البيان المصري أن السودانيين شعب تجمعه بالمصريين وحدة الجنس واللغة والدين . غير أن السودانيين على أجناس عدة ، منها الميلوتيكية ، والهامتيكية ، والزنجية ، فضلا عن العرب .

هذا ومن السودانيين ، ويناهز عددهم سبعة ملايين نسمة ، مليونان ونصف مليون غير مسلمين وليست لغتهم العربية .

وجاء أيضا أن السودانيين لا يستطيعون الاعراب عن رغبتهم اعرابا حرا الا اذا جلت القوات البريطانية عن السودان . على أن القوات البريطانية والقوات المصرية تقوم في السودان تحت امرة الحاكم العام للدفاع عن هذا القطر . وليس من الصواب القول أن وجود القوات البريطانية أو وجود القوات المصرية يجعل من المحال على السودانيين الاعراب عن آرائهم اعرابا حرا .

والنقطة البارزة في بيان المستر آتلي قوله أن السبب الوحيد الذي حال دون امضاء المعاهدة هو خلاف على تفسير عبارة في بروتوكول السودان . وهذا تهوين من شأن الخلاف مما لا يتفق مع الواقع . وسنعود الى ذلك فيما يلي .

وينكر المستر آتلي على شعب وادي النيل وحدته ولم يقدم لهذا الانكار الا سببا واحدا ، هو أن هناك مليونين ونصفا غير مسلمين وليست لغتهم العربية . ونحن اذا سلمنا بالاحصاء الذي أورده المستر آتلي لبلغ شعب وادي النيل ستة وعشرين مليونا . فاذا لم يكن بينهم الا مليونان

وتعدد أقلية دينية وعنصرية ولغوية ، للشعب وادي النيل أن يختط بأن لصفة الأقليات فيه أيسر من نسبتها في البلاد الاخرى . ومن المعروف أن عدد الزنوج في الولايات المتحدة الامريكية يقارب أربعة عشر مليونا في شعب يبلغ عدده مائة وعشرين من الملايين . ولم يفكر أحد على الولايات المتحدة الامريكية وحدتها القومية .

* * *

وفي ١٦ مايو سنة ١٩٤٧ أدلى السترياني ببيان أمام مجلس العموم كرر فيه تطويحه من أن معاهدة سنة ١٩٣٦ باقية ما دام الاتفاق لم يتم على تعديلها . وقال أنه لم يحاول في المفاوضات السابقة تعديلة مصر على حساب السودان ، وكان سعيه يتجه الى اقرار العلاقات بين مصر وبريطانيا على أساس أحدث ، ليستعين بها على الاحتلال محالفة الند للند . ثم قال ان الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تتقدم أبعد مما فعلت ، في سبيل مفاوضة المصريين والسودانيين .

وقد أدلى النقراشي باشا للصحف في ١٨ مايو سنة ١٩٤٧ تعليقا على هذا البيان ، بتصريح هذا نصه :

"ان بقاء الجنود البريطانية في أراضينا يخل بسيادة أمتنا الحرة المستقلة ، وان الحكومة البريطانية تعلم علم اليقين أن وجود قواتها في بلادنا هو موضع مشيئة الامة ، لاننا نطالب مجتمعين بجلاء هذه القوات عن البلاد جلاء تاما ناجزا وأن لا يكون هذا الجلاء معلقا على اعادة النظر في معاهدة قديمة أو على ابرام معاهدة جديدة ."

"يقول البريطانيون أنهم على استعداد للجلاء على شرط أن توافق مصر على معاهدة معينة يريدونها ويقولون أنه اذا لم توقع تلك المعاهدة فان معاهدة ١٩٣٦ تبقى نافذة المفعول . وهذا معناه بقاء الجنود البريطانية في مصر ."

"لقد أبرمت معاهدة ١٩٣٦ في ظروف خاصة زالت ولم يبق لها وجود الآن ، لان الحرب التي كانت على الأبواب قد انتهت من زمن بعيد . وقد استنفدت معاهدة ١٩٣٦ أغراضها في هذه الناحية وفي نواح أخرى . ولن نستطيع أن نقبل استمرار سريان معاهدة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، والتي لواثق أنه لا توجد دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة ترضى بارغامها على قبول جنود أجنبية في أراضيها ."

"لقد انتهجت بريطانيا في السودان سياسة ترمي الى تشجيع السودانيين على الانفصال عن مصر ، وهي سياسة عدائية لمصر والسودان على السواء ."

"أن وحدة مصر والسودان هي مشيئة أهل وادي النيل ."

"وأن حرية السودانيين لم تضر وان تضار يوما من هذه الوحدة ، اذ هي أساسية لأمن السودان وتنمية مصالح السودانيين الحيوية . لان الوحدة ستمكن السودانيين من ادارة شئونهم على الوجه الذي يرتضونه لأنفسهم ."

"أن وجود الجنود البريطانية في السودان هو نتيجة لاحتلالهم السابق لمصر ولهذا فجنود حق للبقاء في السودان أكثر مما لها في مصر ."

"أننا ذاهبون الى هيئة الأمم المتحدة للحصول على تسوية عادلة للنزاع القائم بيننا وبين بريطانيا . وقد يخامرنا شك في أن مبدأ المساواة في السيادة لجميع الأمم الأعضاء وهو المبدأ الذي قامت عليه هيئة الأمم سوف يكفل لمصر حقوقها كاملة غير منقوصة ."

وأهم مسألة تلفت النظر في هذا البيان أنه يصرح بوجوب جلاء الجنود البريطانية من السودان . فيقول "أن وجود الجنود البريطانية في السودان هو نتيجة لاحتلالهم السابق لمصر ، وليس لهذه الجنود حق للبقاء في السودان أكثر مما لها في مصر ."

وهكذا تبيّن من مجموعة التصريحات والبيانات التي أدلى بها النقراشي باشا أنه سيطالب أمام مجلس الأمن بجلاء الجنود البريطانية عن مصر والسودان معا ، جلاء تاما ناجزا غير مشروط بمعاهدة .

+ * +

وقد حاولت سورية ولبنان بذل وساطتهما في هذا الخلاف . ولكنهما لم تلبثا أن وجدتا أنه خلاف جوهري لا تجدي فيه الوساطة . وهذا هو نص المذكرة التي وجهتها الحكومة السورية الى الحكومتين المصرية والبريطانية :

"تتبعت الحكومتان السورية واللبنانية باهتمام زائد تطوّر المفاوضات بين بريطانيا العظمى ومصر بشأن اعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ — ولما كانت تحدوهما عواطف الصداقة الخالصة التي تتصف بها علاقاتهما ببريطانيا العظمى وكذلك عواطف الاخوّة التي تربطهما بمصر في نطاق جامعة الدول العربية ، فأنهما ترجوان أن تسفر هذه المفاوضات عن نتائج مرضية . ولذلك فقد كان لأعلان قطع المفاوضات أثر عميق في سوريا ولبنان . ولهذا اتفقت الحكومتان على الاعراب عن رجائهما في أن تجدد الحكومتان البريطانية والمصرية مساعيهما لاعادة النظر في الموقف الحالي — والحكومتان السورية واللبنانية على استعداد — بالاتفاق فيما بينهما — لعرض وساطتهما لاستئناف المفاوضات ويسعدهما قبول هذا العرض ."

وأرسلت الحكومة اللبنانية هي أيضا مذكرة في هذا المعنى للحكومتين المصرية والبريطانية .

فردت الحكومة البريطانية على الحكومتين السورية واللبنانية تطلب منهما أن يتقدما بأية مقترحات تكون مقبولة من الحكومة المصرية ، لتنظر فيها . وهذا هو نص المذكرة التي أرسلتها في هذا المعنى :

"يهم حكومة صاحب الجلالة الملك أن لا يعمل أي عمل يكدر صفو الصداقة التقليدية المتوطدة بين بريطانيا العظمى والعالم العربي . ومسألة بروتوكول السودان هي المسألة الوحيدة الباقية دون حل بين حكومة صاحب الجلالة الملك والحكومة المصرية والأمر فيها يتعلق على الأكثر بمسألة تفسير بشعر الشعب البريطاني والبرلمان نحوها شعورا قويا . وقد صرح وزير خارجية جلالة الملك في مجلس العموم يوم ٢٧ يناير بعد أن تقدم بعدة اقتراحات للتغلب على الصعوبات التي تلقاها مصر في هذا الموضوع أن مصالح كل من البلدين تدعو الى عقد معاهدة جديدة وتبرر بذل مجهود آخر للوصول الى اتفاق . لذلك فان حكومة جلالة الملك ترحب بعرض الحكومتين اللبنانية والسورية خدمتهما الودية بغية الوصول الى حل ودي . كما ترحب باقتراحهما أن يكونا تحت تصرف الحكومتين صاحبتي الشأن للبحث عن أي اجراء حبي يرضى عنه الطرفان ."

" ويسر حكومة جلالة الملك أن تنظر في أية اقتراحات تراها الحكومتان اللبنانية والسورية تنفيذا للاجراء المذكور وأن تعلم اذا كان هذا الاقتراح مقبولا لدى الحكومة المصرية . واذا كانت للحكومة الأخيرة أية اقتراحات جديدة فان حكومة جلالة الملك يسرها أن تنظر فيها ."

ثم ردت الحكومة المصرية على الحكومتين السورية واللبنانية بمذكرة هذا نصها :

" تتشرف الحكومة الملكية المصرية بتقديم تحياتها الطيبة الى حكومتي سوريا ولبنان وهي اذ تشكر لهما حسن مسعاهما الذي حفزهما عليه عواطف الأخوة التي تربطهما بمصر في نطاق جامعة الدول العربية وايمانهما المكين بمبادئ العدل والحرية التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة وحرصهما على أن يسود الأمن والسلم منطقة الشرق الأوسط ، تتشرف بابلاغهما ما يأتي :

(١) على أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية دخلت الحكومة الملكية المصرية مع حكومة المملكة المتحدة في مفاوضات بقصد تحقيق المطالب التي أجمعت عليها البلاد والتي تتلخص في الجلاء ووحدة وادي النيل . وبالرغم من وضوح هذه الحقوق ومن قيام الأسباب التي تهيب بالمملكة المتحدة الى المبادرة بالتسليم بها بعد اذ أصبحت معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة لتعارضها مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة تباطأت المفاوضات نحو عشر أشهر دون أن تفضي الى اتفاق .

(٢) وقد ذكر وزير خارجية المملكة المتحدة في مجلس العموم بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٤٧ أن انقطاع المفاوضات يرجع الى الخلاف على تفسير بروتوكول السودان وتود الحكومة المصرية أن تؤكد أن النزاع القائم بين مصر والمملكة المتحدة ليس في الواقع من الأمر خلافا ثانويا مقصورا على تباين وجهات النظر في تفسير أو صياغة بل هو خلاف جوهري يتناول القضية المصرية كاملة ، ذلك أن مصر لم تلق من جانب المملكة المتحدة ما كانت تتوقع من استجابة لمطالبها الحقة بل تبين لها على النقيض من ذلك أنها تقوم بأعمال تعتبرها مصر غير ودية ، لا بعد قطع المفاوضات فحسب بل وفي أثناء قيامها أيضا .

(٣) والى جانب ذلك فقد حملت بريطانيا على اتباع سياسة خطيرة ترمي الى اشاعة روح الانفصال بين أهالي السودان والحض عليه بمختلف الأساليب وهذا يؤدي حتما الى ايجاد حالة من شأنها اذا استمرت أن تعرض السلم والأمن الدولي للخطر . ولا ريب في أن هذا الموقف الذي اتخذته حكومة المملكة المتحدة يجافي روح الصداقة التي كانت مصر تنتظر أن بريطانيا تقدرها بعد ما أدت مصر من خدمات ووفاء بالتزامات . وان الوحدة القائمة بين مصر والسودان والصلات التي تربط ما بين المصريين والسودانيين لكفيلة بأن تجعل الحكومة المصرية أولى من غيرها بأن تعلن الترحيب بتمتع السودانيين بالحكم الذاتي في أقرب وقت .

(٤) بسبب هذا كله وسع اليقين لدى الحكومة الملكية المصرية والشعب المصري بأسره أن حكومة المملكة المتحدة لم تعمل على اجابة مطالبنا وأنها على النقيض من ذلك تتبع نحو مصر والسودان سياسة مخالفة لمبدأ التحالف في ذاته مانعة من ابرام معاهدة تحالف بين الدولتين ، وأن ما أبدته الحكومة الملكية المصرية من الرغبة الصادقة في التفاهم أثناء المفاوضات التي استمرت مدة طويلة بعد أن انقطعت أكثر من مرة حرصا منها على ايثار الوسائل الودية قد أصبح دون

جدوى . وقد صرح رئيس الوزارة المصرية فعلا في مجلس النواب في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بأن هذه السياسة ترمي الى فصم وحدة وادي النيل أو تعمل عملا من شأنه إضعاف الصلة بين مصر والسودان تكون ولا شك عملا عدائيا لمصر ، وكان أن قررت الحكومة المصرية في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ قطع المفاوضات وعرض قضية البلاد برمتها على مجلس الأمن .

(٥) وقد أعلنت الحكومة المصرية أنها تلتجيء الى مجلس الأمن دون ما قيد يقيدها غير مرتبطة بأية مفاوضات سابقة لأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى بحثها في مفاوضات لم تفض الى اتفاق نهائي . وقد سبق أن تمسكت بذلك حكومة المملكة المتحدة ذاتها في مذكرة وجهتها الى مصر بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٣٦ .

(٦) لذلك تتشرف الحكومة الملكية المصرية بأن تضع الأمر على حقيقته تحت نظر حكومتي سوريا ولبنان حتى اذا حصلتا على تأكيدات رسمية بأن حكومة المملكة المتحدة قد عدلت عن سياستها واعتزمت أن تنهض لاجابة حقوق مصر كاملة كان في ذلك ما يبشر بنجاح المسعى والا فالحكومتان مشكورتان على كل حال .

ويعنينا بأن نقف من رد الحكومة المصرية على العبارات الثلاث الآتية :

(١) " ترد الحكومة المصرية أن تؤكد أن النزاع القائم بين مصر والمملكة المتحدة ليس في الواقع من الأمر خلافا ثانويا .... بل هو خلاف جوهري يتناول القضية المصرية كاملة " وهنا نجد الحكومة المصرية تضع نظريتها بوضوح ، فتنكر على الحكومة البريطانية دعواها بأن الخلاف محصور في تفسير على عبارة وردت في بروتوكول السودان .

(٢) " بسبب هذا كله رسخ اليقين ... أن حكومة المملكة المتحدة ... تتبع نحو مصر والسودان سياسة مخالفة لمبدأ التحالف في ذاته ، مانعة من ابرام معاهدة تحالف بين الدولتين " ويتبين من هذه العبارة السبب الحقيقي الذي قطعت من أجله المفاوضات . فان مصر اذا كانت قد قبلت التحالف مع انجلترا فذلك عن اخلاص وصداقة . فاذا تبينت بعد ذلك أن حليفتها تتبع نحوها سياسة عدائية ترمي الى فصل السودان عن مصر ، كان من حقها أن ترجع في التحالف . وهذا ما فعلته .

(٣) " لذلك تتشرف الحكومة الملكية المصرية بأن تضع الأمر على حقيقته تحت نظر حكومتي سوريا ولبنان ، حتى اذا حصلتا على تأكيدات رسمية بأن حكومة المملكة المتحدة قد عدلت عن سياستها ، واعتزمت أن تنهض لاجابة حقوق مصر كاملة ، كان في ذلك ما يبشر بنجاح المسعى ، والا فالحكومتان مشكورتان على كل حال " . وهذه العبارة معناها أن مصر لا تقبل المساومة في حقوقها ، فهي تعتبر سلبيتها في الجلاء والوحدة مما لا يجوز الأخذ والرد فيه . ومن هنا لم تمض الحكومتان السورية واللبنانية في بذل وساطتهما .

* * *

وقد أيد مصر في موقفها جامعة الدول العربية ، كما أيدتها الحكومات العربية كل حكومة بمفردها . وحسبنا هنا أن نورد قرارات مجلس الجامعة المتعاقبة التي تؤيد مصر كل التأييد .

صدر أول قرار في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ ، في أول مرحلة للمفاوضات ، ونصه كما يأتي :

"ينتهز المجلس فرصة أول اجتماع له في دورته الثالثة ليعلن تأييده مصر في مطالبها القومية ، وهو ينتظر تحقيق هذه المطالب وجلاء القوات البريطانية عن أراضيها في وقت قريب ويعتبر ذلك من أقوى الأسباب لدوام العلاقات الحسنة والصداقة بين الدول العربية وبريطانيا العظمى ."

ثم صدر بيان عن اجتماع ملوك العرب ورؤسائهم وأمرائهم في زهراء أنشاص ، وكان ذلك في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦ . وقد جاء في هذا البيان بخصوص المسألة المصرية ما يأتي :

"ثم اقترح بعض أعضاء المؤتمر التشاور في المسألة المصرية ، فبعد المداولة وجدوا أنفسهم متفقين على أن تحقيق مطالب مصر القومية واستكمال سيادتها وجلاء القوات البريطانية عنها أمر لا بد منه ، وأن قضية مصر قضية عامة لهم ، وهم يؤيدون مطالبها الحقة ويسندونها بكل ما في استطاعتهم . وقد سرهم ما سارعت اليه الحكومة البريطانية في تصريحها الذي ألقاه المستر آتلي رئيس وزارتها في مجلس العموم بتاريخ ٧ مايو الذي أعلن فيه عزم حكومته على سحب قواتها البرية والبحرية والجوية من الأراضي المصرية مما كان له أحسن الأثر في نفوسهم ونفوس حكوماتهم وشعوبهم والذي يأملون أن تستفتح به الحكومة البريطانية عهدا جديدا في علاقاتها مع مصر الشقيقة ، تلك العلاقات التي يرون أن تقام على أمتن أسس الصداقة والثقة بين دولتين متساويتين - وهم يعلمون أن في هذه الصداقة والثقة أكبر أسباب الاستقرار والسلام في هذه الناحية من العالم ".

وصدر بعد ذلك قرار من مجلس الجامعة في بلودان في الدورة الرابعة غير العادية بجلسة ١١ يونيو سنة ١٩٤٦ ، هذا نصه :

"ان الدول العربية الممثلة في مجلس الجامعة العربية تعلن تأييدها المطلق لأهداف مصر القومية من وحدة وادي النيل وجلاء الجيوش البريطانية عنها جلاء تاما ، وتبدي قلقها من وقف المفاوضات المصرية البريطانية ، وترى أن الصداقة القائمة بينها وبين بريطانيا العظمى لا يمكن أن تستمر الا اذا حققت مطالب مصر تحقيقا كاملا يصون لها وللبلاد العربية المركز الدولي الجدير بها ".

"وتقرر تبليغ هذا القرار الى الحكومتين المصرية والبريطانية ".

وصدر أخيرا قرار من المجلس في القاهرة في الدورة السادسة العادية بجلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٤٧ ، وهذا نصه :

"لما كانت الدول العربية قد أعربت في مناسبات مختلفة عن تأييدها التام لمصر في قضيتها الوطنية ومطالبها القومية ، وأكدت هذا التأييد في اجتماع رؤساء دولها في زهراء أنشاص في ٢٨ ، ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٦ ، كما أكدته في الدورة الاستثنائية لمجلس الجامعة التي انعقدت في بلودان من ٨ الى ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦ .

"ولما كانت المفاوضات بين مصر وبريطانيا لم تؤد الى اتفاق وكانت الحكومة المصرية قد أعلنت اعتزامها عرض قضيتها على منظمة الأمم المتحدة .

"فان مجلس الجامعة ينتهز فرصة انعقاده في دورته الحالية ليقرر مرة أخرى تأييد الدول العربية المطلق لمصر في مطالبها القومية بالجلاء الناجز التام ووحدة وادي النيل الدائمة تحت تاج مصر ".

+ * +

(٨)

هذه هي قصة المفاوضات الأخيرة وما تلاها من حوادث ، أسهبنا في سردها حتى نكشف عن مغالطات أذاعها الجانب البريطاني عن هذه المفاوضات ، وأمعن في اذاعتها .

فقد نشرت الحكومة البريطانية على العالم كله أن الحكومة المصرية هي المسئولة عن قطع المفاوضات ، بعد أن تم الاتفاق أو كاد ، أيثارا للمخاصمة وعدولا عن التفاوض .

والآن نستطيع أن نتبين وجه الحق في هذه المزاعم الثلاثة :

(١) فأما أن الحكومة المصرية هي المسئولة عن قطع المفاوضات ، فان هذا غير صحيح . بل المسئول عن ذلك هي الحكومة البريطانية . حقا أن الحكومة المصرية هي التي بدأت رسميا بقطع المفاوضات ، ولكنها لم تقدم على ذلك الا بعد أن نفد الصبر وخالت السبل . وقد رأينا كيف أن صدقي باشا ومن بعده النقراشي باشا لم يتركا وسيلة الا وتذرعا بها ، ولا سبيلا الا وسلكاه ، عساهما يزحزحان الحكومة البريطانية عن مطامعها في مصر والسودان ، فلم يستطيعا ذلك . وقد سارت المفاوضات تتعثر من خطوة الى خطوة ، وبعد جهود شاقة مضنية ظنت الحكومة المصرية أن الاتفاق قد تم ، فاذا بها تفاجأ بمذكرة بريطانية يتبين منها أن الانجليز لا يرضون الا بفصل السودان عن مصر ، ويستندون في ذلك الى سياسة عدائية منظمة رسمها الحاكم العام للسودان ، ومضى في تنفيذها دون تراخ أو توان . فالحكومة المصرية اضطرت اضطرارا الى قطع المفاوضات . وعلى الحكومة البريطانية وحدها تقع المسئولية كاملة في قطعها .

(٢) وأما أن الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية كان قد تم أو كاد ، فهذا وهم آخر ، فقد رأينا أن الخلاف بين مصر وانجلترا كان في أمور جوهرية ، وأن الاتفاق بينهما كان في الألفاظ والعبارات لا في الحقائق والمعاني . أن مشروع صدقي — بيفن — وهو المشروع الذي قيل أن الاتفاق قد تم عليه — لم يلبث الجانبان أن اختلفا على تفسيره . والاختلاف جد خطير . فأنه يقع على أهم مسألة في القضية ، وفي أهم جانب من جوانب هذه المسألة . فلا يجدي اذن التهوين من شأن هذا الخلاف ، والزعم بأنه خلاف على تفسير عبارة واحدة في بروتوكول السودان . فهذه العبارة الواحدة هي الصميم من مسألة السودان : أيبقى في وحدة مع مصر أو ينفصل عنها ؟ وهل الوحدة هي وحدة حقيقية دائمة تنتج كل آثارها ، أم هي وحدة رمزية مؤقتة تتجرد عن كل خصائصها ؟ وهل يجوز للانجليز وقد انفردوا بادارة السودان ، وأبوا أن يدخلوا أي تعديل على النظام الاداري القائم ، وأصروا أن يبقوا قواتهم العسكرية فيه بل صرحوا أن في نيتهم أن يزيدوها ، هل يجوز لهم بعد ذلك أن يصوغوا نظرية يجعلونها تكئة لهم في تشجيع الحركة الانفصالية ، باسم حق السودان في تقرير مصيره ، فتكون في أيديهم كل الوسائل العملية ، ويكون الى جانبهم القانون ؟ ثم اذا كان الجانب البريطاني قد سلم بوحدة مصر والسودان تحت تاج مشترك هو التاج المصري ، فكيف يصير مع هذا التسليم أن يتعاقد مع مصر على حق السودان في الانفصال ؟ وقد أصبح هذا الحق — ما دام قد اعترف بالوحدة — مسألة داخلية بين السودان ومصر لا شأن

له فيها ، ولا صفة له في التحاقد عليها ؛ على أنه إذا سلّمنا جدلا أن السودان ليس جزءا من مصر ، وأنه شعب لا يحكم نفسه في لغة الميثاق ، فإصرار الانجليز على أن يكون للسودان حق الاستقلال التام عن مصر يتعارض مع نصوص هذا الميثاق التي لا تذهب مع الشعوب المحكومة بغيرها إلا إلى حدّ الحكم الذاتي ، ولا تعترف بحق الاستقلال التام إلا للشعوب التي توضع تحت الوصاية ؛ وهل الانجليز ، في مطالبتهم للسودان بحق الاستقلال التام عن مصر ، مدفوعون حقا بالغيرة على مصلحة السودانيين وهم يعلمون أن مصلحة السودان الحقيقية هي في الانضمام إلى مصر ؛ وهل هم مدفوعون إلى ذلك بمبادئ الميثاق في حريات الشعوب وحق تقرير المصير ، وهم يعلمون ألا شيء من هذه المبادئ يتعارض مع بقاء الوحدة الدائمة ما بين شطري الجسم الواحد ؛ أم هم مدفوعون إلى المطالبة بحق السودان في الانفصال عن مصر بهذه النية المبيّتة ، التي تواترت عليها الأدلة ، في أن يعلنوا عند سنوح الفرصة المواتية استقلال السودان ، على أن يربطوه بخيوط دقيقة من هذه الخيوط التي تعوّدوا أن يربطوا بها أجزاء أمبراطوريتهم المتفرقة ؛ فتكون المسألة إذن ليست هي : أيبقى السودان في وحدة مع مصر أو يكون مستقلا ، بل هي : أيستبقي السودان قوميته وكيانه بالبقاء مع مواطنيه وأبناء جنسه ، أو يفقد هذه القومية وهذا الكيان بالانضمام إلى الامبراطورية البريطانية حيث لا تزيد مرتبته في وسط أجزاء هذه الامبراطورية على مرتبة المستعمرات ؛ هذا هو الخلاف الحقيقي بين مصر وبريطانيا ، لذلك لا يمكن أن يقال أنه خلاف يسير ، وإذا كان المستر بيفن يقول أنه اتفق مع صدقي باشا على حق السودان في الانفصال ، وكان صدقي باشا يقول بل أنه اتفق مع المستر بيفن على الوحدة الدائمة ، فإن هذا دليل على أنهما مختلفان لا على أنهما متفقان ، وإذا قال كل منهما أن المسألة لا تزيد على أن تكون مسألة أكاديمية مرهون حلها بمستقبل مجهول ، فإنهما يتظاهران كلاهما بالخلش من شأن مسألة خطيرة ، حتى يهون كل منهما على الآخر أن يتفق معه فيها على وجهة نظره وإلا فإنهما في قرارة نفسيهما يعلمان خطر المسألة ، وهذا وحده هو الذي يفسّر كيف أصرّ كل منهما على موقفه منها ولم يتزحزح وذهب في ذلك إلى حد قطع المفاوضات ، فالخلاف إذن ، في شأن السودان ، بين مصر وبريطانيا هو كما قلنا جد خطير ، هو خلاف على السودان نفسه : أيبقى أم يضيع ؟

وإذا كانت مصر تختلف مع انجلترا إلى هذا الحد في شأن السودان ، فإنها ليست أقل اختلافا معها في شأن معاهدة سنة ١٩٣٦ ، مصر ترى ـ كما قلنا ـ أنها معاهدة غير قائمة وأن حقها في جلاء الجيوش البريطانية عن أراضيها هو إذن حق طبيعي لا يحول دونه حائل ، فلا يجوز أن تشترى هذا الحق بالمحالفة مع بريطانيا ، ولا يجوز أن يكون الجلاء معلقا على شرط التحالف ، بل يجب أن يكون جلاء ناجزا تاما عن مصر والسودان ، وأما انجلترا فتذهب إلى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ صحيحة نافذة ، وأن هذه المعاهدة تجعل لها الحق في احتلال مصر عشر سنوات أخرى على الأقل ، وفي التحالف معها إلى الأبد ، فهي إذا لم تتفق مع مصر على تحالف آخر يحل محل التحالف الأول ، فإنها تتمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، فالجلاء عن مصر

يجب اذن أن يكون مسبوقا بمعاهدة جديدة ومعلقا على شرط تحالف جديد .

فكيف يقال بعد كل ذلك أن الخلاف بين مصر وانجلترا خلاف يسير ، وأن الاتفاق بينهما قد تم أو كاد !!!

(٣) بقي الزعم الثالث وهو أن مصر قد آثرت المخاصمة وعدلت عن التفاوض ، ومصر لم تؤثر المخاصمة حبا في المخاصمة ، ولم تعدل عن التفاوض زهدا فيه ، بل هي قد دلتها تجاربها القاسية — وتاريخ المفاوضات الأخيرة والمفاوضات الكثيرة المتعاقبة التي سبقتها ماثل أمام عينيها — على أن محاولة الحلول الودية مع بريطانيا لا تجدي . وقد كان من الخير لمصر منذ البداية أن تسلك الطريق المنطقي ، فتقتصر في مفاوضتها مع انجلترا على المطالبة بالجلاء وبوحدة وادي النيل ، دون أن تربط هذه المطالب بمحالفة تعقدها معها . ذلك أن ربط الجلاء بالمحالفة يسيء الى كل من الجلاء والمحالفة . فهو يخرج الجلاء عن أن يكون حقا طبيعيا لمصر ينبغي الاعتراف لها به دون أي مقابل ، الى أن يكون منحة من انجلترا تتقاضى في نظيره عوضا هو المحالفة . وهو في الوقت ذاته يسيء الى المحالفة بأن يجعلها أمرا مفروضا على مصر في نظير الجلاء ، فيخرجها عن الوضع الطبيعي لكل المحالفات التي تقوم على الرضاء والاختيار والاخلاص للأغراض التي عقد الحلف من أجلها ، الى أن تكون ضربا من ضروب التبعية تشد به بريطانيا في عجلة امبراطوريتها الضخمة .

لذلك كان من الطبيعي أن تعيد مصر النظر في المحالفة نفسها ، بل وفي مبدأ المفاوضة كوسيلة لاستخلاص حقوقها الطبيعية . فرأت أن تقلع عن سياسة المفاوضة كطريق عملي لحمل انجلترا على الاعتراف بهذه الحقوق ، بعد أن رأت من تجارب الماضي القريب والبعيد ، كما قدمنا ، ما يجعلها تجزم بأن التفاوض مع انجلترا عقيم اذا أرادت أن تستخلص حقوقها كاملة . فالمفاوضة في نظر انجلترا ضرب من المساومة . ومصر لا تستطيع أن تساوم لا في استقلالها ولا في وحدتها .

فلم يبق اذن أمام مصر الا أن تلجأ الى مجلس الأمن لاستخلاص حقوقها كاملة . .

القسم الرابع

أمام مجلس الأمن

تمهيد

عرضت مصر قضيتها على مجلس الأمن ، وقد طلبت الجلاء التام الناجز غير المشروط بمعاهدة ، وقبل أن تبين الاعتبارات التي ترتكن اليها مصر في هذا الطلب العادل أمام مجلس الأمن ، يحسن أن نرد على بعض الدفوع التي تجوز اثارتها .

فقد يقال هل الخصومة القائمة بين مصر وانجلترا تعتبر — من ناحية تصريف الميثاق — نزاعا أو موقفا ؟ ثم اذا كانت الخصومة نزاعا ، فهل هو نزاع من شأنه ان يعرض السلم والامن الدولي للخطر ، حتى يكون مجلس الأمن مختصا بنظر هذا النزاع ؟ ثم ألا يجوز ، بعد أن سارت المفاوضة بين مصر وانجلترا هذا الشوط البعيد ، أن يوصي مجلس الأمن الفريقين المتفاوضين بالعودة الى المفاوضة لاستكمال الاتفاق على المسألة الوحيدة التي لم يتم الاتفاق عليها ، فان عجزا عن الاتفاق عليها ، جاز التفكير في احالتها على محكمة العدل الدولية ؟

هذه هي الدفوع التي يحسن منذ الآن الرد عليها .

(١)

هل الخصومة نزاع أو موقف

أهمية هذه المسألة تظهر عند الرجوع الى نصوص الميثاق ، فقد قررت المادة السابعة والعشرون بأن قرارات مجلس الأمن ، في حل المنازعات حلا سلميا ، تصدر بموافقة سبعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الاعضاء الدائمين متفقة بشرط أن يمتنع من كان طرفا في النزاع من التصويت . وبمطالبتها مصر دائما في مجلس الأمن ، فاذا قلنا ان الخصومة القائمة بين مصر وبريطانيا هي نزاع ، وجب عليها أن تمتنع عن التصويت طبقا للنص المتقدم . أما اذا قلنا ان الخصومة موقف لا نزاع ، فانه يترتب على ذلك نتيجة خطيرة : أن يكون لانجلترا حق التصويت ، بل ويكون صوتها ضروريا في أي قرار يصدر من مجلس الأمن في هذه الخصومة . ومعنى ذلك أن مصر لن تكسب قضيتها في مجلس الأمن ، لأن خصمها فيه هو الحكم .

ونبادر الى القول أنه ليس من شك في أن الخصومة بين مصر وبريطانيا هي نزاع لا موقف ، وسنبين ذلك فيما يلي .

يمكن القول بادىء ذي بدء ان كل نزاع ينطوي على موقف ، وليس كل موقف ينطوي على نزاع ، فالنزاع احدى صور الموقف . وتتلخص هذه الصورة بأن الموقف فيها يقوم بين طرفين ، اذ لا يتصور النزاع الا بين متنازعين . فكل خلاف يقوم بين دولتين على مسائل محددة تمس هاتين الدولتين بالذات وبطريق مباشر يعتبر نزاعا ، وهناك رأي يذهب الى ان النزاع هو كل خلاف بين دولتين بلغ المرحلة التي يتقدم فيها كل جانب طلبات محددة ، تصلح للعرض على محكمة دولية أو أية هيئة أخرى معدة للتسوية السلمية . أما الموقف فهو ان تسوء العلاقات بين دولتين ، ويتبين من سلوك كل منهما أن هناك تعارضا في الأغراض والمصالح ، دون أن يبلغ الأمر حد تقديم طلبات

محدد تكما هو الحال في النزاع .

وهناك رأى قال به المستر بفن عندما عرضت مسألة سوريا ولبنان على مجلس الأمن . فقد ذكر أنه اذا وجهت دولة اتهامات الى دولة أخرى ، وأنكرتها هذه الدولة ، فهناك نزاع . ومعنى ذلك أن العبرة هي بانكار الدولة للتهم الموجهة اليها أو باعترافها بها . فاذا اعترفت بالتهم كان هناك موقف لا نزاع ، أما اذا أنكرتها فالخلاف نزاع لا موقف .

وقال المسيو تيشنسكى ، في صدد مسألة سوريا ولبنان ، ان شكوى هاتين الدولتين ورد فيها ثلاث مسائل : (أولا) ان وجود القوات البريطانية والفرنسية هو اعتداء على سيادة البلدين . (ثانيا) انه تبين من الماضى ان وجود هذه القوات كان اعتداء على سيادة البلدين (ثالثا) ان وجود هذه القوات مما قد يثير منازعات جدية . وخاتمة هذه الطلبات هي سحب القوات البريطانية والفرنسية . وقال ان الواجب هو أن تحدد وفق هذه التصريحات الثلاثة . وشبهها بالدعاوى بين الأفراد . وأشار الى فرض يقتحم فيه شخص مسكن شخص آخر ، فيطالبه هذا بالاخلاء ، فيرفض ، فيتوجه صاحب المسكن الى المحكمة ويطلب منها حكما بالاخلاء . وانتهى الى القول بأن المعروض على المجلس ، مسألة سوريا ولبنان ، هو نزاع لا موقف .

وأيا كان الرأى الذى تأخذ به ، فلا شك في أن بقاء قوات معادية لبلد في أراضي بلد آخر يولد نزاعا بين البلدين اذا أنكر هذا البلد على هذه القوات حقها في البقاء في أرضه ، وأصرت القوات على البقاء . ففي هذه الحالة يوجد خلاف بين دولتين بلغ مرحلة التقدم بطلبات محددة من كل جانب ، وفقا للرأى الاول ويوجد اتهام أنكرته الدولة التي وجه اليها هذا الاتهام ، وفقا للرأى الثاني . ويوجد التحام من جيوش دولة لأرض دولة أخرى ، وفقا للرأى الثالث .

فلا شك اذن في أن الخلاف القائم بين مصر وبريطانيا بشأن جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان هو نزاع لا موقف . بل هو نزاع خطير من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدولى ، ونتنقل الآن الى هذه المسألة .

(٢)

النزاع بين مصر وبريطانيا من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدولى للخطر

وجود قوات عسكرية لدولة في أراضي دولة أخرى ، دون رضاء باق مستمر من هذه الدولة ، هو أمر ينطوى في ذاته على خطر محقق . فأول احتمال يتبادر الى الذهن هو أن يقع احتكاك بين القوات الأجنبية وأهل البلد الذى تتواجد في أرضه ، والاحتكاك يثير العواطف ، واذا ثارت العواطف فان العاقبة لا تؤمن . وقد يقال ان هذا أمر يتعلق بالأمن الداخلى لا بالأمن الدولى . وهذا صحيح لو كان من المحقق ان الأمر يقف عند هذا الحد . ولكن اذا كانت الدولة التي تتواجد القوات الاجنبية في أرضها في موقع جغرافى من أشد المواقع حساسية في العالم ، بحيث تتأثر فيها مصالح الدول المتضادة ، وتتصادم التيارات السياسية المتعارضة ، فلا شك في أن النزاع الذى يقوم بشأن جلاء هذه القوات يكون من شأنه لو استمر أن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر .

وهذه هي حالتنا بالذات ، فان قوات بريطانية ترابط في مصر ، وتزعم بريطانيا ان هنـاك معاهدة بينها وبين مصر تبرر هذا الوضع ، وتنكر مصر عليها ذلك ، وتقول ان هذه المعاهدة اصبحت غير قائمة ، فلا سند اذن لبقاء القوات البريطانية في مصر ، وان الجلاء التام واجب في الحال ، أليس هذا الوضع مفعما بالاخطار ؟ مليئا بالاحتمالات ؟ وليس من المصلحة في شيء ، لا مصلحة مصر ولا من مصلحة بريطانيا ولا من مصلحة الأمن الدولي ، أن يبقى هذا النزاع دون حل ، يلطخ في ذلك الماضي القريب ، والحاضر القائم ، ومركز مصر في العالم ، ومركزها من جامعة الدول العربية ، والسوابق الدولية التي عرضت حتى اليوم على مجلس الأمن .

أما من الماضي القريب ، فلا يزال ماثلا في الأذهان ما قام من اضطرابات ، وما نشب من معارك بين الجنود البريطانية والأهالي في العام الماضي ، فقد هب الشعب المصري من بكرة أبيه يطالب بالجلاء ، وينادي بوحدة وادي النيل ، وهو لا يكاد يملك نفسه عن الانفجار ، وكان ذلك قبل بدء المفاوضات الاخيرة ، واصطدمت الأهالي بالجنود البريطانية ، وانجلى الاصطدام عن قتلى وجرحى من الجانبين ، ولا تزال النفوس متوترة الى اليوم من جراء هذه الحوادث ، ولا تزال السلطات البريطانية تطالب بالتعويض عن خسائرها ، ولا تزال الضحايا من الاهالي تترك في كل منزل مأساة وفجيعة ، وفي كل نفس حنقا ومرارة ، وهذه الاضطرابات والمعارك هي بنت الأمس لم تبرح بعد عن الذاكرة ، واذا احتجت الى دليل ، فهذه هي الوثائق الرسمية من مطالبات وتعليقات ، بل هذه هي مطالبة السلطات البريطانية بالتعويض لا تزال قائمة حتى اليوم ، وهذه هي حيطة الانجليز عندما يلمحون قرب حدوث اضطراب ، فينادون بالخطر على أرواح الاجانب وأموالهم ، ولقد رأيناهم يعززون جيوشهم ، فيستدعون قوات جديدة من فلسطين استعدادا لقمع الثورة المنتظرة !

وأما الحاضر القائم فهو يجري أمام أعيننا كل يوم ، فقد اصطدمت الجنود البريطانية السبت بمنطقة القنال بالمفاوضات قائمة بينها وبين السلطات المصرية ، هل يجوز لأفراد هذه الجنود أن تعود الى القاهرة والاسكندرية ، وقد حاول بعضها العودة فعلا فمنعت السلطات المصرية بجنودها ؟ وهل يجوز رغم تحديد منطقة خاصة بجوار القنال لاقامة القوات البريطانية أن تتسرب هذه القوات الى المدن المصرية كما تسربت فعلا الى بورسعيد والسويس وبور توفيق دون أي مبرر ! وهل يجوز بناء على الملاحظ المخترعة للقوات البريطانية تشذر مذرا وتروح ، ومصر تتمسك بانقضاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وتصر على ألا تطبق هذا حكما ! وهل تبقى الاعفاءات والجزاءات التي تتمتع بها القوات البريطانية والتي نص عليها الاتفاق الملحق بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، ومصر تعتبر أن وجود هذه القوات حتى في منطقة القنال أمر غير مشروع ! وهل يجوز ان تستفيد السلطات البريطانية من التوسع في نطاق امتيازاتها أثناء الحرب في انشاء محطات لاسلكية ، ثم تحاول التمسك بعدم انتهاء الحرب بأن لمثل هذه المنشآت صفة دائمة ! وما الحكم لو وقع خلاف بين أفراد القوات البريطانية والاهالي ، والى أية جهة يكون القاضي ! ... الى غير ذلك من المشاكل التي تتجدد كل يوم دون انقطاع ! تقول بريطانيا ان هذه المسائل ينبغي أن تحل جميعها بمقتضى أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وتقول مصر ان معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعد قائمة ، فلا يجوز تطبيقها .

ولا يعلم إلا الله إلى أين ستجرنا هذه المشاكل والمنازعات ، والأهالي لا يهدأ لها بال حتى ترى آخر جندي بريطاني يغادر مصر ! لقد شغلت المفاوضات الرأي العام . ولما انقطعت تطلع الشعب المصري إلى مجلس الأمن وهو لا يكاد يكظم غيظه . والله وحده يعلم عاقبة الأمور إذا لم نبادر إلى معالجتها قبل أن تستفحل . وليس ما نقوله جديدا ، بل قاله قبلنا الرئيسان اللذان تولّيا المفاوضات ، واحدا بعد الآخر ، وصارحا به ممثلي الحكومة البريطانية . وقد ترك لهؤلاء الممثلين " أن ينقلوا لحكومتهم الأثر الذي يشعرون به هم أنفسهم من جراء بطء الوصول إلى نتيجة ، ونفاد صبر الرأي العام من جراء الوقت الطويل الذي استغرقته المفاوضات " وعلموا " أن البلاد الآن في حالة غليان فكري . وإذا كان هذا الغليان لم ينتقل بعد إلى حالة من العنف الواضح ، فالفضل للإجراءات والتدابير والمساعي التي تقوم بها الحكومة لتطمئن الناس . (وفي) البلاد الآن هيئات متعددة لها صبغات متنوعة ، وكلها في حالة تحفز . ومن هذه الهيئات ما هو سياسي ، ومنها ما هو لطوائف صاخبة ... ومنها هيئات اشتراكية واجتماعية .. ومنها الهيئات السرية .... كل هذا ينذر بانفجار إذا لم تستجب مطالب البلد " !!

وأما مركز مصر من العالم فمعروف ، وهذه معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها تشهد أن مصر والقنال طريق عالمي للمواصلات . ولا يستطيع أحد أن ينكر الأهمية الاستراتيجية التي لمصر ، وأن هذا البلد هو الميدان الذي تتعارك فيه المصالح الدولية ، والمجال الذي تتصارع فيه الأطماع السياسية ....

ومركز مصر من الجامعة العربية — أي من الشرق الأوسط — واضح بيّن . فمصر أكبر دولة عربيا ، وشقيقاتها الدول العربية الأخرى تناصرها وتؤازرها . وهذه هي قرارات الجامعة العربية المتعاقبة تشهد بذلك . فقضية مصر هي قضية الدول العربية جمعاء ، بل هي قضية الشرق الأوسط . ولا يخفى ما للشرق الأوسط في الوقت الحاضر من أهمية بالغة في مجال السلم والأمن الدولي .

وسوابق مجلس الأمن هي أيضا تقطع في ذلك . فما من شكوى تقدمت بها دولة تطلب فيها جلاء قوات أجنبية عن أرضها ، أو عن أرض غيرها من البلاد ، إلا ورفعتها إلى مجلس الأمن على اعتبار أن وجود القوات الأجنبية من شأنه لو استمر أن يهدد الأمن الدولي . وقد قبل مجلس الأمن أن ينظر في هذه الشكاوى جميعها على هذا الأساس ، فنظر في شكوى الدولتين السورية واللبنانية عندما طلبتا جلاء القوات الفرنسية عن بلادهما . ونظر في شكوى الدولة الإيرانية عندما طلبت جلاء القوات السوفيتية عن أرضها . ونظر في شكوى الاتحاد السوفيتي عندما طلب جلاء القوات البريطانية عن اليونان . ونظر في شكوى الدولة الأوكرانية عندما طلبت جلاء الجيوش البريطانية عن أندونيسيا . ولا يجوز أن يقال اعتراضا على ذلك أن الحالات المتقدمة لم تكن فيها معاهدات تتيح بقاء القوات الأجنبية بخلاف قضيتنا هذه حيث تتمسك بريطانيا فيها بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، فقد قدمنا أن هذه المعاهدة تنكر مصر قيامها وتعتبر أنها غير موجودة . وهي إذا لم تتول إلغاءها بعمل منفرد من جانبها قبل أن تأتي إلى مجلس الأمن ، فلأنها تؤثر احتراما للحياة الدولية أن تحتفظ بإعلان هذا الإلغاء في مجلس الأمن نفسه . وفيما يتعلق بتهديد

السلم والأمن الدولي ، لا فرق بين أن تكون الجنود الأجنبية مرابطة دون سند من معاهدة ، أو أن ترابط على رغم وجود معاهدة تذكرها مقيمة الدولة صاحبة الشأن . فالنزاع في الحالتين لا يختلف من حيث تهديد السلم والأمن الدولي . ذلك لأن الدولة التي ترابط القوات الأجنبية في أرضها وهي تذكر أن هناك معاهدة تبرر وجود هذه القوات ستتصرف دون شك نحو هؤلاء الجنود كما لو لم تكن هناك أية معاهدة . ومن هنا يأتي الخطر على الأمن الدولي .

بل إن مجلس الأمن اعتبر الأمن الدولي مهددا في حالات هي دون الحالات السابقة شأنا ، وأقل منها خطرا . من ذلك شكوى اليونان من الاعتداءات البلغارية واليوغوسلافية التي تأثر على حدودها ، فقد رفعت الأمر إلى مجلس الأمن . ومن ذلك نزاع رفعته بريطانيا ضد ألبانيا إلى مجلس الأمن ، في ١٠ يناير سنة ١٩٤٧ ، تشكو فيه من أن سفينتين بريطانيتين اصطدمتا بألغام في قناة كورفو . وقد اعترض ممثل الاتحاد السوفيتي أمام المجلس على اختصاصه بنظر هذا النزاع على اعتبار أنه لا يهدد السلم والأمن الدولي ، فأجاب الممثل البريطاني أنه من الصعب وضع تعريف للنزاع الذي من شأنه تهديد السلم الدولي ، ولكنه يشير إلى ما وقع في الحادث الذي تشكو منه بريطانيا حيث قتل أربعة وأربعون بحارا ، ويجوز أن تتكرر حوادث من هذا القبيل ، لذلك أسرع مجلس الأمن في نظر المسألة بحد اعتبرها كان ذلك أوفق سبيلا . وقد أخذ مجلس الأمن بوجهة نظر بريطانيا ، وأثر بالاجماع وضع شكواها ضد ألبانيا في جدول أعماله .

يتبين من كل ذلك أن النزاع القائم بين مصر وبريطانيا بشأن جلاء القوات البريطانية هو دون شك نزاع من شأنه لو استمر أن يعرض السلم والأمن الدولي للخطر .

ونلاحظ أخيرا أن الشرط المطلوب توافره في النزاع ليمكن هو أن يهدد الأمن الدولي فعلا ، لأن محل اشتراط ذلك إنما يكون في حالة قيام النزاع بقوات مجلس الأمن المسلحة . أما هذا النزاع يحل سلمي ، فلا يشترط أن يكون الأمن الدولي قد هدد فعلا ، بل يكفي أن يكون النزاع من شأنه لو استمر أن يهدد الأمن الدولي . وهذه حالتنا على أقل تقدير .

(٣)

لا محل للتوصية بالرجوع إلى المفاوضة
أو لاحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية

كثر التنطع من المفاوضات الأخيرة ، ومن أن بريطانيا متمسكة بها أمام مجلس الأمن . ولسنا أنفسنا في سرد حوادث هذه المفاوضات فيما تقدم ، حتى نحدد ونالعها تحديدا دقيقا ، وحتى لا يكون هناك مجال لسوء التأويل أو لسوء الفهم .

وبعد فعلى أي وجه يمكن أن يحتج بهذه المفاوضات على مصر ؟ لقد يكون من المفيد أن نستعرض هنا كل الفروض المحتملة :

(١) تقضي المادة ٣٣ فقرة أولى من ميثاق الأمم المتحدة بأنه يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة .... فهل يمكن أن يقال إن مصر رفضت المفاوضة على مجلس الأمن قبل أن تستفد

باب المفاوضة ؟ فتحت بابها الوزارة الأولى ، وسارت فيها الوزارة الثانية ، وقطعتها الوزارة الثالثة (وهي نفس الوزارة الاولى التي فتحت بابها) ، وفيما رويناه من العقبات التي قامت في سبيل هذه المفاوضات ، وكيف بذلت مصر كل ما في وسعها لتذليل هذه العقبات ، وكيف وقفت المفاوضات أكثر من مرة ، وكيف كانت الحكومة المصرية صادقة الرغبة في المضي بها الى غايتها ، فلم تدخر في ذلك جهدا ، ولم تقف عند حد ، ان فيما رويناه من كل ذلك ما لا يدع مجالا للشك في أن مصر قد سارت في طريق المفاوضة الى النهاية ، وانها اذا كانت قد رجعت عن هذا الطريق فلأنها وجدته مغلقا ؛ أغلقته بريطانيا وأحكمت اغلاقه . وقد بيّنا فيما تقدم أن الحكومة المصرية اذا كانت هي التي أعلنت الالتجاء الى مجلس الأمن ، فليست هي المسئولة عن قطع المفاوضات ، بل ان المسئولية في ذلك تقع على عاتق الحكومة البريطانية وحدها . فانها بتأثير الحاكم العام للسودان ، وخشية من المعارضة ، نكصت الى الوراء ، وفسّرت مشروع صدقي — بفن تفسيرا لا يتفق مع روحه ولا مع نصوصه ، وجعلت المفاوضة مستحيلة باصرارها على اعطاء السودان حق الانفصال عن مصر . فكيف يمكن أن يقال بعد كل ذلك أن مصر ، في نزاعها مع بريطانيا ، لم تلتمس حل هذا النزاع بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة ؟

(٢) وتقضي المادة ٣٣ فقرة ثانية من الميثاق بأن مجلس الأمن يدعو أطراف النزاع الى أن يسوّوا ما بينهم من النزاع بالطرق الودية (كالمفاوضة) اذا رأى ضرورة لذلك . وهذا النص معناه أن الدولتين المتنازعتين اذا لم تكونا قد التمستا بادئ ذي بدء حل النزاع بالطرق الودية كما تقضي بذلك المادة ٣٣ فقرة أولى ، بل لجأتا مباشرة الى مجلس الأمن ، فان هذا المجلس يدعوهما الى أن يتداركا ما فاتهما وأن يحاولا أولا تسوية النزاع بالطرق الودية .

وهذه ليست حالة مصر في نزاعها مع بريطانيا . فان مصر لم يفتها قبل ان تلجأ الى مجلس الأمن أن تلتمس حل النزاع بطريق المفاوضة ، وقد سارت في هذا الطريق الى النهاية كما قدمنا . فلا محل اذن لأن يدعوها مجلس الأمن الى أن تعود الى المفاوضة بعد أن فرغت منها .

على أنه اذا فسّر نص الفقرة الثانية من المادة ٣٣ على وجه أوسع ، وقيل ان مجلس الأمن يدعو أطراف النزاع الى تسوية نزاعهم بالطرق الودية ، ولو كانوا قد حاولوا ذلك بادئ ذي بدء وقبل الالتجاء الى مجلس الأمن ، فان هذا التفسير — على أنه غير ظاهر الوجاهة — ليس من شأنه أن يجعل مجلس الأمن يدعو مصر الى أن تعود لمفاوضة بريطانيا . فان محل ذلك أن يكون الرجوع الى المفاوضة ينطوي على احتمال في تسوية النزاع ، ولذلك يشترط النص في دعوة مجلس الأمن لأطراف النزاع الى الالتجاء لهذه الطرق ، وتعين عليه أن يوصي هو بما يراه ملائما لحل النزاع . وغني عن البيان أن رجوع مصر الى مفاوضة بريطانيا لا ينطوي على أي احتمال لتسوية النزاع فيما بينهما ، فقد قدمنا أن مصر سارت في طريق المفاوضة الى نهايتها فوجدت الطريق مسدودا ، وذلك لأن هوّة سحيقة تفصل ما بين مصر وبريطانيا في شأن السودان كما بيّنا ، ولا تستطيع المفاوضة بأي حال أن تقيم جسرا يصل ما بين البلدين فوق هذه الهوّة السحيقة .

ويتبين من ذلك أنه لا محل مطلقا الى أن يدعو مجلس الأمن الحكومة المصرية الى الرجوع لمفاوضة بريطانيا ، وأن هذه الدعوة عن طريق تطبيق المادة الثالثة والثلاثين من الميثاق ممتنعة ،

سواء أريد تطبيق الفقرة الأولى من هذه المادة أو الفقرة الثانية .

(٣) ولا يمكن أن يقال انه لا حاجة للرجوع الى المفاوضات فانها قد انتهت ، وأفضت الى معاهدة وقع عليها بالحروف الاولى ، فهي ملزمة لمصر . ان هذا القول من الناحية القانونية غير جدي ولا يستحق المناقشة . ولكننا مع ذلك نناقشه في جميع فروضه واحتمالاته ، فانه مع ما فيه من مغالطة ظاهرة قد كان له حظ من الرواج ، وانتشر انتشارا كان من شأنه أن يضلل الرأي العام في مصر .

وينبغي تحديد مصدر الالزام اذا كان مشروع صدقي — بفن ملزما حقا :

أ — ألأن الجانب المصري وقعه في لندن بالحروف الأولى من الأسماء ؟ ان الجانب المصري لم يوقعه الا على اعتبار أن بروتوكول السودان لا يعطي السودانيين حق الانفصال عن مصر ، وله في ذلك حجج قوية مقنعة قد استعرضناها فيما تقدم ، مما يرجح أن الجانب البريطاني هو الذي نكل بتأثير الحاكم العام للسودان وتحت ضغط المعارضة على ما بينا . وسواء كان الجانب البريطاني قد نكل بعد أن رضي بالوحدة الدائمة ، أو كان وقت أن وقع المشروع يعتقد خطأ أنه يعطي السودان حق الانفصال عن مصر ، فان الثابت في الحالتين أن الجانب المصري وقت أن وقع المشروع كان يعتقد هو الآخر ، ولأسباب على أكبر جانب من الوجاهة ، أن المشروع الذي وقعه لا يقصد به التعاقد مع الجانب البريطاني على حق السودان في الانفصال عن مصر . فلا يجوز بعد كل ذلك أن يحتج على الجانب المصري ، لا بكل المشروع على الوجه الذي فسره به الجانب البريطاني ، ولا بالجزء الذي ارتضاه منه ، فانه لم يرض بالمحالفة وبتأجيل الجلاء الا في نظير اعتراف الجانب البريطاني بالوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان . وقد بيّن صدقي باشا في محادثاته مع المستر بفن بوضوح تام أنه لم يقبل المحالفة على ما فيها من تكاليف وأعباء الا من أجل السودان ، وقد سبقت الاشارة الى ذلك . فالمشروع الذي وحدة لا تتجزأ ، اذا انهدم ركن منه انهدمت الأركان الأخرى . وما دامت المفاوضات لم تفض الى اتفاق حقيقي على جميع نصوص المشروع ، فان المبدأ المعمول به هو " ان الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها في مفاوضات لم تفض الى اتفاق نهائي " . وهذا مبدأ كانت بريطانيا هي السابقة الى تذكير مصر به عند افتتاح المفاوضات في سنة ١٩٢٦ كما قدمنا ، وقد احتجت به حتى لا تتقيد بمشروع سنة ١٩٣٠ بالرغم من أنها أعلنت ، بعد انقطاع المفاوضات في تلك السنة ، أنها تستبقي هذا المشروع معروضا على مصر ، وتركت الباب مفتوحا لتقبله .

ويتبين مما تقدم أن مشروع صدقي — بفن لا يلزم الجانب المصري الذي وقعه ، لا في مجموعه ولا في جزء منه .

ب — على أننا لو فرضنا جدلا أن المشروع ملزم للجانب المصري ، فبماذا يلزمه ؟ ان ديباجة المشروع نفسها تتكفل بالرد على هذا السؤال ، فقد رأينا أن هذه الديباجة تنص على ما يأتي :

" اتفق على ان الوثائق المرافقة قد أعدت فقط قيد النظر فيها فيما بعد ، على أنه اذا قدمت رسميا من الحكومة المصرية دون أي تغيير ، فان المستر بفن سيزكيها لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية " فكل الذي تعهد به الجانب المصري بتوقيعه المشروع هو أن يزكيه لدى الحكومة

المصرية حتى تقبله دون أى تغيير ، ولم يكن من المستطاع الاتفاق في لندن على أكثر من ذلك ، فان صدقي باشا هو وزير خارجيته قد سافرا الى لندن لا كهيئة للمفاوضة ، ولا كممثلين لهيئة ، بل قد جاءا دون تفويض من الهيئة للاتصال مباشرة بالمستر بفن علّهما يستطيعان تذليل الصعوبات التي قامت في طريق المفاوضة فأدت الى وقفها ، فاذا وفقا في ذلك ، لم تكن لهما سلطة البت في الموضوع ، بل رجعا الى هيئة المفاوضة بحملان لها ما وصلا اليه من اتفاق ، تاركين أن تقبلها وأما أن ترفضها . والمستر بفن نفسه كان يعلم ذلك حق العلم ، ولذلك تراه في محادثاته مع صدقي باشا يقول ، ويكرر القول الى حد يلفت النظر ، انه يريد أن يستوثق من أن الآراء التي يبديها صدقي باشا تمثل حقيقة آراء هيئة المفاوضة . ثم يشير الى أن يقرر في صراحة تامة أنه لا هو ولا صدقي باشا يستطيعون أن يقبلا نهائيا أى مشروع ، لأنهما لا يحملان تفويضا لهما في ذلك ، وأنه من الواجب أن يعرض المشروع على الحكومة المصرية

Mr. Bevin said that neither he nor Sedky Pasha was in a position to accept any draft finally as they were not plenipotentiaries. Drafts would have to be put before the Egyptian Government. (p.32).

ثم يقول في مناسبة أخرى ان كل هذه المحادثات ليست الا محادثات تمهيدية ، وانه من الصعب التقدم في المفاوضة ما لم ترد مقترحات من مصر تكون قد حصلت على تأييد هيئة المفاوضة المصرية

Mr. Bevin said so far the discussions had only been exploratory. It was difficult to make progress until proposals came from Egypt, which were known to have the Egyptian Delegation behind them (p.33).

جـ - ولما رجع صدقي باشا الى هيئة المفاوضة ، رفضت أغلبية هذه الهيئة المشروع حتى على النحو الذي فسّر به صدقي باشا بروتوكول السودان . وكان صدقي باشا قد عرض المشروع على مجلس الوزراء مفسرا اياه بأنه يقرر الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، فأقره مجلس الوزراء على هذا الأساس . ولما تقدم صدقي باشا الى مجلس النواب للرد على استجواب في شأن المشروع ، أدلى ببيانات للمجلس تؤكد أن هذا المشروع يقرر الوحدة الدائمة بين شطري الوادي ، وعلى أثر ذلك أصدر المجلس كما قدمنا قرارا يقول فيه " بعد سماع البيانات التي أدلى بها رئيس الحكومة ومعالي وزير الخارجية من الخطوات التي تمت حتى الآن في المفاوضات ، وبعد المناقشة التي وجهات النظر المختلفة ، يقرر المجلس الثقة بالحكومة ، ويطلب اليها السعي في جهودها الوطنية الى تحقيق الأهداف القومية بالجلاء بوحدة وادي النيل وعرض النتيجة على البرلمان " . وهذا قرار لم ينته الحياة كما نرى ، ويعلق اقرار المجلس للمشروع على حقائقه لصالح البلاد .

فاذا تبيّن أن المشروع ، بالرغم من أن الأغلبية في هيئة المفاوضة قد رفضته ، قد أقره مجلس الوزراء ، ونال صدقي باشا ثقة مجلس النواب على أساس البيانات التي قدمها عنه ، يجب ألا يغيب عن النظر أن كلا من مجلس الوزراء ومجلس النواب لم يصدر قراره الا على اعتبار أن المشروع يؤكد الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان .

د - وعلى هذا الأساس وحده عرض صدقي باشا على الحكومة البريطانية أن توافق هي الأخرى على المشروع . وكانت هذه الحكومة قد أرسلت تعليقها لصدقي باشا تبيّن له فيه ، كما سبق القول ،

تفسيرها لبروتوكول السودان ، وان هذا البروتوكول يجعل للسودان حق الانفصال عن مصر ، فتقرير صدقي باشا على هذا التفسير ، وعزز اعترافه بحجج لا شك في وجاهتها ، والى جانب وقف المشروع ، فلا الحكومة البريطانية قبلته على الوجه الذي فسره به صدقي باشا ، ولا الحكومة المصرية قبلته على التفسير الذي ذهبت اليه الحكومة البريطانية ، ولا البرلمان المصري وافق عليه ، بل على العكس من ذلك كان نصيبه من مجلس الشيوخ الاعتراض والانكار ، وكان نصيبه من مجلس النواب بعد تفسير الحكومة البريطانية أن قرر الثقة بالوزارة التي تعاصت المفاوضات ولم تقبله .

فكيف يكون المشروع بعد كل ذلك ملزما لمصر ؟ ؟ ؟

ص — ولا يجوز أن يقال أخيرا ان المسألة التي اختلف على تفسيرها في المشروع هي مسألة السودان ، فتعال على محكمة العدل الدولية لتفصل في هذا الخلاف على التفسير . فان محكمة العدل الدولية لا يحال عليها للتفسير الا معاهدات ملزمة ، حتى يكون للتفسير نتيجة عملية ، والا فما جدوى تفسير مشروع غير ملزم ؟ واذا فرضنا ان محكمة العدل قد كشفت عن وجه التفسير الصحيح للمشروع ، فما هي الفائدة العملية من ذلك ؟ ان المحكمة اذا فسرت المشروع على الوجه الذي يقول به المستر بفن ، فان الحكومة المصرية سوف لا تقبله ، واذا فسرته على الوجه الذي يقول به صدقي باشا ، فان الحكومة البريطانية سوف لا تقبله ، فهو مرفوض في الحالتين ، ولا فائدة اذن من احالته على محكمة العدل الدولية .

بعد كل هذا الايضاح لم يعد هناك أي شك في أن مشروع صدقي — بفن لا يلزم مصر ، لا في مسألة السودان ولا في تأجيل الجلاء ولا في المحالفة ، سواء فسرته محكمة العدل الدولية أو بقي من غير تفسير ، على أن الحكومة البريطانية نفسها لم تتمسك بهذا المشروع ، وانما تمسكت بمعاهدة سنة ١٩٣٦ . ولو كان هناك وجه للتمسك به لأثرت ذلك على التمسك بهذه المعاهدة الحالية .

(٤) يبقى أخيرا احتمال في أن يحتج بالمفاوضات على أساس غير الأسس التي تم اتفاقا . فقد نصت الفقرة الثانية من المادة السادسة والثلاثين من الميثاق بأن مجلس الأمن عليه أن يراعي ما اتخذه المتنازعون من اجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم . وبقال اذا كان مجلس الأمن لا يدعو مصر الى الرجوع للمفاوضة مع بريطانيا ، لأنه قد ثبت أن طريق المفاوضة عقيم ، ولا يأخذ مصر بمشروع صدقي — بفن لأن هذا المشروع غير ملزم ، الا انه يجب عليه أن يراعي ما اتخذته مصر وبريطانيا من اجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهما ، والاجراءات السابقة هنا هي اجراءات المفاوضة .

ويجب ، قبل ان يطبق هذا النص على فرضنا ، أن نفسره على الوجه الصحيح ، فان المادة السادسة والثلاثين من الميثاق التي تشتمل على هذا النص — وهو نص أضيف في سان فرنسسكو ولم يكن موجودا في مقترحات دومبارتون أوكس — تعرض لحالة ما اذا كان النزاع الذي ينظره مجلس الأمن لم يزل في مرحلة يجوز حله فيها بالطرق الودية . فتجيز لمجلس الأمن ، بالرغم من ان النزاع لا يزال في هذه المرحلة ، أن ينظر فيه دون أن ينتظر الى الوقت الذي يصبح فيه النزاع

غير قابل للتسوية ودية . وفي هذه الحالة ليس له أن يوصي بحل موضوعي للنزاع ، بل يقتصر على التوصية بما يراه ملائما من الاجراءات وطرق التسوية . كما يشير بطريقة للوصول الى تسوية النزاع ، ولا يشير بالتسوية ذاتها . وعلى ذلك يجوز له أن يشير على أطراف النزاع بالمفاوضة ، او بالتحكيم ، أو بالالتجاء الى محكمة العدل الدولية (وهذا واجب بمقتضاه في المنازعات القانونية) ، أو بغير ذلك من طرق التسوية الودية . ولكن لما كان المفروض أن النزاع لا يزال في مرحلة يجوز حله فيها بالطرق الودية ، لانه من الجائز ان تكون أطراف النزاع قد اتخذت اجراءات لحله قبل أن يتولى مجلس الأمن نظره . فيكون المتنازعون مثلا قد بدأوا المفاوضة لتسوية النزاع ، أو يكونون قد اتفقوا على التحكيم . فالواجب على مجلس الأمن في هذه الحالة أن يراعى ما اتخذه المتنازعون من هذه الاجراءات السابقة لحل النزاع القائم بينهم . فيوصي مثلا بالاستمرار في المفاوضة أو بالمضي في اجراءات التحكيم .

ويتبين من ذلك أن النص الذي نحن بصدده لا ينطبق الا على نزاع لا يزال قابلا للتسوية بالطرق الودية . أما اذا كان نزاعا أخفق المتنازعون في حله بهذه الطرق — وهذه هي حالة النزاع القائم بين مصر وبريطانيا كما سبق القول — فان المادة ٣٧ من الميثاق هي التي تطبق لا المادة ٣٦ . ولا محل في هذه الحالة لأن يوصي مجلس الأمن بما اتخذه المتنازعون من اجراءات سابقة ، لأن المفروض أن هذه الاجراءات قد أخفقت ، وأن النزاع لم يعد قابلا للحل عن طريقها . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لمجلس الأمن أن يوصي مصر بالرجوع الى المفاوضات ، بدعوى أنه يراعي الاجراءات السابقة ، ما دامت هذه المفاوضات قد أخفقت بعد أن سارت فيها الى النهاية .

هذا هو التفسير الصحيح لنص المادة ٣٦ . فهو نص لا ينطبق في النزاع القائم بين مصر وبريطانيا ، والنص الذي ينطبق على هذا النزاع هو المادة ٣٧ . فقد أغفلت الدولتان في حل النزاع الذي قام بينهما عن طريق المفاوضة ، فوجب على كل منهما أن تعرض النزاع على مجلس الأمن . وقد عرضته مصر فعلا ، فعلى مجلس الأمن أن يقرر ، ولها للفقرة الثانية من المادة ٣٧ ، ما اذا كان يوصي بما يراه ملائما من شروط حل النزاع (أي يوصي بحل موضوعي للنزاع) ، أو يقوم بحل وفقا للمادة ٣٦ (أي يوصي بما يراه ملائما من الاجراءات وطرق التسوية) . ولا يدخل في الاجراءات وطرق التسوية هذه الرجوع الى المفاوضة ، فقد قدمنا أن المفاوضات أخفقت بعد أن سارت فيها مصر الى آخر الطريق . فلا معنى للرجوع اليها بعد ذلك . والذي يدعو الى صحة هذا التفسير أن المادة ٣٧ حينما أشارت الى المادة ٣٦ لم تقصد أن تشير الا الى الفقرة الاولى منها ، وهي النص الوحيد الذي كان موجودا في مقترحات دومبارتن أوكس . فهي لا تشير الى الفقرة الثانية من المادة ٣٦ ، لأن هذه الفقرة لم تكن موجودة في هذه المقترحات كما قدمنا . وبذلك يستقيم التفسير ، ويمتنع أن يكون واضع الميثاق قد أراد أن يجعل مجلس الأمن يوصي المتنازعين بالرجوع الى نفس الطريق الذي فشل أخيرا في تسوية النزاع ، فان هذا عبث لا يجوز .

وإذا قلنا — جدلا — بل يجوز ، ويؤول النص على أن المراد بالرجوع الى نفس الطريق الذى فشل نهائيا فى تسوية النزاع هو ألا يرجع اليه المتنازعون أنفسهم ، بل يرجع اليه مجلس الأمن للاستئناس به فيما عساه أن يوصى به من حل موضوعى للنزاع ، اذا قلنا ذلك كان المطلوب اذن من مجلس الأمن ، فى النزاع القائم بين مصر وبريطانيا ، أن يستأنس بما وصلنا اليه فى المفاوضات الاخيرة . فهل وصلنا فى هذه المفاوضات الى شىء يصح الاستئناس به ؟ ان المسائل التى اتفق عليها فى مشروع صدقى — بفن لا تصلح أساسا لحل النزاع ، فان الجانب المصرى اذا كان قد رضى بالمحالفة وبتأجيل الجلاء فلأنه اعتقد أن الجانب البريطانى قد اعترف له بالوحدة الدائمة لوادى النيل . فما الذى يأخذ مجلس الأمن من هذا وما الذى يدع ، وكلها أمور مرتبطة بعضها ببعض أوثق الارتباط ؟ ان مجلس الأمن لا يستطيع أن يوصى مصر بقبول المحالفة اذا هو لم يوص بريطانيا فى الوقت ذاته أن تعترف بالوحدة الدائمة لوادى النيل . ومجلس الأمن لا يستطيع أن يوفق بين الاخلاص الواجب للحليف على حليفه وبين هذه السياسة العدوانية التى تتبعها بريطانيا فى السودان وهى تحاول فصله عن مصر . فليس من المستساغ أن يسلب الحليف حقوق حليفه ، ويطلب بعد ذلك أن يبقى الحلف بينهما قائما ، ما لم يكن حلفا يفرضه القوى على الضعيف ليكون سلطانا مبسوطا وسيطرة مفروضة .

وبعد فان مشروع صدقى سيفن — كما يفهمه الجانب البريطانى — يجعل مصر تشترى حقها الطبيعى فى الجلاء بمحالفة تعقدها مع انجلترا وبضياع السودان . فهل هذا مشروع يسوغ الاسترشاد به فى حل النزاع القائم بين البلدين ؟ واذا كانت انجلترا تأبى أن تعترف لمصر بوحدتها ، وهى بعد ذلك لا تسلم لها بالجلاء الا مؤجلا ، وتتقاضى المحالفة ثمنا لهذا الجلاء المؤجل ، كان من حق مصر أن ترفض هذه المحالفة رفضا باتا ، بل ترفض مجرد التحدث عنها ، وذلك حتى تتقاضى أولا حقوقها الطبيعية من جلاء ناجز واعتراف بوحدة وادى النيل .

* * *

والآن ننتقل الى الأسانيد التى ترتكن اليها مصر أمام مجلس الأمن فى مطالبتها بالجلاء الناجز . ونقرر منذ الآن أن الجلاء عن مصر جلاء تاما ناجزا غير مشروط بمعاهدة هو حق لمصر بمقتضى أحكام الميثاق ، لا يحول دونه أى حائل . وها نحن نبين ذلك فيما يلى :—

أ . الجلاء حق لمصر بمقتضى أحكام الميثاق

دخلت مصر عضوا مؤسسا فى هيئة الأمم المتحدة ، فأصبح لها من الحقوق ما لسائر أعضاء هذه الهيئة . ومن حقها أن تطالب بجلاء الجنود البريطانية عن أرضها جلاء تاما ناجزا وهى تعتمد فى ذلك على نصوص الميثاق من وجوه أربعة :

الوجه الاول : الأحكام العامة فى الميثاق

ورد فى الفصل الأول من الميثاق ، وهو الفصل الذى يبين مقاصد الهيئة ومبادئها ، نصوص صريحة تقرر بوضوح أن هيئة الأمم المتحدة قامت على مبدأ المساواة التامة فى السيادة ما بين جميع أعضائها .

والنص الأساسي في هذا المعنى هو الذي ورد في المادة الثانية من الميثاق ، فقد كفلت هذه المادة ببيان المبادئ السبعة التي تعمل الهيئة في تحقيق مقاصدها وفقا لها . والمبدأ الأول هو مبدأ المساواة في السيادة وهذا نصه : "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها" .

وهناك نصوص أخرى في الميثاق تتظافر على تأييد هذا النص الأساسي ، بعضها يقضي للشعوب وللأمم ، كبيرها وصغيرها ، بحقوق متساوية ويجعل لها حق تقرير المصير . فقد جاء في المادة الأولى التي تبين مقاصد الهيئة : " مقاصد الأمم المتحدة ما يأتي .... "انماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها تقرير مصيرها ... وجاء في الديباجة ما يأتي : "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا ... وأن نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الأساسية للانسان ، وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء والأمم ، كبيرها وصغيرها ، من حقوق متساوية" .

وبعض النصوص يحرم استخدام القوة ، فقد جاء في المادة الثانية ما يأتي : يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن أن يهددوا بالقوة أو أن يستخدموها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو أي وجه آخر يخالف ومقاصد الأمم المتحدة" . وجاء في الديباجة ما يأتي : "... وأن نكفل بقبولنا مبادئ محددة ورسم الخطط اللازمة لضمان ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة" .

* * *

فالنصوص إذن متواترة متظافرة على تأكيد المساواة في السيادة ما بين الأعضاء .

ومقتضى المساواة في السيادة ألا تسيطر دولة مهما كانت كبيرة على دولة أخرى مهما كانت صغيرة . ويخل بالمساواة في السيادة أن ترابط جيوش دولة في أرض دولة أخرى الا اذا رضيت ، على أن يكون هذا الرضاء باقيا مستمرا . فلا يكفي الرضاء ابتداء اذا زال بعد ذلك والتعدم . فلو أن دولة رضيت بدخول قوات أجنبية في أرضها ثم بدا لها أن تعدل عن هذا الرضاء وطلبت جلاء هذه القوات فالجلاء واجب في هذه الحالة والا كان بقاء القوات الاجنبية في أرضها بالرغم من أنها طلبت جلاءها ضربا من ضروب السيطرة ترفضه عليها الدولة صاحبة القوات المرابطة ، وفي هذا انتقاص من سيادتها واخلال ظاهر بمبدأ المساواة في السيادة يحرمه الميثاق .

وهذا التفسير الصحيح لمبدأ المساواة في السيادة أكده المستر بفن في اللجنة اليونانية عندما رفعت حكومة الاتحاد السوفياتي أمر بقاء الجيوش البريطانية في اليونان أمام مجلس الأمن وطالبت بجلائها . فقد تبنى المستر بفن هذا المطلب بأن الجيوش البريطانية موجودة في اليونان بدعوة من الحكومة اليونانية ، وفي أي وقت تطلب هذه الحكومة جلاء الجيوش البريطانية فان هذه الجيوش تجلو ولا تتوانى بقاءها على اليونان . وهذا ما قاله بالحرف الواحد بالرغم من التحفير

الرسمي للجنة : "Surely an allied country, bound by an alliance and a guarantee, such as Britain is with Greece, is entitled to have troops in a country if invited by that country's government. If the Greek Government decide they do not want us, we are not going to impose ourselves upon them."

وتعليل ذلك ان الأصل هو أنه لا يجوز أن ترابط جيوش دولة في أراضي دولة أخرى وقت السلم لأن هذا مظهر من مظاهر السيطرة التي تخل بالمساواة . فاذا أذنت دولة لدولة أخرى في أن ترابط قواتها في أراضيها ، حمل هذا الاذن على أنه عمل من أعمال التسامح note de tolérance لا على أنه عمل من أعمال الالتزام والا كان الالتزام فيه سيطرة مفروضة من دولة على أخرى ، فانتقاص من سيادة هذه الدولة ، فاخلال بالمساواة في السيادة ، فانتهاك لحرمة الميثاق . ولا يجوز لدولة هي عضو في هيئة الأمم المتحدة أن تنتقص ولو برضاها من سيادتها مع بقائها عضوا في هذه الهيئة . اذن يجب أن يحمل الاذن على أنه عمل من أعمال التسامح . ولا تعدو الحال اذن أن تكون القوات مرابطة لمصلحة الدولة التي ترابط القوات في أراضيها أو لمصلحة الدولة صاحبة هذه القوات المرابطة ، أو لمصلحة الدولتين معا . وفي كل هذه الأحوال تكون الدولة التي ترابط القوات في أراضيها لها حق التقدير المطلق في تحديد الوقت الذي تجلو فيه هذه القوات ، ذلك لأن وجود القوات اذا كان لمصلحتها فهي التي تقيس هذه المصلحة وتقدر متقضياتها ، وان كان لمصلحة الدولة صاحبة القوات المرابطة أو لمصلحة الدولتين معا فالأمر لا يزيد كثيرا على أنه عمل من أعمال التسامح يجوز الرجوع فيه والعدول عنه في أي وقت .

ويتضح من ذلك أن الدولة التي ترابط قوات أجنبية في أرضها برضاها لها الحق المطلق في أن تطلب جلاء هذه القوات في أي وقت تريد . ويجب في هذه الحالة — كما يقول الستر بلس — أن تجلو هذه القوات وأن لا تترك بقاياها على الدولة التي ترابط في أرضها .

وتطبيقا لهذا المبدأ ، يكون وجود القوات البريطانية في مصر ، ومصر تنادي كل يوم بوجوب جلائها فورا ، عملا غير مشروع ، ومخلا بمبدأ المساواة في السيادة ما بين مصر وانجلترا ، ومتعارضا مع أحكام الميثاق . ويكون من الواجب أن تجلو الجيوش البريطانية عن مصر في الحال ، اذا أرادت انجلترا ان تحترم ميثاق الأمم المتحدة .

الوجه الثاني : نظام الدفاع الجماعي الذي قام عليه الميثاق

على أن وجود نقطة عسكرية للدولة في أراضي دولة أخرى وقت السلم لا يخل بحسب مبدأ المساواة في السيادة ، بل هو أيضا يخل بنظام من النظم الأساسية التي قام عليها الميثاق ، وهو نظام الدفاع الجماعي . وحسبنا أن نشير في هذا الصدد أن ميثاق الأمم المتحدة أحل لأول مرة في التاريخ نظام الدفاع الجماعي محل نظام الدفاع الفردي . فهيئة الأمم المتحدة تتولى هي بدورها — حفظ السلم والأمن الدولي ، بتولاه من قررها بالذات مجلس الأمن بصفة رئيسية ، وتوضع قوات عسكرية تحت تصرفه لهذا الغرض . وهذا هو نص الميثاق .

ويستخلص من نصوص الميثاق المبادئ الآتية :

(١) لا يجوز للدولة ان تلجأ الى القوة ، حتى لو كان ذلك لاقتضاء حق لها ، بل يجب عليها أن تحل منازعاتها بالطرق السلمية طبقا لأحكام الميثاق .

(٢) لا يجوز للدولة من باب أولى أن تقوم بأي عمل من أعمال الاعتداء .

(٣) هيئة الأمم المتحدة وحدها — دون غيرها — هي التي تمنع الاعتداء قبل أن يقع ، وتدفعه اذا وقع ، وهي التي تقوم بوجه عام بمهمة حفظ السلم والأمن الدولي . ومجلس الأمن هو الذي عهد اليه بالتبعات الرئيسية في ذلك .

(٤) على أنه يجوز استثناء أن تدفع الدولة الاعتداء عن نفسها طبقا للمادة ٥١ من الميثاق . وتبيح هذه المادة شروطا أربعة لهذا الدفاع الفردي :

أ — أن يكون دفاعا عن اعتداء مسلح وقع فعلا على الدولة .

ب — أن تبلغ مجلس الأمن فورا تدابير هذا الدفاع .

جـ — أن يكون لمجلس الأمن أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه لحفظ السلم والأمن الدولي أو لاعادته الى نصابه .

د — أن ينتهي الدفاع الفردي بمجرد أن يتخذ مجلس الأمن هذه التدابير .

(٥) قد يكون الدفاع الفردي عن طريق الجماعات ولا يتصور ذلك الا في حالة التنظيمات الاقليمية . وتقوم هذه التنظيمات عادة على محالفات دفاعية ما بين الدول الاعضاء . ومن السمات الأساسية لهذه التنظيمات الاقليمية ما يأتي :

أ — تدبير الحل السلمي للمنازعات الاقليمية .

ب — القيام بدفاع فردي — عن طريق الجماعة — ضد كل اعتداء يقع على أية دولة تنتمي الى التنظيم الاقليمي ، وذلك بنفس الشروط الواجب توافرها في كل دفاع فردي .

ويستخلص من كل ما تقدم أن الدفاع الجماعي قد حل محل الدفاع الفردي ، وأن الدفاع الفردي أصبح محرما الا في حدود ضيقة .

ويترتب على ذلك أن كل تدبير دفاعي لا يكون جائزا الا اذا كان صادرا عن نظام الدفاع الجماعي لأنه هو وحده النظام المشروع . أما التدبيرات الدفاعية التي تصدر عن نظام الدفاع الفردي فهي غير جائزة الا في الحدود الضيقة التي يجوز فيها الدفاع الفردي .

ولا شك في أن وجود نقطة عسكرية لدولة في أرض دولة أخرى هو تدبير دفاعي صادر عن نظام الدفاع الفردي ، فلا يجوز الا حيث يجوز الدفاع الفردي وبالشروط المطلوبة فيه . وأول هذه الشروط هو أن يقع الاعتداء فعلا . فوجود نقطة عسكرية قبل وقوع الاعتداء — أي في وقت السلم — أمر لا يصدر عن نظام الدفاع الجماعي الذي هو الأصل ، ولا يصدر عن نظام الدفاع الفردي في الحدود التي أبيح فيها استثناء — فهو اذن غير مشروع طبقا لأحكام الميثاق .

وهذا هو السبب في أن الميثاق لم ينص الا على حالة واحدة يجوز فيها للدولة أن يكون لها نقط عسكرية في بلد وقت السلم ، وهي حالة بلد وضعت تحت الوصاية . فنصت المادة ٨٢ على

أنه " يجوز أن يحدد في أي اتفاق من اتفاقات الوصاية مساحة استراتيجية قد تشمل الاقليم الذي ينطبق عليه نظام الوصاية بعضه أو كله " ، فالبلد تحت الوصاية وحدها هي التي يجوز أن توجد فيها نقطة عسكرية . أما الدولة كاملة السيادة ، التي هي عضو في هيئة الأمم المتحدة ، فلا يجوز أصلا في وقت السلم أن توجد فيها نقطة عسكرية ، الا برضاها على أن يكون هذا الرضاء عملا من أعمال التسامح كما سبق القول .

ثم ان وجود نقطة عسكرية ليس أمرا يتعارض مع نظام الدفاع الجماعي فحسب ، بل هو أيضا أمر يتمشى مع نظام توازن القوى وتناطق النفوذ . ذلك ان وجود نقطة عسكرية لدولة في أرض دولة أخرى يمثل المساواة بين الدولة الأولى وبين سائر الدول التي ليست لها مثل هذه النقطة العسكرية ، فيستطيع هؤلاء أن الدولة صاحبة النقطة العسكرية تسعى الى أن تبسط نفوذها على حساب نفوذهم ، فيسعون عن الآخرون الى الحصول على نقطة عسكرية في أراض أخرى حتى تتوازن قواتهم ، فتعود الدنيا الى سياسة توازن القوى وتناطق النفوذ ، وهي السياسة المتبعة بالبالبيسيت التي قضى عليها ميثاق الأمم المتحدة .

* * *

الوجه الثالث : السوابق

وجلاء القوات الأجنبية عن الأرض التي ترابط فيها أمر أيدت سوابق مجلس الأمن وأكدت المبادئ التي استرشد بها ، واعتبرت الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة واجبا عليها لا يجوز التنكير في الاخلال به ، ولا التردد في التزامه . هكذا فعلت فرنسا عندما سحبت جيوشها التي كانت ترابط في أرض الدولة السورية وفي أرض الدولة اللبنانية . وهكذا فعلت الولايات المتحدة الامريكية عندما سحبت قواتها العسكرية من أيسلندة . وهكذا فعلت دولة الاتحاد السوفيتي عندما أخلت الأراضي الايرانية من جيوشها . ثم ان هذا هو المبدأ الذي ساد كل المناقشات في مجلس الأمن عندما عرضت عليه القضية اليونانية والقضية الأندونيسية . وقد تساءل ممثل الحكومة السوفيتية السير فيشنسكي — في مناسبة القضية اليونانية — عن الأسباب التي تبرر وجود قوات دولة في أرض دولة أخرى من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، وقال انه سؤال على أعظم جانب من الأهمية السياسية والأدبية ، واستطرد فقال ان الوفد السوفيتي ، متشبثا في ذلك برأي حكومته ، يرى أن هذه الاسباب لا تخرج عن اثنين :

أ — مساعدة احدى الدول المتحالفة على اخراج جيوش معادية .

ب — حماية مواصلات القوات المتحالفة التي تحتل أراضي دولة كانت معادية .

وهذا يفسر وجود القوات البريطانية والامريكية في فرنسا وبلجيكا وهولندا ، لأنها لازمة لحماية الجيوش البريطانية والامريكية التي تحتل المانيا الآن . كما يفسر وجود القوات السوفيتية في بولندا ، لحماية القوات السوفيتية التي في المانيا ، ووجود القوات البريطانية في ايطاليا لحماية القوات البريطانية في النمسا . وأضاف ممثل بريطانيا — المستر بفن — سببا ثالثا هو أن يكون وجود هذه القوات بناء على طلب الحكومة التي ترابط القوات في أرضها . وقد أيد — كما سبق القول — أن

يكون وفاء هذه الحكومة باقيا مستمرا . ذكر ذلك بوضوح في غير مكان ، فقال في احدى المناسبات " ان بريطانيا لا تريد البقاء في اليونان ، والحكومة اليونانية هي التي تلح عليها أن تبقى " وهذا ما قرره فعلا مندوب اليونان المستر أفيدوس في نفس الجلسة اذ قال " ان الحكومة اليونانية تقرر أن الشعب اليوناني لا يرى أن وجود القوات البريطانية واسع رغم ارادته ، بل ان الحكومة اليونانية هي التي استدعت هذه القوات بناء على اتفاق تم بين ايطاليا وبين جميع الأحزاب اليونانية وفيها حزب اليسار " . وقال المستر بكن في مناسبة أخرى " والآن اذا ما قررت الحكومة اليونانية عدم حاجتها الى القوات البريطانية فاننا لا نبقى في أراضيها رغم ارادتها " وقد سبقت الاشارة الى ذلك .

هذه اذن هي الأسباب الثلاثة التي تبرر وجود قوات دولة في أرض دولة أخرى من الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، ذكرت معنى سبيل الحصر ، وبعد مناقشات طويلة ، أثناء عرض القضية اليونانية على هذا المجلس .

ولا يوجد سبب واحد من هذه الأسباب يجوز اعتباره قائما في القضية التي نحن بصدها على مجلس الأمن ، فالجيوش البريطانية مرابطة في مصر اليوم ، لا لاخراج جيوش معادية ، فقد خرجت منذ مدة طويلة جيوش المحور من الأراضي المصرية الى غير رجعة ، ولا لحماية مواصلات القوات البريطانية التي تحتل أراضي دولة كانت معادية ، فان هذا السبب غير قائم في الحقيقة ، ولا يجوز القول أن الجيوش البريطانية موجودة في الأراضي المصرية برضاء من مصر ، فان مصر حكومة وشعبا تطالب وتلح في الطلب أن تجلو هذه القوات في الحال .

+
+ +

الوجه الرابع : قرار الجمعية العامة

وهناك أخيرا قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الذي صدر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ويقضي بما يأتي :

"the General Assembly, regarding the problem of security as closely connected with that of disarmament, recommends the Security Council to accelerate, as much as possible, the placing at its disposal of the armed forces mentioned in article 43 of the Charter. It recommends the government to undertake, in a progressive and balanced manner, the reduction of national forces, the withdrawal of the forces stationed in foreign territories, and the withdrawal without delay of forces stationed in the territories of member States without their consent freely and publicly expressed in treaties or agreements consistent with the Charter and not contradicting international agreements.

وأول ما يلفت النظر في هذا القرار أنه يربط بحق بين نظام الدفاع الجماعي الذي يقوم عليه الميثاق ووجوب سحب القوات الأجنبية من الأراضي التي توابل فيها ، لأن وجود هذه القوات يتعارض — كما قدمنا — مع نظام الدفاع الجماعي .

ولنذكر هنا في ايجاز كيف صدر هذا القرار الهام من الجمعية العامة ، وما أدلى به ممثل مصر من بيانات أمام هذه الجمعية تفسيرا لهذا القرار .

في الدورة العادية الماضية للجمعية العامة (سنة ١٩٤٦) انتهز وفد مصر ظرفا مواتيا عندما أخذت اللجنة السياسية في بحث موضوع خفض السلاح واقامة رقابة دولية على التسليح ، وكان الوفد الفرنسي قد قدم في هذا الموضوع اقتراحا هذا نصه :

"The General Assembly, linking closely the problem of disarmament with that of security, recommends the Security Council to proceed with all possible speed to make available to it the armed forces referred to in article 43 of the Charter. It recommends governments to commence the gradual and balanced withdrawal of their forces stationing outside their own territories and demobilization of their own forces."

فقدم وفد مصر اقتراحا بتعديل يضيف الى الاقتراح الفرنسية الفقرة التالية :

"However, taking into consideration the letter and the spirit of the Charter, the armed forces stationed by States members of the United Nations on the territories of other States members without the free consent of the latter members must be withdrawn without delay."

وحوّل التعديل الى لجنة فرعية مهمتها بحث الاقتراحات التي قدمتها الوفود المختلفة في موضوع خفض السلاح وتنسيقها بقدر المستطاع ، فاقترح المندوب الهندي ادماج الاقتراحين الفرنسي والمصري في عبارة جديدة هذا نصها :

"The General Assembly regarding the problem of security as closely connected with that of disarmament recommends the Security Council to accelerate as much as possible the placing at its disposal of the armed forces mentioned in articles 43 of the Charter. It recommends the governments to undertake in a progressive and balanced manner the reduction of national forces, the withdrawal of the forces stationed in foreign territories, and the withdrawal without delay of forces stationed in the territories of States members without their free consent."

فقبل وفد مصر هذا الادماج اللفظي اذ رآه لا يغيّر شيئا في المعنى الذي أراده ، واتصل بالوفد الأمريكي يتحسس رأيه ، فرأى هذا الوفد مصرّا على أن يضيف الى التعديل في شكله المدمج المتقدم ذكره العبارة الآتية : "...expressed in treaties or agreements or any other agreements."

وقد قصد الوفد الأمريكي بهذه الاضافة أن يكون القرار - عند تطبيقه على الحالات السابقة على صدوره - غير ملزم للدول التي لها قوات عسكرية في أراضي دول أخرى بمقتضى معاهدات أو اتفاقات أن تسحب هذه القوات .

ولما كان اقتراح الوفد الأمريكي على هذا الوجه يتضمن اقرارا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، فتصبح هذه المعاهدة سببا مشروعا لبقاء الجنود البريطانية في مصر ، فقد قرر وفد مصر أن هذا يضرّ بالقضية المصرية . وأصرّ على أن يضاف الى التعديل الأمريكي عبارة تميّز بين المعاهدات التي تتفق مع هذا الميثاق وتدخل فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهذه غير جائزة .

فقبل الوفد الأمريكي وجهة نظر وفد مصر ، ورضي أن يكون التعديل الذي يتقدم به على الوجه الآتي :

"...expressed in treaties or agreements or any other arrangements, consistent with the Charter."

وعندما أخذت اللجنة الفرعية في بحث الموضوع ، تقدم الوفد الأمريكي بالتعديل المتفق عليه فناقشته اللجنة ، واقترح الوفد السوفيتي اضافة تزيده تعديدا . وانتهت اللجنة من مناقشتها بإقرار التعديل المصري مضافا اليه التعديل الأمريكي والتعديل السوفيتي على الوجه الآتي :

"...withdrawal without delay of forces stationed in the territories of member States without their consent freely and publicly expressed in treaties or agreements consistent with the Charter and not contradicting international agreements."

وأقرت اللجنة الأصلية التعديل على النحو المتقدم ، ثم أقرته بعد ذلك الجمعية العامة في هيئتها الكاملة ، وكان ذلك باجماع الآراء .

* * *

وقد رأى رئيس وفد مصر أن يبرز ما ينطوي عليه هذا التعديل من مسائل هامة تتصل اتصالا وثيقا بالقضية المصرية ، فألقى خطابين في الجمعية العامة ، أحدهما عند نظر الاقتراح الروسي الخاص بالقوات العسكرية المرابطة في الخارج ، والثاني عند نظر التعديل المصري بالذات . وننقل هنا بعض فقرات من هذين الخطابين مما يصلح أن يكون تفسيرا معتمدا للتعديل المصري .

وهذه هي بعض فقرات من الخطاب الأول :

"Le désarmement et la mise à la disposition du Conseil de Sécurité des forces armées impliquent une politique de défense par l'entremise des Nations Unies. Le stationnement des forces armées sur le territoire d'autres Etats implique une politique de défense par action unilatérale. Ces deux systèmes sont donc opposés l'un à l'autre. La politique de défense à travers l'organisation des Nations Unies est la seule qui puisse servir la paix et la sécurité internationales. Au contraire la politique de défense par action unilatérale impliquant le système suranné de l'équilibre des pouvoirs et des sphères d'influence conduit, et a déjà conduit effectivement dans le passé, au sacrifice de l'indépendance des petites nations et à des guerres mondiales. Nous en avons déjà subi deux dans les trente années qui viennent de s'écouler. L'esprit de la Charte favorise la politique de défense à travers les Nations Unies, et condamne la politique de défense au moyen de l'action unilatérale. Même lorsque la Charte aborde dans son article 51 la possibilité de défense par action unilatérale, qu'elle soit individuelle ou collective, cette mesure est considérée comme ayant un caractère exceptionnel et provisoire, et comme devant toujours être exécutée sous le contrôle du Conseil de Sécurité. En d'autres mots, la Charte met un terme au système suranné et qui a fait faillite de la défense unilatérale, et inauguré une ère nouvelle, celle de la défense coopérative et universelle."

Tout Etat membre jouit de sa pleine souveraineté. C'est la base même de notre Organisation. On trouve cette base définie dans

la Charte de la façon la plus claire et la plus explicite. L'article 2 dit en effet que l'organisation est fondée sur le principe de l'égalité souveraine de tous ses membres. L'un des buts principaux des Nations Unies selon la Charte elle-même est d'ailleurs de développer entre les nations des relations amicales fondées sur le respect du principe de l'égalité des droits des peuples et de leur droit à disposer d'eux-mêmes. L'égalité souveraine est par conséquent une règle d'ordre public international. Aucun Etat membre ne peut,même par un acte volontaire, abolir ou diminuer son égalité souveraine sans encourir par cela même la déchéance de son droit à être membre de notre Organisation. Or, il va sans dire que la présence de troupes étrangères sur le territoire d'un Etat membre pourrait constituer une violation de son indépendance, une diminution de sa souveraineté. C'est notamment le cas lorsque le stationnement de troupes est doublé d'un droit d'occupation et de contrôle imposé au pays. C'est en partant de ce principe que le paragraphe 7 de la résolution en cours d'examen recommande le retrait sans délai des troupes étrangères stationnées sur le territoire d'un Etat membre. Telle est la règle générale en cette matière. Il faut la retenir. Il est cependant une exception à cette règle. C'est le cas dans lequel les troupes étrangères se trouvent stationnées sur le territoire d'Etat intéressé avec son consentement librement et publiquement exprimé. Comme d'autres exceptions cette exception doit être limitativement interprétée. Il faut tout d'abord qu'on se trouve devant un consentement libre et public de la part de l'Etat sur le territoire duquel les troupes étrangères sont stationnées. Ce consentement peut revêtir la forme d'un traité, d'un accord ou de tout autre arrangement. Mais quelle que soit la forme qu'il prenne, il ne doit pas être entaché d'un vice de violence ou de pression. Il doit être libre, spontané et public. Le consentement arraché par la force, par l'intimidation, par la contrainte, par la menace des forces armées n'est point valable. Là où la force apparaît, le libre consentement disparaît. Cette définition du libre consentement n'est pas la seule. Il est une autre condition à remplir pour que le stationnement des troupes étrangères sur le territoire d'un Etat membre se justifie. Il faut que le consentement sous quelque forme qu'il se présente, qu'il soit exprimé dans un traité, un accord ou tout autre arrangement, soit compatible avec la lettre et l'esprit de la Charte. Bien que nécessaire, le libre consentement n'est pas suffisant. Le consentement doit en outre ne point déroger aux principes fondamentaux établis impérativement par la Charte. Or, nous venons de voir qu'un de ces principes impératifs est celui de l'égalité souveraine de l'Etat membre. En vertu de ce principe nous avons déjà fait constater que l'Etat membre ne peut, même par un traité librement négocié, renoncer à un attribut essentiel de sa souveraineté. Je m'arrête quelque peu sur ce point. Lorsque des troupes étrangères se trouvent stationnées sur le territoire d'un Etat membre, même avec le consentement de celui-ci, il n'est pas possible de déclarer de prime abord si ce stationnement est compatible avec le principe de l'égalité souveraine de cet Etat ou lui est contraire. Tout dépend du but et du caractère de la présence de ces troupes. Si le stationnement a lieu pour une durée prolongée et dans un but de domination, il y a atteinte à l'indépendance et à la souveraineté de l'Etat. Si, au contraire, le stationnement n'implique aucune idée de domination et a pour but uniquement de s'acquitter d'une tâche légitime et conforme aux fins et principes assignés par la Charte aux Nations Unies, un tel état de chose ne se heurte point au principe de l'égalité souveraine de l'Etat. La présence de troupes étrangères est alors

compatible avec la Charte. Tel est le critère auquel on doit s'arrêter pour déterminer si un accord ou traité portant sur le stationnement de troupes étrangères est compatible ou non avec la lettre et l'esprit de la Charte. C'est un critère tiré de la nature des choses, des textes de la Charte, et des principes fondamentaux du droit international."

+
+ +

ولا شك أن قرار الجمعية العامة هو قرار هام يطبق ، لا يقتصر تطبيقه على ما يجد من الأحوال بعد صدوره ، بل يتناول أيضا الأحوال السابقة على ذلك . وقد فهمت حكومة بريطانيا هذا الوجه ، وأرادته كذلك . وهذا واضح كل الوضوح من الظروف التي تقدم تبريرا التعديل المصري وما تلاه من التعديلات الأخرى ، كما بيّنا فيما تقدم . فهو إذن قرار ينطبق على حركة الانجليز ، بل هو قرار صدر من أجل مصر . ولما كان القرار يوجب بسحب القوات الأجنبية دون ابطاء من الأراضي التي ترابط بها أي دولة هي عضو في هيئة الأمم المتحدة ، وكانت هناك قوات بريطانية ترابط في أرض مصر ، فيجب على بريطانيا أن تقوم بسحبها دون ابطاء اذا أرادت أن تحترم قرار الجمعية العامة .

وقد ذكر القرار استثناء واحدا من هذه القاعدة هو أن يكون هناك رضاء صادر عن حرية واختيار وفي صورة علنية ، تفتعله معاهدات أو اتفاقات تكون متفقة مع الميثاق وغير مخالفة لاتفاقات دولية .

ولا يصح أن يقال أن معاهدة سنة ١٩٣٦ التي عقدتها مصر مع انجلترا في الظروف المعروفة ينطبق عليها هذا الاستثناء ، ويكون من شأنها أن تبرر بقاء القوات البريطانية في مصر ، لأن هذه المعاهدة يتخللها كل الشروط التي نص عليها القرار ، فهي لم تعقد عن حرية واختيار ، ثم هي على كل حال غير قائمة لتغيّر الظروف التي عقدت فيها ، وهي بعد لا تتفق مع الميثاق كما سبق أن بيّنا ، وتتعارض في الوقت ذاته اتفاقية دولية هامة هي اتفاقية قناة السويس .

وقد آن لنا أن نتناول هذه المعاهدة ببيان حاسم من جميع هذه الوجوه .

+
+ +

ب - معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة

قلنا ان معاهدة سنة ١٩٣٦ لا يصح أن يتخذ بها تبريرا لبقاء الجنود البريطانية في مصر، فهي معاهدة غير قائمة - ونستعرض هنا أسباب عدم قيامها، مرتبين هذه الأسباب بحسب تاريخ ظهورها -

فأول سبب يؤدي الى عدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ هو أنها منذ البداية لم تعقد عن حرية واختيار، وقرار الجمعية العامة صريح في أن المعاهدة التي تبرر بقاء القوات الأجنبية يجب أن تقوم على رضاء حر مختار -

والسبب الثاني هو أن المعاهدة منذ أبرمت وهي تتعارض مع اتفاقية قناة السويس المعقودة في سنة ١٨٨٨ - وهنا أيضا قرار الجمعية العامة صريح في وجوب أن تكون المعاهدة غير ملغية لالتزامات دولية -

والسبب الثالث هو أن المعاهدة قد تغيرت ظروفها، فهي قد عقدت لمواجهة الحرب العالمية الثانية، فتكون قد انتقلت أغراضها بانقضاء هذه الحرب، ولم يعد هناك مبرر لبقائها -

والسبب الرابع هو أن المعاهدة، بقيام ميثاق الأمم المتحدة، قد أصبحت تتعارض مع أحكام هذا الميثاق - وقرار الجمعية العامة يستوجب أن تكون المعاهدة متفقة مع أحكام الميثاق اذا أريد بها أن تكون سببا مشروعا لمرابطة قوات عسكرية أجنبية في أرض دولة هي عضو في هيئة الأمم المتحدة -

ونرى أن هذه الأسباب الأربعة من الوضوح بحيث تسوغ لمصر أن تطلب من مجلس الأمن أن يعلن عدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ -

* * *

(١)

معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعقد عن حرية واختيار

أكرهت مصر على قبول أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ الهبطة التي بيناها فيما سبق لوضع تقط تحت ضغط احتلال أراضيها بالقوات البريطانية بل الى ذلك تحت تأثير تهديد مباشر خطير سبق المفاوضات التي أفضت الى عقد هذه المعاهدة - وقد سبق أن سقنا لبيان هذا التهديد وثيقتين رسميتين تبادلهما رئيس الوزارة المصرية والمندوب السامي البريطاني في ١٢ فبراير سنة ١٩٣٦ تكفي تلاوتهما دون ما تعليق لكي يبدو التهديد - على جليته عن اللغة الدبلوماسية التي صيغ فيها والمجاملات المعتادة التي حشيت بها سطورها غير المستورة - ونعيد هنا بعض الفقرات من تلك الوثائق:

يقول رئيس الوزارة " قد توهتم بأن الاخفاق في عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جدية مما قد يحمل الحكومة البريطانية على اعادة النظر في سياستها نحو مصر - ولا يسع الشعب المصري وحكومته وهو واجه لتبعاته أن يحتقد أن معاهدات أو مفاوضات تعالج في ظل مثل تلك التحريجات يمكن أن تكون خالصة أو حرة " -

فيرد المندوب السامي " أخبركم بناء على تعليمات حكومتي أنها ترى أنها بينما تجد من الواجب أن تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى فانها ترى أنه ليس من الضروري أن يترتب على الفشل تأثير في حسن العلاقات بين البلدين " .

أللهم اذا لم يكن هذا هو التهديد المباشر فكيف يكون التهديد ؟

وما حكم معاهدة ديباجتها هذا التهديد وأطرافها من تعلمون ؟

أول أطرافها بريطانيا التي بعد أن احتلت مصر احتلالا غير مشروع منذ أواخر القرن الماضي لأغراض أنانية بحت وخلقت لنفسها مركزا مغتصبا فيها وظلت تحتلها وتتدخل في شئونها تؤيدها قواتها وأساطيلها أحست حيال خطر الحرب الداهم بأنها في حاجة الى مزيد من السلطان في هذا البلد المغلوب على أمره لتجعل منه قاعدة عسكرية منظمة تحتل أراضيه ومطاراته ومواليه وطرق مواصلاته ولا سبيل لها الى تنظيم ذلك الا بمعاهدة تفرضها على هذا البلد تجعل تشريعاته في خدمتها وتحت امرتها . وهي في نفس الوقت لا تنحرف عن سياستها التقليدية القائمة على التوسع وبسطيلفوذ هائل تريد أن تضفي على مركزها المغتصب ثوبا مشروعا يجعل من مصر تابعة لها في سياستها الخارجية معادية لأعدائها ، لا أعداء الحاضر فقط بل أعداء المستقبل ، لا الى أجل موقوت بل الى أبد الآبدين .

وترى لها الى ذلك أن تلوح لمصر تذكرها بأنها سبق لها أن فرضت حمايتها عليها في حرب سابقة وأنها مستطيعة أن تعيد الكرة في تلك الحرب المقبلة فلتركن مصر الى سبيل العقل ولترضخ للقوة ولتتحمل تلك الالتزامات ولتقبل هذا الوضع الجديد خير لها وأبقى ، وطرفها الثاني مصر التي تعلم أن مركز بريطانيا في أراضيها انما هو مركز غير مشروع يمس باستقلالها ويخدش كرامتها والتي ما زالت تنوء بحمل الاحتلال لم تستطع الفكاك منه لأنها لم تجد أمامها هيئة دولية تنصفها ، تدرك أن بريطانيا جادة في طلب المزيد من سلطانها تأهبا للحرب الداهمة . وتستمع الى التهديد قريب التحقيق فتجد نفسها حيال طرين : اما أن تطلق لنفسها حريتها في طلب حقوقها كاملة غير منقوصة فتفشل المفاوضات فيضيق بها صدر بريطانيا فتفرض عليها الحماية ، واما أن تطأطئ رأسها للعاصفة مؤقتا فتنقذ من سيادتها ما يمكن انقاذه وتنتزع من فك الأسد ما تطيق انتزاعه ، ثم هي توقن بأن معاهدة تقضي بتلك الأحكام التي تفرضها عليها بريطانيا انما هي معاهدة باطلة لاخلالها بأحكام اتفاقية دولية هي اتفاقية قناة السويس ، وتقرر أن بريطانيا انما تريد أن تفرض عليها تلك الالتزامات المبهظة خدمة لضرورة عاجلة ثم ما تلبث أن تنقضي تلك الالتزامات بزوال تلك الضرورة وتؤمن بأن الأوضاع الدولية ما تلبث بعد جلاء تلك الأحداث الداهمة وصفاء الجو أن تقوم على أسس جديدة تنحو بالسياسة الدولية منحى قويما وأن بريطانيا كما هو مفروض فيها ومطلوب منها سوف تأخذ نفسها بالعهد الجديد .

مصر حيال كل ذلك تقبل مرغمة تحت تأثير هذا التهديد توقيع المعاهدة .

وهل تجهل بريطانيا أن مصر لا تقبل أقل من الاستقلال التام وضعا دائما لها . ألم يكتب اللورد ألنبي المندوب السامي البريطاني في مصر الى اللورد كيرزون وزير خارجية بريطانيا في ١١ ديسمبر سنة ١٩٢١ يقول " لا يسعني الا أن أطلب اليكم والى حكومة جلالة الملك أن تصدقوني

اذا قلت انه ليس ثمّ مصري كائنا ما كانت آراؤه الشخصية يستطيع أن يوقع أية وثيقة لا تتفق في رأيه مع الاستقلال " .

وهل كان من المعقول أن تقبل مصر فرض هذه القيود الأبدية عليها لولا هذا التهديد المباشر تسنده القوات البريطانية المرابطة في مصر ولولا علمها أن هذه المعاهدة مصيرها الى الزوال بانتهاء الحرب التي كانت هي الدافع المباشر لعقدها ، ويقينها أن تلك الحرب سوف تطالعنا نهايتها بفجر عهد جديد وقيام هيئة دولية تستطيع أن تلجأ اليها تطلب منها انصافها ، تلك الهيئة التي ظلت تفتقدها في الماضي .

واذا قيل ان هذا التهديد لا يحول دون نفاذ أحكام المعاهدة لأن المكره أراد ولأن الاكراه ليس وجها للطعن في المعاهدات الدولية ، كان ردنا على ذلك أننا في عهد ميثاق الأمم المتحدة وأن الاكراه اذا لم يكن معتبرا عيبا يعيب رضا الدول وفقا لأحكام القانون الدولي في ظل العهد القديم فلأن الحرب كانت وسيلة مشروعة لفض المنازعات ، فكان من الجائز للمنتصر أن يفرض شروطه على المقهور في معاهدات الصلح ولا يقبل من هذا الأخير أن يحتج بأنه قبل هذه الشروط تحت ضغط الاكراه . أما الآن في عهد ميثاق الأمم المتحدة فان الحرب قد استبعدت من وسائل فض المنازعات ، وأقيمت علاقات الدول على أساس مبدأ المساواة في السيادة ، ومنعت الدول من استخدام القوة على أي وجه لا يتفق وأحكام الميثاق وتلك أسباب تتضافر كلها لمنع اكراه دولة دولة أخرى على القيام بعمل ما أو قبول التزام ما . أليس وزير الخارجية البريطانية نفسه هو القائل بمناسبة وجود القوات السوفيتية في ايران

" The British Government would regret any arrangement which might appear to have been extracted from the Government of Iran by compulsion, whilst the Soviet Government was still occupying a part of Iran.

" It was inadmissible to negociate, attempt to negiciate, or seek to obtain concessions from a small power in favour of a large power through the occupation of that country by armed forces."

ثم هو الذي يقول في نفس المناسبة :

" We are powerful countries, we are what is sometimes described as the Big Three. But we do represent power, and power does count in negociations.

" Yet, Iran, that small power has to negociate, with an army of I cannot tell how many thousands, on her territory at this moment. But it does seem to me for them to have to negociate alone with, shall I say, the watchfulness, the sense of justice and the holding of the balance of this new United Nations Organisations at their disposal, would be most unfortunate and would be misunderstood;

" Indeed, I personally take the view, if I was in this position and it was my Government, with the power, military and economic, that we represent that was in conflict or dispute or disagreement with any small power, I should welcome that small power having at its elbow the assistance of a Council of this character."

ولا ريب أن السيادة التي نادى بها الميثاق تجعل أمرا غير لائق أن تقام أوضاع أو مراكز دولية على أساس رضا يعيبه الضغط أو الاكراه ، وأن يعترف بهذه الأوضاع أو المراكز بحق البقاء في ظل الميثاق . بل ان الذي يتفق وحده دون غيره مع أحكام الميثاق هو أن المراكز الممتازة التي تحصل عليها دولة عظمى برضا دولة صغرى انتزعته منها بالقوة أو الضغط أو التهديد سافرا كان أو مستورا يجب أن يعتبر الرضا في شأنها معيبا .

ويجب أن يعتبر الرضا معيبا حتى لو كان سابقا على ميثاق الأمم المتحدة على الأقل متى كان هذا المركز الممتاز المنتزع بطريق الاكراه ما زال له مظهر مستند يجاف لمبادئ الميثاق .

والجمعية العامة عندما اشترطت أن يكون رضا الدولة التي ترابط القوات الأجنبية في أراضيها رضاء حرا لم تفرق بين رضاء حدث قبل الميثاق أو بعده .

* * *

(٢) معاهدة سنة ١٩٣٦ تناقض اتفاقية قناة السويس

عقدت اتفاقية قناة السويس في عام ١٨٨٨ وتتلخص أحكامها في حكمين رئيسيين :

الأول — تقرير حيدة القناة وحرية المرور فيها لجميع السفن على وجه المساواة حتى للسفن الحربية ولو كانت هذه السفن تابعة لاحدى الدول المحاربة .

الثاني — اعتبار مصر وحدها (وتركيا صاحبة السيادة الاسمية وقتئذ) صاحبة الحق في اتخاذ التدابير اللازمة لاحترام أحكام الاتفاقية والدفاع عن سلامة القناة وحيدتها وحرية المرور فيها . وهذا الحق لا يسقط ولا يحول دون استعمال الأحكام الواردة في الاتفاقية لتنظيم حرية المرور في القناة كما لا تحول تلك الأحكام دون اتخاذ مصر التدابير اللازمة للدفاع عن أراضيها .

أما الحكم الأول فأساسه اعتبار القناة طريقا عالميا للمواصلات ، وأما الحكم الثاني فأساسه أن مصر هي الدولة صاحبة السيادة عليها .

ومعاهدة سنة ١٩٣٦ في المادة الثامنة منها تستحدث حكما جديدا هو حق بريطانيا في وضع قوات لها بجانب القناة لتشترك مع مصر في الدفاع عنها . وأساس هذا الحكم ما تقضي به تلك المعاهدة من اعتبار القناة طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للأمبراطورية البريطانية .

وهذا الاعتبار الذي قالت به بريطانيا يجوز أن تقول به دول أخرى أوروبية مثل فرنسا وهولاندا والبرتغال من تملك أملاكها في أفريقيا أو آسيا . اذ القناة طريق أساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة لأملاكها جميعا . واعتبار القناة طريقا للمواصلات العالمية يستغرق تلك الاعتبارات جميعا ويستظهر هذا المعنى بالنسبة لهذه الدول كافة اذا قصد به أن تكون القناة طريقا أساسيا لمواصلات كل منها دون ما تخصيص . أما تخصيص بريطانيا دون غيرها بوصف القناة طريقا أساسيا لمواصلاتها وترتيب أثر خطير على هذا التخصيص هو تقرير حقوقا في ابقاء قوات لها على ضفاف القناة للدفاع عنها كما تنص معاهدة سنة ١٩٣٦ فهو حكم متعارض كل التعارض مع أحكام الاتفاقية متناف مع مبدأ الحيدة والمساواة الذي تقضي به . وهذا التعارض لا يعني الا بطلان معاهدة سنة ١٩٣٦ وهي معاهدة ثنائية لاخلالها بأحكام اتفاقية دولية معقودة بين عدة دول

اذ لا تملك دولتان بمحض ارادتهما الاخلال بالأحكام التي اتفقت عليها مجموعة من الدول لانشاء وضع دولي مثل الوضع الذي أنشأته اتفاقية قناة السويس . واذا كانت بريطانيا قد أبدت بعض التحفظات على الاتفاقية المذكورة فهي قد عادت بعد ذلك الى الاقرار بنفاذ أحكامها أكثر من مرة .

فعلت ذلك في الاتفاق الودي الذي تم بينها وبين فرنسا في سنة ١٩٠٤ ، اذ أعلنت في المادة السادسة من هذا الاتفاق انضمامها الى أحكام اتفاقية القناة المعقودة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ وقبولها تنفيذ هذه الأحكام (ولم تستثن الا النص القاضي باجتماع ممثلي الدول في القاهرة للسهر على تنفيذ المعاهدة) .

وفعلت ذلك أيضا في سنة ١٩٣٨ — أي بعد ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ — في التصريح الذي وقعته مع ايطاليا في روما في ١٦ ابريل سنة ١٩٣٨ ، وقد أعلنت الدولتان فيه ما يأتي :

" ان حكومة المملكة المتحدة البريطانية والحكومة الايطالية تؤكدان هنا مرة أخرى عزمهما الدائم على احترام الشروط الواردة في الاتفاقية التي أمضيت في الاستانة يوم ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ وعلى العمل بها ، وهي الاتفاقية التي تضمن في جميع الأوقات ولجميع الدول حرية استخدام قناة السويس " . وقد أبلغ كل من السفير البريطاني في روما والحكومة الايطالية نص هذا التصريح في يوم توقيعه الى وزير مصر المفوض في روما بصفته ممثلا لدولة المملكة صاحبة السيادة على القناة . وقد رد عليهما وزير مصر المفوض في نفس اليوم بما يأتي : " أتشرف باخطار سعادتكم بوصول المذكرة المؤرخة بتاريخ اليوم التي بلغتموني سعادتكم بها التصريح الخاص بقناة السويس الذي وقع اليوم منكم ومن سعادة ..... ولي الشرف بابلاغ سعادتكم أن الحكومة المصرية باعتبارها حكومة الدولة المالكة للقناة تثبت نية حكومة المملكة المتحدة والحكومة الايطالية وتشترك معهما فيها " .

ولا شك في أن وجود نقطة عسكرية في منطقة القناة يعتبر خرقا لحياد هذه القناة المضمون باتفاقية سنة ١٨٨٨ . وهذا هو ما يقوله اللورد ملنر نفسه في تقريره المعروف ، فقد ورد في هذا التقرير ما يأتي : " ان وجود جنود بريطانية في منطقة القناة المحايد يمكن أن يتنافى المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى التي لها مصلحة في تلك الترعة الدولية ، اذ حياد القناة مضمون باتفاقات دولية ، فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القناة اخلالا دائما يعد خرقا لذلك الحياد " .

ولا شك أيضا في أن وجود القوات البريطانية في منطقة القناة لمدة لا تقل عن عشرين سنة يجعل لبريطانيا امتيازا على جميع الدول بالنسبة الى هذه المنطقة . وهذا يتعارض مع المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٨٨٨ ونصها ما يأتي : " تقرر الدول الموقعة أنه تطبيقا لمبدأ المساواة فيما يتعلق بحرية الملاحة في القناة ، وهو المبدأ الذي يعتبر احدى دعائم هذا الاتفاق ، أنه لا يجوز لاحداها أن تحاول الحصول على مزايا اقليمية أو تجارية ولا على مزايا بالنسبة الى القناة في الاتفاقات الدولية التي يجوز عقدها في المستقبل . هذا مع الاحتفاظ بحقوق تركيا باعتبارها صاحبة السيادة " .

كذلك الدعوى معاهدة سنة ١٩٣٦ (على اشتراك بريطانيا وحدها - دون غيرها من الدول - مع مصر في الدفاع عن حيدة قناة السويس وحرية المرور فيها وسلامتها - يتعارض مع المادة ١ من اتفاقية سنة ١٨٨٨ التي تجعل هذا الحق لمصر وحدها ولا تطلب في ذلك معونة الا من تركيا (صاحبة السيادة وقت ذاك) . وهذا هو نص المادة ١ : " تتخذ الحكومة المصرية في حدود سلطاتها المستفادة من الفرمانات ومن الشروط الواردة في هذا الاتفاق الاجراءات اللازمة لاحترام تنفيذ هذا الاتفاق . واذا لم يتوافر للحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك ، لعليها أن تطلب معونة حكومة الدولة العلية ... " .

يتضح اذن من كل ذلك أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع اتفاقية سنة ١٨٨٨ من الوجوه الآتية :

(١) بينما تقرر اتفاقية سنة ١٨٨٨ ان القناة اقليم مصري وهو طريق عالمي للمواصلات ، اذ تضيف معاهدة سنة ١٩٣٦ معنى جديدا غير موجود في اتفاقية سنة ١٨٨٨ ، هو ان القناة طريق للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية . واتفاقية سنة ١٨٨٨ تقصد بجعل القناة طريقا عالميا للمواصلات ان يستفيد هذا العموم كل تخصيص للقناة في أن تكون طريقا للدولة بالذات .

(٢) بينما تجعل اتفاقية سنة ١٨٨٨ حق الدفاع عن حرية المرور في القناة وحيادها وسلامتها لمصر وحدها ، ولا تطلب المعونة في ذلك الا من تركيا وقت ان كانت لها السيادة ، اذا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تجعل بريطانيا - وحدها دون غيرها من الدول - شريكة لمصر في هذا الحق . والواجب ان يكون الحق في الدفاع عن القناة - ايما لو عجزت مصر من ذلك - لجميع الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨ لا لبريطانيا وحدها .

(٣) بينما تمنح اتفاقية سنة ١٨٨٨ ان تعطى أية دولة امتيازا بالنسبة الى القناة ، اذا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تجعل لبريطانيا امتيازا ذا خطر كبير هو أن ترابط بقواتها العسكرية في منطقة القناة لمدة لا تقل عن عشرين سنة .

(٤) بينما تكفل اتفاقية سنة ١٨٨٨ حياد القناة ، اذا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تخرق هذا الحياد لمصلحة بريطانيا من طريق قواتها العسكرية المرابطة في هذه المنطقة .

* * *

ومن العجيب ان بريطانيا لا ترى أن في وجود قواتها العسكرية في منطقة القناة اخلالا باستقلال مصر ، بل هي تزعم أن معاهدة سنة ١٩٣٦ التي تجعل لقواتها العسكرية هذا الحق لا تنطوي على اخلال بالمساواة في السيادة بينها وبين مصر ، وبريطانيا هي نفسها التي ترى ان وجود اية قوة عسكرية لروسيا في الدردنيل فيه اخلال باستقلال تركية لا تجوز الموافقة عليه . وقد صرحت الحكومة البريطانية بذلك اكثر من مرة . وآخر مرة صرحت فيها بذلك كانت على لسان السير بفن في مؤتمر العمال في بارجيت في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٧ ، اذ قال (نقلا من البرقيات الواردة في الصحف ، انظر الاهرام عدد ٣٠ مايو سنة ١٩٤٧) ما يأتي : " ان بريطانيا

لا تزال تريد أن تعيد الدول التي وقعت اتفاقية مونترو النظر في المعاهدة الخاصة بالدردنيل . ولكنها — أي بريطانيا — لا تستطيع بحال ما أن توافق على مطالب روسيا الخاصة بالحصول على قاعدة في المضايق . ان روسيا تريد الحصول على قاعدة في تلك المضايق ، ومن شأن ذلك أن يجعل تركيا تفقد جانبا لا يستهان به من استقلالها . ولهذا نرى لزاما علينا ان نرفض طلب روسيا " .

(٣) معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة لتغيّر الظروف التي عقدت فيها

لا حاجة بنا ان نفيض في تقرير القاعدة الدولية المعروفة من ان تغيّر الظروف من شأنه أن يسقط المعاهدات . وهذا هو مقتضى الشرط المعروف في القانون الدولي بشرط بقاء الشيء على حاله clause rebus sic stantibus ، فكل معاهدة تعتبر منطوية على شرط ضمني هو بقاء الشيء على حاله ، فاذا تغيّرت الظروف التي عقدت في ظلها المعاهدة ، او انقضت الاسباب التي أدت الى ابرامها فان ذلك يستتبع حتما انقضاء المعاهدة .

ومعاهدة سنة ١٩٣٦ لا تنطوي على شرط ضمني ببقاء الشيء على حاله فحسب ، بل هي تنطوي على شرط صريح بذلك . جاء ذكره في عدة مواضع نكتفي بالاشارة الى أهمها :

(١) قصد بالمعاهدة ان تساير الظروف العالمية العامة ، فنصت المادة العاشرة على انه ليس في احكام هذه المعاهدة ما يمس او ما يقصد به ان يمس بأي حال من الاحوال الحقوق والالتزامات المترتبة او التي قد تترتب لاحد الطرفين المتعاقدين او عليه بمقتضى عهد عصبة الامم او ميثاق منع الحرب الموقع عليه في باريس في ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٨ . ومعنى ذلك ان المحالفة التي فرضتها المعاهدة وان كانت ابدية ، الا انها في نظر واضعيها يجب ان تكون خاضعة للنظام الدولي الذي يحكم السلم العالمي .

(٢) رأينا ان المادة العاشرة من المعاهدة تنص على ان احكامها لا تمس احكام عهد عصبة الامم . والمادة ١٦ من هذا العهد تجعل للجمعية العامة للعصبة الحق في توجيه نظر الطرفين في معاهدة الى وجوب اعادة النظر فيها اذا اصبحت لا تتلاءم مع ما استجد من الظروف ، ومعنى ذلك ان مصر عندما وقعت على معاهدة سنة ١٩٣٦ جعلت هذه المعاهدة خاضعة لاعادة النظر وفقا لاحكام المادة ١٦ من عهد العصبة .

(٣) تقضي المادة ١٦ من المعاهدة في صراحة تامة باعادة النظر فيها بعد مدة معينة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك .

ويمكن القول بوجه عام ان واضعي معاهدة سنة ١٩٣٦ قصدوا اخضاعها للظروف الدولية التي كانت سائدة وقت ابرامها ، كما فعلوا في نظام الحلف والدفاع وفي نظام الامتيازات الاجنبية . وقصدوا كذلك اخضاعها للظروف التي ستسود في المستقبل وقد نصوا صراحة على ذلك في المادة ١٦ كما سبق القول .

ومن اليسير علينا بعد ذلك ان نثبت ان معاهدة سنة ١٩٣٦ قد تغيّرت ظروفها . ويكفي أن نشير الى الحقائق الآتية :

(١) أن الاماكن التي حددت لهذه النقطة العسكرية ، والشروط التي فرضت على مصر ، والطرق والسكك الحديدية التي ورد ذكرها في المعاهدة ، وغير ذلك من الملابسات ، كل هذا قاطع في أن المقصود من المحالفة هو التحصن ضد الحرب التي كان العالم يتوقعها وقت ابرام المعاهدة ، وهي الحرب التي نشبت فعلا بين الحلفاء ودول المحور ، وانتهت باندحار دول المحور اندحارا نهائيا . فتكون المعاهدة بذلك قد استنفدت أغراضها . ويمكن القول أن المعاهدة قد رهنت بشرط فاسخ هو بدء الحرب العالمية الثانية ، وقد انقضت الحرب ، فتحقق الشرط بالتبعية المعاهدة .

(٢) ان الحرب العالمية الاخيرة قد استحدثت من الجديد في الفن الحربي وفي الاسلحة الحربية ما جعل الاحتياطات العسكرية التي اتخذت في سنة ١٩٣٦ لا غناء فيها . ولا شك ان هذا يلقي على الامبراطورية البريطانية بمراجعة خططها الاستراتيجية ، وواضح انها قد فعلت ذلك بدليل أنها أعلنت في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ استعدادها للجلاء عن مصر .

(٣) أن نظام الدفاع الفردي الذي قامت عليه معاهدة سنة ١٩٣٦ قد حل محله منذ قيام الميثاق نظام الدفاع الجماعي كما سبق القول . فاصبح من غير المفهوم التمسك بهذه المعاهدة بعد أن تغير الاساس الذي تقوم عليه هذا التغير الجوهري .

فلن ان انجلترا نفسها قد سلمت بتغير ظروف المعاهدة في الرد الذي استجابت فيه بفتح باب المفاوضة ، وفي تسليمها في المفاوضات التي جرت بعد ذلك بالغاء هذه المعاهدة جملة واحدة .

وتسعى انجلترا مع ذلك ان تحل معاهدة جديدة محل المعاهدة التي انقضت بتغير الظروف ، وقاتها ان الميثاق قد اغناها عن ذلك ، تعتبر بحكم انها عضو في هيئة الامم المتحدة ، قد قبلت التبعات التي تفرضها عاقدا يقتضي المادتين ٤٣ و ١٠٦ من الميثاق .

وهي تعلن أنها على أتم استعداد للاتفاق مع مجلس الامن على أن تضع تحت تصرفه ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن الدولي ، وفقا للمادة ٤٣ من الميثاق .

وتعلن فوق ذلك انها على كامل الاستعداد ، وفقا للمادة ١٠٦ ، للتشاور مع الدول الخمسة ومع اعضاء الامم المتحدة الآخرين ، كلما اقتضت العمل ، للقيام نيابة عن الهيئة بالاعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والامن الدولي ، وذلك الى ان يصبح الاتفاق الذي تعقده مع هذا المجلس معمولا به على الوجه الذي يرى مجلس الامن انه اصبح يستطيع البدء في احتمال مسئولياته .

* * *

[٤]

معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع احكام الميثاق .

حيث ان استعراض احكام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وبيان أنها تقوم على نقطة عسكرية تحتفظ بها انجلترا في منطقة القنال وقت السلم ، وعلى تحالف دائم ابدي يقوم بين مصر وبريطانيا ،

وكلا الأمرين يتعارض تعارضا صريحا مع أحكام الميثاق .

* * *

أما النقطة العسكرية التي تحتفظ بها انجلترا وقت السلم ، فقد بيّنا فيما تقدم أن أحكام الميثاق تتعارض مع وجودها . ورأينا أن هذه الأحكام تميّز ما بين وقت الحرب ووقت السلم . ففي وقت الحرب لا تجوز مرابطة جنود أجنبية في أرض دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة إلا تطبيقا للمادة ٥١ وبعد استيفاء شروطها كما قدمنا . وتكون المعاهدة التي ترابط بمقتضاها هذه القوات ضربا من ضروب التنظيمات الاقليمية التي نص عليها الميثاق .

وفي وقت السلم لا يجوز أن ترابط جنود أجنبية في أرض إلا لبلد تحت الوصاية . وذلك طبقا للمادة ٨١ من الميثاق ، وهي تنص على أنه " يجوز أن يحدد في أي اتفاق من اتفاقات الوصاية مساحة استراتيجية قد تشمل الاقليم الذي ينطبق عليه نظام الوصاية بعضه أو كله " . أما البلد الذي لا يكون تحت الوصاية ، ويكون عضوا في هيئة الأمم المتحدة ، فلا يجوز أن يكون مساحة استراتيجية ، ولا أن ترابط في أرضه قوات أجنبية وقت السلم ، لأن في هذا فرض سيطرة عليه ، وفي فرض السيطرة عليه اخلال بمبدأ المساواة في السيادة . ويؤكد هذا الحكم المادة ٧٨ من الميثاق ، وهي تنص على أنه " لا يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التي أصبحت أعضاء في هيئة الامم المتحدة " ، اذ يجب أن تقوم العلاقات بينها على احترام مبدأ المساواة في السيادة " .

ومما يقطع في ذلك أيضا أن فرنسا تقدمت في سان فرنسيسكو باقتراح يرمي الى انشاء مناطق استراتيجية وقوة بوليس دولية مما يستتبع اقرار مبدأ مرابطة القوات الأجنبية في أراضي دولة لا تكون تحت الوصاية ، ولكنها سحبت اقتراحها أمام المعارضة الشديدة التي وجهت اليه ، فلم يتقرر مبدأ انشاء المناطق الاستراتيجية الا في البلاد الموضوعة تحت الوصاية كما قدمنا . وفي مناسبة مناقشة القواعد العسكرية التي سينشئها مجلس الأمن اقترح مندوب أورجواي التعديل الآتي : " يتلقى البلد الذي ستنشأ فيه قواعد كبيرة للعمليات الحربية أو البحرية أو الجوية ولا يستطيع تمويلها وحده معونة اقتصادية وفنية اذا طلب ذلك ، على أن تظل تلك القواعد تحت امرة ذلك البلد ، وعلى أن يديرها رجال من رعايا البلد المذكور دون غيرهم " . وقد قدمت أخيرا لجنة أركان الحرب لمجلس الأمن أول تقرير لها الى المجلس ، ويتبين من هذا التقرير أن الدول الكبرى ليست متفقة فيما بينها هل يجوز للقوات التابعة لمجلس الأمن أن ترابط في نقط عسكرية داخل أراضي الدول الاعضاء ، أو لا يجوز لها الا حق المرور باتفاقات خاصة وفي الوقت المناسب ؟ وهذا يدل على التشدد في السماح لقوات عسكرية أن ترابط في غير بلدها ، حتى لو كانت هذه القوات هي القوة التابعة لمجلس الأمن .

ولا يوجد الا استثناء واحد يجوز فيه أن ترابط قوات أجنبية في أرض دولة من الاعضاء ، هو أن يقع ذلك برضاء هذه الدولة رضاء باقيا مستمرا . وقد رأينا فيما تقدم أن هذا الجواز مبني على أن الرضاء الباقي المستمر انما هو رخصة يجوز في أي وقت الرجوع فيها ، فينتفي احتمال السيطرة . ولا يكفي الرضاء ابتداء ، بل يجب أن يكون هذا الرضاء باقيا مستمرا ، لأن الرضاء اذا انقطع وبقيت الجنود الأجنبية مرابطة بالرغم من انقطاع الرضاء ، كان في هذا معنى السيطرة .

ويترتب على ذلك أن المعاهدة التي تجعل الحرب لقوات دولة من الأعضاء أن ترابط في أرض دولة أخرى من الأعضاء في وقت السلم تكون متعارضة مع أحكام الميثاق ، لأن المعاهدة تتضمن معنى الالزام ، والالزام يتنافى مع الرضعة .

ويستخلص من ذلك أن قيام قوات أجنبية في أرض دولة من الأعضاء غير جائز ، سواء أريدت القوة ، أم أدى المواقع الى ارتضائه ، أم نشأ من تنفيذ : معاهدة . فتكون معاهدة سنة ١٩٣٦ متعارضة الان مع أحكام الميثاق فيما يخص المنطقة العسكرية .

+ +

وهي متعارضة أيضا مع أحكام الميثاق فيما يخص المحالفة الأبدية . وقد قدمنا أن المحالفة الأبدية لا تقوم الا بين أجزاء الدولة الواحدة أو بين التابع والمتبوع . ولما كانت مصر ليست جزءا من المملكة المتحدة ، فلا يبقى الا أن تكون تابعة لها . والتبعية اخلال بمبدأ المساواة بين الدول .

ويكفي للتثبت من ذلك الرجوع الى أحكام التحالف في معاهدة سنة ١٩٣٦ . فهي تفرض على مصر واجبات ثقيلة في حالة الحرب ، ولكنها واجبات تقف عند حدود الأراضي المصرية . فالمساعدة التي تقدمها مصر لانجلترا في وقت الحرب ليست مساعدة الند للند ، بل هي مساعدة تقدمها مصر لانجلترا في حماية مصر نفسها . فهل يكون محالفا حقا أن تتعهد دولة بأن تحمي دولة أخرى ، فتتعهد الدولة الأخرى أن تساعد الدولة الأولى في قيامها بهذه الحماية ! أليس هذا تعاقدا ينتج في الأصل وبالذات على حماية الدولة الأخرى ، حتى لو كان في هذه الحماية حماية للدولة الأولى ؟ ثم يكون هذا التعاقد الى الأبد ! أليست هذه صورة مستورة أو بكنوسة من صور الحماية ! وهي حماية لا تقتصر على وقت الحرب ، بل تمتد الى وقت السلم اذ تتعهد مصر ألا تتخذ في علاقاتها مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة . ومعنى هذا أن جميع علاقات مصر الخارجية تخضع لاشراف انجلترا ورقابتها ! ويكون هذا أيضا الى الأبد ! ومما يلفت النظر أنه بالرغم من أن المادة الرابعة عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ تقضي بأن هذه المعاهدة تلغي جميع الاتفاقات او الوثائق السابقة التي يكون استمرار نفاذها منافيا لأحكام هذه المعاهدة ، فان فرنسا لا تزال تتمسك باتفاقية سنة ١٩٠٤ ، وقد صرحت بذلك في احدى المناسبات !

لا شك اذن في أن هذا التحالف الأبدي بما يجره من واجبات في وقت الحرب وفي وقت السلم مما يتضمن معنى من معاني التبعية ، والتبعية تتنافى مع المساواة . والمساواة واجبة بمقتضى أحكام الميثاق . فالتحالف الأبدي يتعارض مع هذه الأحكام .

+ +

فيتبين اذن أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع أحكام الميثاق . وقرار الجمعية العامة صريح في أن المعاهدة التي تتعارض مع أحكام الميثاق لا تصلح سببا مشروعا لبقاء قوات أجنبية في أرض دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة .

وليس يعنينا بعد صدور قرار الجمعية العامة أن نرجع الى المادة ١٠٣ من الميثاق ، وتنص هذه المادة على أنه " اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على الميثاق " . وقد قيل في صدد هذه المادة انها أضيق مجالا من نظيرتها في عهد عصبة الأمم ، فقد كانت المادة ٢٠ من هذا العهد تقضي بالغاء المعاهدات التي تتعارض معه ، أما الميثاق فيكتفي بترجيح الالتزامات الناشئة عنه على الالتزامات الناشئة عن المعاهدات الأخرى ، فهو لا يلغي بطريق مباشر المعاهدات التي تتعارض مع أحكامه ، ولا يعرض لذلك الا بطريق غير مباشر في ثنايا المادة ١٤ حيث أجيز للجمعية العامة أن توصي باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف أيا كان منشأه تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم .

ومهما يكن من أمر تفسير المادة ١٠٣ من الميثاق ، فان فيها الغناء للقضاء على معاهدة سنة ١٩٣٦ . وأقل ما يمكن أن تفسر به هذه المادة هو أنه متى وقع تنافر بين الالتزامات الواجبة بالميثاق والالتزامات الواجبة بمعاهدة أخرى ، فلا تلغى هذه الالتزامات الأخيرة ، ولكن لا يعمل بها الى الحد الذي تتعارض فيه مع الالتزامات الأولى . ويستوي أن يكون التعارض راجعا الى طبيعة الالتزامات نفسها أو يكون نتيجة لتطبيق أحكام الميثاق في ظروف معينة . والتزامات مصر الواجبة بالميثاق تتعارض مع التزاماتها الواجبة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ . ذلك ان التزاماتها الواجبة بالميثاق تصدر عن فكرة الدفاع الجماعي ، تشترك فيه مصر مع سائر الدول ، لا مع انجلترا وحدها ، تحت رقابة وتوجيه من مجلس الأمن . أما التزاماتها الواجبة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ فتصدر عن فكرة الدفاع الفردي ، تنفرد به مصر وانجلترا وحدهما ، دون سائر الدول ، فتلتزم مصر أن تبذل لانجلترا المعونة وقت الحرب وأن تقبل بقاء قوات بريطانية في أرضها وقت السلم ، دون أن تكون هناك رقابة أو توجيه من مجلس الأمن ، ودون مراعاة للشروط المنصوص عليها في المادة ٥١ من الميثاق . فالتعارض ظاهر بين هذين النوعين من الالتزامات ، ويرجع الى طبيعة الالتزامات نفسها . فالواجب اذن تعطيل الالتزامات الواجبة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ الى الحد الذي تتعارض فيه مع الالتزامات الواجبة بالميثاق . فلا تعود مصر ملتزمة بدفاع فردي مع انجلترا وحدها الا في حدود المادة ٥١ من الميثاق ، ولا تعود بوجه خاص ملتزمة باستبقاء قوات بريطانية في أرضها وقت السلم .

على أننا اذا أردنا أن نخرج من هذا المجال الضيق الذي تدور فيه المادة ١٠٣ من الميثاق الى المجال الواسع الذي يسمح مباشرة باعادة النظر في المعاهدات التي لم تعد صالحة للتطبيق كما كان عهد العصبة يقضي ، لوجدنا سندا لذلك في المادة العاشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ . فقد قدمنا أنها تقضي بأن معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تمس أحكام عهد عصبة الأمم ، بما في ذلك المادة ١٩ من هذا العهد التي تبيح اعادة النظر في المعاهدات .

فمصر اذن قد تعاقدت مع انجلترا في سنة ١٩٣٦ على أساس عهد عصبة الأمم ، أي على أساس وجوب اعادة النظر في المعاهدة متى أصبحت غير صالحة للتطبيق .

فلمصر اذن أن تستند الى المادة ١٠٣ من الميثاق والى المادة ١٩ من العهد ، ولكنها تستند فوق هذا وذاك الى قرار الجمعية العامة ، فقد جاء هذا القرار صريحا ، وخطا بنا خطوة أوسع من الميثاق . وهو كما رأينا لا يعتبر سندا مشروعا لبقاء القوات الأجنبية في أرض دولة من الأعضاء أية معاهدة تكون متعارضة مع الميثاق .

+
+ +

(*)

هذه هي الأسباب التي من أجلها تعتبر مصر أن معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة . فهي لا تصلح اذن أن تكون مبررا لبقاء الجيوش البريطانية في مصر .

والأسباب التي بسطناها فيما تقدم هي من الوضوح بحيث لا يحتاج مجلس الأمن الى استشارة قانونية خاصة للحكم على عدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ . وكيف يمكن أن يتردد مجلس الأمن — وأمامه معاهدة تفرض على مصر تحالفا أبديا مع انجلترا ، واحتلالا عسكريا لمدة عشرين سنة على الأقل — كيف يتردد في أن يقول ان هذه معاهدة تتعارض مع الميثاق ، وأن هذا التعارض ظاهر من عبارات المعاهدة نفسها ، فليس في حاجة الى بحث قانوني خاص أو الى أي عناء في استظهاره .

ان المستر بفن نفسه كثيرا ما وصف معاهدة سنة ١٩٣٦ بأنها معاهدة عتيقة تنقصها الروح العصرية ، وبأنها تقرر الاحتلال . وقد أوردنا أقوالا له في ذلك . وها هو في الشهر الماضي (١٩ مايو سنة ١٩٤٧) يعيد هذا القول في مؤتمر حزب العمال الذي انعقد في مارجيت ، فيصرح بما يأتي نقلا عن البرقيات المنشورة في الصحف (الأهرام ٢٠ مايو سنة ١٩٤٧) : " ولما خف الخطر وولينا الحكم ، لم نرض قط بالنزول عن مركزنا ، والذي أبدينا استعدادنا لقبوله هو استبدال معاهدة بين تدين بالمعاهدة القائمة على أساس الاحتلال وهو أساس عتيق " .

وبريطانيا نفسها اعترفت بوجوب الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ووافقت مصر على ذلك ، فكانت أول مادة في مشروع صدقي — بفن هي التي تنص على هذا الالغاء .

+
+ +

لذلك تحرص مصر على أن تبين أن النزاع القائم بينها وبين بريطانيا ليس نزاعا قانونيا مما يدخل في نطاق الفقرة الثالثة من المادة ٣٦ من الميثاق ، وأن الخلاف بين الدولتين ليس هو مجرد خلاف على تقرير ما اذا كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ قائمة أو غير قائمة . ان الخلاف أكبر من ذلك خطرا ، فان بريطانيا سلمت لمصر بوجوب الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فلا خلاف اذن في أن هذه المعاهدة ، مهما كان الأمر في صحتها أو في بطلانها ، واجبة الالغاء . وانما الخلاف هو فيما يأتي : ما الذي يقوم مقام معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد الغائها ؟ انجلترا تقول معاهدة تحالف أخرى تتعاقد عليها مع مصر ، ومصر تقول بل يجب أولا أن ترد الى مصر سيادتها ، وأن يعترف

لها بحقوقها الطبيعية في استقلالها وفي وحدتها ، ثم يشهر بعد ذلك في أمر التحالف ، فالنزاع اذن بين مصر وانجلترا يتعلق بعبادة مصر واستقلالها ووحدتها لا يمجرد خلاف على مسألة قانونية .

وبعد فان الفقرة الثالثة من المادة ٣٦ تنص على ما يأتي : " على مجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة أن يراعي أيضا أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع — بصفة عامة — أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقا لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة " . ومن المقرر أن هذا النص لا يجيز لمجلس الأمن أن يوصي مصر وانجلترا أن يعرضا نزاعهما على محكمة العدل الدولية ، وذلك لأسباب ثلاثة :

السبب الأول هو أننا لسنا بصدد منازعة قانونية بحتة ، بل ان العنصر الغالب في نزاع مصر مع انجلترا هو ، كما قدمنا ، العنصر السياسي ، اذ الأمر يتعلق بالاستقلال والسيادة .

والسبب الثاني هو أن النص — وهو اذا طبق على النزاع فلا يطبق الا من طريق الاحالة عليه من المادة ٣٧ لأن هذه المادة وحدها هي المتحدثة كما قدمنا — لا يلزم مجلس الأمن بالتوصية بالعرض على محكمة العدل ، بل كل ما يقوله النص هو أن مجلس الأمن يراعي ذلك بصفة عامة .

ومراعاة المجلس ذلك بصفة عامة تقتضي أن يميز بين منازعات قانونية يرى عرضها على محكمة العدل ، وأخرى يحتفظ بها ليوصي هو نفسه بتسوية لها . وأخيرا ، معيار للتمييز بين هذين النوعين هو ما قدمناه من أن المنازعات التي لا تحتاج الى بحث خاص أو الى مناه الكشف عن وجه الحقيقة فيها يستطيع المجلس ليقوم بتسويتها بنفسه ، لا حاجة لسرعتها على محكمة العدل ما دام الأمر فيها ظاهرا بين الوضوح . وقد قدمنا أن هذه هي حالتنا .

والسبب الثالث هو أن النص يشترط في التوصية بالعرض على محكمة العدل الدولية أن يكون ذلك وفقا لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة . واذا رجعنا الى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وجدناه يقضي في المادة ٣٦ بجواز أن تقر الدولة الولاية الاجبارية للمحكمة ، بحسن اقرار منها ، في جميع المنازعات القانونية المتعلقة بمسائل معينة . وقد سبق للحكومة المصرية في سنة ١٩٣٨ أن صرحت بقبولها الولاية الاجبارية للمحكمة الدائمة — وهذا يسري بطبيعته على المحكمة الجديدة — في المسائل المعينة المشار اليها في المادة ٣٦ ولمدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ التصديق على التصريح . ولكن الحكومة المصرية علقت قبولها هذا على تحفظات يعنينا أن نستظهر منها التحفظ الثالث ، وهو يقضي بأن يستبعد من ولاية المحكمة الخلاف المتعلق بحقوق سيادة مصر أو بمسائل تدخل طبقا للقانون الدولي في صميم ولايتها . ولا شك في أن مصر لا تستطيع أن تجعل المسائل التي تتعلق بسيادتها واستقلالها ووحدتها موضوعا للتحكيم . ولا توجد دولة في العالم ترضى بذلك ، وقد قدمنا أن عرض معاهدة سنة ١٩٣٦ على محكمة العدل الدولية هو تحكيم في سيادة مصر واستقلالها ووحدتها . وهذا امتناع ليس فحسب يقتضي التحفظ الذي تشترط به مصر ، بل أيضا يقتضي القواعد الدولية المستقرة في هذا الشأن . ويترتب على ذلك أن النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لا يسمح بعرض معاهدة سنة ١٩٣٦ على هذه المحكمة . واما كان مجلس الأمن لا يوصي بعرض نزاع على محكمة العدل الا وفقا لأحكام نظامها الأساسي ، فهو اذن لا يستطيع أن يوصي بعرض النزاع القائم ما بين مصر وانجلترا على هذه المحكمة .

السودان

القسم الأول

وحـــدة وادى النيـــل

عناصـــر الوحـــدة

"If the reader will look at a map of the Nile system, he cannot fail to be struck by its resemblance to a palm-tree. At the top the green and fertile area of the Delta spreads like the graceful leaves and foliage. The stem is perhaps a little twisted, for the Nile makes a vast bend in flowing through the desert. South of Khartoum the likeness is again perfect, and the roots of the tree begin to stretch deeply into the Sudan. I can imagine no better illustration of the intimate and sympathetic connection between Egypt and the southern provinces. The water - the life of the Delta - is drawn from the Sudan, and passes along the channel of the Nile, as the sap passes up the stem of the tree, to produce a fine crop of fruit above. The benefit to Egypt is obvious; but Egypt does not benefit alone. The advantages of the connection are mutual; for if the Sudan is thus naturally and geographically an integral part of Egypt, Egypt is no less essential to the development of the Sudan. Of what use would the roots and the rich soil be, if the stem were severed, by which alone their vital essence may find expression in the upper air? Here, then, is a plain and honest reason for the River War. To unite territories that could not indefinitely have continued divided; to combine peoples whose future welfare is inseparably intermingled; to collect energies which, concentrated, may promote a common interest; to join together what could not improve apart - these are the objects which, history will pronounce, have justified the enterprise."

ان الذى قال هذا عن وحدة وادى النيل ليس مصريا كما قد يظن . لقد جرى هذا التشبيه الدقيق الرائع على قلم رجل من الانجليز . لا بل على قلم قطب من أقطاب الاستعمار البريطانى ، هو المستر تشرشل رئيس حزب المحافظين ، وأكبر غلاة المستعمرين . وقد ختم بهذه العبارات الرائعة كتابه المعروف "The River War. 1902 pp. 363-364" وله تشبيه آخر لا يقل فى الروعة عن هذا التشبيه اذ يقول : " ان السودان كخطاس ، مصر أنبوبته التى يستنشق منها الهواء . فاذا فصل السودان عن مصر ، انقطع عنه الهواء فمات مختنقا " .

وليس من شك فى أن السودان يضمه الى مصر عناصر وحدة وثيقة . وهى عناصر متنوعة ، لعلنا نستطيع جمعها اذا قسمناها الى عناصر طبيعية واجتماعية واقتصادية .

* * *

١ـ العناصـــر الطبيعيـــة

هى عناصر جغرافية وانثوجرافية واستراتيجية .

(١) العناصر الجغرافية

" والواقع ان شمال الوادى مدين بوجوده وخصوبته للجنوب . فقد كان مجرى النيل فيه كما كان الوادى لسانا بحريا فى العهود الجيولوجية القديمة ، ثم انحسر البحر عنه ، وبدأت مياه النيل تجرى فيه ، وتحمل اليه من الجنوب تلك العناصر التى كونت أراضيه . فتربة مصر تربة منقولة

ثم تتكون محليا ، والمعادن التي تتركب منها انما يمكن أن ترد الى تكوينات معينة في الأراضي التي يجري فيها النيل قرب منابعه المختلفة ..... ولا تزال هذه المصادر التي خلقت تربة مصر تمدنا مع كل فيضان بما يجدد حيوية الأرض ، ويعوضها مما فقدته من الخصوبة " .

" والملاحظ أن الطبيعة قد أكدت هذه الوحدة بين شطري الوادي بما هو واضح من تدخل كثير من المظاهر الطبيعية في الشمال والجنوب ، فمظاهر السطح تكاد تجري بنظام واحد ، وحالة المناخ والنبات انما هي حالة تدرج طبيعي لا يحس الانسان فيه بانتقال فجائي بين مصر والسودان ، وليس هنالك عقبات لم يمكن التغلب عليها ..... ويمكننا أن نقرر ... أن الحدود الفاصلة بين الأراضي المصرية والأراضي السودانية لا يمكن الا أن تكون حدودا صورية أو اتفاقات ادارية . اذ ان الأسس الجغرافية للحدود الصحيحة لا يتوافر منها أساس واحد يمكن أن يستند اليه ، فليس هنالك تضاريس تستدعي هذا الفصل ، وليس هنالك انتقال طبيعي فجائي يمكن أن تبرر به هذا التحديد ، وانما تؤيد العوامل الطبيعية كلها الاتصال والاندماج . سيما أن هذه الحدود القائمة انما تقسم أراضي القبيلة الواحدة بمراعيها وآبارها ، فتترك جزءا منها داخل حدود مصر ، وتترك الجزء الآخر منها في حدود السودان " .

+
+ +

(٢) العناصر الاتنوجرافية

" نحن الان في حوض النيل أمام تدرج بطيء لمسناه في المظاهر الطبيعية بمناخها ونباتها . وسنلمسه هنا ونحن نتعرض للجماعات المختلفة التي تسكن وادي النيل ، وتتوزع بين أقاليمه في الشمال والجنوب . وسواء أخذنا لون البشرة أو شكل الأنف أو تركيب الشعر ، فستظل هذه الحقيقة قائمة . اذ من المستحيل أن نرى تغيرا فجائيا في أحدها ونحن ننتقل من منطقة الى منطقة أخرى مجاورة . وعلى هذا فان الخط الذي يرسمه بعض الكتاب فاصلا بين ما يسمونه أفريقيا الزنجية وأفريقيا القوقازية ..... ويقسمون السودان على أساسه الى سودان شمالي قوقازي وسودان جنوبي زنجي ، هذا الخط ينبغي ألا نغالي في أهميته العلمية ، وأن ننظر اليه كمحاولة من تلك المحاولات التي تقرب بها صور الأشياء الى أذهان العامة أو صغار التلاميذ " .

والتاريخ الاتنوجرافي لسكان وادي النيل يدل على أن هناك عنصرين غاليين تعاقبا على الوادي ، هما العنصر الحامي ثم العنصر السربي .

أما العنصر الحامي فقد تحرك في موجات مختلفة متعددة ، ووصلت الحركات الشمالية منه الى مصر ، وأعطت لسكانها طابعهم الأساسي . كذلك طبع العنصر الحامي سكان النوبة بطابعهم الجنسي . ووصلت الموجات الحامية الى السودان نفسه ولكنها اختلطت هناك بالأثر الزنجي . ولما كان هذا الأثر لا يحول دون وصوله الى جهات السودان حواجز طبيعية ، فانه أصبح أبرز وأظهر كلما تحركنا جنوبا في حوض النيل . على أن العنصر الحامي ظل هو المتغلب في سكان السودان حتى سكان الجنوب . ومن الخطأ أن ندخل جنوب السودان في النطاق الزنجي ، ويبرز هذه الحقيقة الاستاذ سليجمان أكبر ثقة انجليزي في النواحي الاتنولوجية

للسودان ، اذ يقول في مقال له عن "المشكلة الحامية في السودان المصري الانجليزي" (مجلة المعهد الملكي للعلوم الانثروبولوجية مجلد ٣٣) : " فاذا التفتنا الى القبائل شبه الزنجية التي يبدو فيها مظاهر الدم الحامي ، فان الجماعات النيلوتية — وهي التي تسكن أعالي النيل — أول ما يستحق الاعتبار . فليس من شك في وجود عنصر غريب غير زنجي بين الشلوك — أشد الجماعات النيلوتية تطرفا نحو الشمال — وعلى الرغم من أن هذا العنصر الغريب لا يظهر بنفس الوضوح في الدنكا والنوير فلا يمكن أن يكون هنالك شك في وجوده فيهما أيضا . وان صلتهم الوثيقة بالشلوك في صفاتهم الجثمانية وفي حضارتهم لمما قد يبيّن أن نفس العناصر — وان كانت بنسب مختلفة نوعا ما — قد تغلغلت في القبائل الثلاث كلها " . لذلك لم يكن غريبا أن يطلق الكتاب على سكان الجزء الجنوبي من السودان اسم "أشباه الزنوج" حتى لا يخلطون بينهم وبين الزنوج الحقيقيين . وهذه أيضا تسمية غير موفقة لأن فيها معنى تغليب العنصر الزنجي ، مع أن العنصر الحامي هو المتغلب . ولذلك كان الأولى أن تسمى بأنصاف الحاميين أسوة بجماعات تقرب في صفاتها من صفات سكان جنوب السودان ، كسكان الهضبة الاستوائية ، وقد أطلق عليها هذا الاسم . أما الجزء الشرقي من وادي النيل بين العطبرة والبحر الأحمر ، فان الأثر الحامي فيه قوي جدا ، فهنالك تسكن جماعات البجاه ، وهم يمثلون الصفات التي عرفت في مصر منذ عهود ما قبل الأسرات ، وينقسمون أربعة أقسام رئيسية : العبابدة ويسكنون صحراء مصر الشرقية ، والبشاريون وتقسمهم الحدود الادارية بين مصر والسودان ، والهادندرة وينتشرون جنوب أرض البشاريين في منطقة تصل الى طوكر ، وبنو عامر ويسكنون جنوب منطقة الهادندرة ممتدين الى الارتريه بل والى الحبشة نفسها .

ثم يأتي بعد العنصر الحامي العنصر العربي يربط سكان وادي النيل برباط وثيق ، بخصائصه السامية وثقافته الاسلامية . على أن وصول المؤثرات السامية الى حوض النيل أقدم بكثير من ظهور الاسلام . فقد كان هنالك تجار من العرب ينتقلون الى أفريقيا بحثا عن الذهب والعاج والعبيد والبهار . وقد عبروا البحر الأحمر وباب المندب وبرزخ السويس منذ عهود بعيدة ، وتشابكت حركتهم بصفة خاصة أيام الرومان والبطالسة . ولا شك في أن عددا غير قليل من هؤلاء قد استقروا في مصر والسودان ، ولحق بهم عدد كبير من أقاربهم وأهليهم . كذلك عبر عدد كبير من الحميريين ، في القرنين السابقين للعصر المسيحي وفي القرن الأول لظهور المسيحية ، مضيق باب المندب ، فاستقروا في الحبشة ، وتحرك عدد كبير منهم الى بلاد النوبة . ثم جاء العرب المسلمون . على أن دخولهم السودان بعد فتحهم لمصر لم يكن أمرا ميسرا في أول الأمر ، اذ حال دونهم مملكة النوبة المسيحية ، ثم تغلبوا عليها ، ومنها تسربوا الى السودان . والثابت أن عملية التعريب التي حدثت في السودان قد تمت بطرق سلمية ، وكان الاختلاط والاندماج والانصهار وسيلتها في غالب الأحيان . وهذه مسألة يذكرها ماكمايكل في كتابه " A History of the Arabs in the Sudan " فاختلط العنصر العربي الجديد بالعنصر الحامي القديم ، واندمجا حتى انصهرا ، ولم ينعزل العرب عن السكان الأصليين ، حتى يوجد هذا "الحاجز اللوني" " Colour-bar " الذي زعم

وجوده الفارسيون في نشرتهم عن السودان . وهذا ما كتبه الاستاذ برتشارد رئيس المدرسة الانتروبولوجية بأكسفورد : " اننا لن نقوم بأي مجهود لتقسيم سكان القطر (السودان) الى أقسام جنسية فرعية ، فالاختلاط كان مستمرا منذ زمن طويل جدا ، ويندر أن تصادف شيئا يقرب من العناصر النقية . وكثير ممن يسمون عربا متأثرون قطعا بالزنوج ، كما هو الحال في قبائل البقارة والشعوب الاسلامية في دارفور ، على حين أنه بين الشعوب السوداء قد يتصادف وجود أفراد يبدون تقاطيع قوقازية كما هو الحال في الشلوك . لهذا وجب أن ننظر الى شعب السودان على أنه تشكيلات مختلفة . ان العادة لم تجر على أن نتكلم عن سكان السودان الجنوبي على أنهم زنوج ، بل يشار اليهم على أنهم متأثرون بالزنوج " . ومما لا شك فيه أن سكان السودان كانوا في طريق الانصهار الجنسي ، وكان في الامكان أن يكون لهم جميعا طابع جنسي مشترك لو تركت عملية التعمير والانتشار والخلط تسير في طريقها الطبيعي على النحو الذي بدأت به ، ولم يحل الانجليز دون اتصال سكان الشمال بسكان الجنوب .

ويتبين مما تقدم أن سكان وادي النيل — حتى من كان منهم في جنوب السودان — يشتركون جميعا في خصائص عنصرين أساسيين تعاقبا على الوادي ، العنصر الحامي والعنصر العربي . أما خصائص العنصر الزنجي فأثرها يكاد يكون مقصورا على جنوب السودان ، ثم هي ليست بالأثر المتغلب في هذه المنطقة ، فان قبائل الشلوك والنوير والدنكة قبائل حامية أصلا تأثرت بالعنصر الزنجي الذي أتى من البلاد المجاورة للسودان لا من السودان نفسه . فليس في السودان اذن ، لا في شماله ولا في جنوبه ، أية منطقة يمكن أن يقال عنها " منطقة زنجية " ، بل السودان كله من شماله الى جنوبه بلاد حامية عربية . وتتغلب الخصائص العربية على الخصائص الحامية كلما تحركنا في وادي النيل من الجنوب الى الشمال . ولا يجوز أن يفهم من تعاقب العنصرين الحامي والعربي على سكان وادي النيل أن السكان ينقسمون الى حاميين وعرب ، يتميز كل منهما عن الآخر . بل واضح مما قدمناه أن عملية الاختلاط والامتزاج والانصهار خلطت ما بين العنصرين خلطا تاما ، وأدمجت أحدهما في الآخر ، فانصهرا في جنس واحد ، له خصائص حامية وخصائص عربية ، غير أن الخصائص العربية تتغلب على الخصائص الحامية كلما تحركنا من الجنوب الى الشمال .

* * *

(٣) العناصر الاستراتيجية

ان وضع السودان الجغرافي بالنسبة الى مصر ، واتصاله بها في الجنوب اتصالا تاما ، وربط نهر النيل لهما برباط يتحكم في حياة مصر ، كل ذلك يجعل مصر والسودان وحدة استراتيجية ، من الناحيتين الايجابية والسلبية .

فمن الناحية الايجابية تحتاج مصر الى الاستفادة من المساحات الشاسعة في السودان ، قبل الحرب وفي أثنائها ، اتقاء للأسلحة المدمرة الجديدة ، سواء من جهة أوضاع قواتها أو أوضاع سكانها المكتظين في مدنها . ومن هنا كانت الوحدة بينهما ضرورية جدا . والى جانب

لذلك يمكن اعتبار السودان بمثابة الباب الخلفي لمصر اذا ما اضطرت قواتها ، سواء كانت بمفردها أو مع قوات حلفائها ، الى الانسحاب الى الجنوب تحت ضغط القوات المعادية .

ومن الناحية العسكرية يمكن القول أن قوات عسكرية معادية في السودان سواء كانت جزء القوات لدولة أجنبية أو كانت قوات وطنية ... تهدد مصر بأشد الأخطار . هذا الى أن القوة التي تحكم السودان تتحكم في مياه النيل ، فتجعل مصر تحت رحمتها من طريق هذا الضغط الاستراتيجي . ولا يمكن لمصر استراتيجيا أن تطمئن الى أي ضمان .

ويلاحظ في هذا الصدد أن العالم في الوقت الحاضر ينقسم الى كتلتين يفصل بينهما حاجز فولاذي على طول الحدود الكائنة بين أراضي الاتحاد السوفيتي وما يتبعه من دول ، وبين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وما يتبعهما من دول أخرى . وقد أصبح هذا الحاجز بمثابة الخط الاستراتيجي العام ، ويقع في ثلاث مناطق : أوربا والشرق الأوسط والشرق الأقصى .

وقد أوجدت الاستراتيجية البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية طريقا مائيا آخر حول أفريقيا ، وهو الطريق القديم الذي كان مستعملا قبل حفر قناة السويس . ولكنها لاحظت أن هذا الطريق الطويل محفوف بالأخطار من جراء الغواصات والغارات الجوية والألغام ، فأنشأت خط مواصلات أرضي في أفريقيا باسم African Lines of Communi cations (خط مواصلات أفريقيا) ، ويبتدئ من ميناء ماتادي في الكونغو البلجيكية ويسير بالسكة الحديدية الى ميناء ليوبولدفيل على نهر الكونغو . ومن هذا الميناء تستمر السكة الحديدية الى أكتي " Aketi " وبوليس "Paulis" ثم يسير الخط طريقا بريا الى جوبا على نهر النيل في مديرية خط الاستواء في السودان . ومن جوبا الى الجنينة بطريق النيل ، ثم الى وادي حلفا بالسكة الحديدية السودانية ، ثم بنهر النيل ثانيا الى الشلال ، وبالسكة الحديدية المصرية الى القاهرة . وأنشأت فرعا من هذا الخط الى كينيا في شرق أفريقيا . وتفكر الآن في انشاء ثلاث طرق أخرى في أفريقيا : من الكاب الى القاهرة ، ومن غرب أفريقيا الى الخرطوم ، ومن غرب أفريقيا الى نيجيريا .

وقد تتعارض الاستراتيجية البريطانية مع الاستراتيجية المصرية . ولكن نقطة التوافق بينهما هي محافظة كينيا البريطانية في شرق أفريقيا ، فهي أقرب قاعدة مستوفاة للشروط الضرورية للنجاح في حرب عالمية ثالثة بدلا من مصر والسودان ، لأن وضعها الجغرافي في رأس المستعمرات البريطانية ذات المساحات الشاسعة في وسط وجنوب أفريقيا يجعلها مع هذه المستعمرات قادرة على الصمود لأطول مدى ضد حرب من النوع الجديد . هذا الى أن صداقة مصر والدول العربية تصبح ذات قيمة كبرى لبريطانيا ، فستكون تركيا والدول العربية ، بما فيها مصر والسودان ، حائلا أمام الحدوان المحتمل وامتداده من شرق الخط الاستراتيجي العام . فمصلحة انجلترا اذن في أن تكون مصر قوية حتى تكون معونتها فعالة .

٢) العناصر الاجتماعية

هي عناصر تاريخية وثقافية .

(١) العناصر التاريخية :

يقول ادمسون Addamson: Archaeological Survey of the Sudan p. 21 " "ارتبط تاريخ السودان دائما بتاريخ مصر ، ارتباطا قويا كان أو ضعيفا " . ويقول ريسنر Reisner :Sudan Notes and Records 1918, vol. 1, p. 4 " "ولما كانت مصر تتصل بوسط أفريقيا عن طريق أثيوبيا (تسمية المؤرخون القدماء للسودان من الشلال الى الخرطوم) ، فقد أصبح تاريخ هذا الاقليم لا يمكن فصله عن تاريخ مصر ، كما أن ذلك التاريخ لا يمكن فهمه الا على ضوء تاريخ مصر ، تجارة أثيوبيا الكبرى من ناحية الشمال " . ويقول بدج Budge : The Egyptian Sudan, 1907, I p 526 " والواقع أن السودان اعتبر منذ العصور القديمة امتدادا لمصر " .

فالصلات التاريخية ما بين شمال الوادى وجنوبه لم تنقطع منذ فجر التاريخ . وقد دلست الأبحاث التاريخية في مصر فجر التاريخ على أن المنطقة التي تقع بين الشلالين الأول والثاني قد كانت محجورة بأقوام من جنس المصريين الذين كانوا يسكنون شمال الوادى ، وكان أهل دنقلة من حول الشلال الرابع من نفس الجنس .

ولم تكد تقوم الدولة المصرية القديمة في أول عصورها حتى ارتبط تاريخها بتاريخ النوبة ، لجعل منها على شمال النوبة لبعد الثورة فيها وليؤمن حدودها ، وكانت أقاليمه في ذلك الوقت تمتد من وراء الشلال حتى الميم الدفو . وأخضع "زوسر" رأس الأسرة الثالثة شمال النوبة وبعد حدود مصر الى الجنوب . وبنيت الروايات قائمة بين شتى الوادى فيما تلا الأسرة الثالثة من الأسر . وتشير الكتابات الدينية المنقوشة في صخور الأهرام أن المصريين من الأسرتين الخامسة والسادسة كانوا يعتبرون النوبة جزءا لا يتجزأ من مصر ، فجعلوا معبودها "ددون" ضمن معبودات الأسرة المصرية . وبدأت رحلات الكشف والتجارة في الأسرة السادسة ، وأشهر الرحالة المصريين في ذلك العهد هو "خوف جور" ، قام بأربع رحلات الى قلب أفريقيا ، وبلغ شمال دارفور على النيل الأبيض أو اليم منا وعلى النيل الأزرق . وامتد جنوب الوادى بشماله الى حد ما ، حتى أن التقاليد قد استقرت أن يختار رجل من رجال الدولة القادرين يكون مقره جزيرة فيلة ويسمى حاكم الجنوب ، فيدير شئون أقاليمه من ادفو الى أقصى ما بلغ المصريون من جنوب الوادى .

ولما اضمحلت الدولة القديمة ، أطبق ظلام الجنوب ، فأغارت قبائل الزنوج على السودان الشمالي . ثم قامت الدولة الوسطى ، وعلى رأسها أمنمحات وكانت أمه من نساء النوبة ، فاتجه الى الجنوب يعيد اليه استقراره . وأتم ابنه سنوسرت الثالث ما بدأه أبوه ، وتوغل في النوبة ودنقلة ليؤمن حدودها ، واستقرت الأمور ثم اضطربت . فجاء أمنمحات الثالث الذي يعد بحق صاحب السودان ، وطهر العصابة ، ونظم الادارة ، ونعم المصريون وتركوا فيها آثارا تذكارية دون عليها جنوده ، وأوصى خلفاءه من بعده بالمحافظة على حدود الوادى . وهنا يقول برستد Breasted: History of Egypt 1906, p. 1161 " تحررت بلاد النوبة وانطبعت بطابع الحضارة الفرعونية انطباعا لم يمح " .

ثم يجتاح مصر الهكسوس . فاذا ما أجلاهم عنها أحمس ، تراه يرجع الى الجنوب فيرد على الوادي وحدته . ويبقى خلفاؤه من ملوك الأسرتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة يحافظون على كيان وحدة الوادي . ومنذ عهد أمنوفيس الأول يعود "حاكم الجنوب" ينوب عن فرعون في ادارة السودان ويحمل لقب "ابن الملك وحاكم السودان" ، وقد جعل عرشه في "نباتا" على شاطئ النيل . ونزح كثير من الأسر المصرية الى السودان ، كما نزحت أسر سودانية الى مصر وبلغ بعض رجالها أرفع مناصب الدولة . وأصبح الوادي من الشلال الرابع جزءا أصليا من مصر .

ولما ضعفت الأمبراطورية انقسمت مصر امارات صغيرة سيطرت عليها أسرة ليبية . فالتجأ كهنة آمون الى السودان ، وأقام كبيرهم في "نباتا" ملكا جديدا ، وأتيح لخلفائه من بعده أن يستعيدوا وحدة الوادي زمنا ، ثم رجعوا الى الجنوب .

وبقي الجنوب منفصلا عن الشمال في عهد البطالسة ، اذ ان هؤلاء قد انصرفوا الى تكوين أمبراطورية بحرية حول شواطئ البحر الأبيض لما بينهم وبين الاغريق من الصلات الوثيقة ، وكان طبيعيا ألا يفكروا في اعادة الامبراطورية الفرعونية التي قامت على توحيد الوادي خشية ايقاظ الشعور القومي في نفوس المصريين . ولكنهم عقدوا أواصر الصداقة مع الجنوب ، وعنوا بالتجارة معه عن طريق البحر الأحمر ، استكمالا لأمبراطوريتهم البحرية . وكان هذا الانفصال من الأسباب التي دعت الى وقوع الشمال تحت سيطرة الأجنبي والى انحطاط حضارة الجنوب . على أن مملكة الجنوب حافظت على استقلالها ، وسيطرت على مديريات حلفا ودنقلة وبربر والخرطوم والنيل الأزرق والجزيرة ، وامتد نشاطها الحربي الى كسلا والبحر الأحمر وكردفان وانقسمت ثم عادت موحدة ، وتعاقب عليها الانقسام والتوحيد ، حتى غشيتها عوامل الضعف ، وآلت السلطة الحقيقية في البلاد الى زعماء القبائل . ولكنها في كل ذلك استبقت الحضارة المصرية لاستمرار الصلات التجارية بين شقي الوادي ولاستمساك الجنوب بالديانة المصرية .

وبقي انفصال الجنوب عن الشمال قائما في عهد الرومان . ولكن الشمال بقي دائما الطريق الذي تسلكه الحضارة نحو الجنوب . وقد وفد على السودان وثنية مصر ، ثم وفد عليه المسيحية دينها الجديد .

ثم ظهر الاسلام . وفتح العرب مصر . واستقرت فيها القبائل العربية بعد أن اندمجت في السكان . وفي عهد المماليك آثرت قبائل عربية كثيرة أن تبتعد عن سلطان المماليك المركز في الشمال ، فهاجرت الى الجنوب . ووقفت الدولة المسيحية في النوبة في أول الأمر حائلا دون انتشار العرب ، ثم ما لبثت أن تفككت . واستقرت قبائل عربية كثيرة في بلاد النوبة ، وتسربت منها الى أقاصي السودان . واشتدت حركة التعريب ، بعد أن سرت دماء أهل الشمال في دماء أهل الجنوب ، وأصبحت العشائر والبطون في السودان متفرعة عن العشائر والبطون في مصر . "فاذا نحن استثنينا تلك الجماعات العربية القليلة التي وصلت الى السودان وأما عبر البحر الأحمر — سواء أكان ذلك قبل الاسلام ، أم في زمن التوسع الاسلامي ، أم كانت هجرات حديثة كالتي أوصلت قبائل (الرشايدة) الى حيث ينزلون الآن في الشمال الشرقي للسودان — فان "تعريب" السودان

في الواقع انما تم عن طريق مصر ، اذ لا يسجل التاريخ في أي عهد من عهوده وصول موجات هامة أو هجرات عنيفة الى السودان عن طريق غير طريق مجرى النيل من الشمال الى الجنوب ، وهذه الحقيقة في ذاتها تبين جليا كيف يرتبط سكان معظم السودان في تاريخهم الحديث بسكان مصر بروابط دموية قوية ، يمكن أن تتخذ صفة قوية مثلة لما وأيناه من ارتباط في الأصول الجنسية القديمة " .

وما من شك في أن الأثر العربي امتد الى جنوب السودان في أوزر النيلوتيين ، "كما أنه ليس من شك في أن عملية "التعريب" لهذا الاقليم الذي لم يعرب كله بعد كانت مستمرة ، وكان من المنتظر أن يتم في الجنوب فيما تم في الشمال ، فلولا حالة الفوضى التي انتشرت تحت سلطان السودان قبل الفتح المصري في أوائل القرن التاسع عشر ، ولولا تلك السياسة الانجليزية التي تحول بشدة دون وصول المؤثرات العربية الى الجنوب ، ولو أن هذه السياسة التعسفية قد انتهت ، وتركت الأمور تجري على طبيعتها في السودان ، لوصلت القبائل والجماعات العربية الى قلب أقليم النيلوتيين . ولذابت الفوارق الجنسية والثقافية التي تفصل بين أقلية من سكان السودان وبين غالبية سكانه ، وكان في هذا صالح الجنوب قبل مصلحة أهل الشمال " .

ولما كان دخول الاسلام في السودان لم يتم عن طريق الفتح المنظم ، فانه لم يعتمد على سلطة مركزية تفرض قوتها وسلطانها على السكان . فتفرقت القبائل العربية في أنحاء السودان ، وتزوجت بأميرات وسلطانات متعددة ، كسلطنة سنار وقد انضمت الى عدة ممالك ومشيخات ، وكسلطنة داوور وقد انضمت الى عدة سلطنات وامتدت فشملت كردفان . وقامت المنافسات الحادة بين هذه القبائل ، وانشدت المشاحنات والمطامع الشخصية . وكان هذا سببا في تأخير تقدم السودان وتعطيل استقلاله . فكانت البلاد تتطلع الى حاكم قوي يلم شتاتها ، وقد وجدته في محمد علي ، على ما سنرى .

+
+ +

(٢) العناصر الثقافية :

هذه الروابط التاريخية التي بسطنا ما فيها تقدم صحيحتها روابط ثقافية كانت من أهم عوامل التوحيد بين شطي الوادي . وهي روابط قديمة تدعم الروابط التاريخية .

فشمال السودان ارتبطت حضارته قديما — كما ارتبط تاريخه — بحضارة مصر وتاريخها . واستطاعت مصر في عهد الدولة الوسطى أن تخلق حضارة مصرية معدلة بطابع النوبة المحلي ، وأن تصبغ أثيوبيا بصبغة الحضارة المصرية . وتأثرت الدولة الأثيوبية على حضارة مصرية خالصة . وأصبح ملوك أثيوبيا في عهد ازدهار دولتهم قراعنة لمصر ، وتميز عهدهم بتدفق المؤثرات الثقافية من مصر الى السودان . ولما انقطعت الصلة بين مصر وأثيوبيا أصبحت حضارة الجنوب بالتحلل تدريجي .

وقد عاد تأثير حضارة مصر في السودان أيام البطالسة والرومان . وبدأ الطابع الخاص بثقافتهم يبرز في الحضارة السودانية . ومن مصر دخلت المسيحية الى السودان والحبشة .

وتم تعمير بلاد النوبة كلها . ولكن العهد المسيحي لم يخلف في شمال السودان حضارة باذخة متطورة ، الا ان النوبة المسيحية وقفت أمام المسلمين قرونا طويلة ثم كانت الغلبة للمسلمين كما رأينا .

ولما تدفقت القبائل العربية الى السودان ، حملت معها ثقافتها وحضارتها . وقد أصبحت هذه الحضارة العربية الاسلامية هي حضارة الغالبية الكبرى من سكان السودان ، في اللغة وفي الدين وفي مظاهر الحياة الروحية والمادية . وأمكن أن يقال بحق "انه على الرغم من أن شمال السودان واقع في أفريقيا ، فان في الامكان أن ننظر اليه من الناحية الثقافية على أنه جزء من آسيا . فالسكان تظهر فيهم نسبة قالبة من دم أسيوي ، يتكلمون لغاتا أسيوية ، ويدينون بعقيدة سامية . وهم يتعطون بالعالم العديد عن طريق الكتابة والصحافة في مصر وسوريه والعراق " .

ولم يقتصر أثر الحضارة المصرية على شمال السودان ، بل امتد هذا الأثر الى الجنوب وذلك منذ أقدم العصور . وفي هذا يقول الاستاذ سليمان ، وهو حجة عالمي في التوجرافية شعوب حوض النيل : " عندما ندرس الشواهد الاثنولوجية ، فلن يكون في امكاننا الا أن نخلص الى أن الأفكار المصرية والوسائل الفنية المصرية قد وصلت الى أثيوبيا الاستوائية وأفريقيا الغربية ، وربما كان الجدل أقل في الجانب الفني ، كما هو الحال مثلا في الأدوات الموسيقية وغيرها " . ويقول أيضا : " ان من الصعب علينا أن نشك في أن عددا من مظاهر الحضارة المشتركة بين مصر القديمة والمنطقة الشرقية (من أفريقيا) قد ظهر في مصر ، ثم انتقل الى القبائل عبر الزنجية التي تسكن النيل ، والى القبائل الزنجية التي تعيش في الكنغو " .

كذلك عندما انتشرت الثقافة الاسلامية في السودان ، جاوزت الشمال الى الجنوب ، وتسنى حمل التجار معهم دين الشمال ولغتهم وحضارتهم الى سكان أعالي النيل . وقد كتب السر هارولد جونسون

" لقد كان الاستعمار الاسلامي لأفريقيا هو الحادث الأول الذي أوصل ذلك الجزء من القارة - فيما وراء الصحراء ومصر السفلى - الى عالم ذي الحضارة والتاريخ .... لقد نشر العرب في ثلث القارة الشمالي لغة مشتركة بدين اللغة العربية - .... وعلموا القرآن ، وهو ما أدخل الشعوب البربرية والزنجية في دائرة تلك الأمم المتحضرة التي ينتمي آدابها وثقافتها وفلسفتها على الكتب الدينية السامية " . ولولا السيادة الانجليزية التي ترمي الى فصل جنوب السودان عن شماله ، لاستمرت حركة التعريب على نشاطها في جنوب السودان ، ولوحدت الثقافة السودانية توحيدا تاما .

ويخلص مما تقدم أن السودان قطر عربي كسائر الأقطار العربية ، حضارته عربية ، ولغته عربية ، ودينه الاسلام .

+
+ +

٣ - العناصر الاقتصادية

ليست هناك روابط أشد وأوثق من الروابط الاقتصادية في قيام الوحدة ما بين مصر والسودان . فإن الطبيعة جعلت من القطرين وحدة اقتصادية ، كل قطر منهما يكمل الآخر . وليست مصر أكثر حاجة الى السودان من السودان الى مصر . والوحدة من الناحية الاقتصادية تفيد السودان بقدر ما تفيد مصر . ولا يستطيع السودان أن ينهض على قدميه اقتصاديا دون هذه الوحدة .

وسيظهر ذلك بوضوح اذا عالجنا الموضوع من نواحيه الثلاث : ١) الناحية الزراعية ٢) الناحية الصناعية والتجارية ٣) المصالح المشتركة في ماء النيل .

. .

١) الناحية الزراعية :

نبدأ القول بأن السودان قطر شاسع المساحة (وتبلغ مساحته ضعفي مساحة مصر) ، قليل السكان (ويبلغ عدد سكانه نحو ثلث سكان مصر) ، وهو على أشد حال من الفقر . ونهضته الزراعية مرهونة بتعاونه مع بلاد أخرى ، ومن غير هذا التعاون لن تقوم له قائمة . ولا يوجد قطر في العالم يصلح للتعاون مع السودان خيرا من مصر . فضرورة مصر للسودان لا تقل عن ضرورة السودان لمصر كما قدمنا . والتعاون ما بين القطرين في الوقت الحاضر يكاد يكون معدوما ، لأن السياسة الانجليزية تريد أن يبقى السودان بمعزل عن مصر . فتقطعت سبل التعاون الا في القليل التافه .

وخير دليل على ذلك أنه لا يوجد ، أكثر من مصر والسودان ، قطران يكمل أحدهما الآخر من الناحية الزراعية ، وذلك في الأيدي العاملة ، وفي رأس المال ، وفي المهارة الفنية ، وفي تباين الظروف المناخية والاحوال النباتية .

أما عن الأيدي العاملة فالسودان ، على سعة مساحته ، سكانه قليلون (نحو سبعة من الملايين) . وهذا العدد القليل من السكان الجزء الأكبر منه وعاة لا زراع . فهو في أشد الحاجة ، لتقدم الزراعة فيه ، الى أضعاف سكانه الحاليين ، على أن يكونوا قد مارسوا الزراعة ومرنوا عليها - هذا من جهة السودان ، أما من جهة مصر فالأمر على العكس من ذلك : مساحة صغيرة ، واكتظاظ شديد بالسكان ، وجلهم يمارس الزراعة . فاذا نظمت الهجرة تنظيما اقتصاديا دقيقا تدفع الزائد في مصر من السكان الى السودان حيث تشتد الحاجة اليه . ولا يقال أن باب الهجرة الى السودان مفتوح للمصريين ، فان مجرد اباحة الهجرة لا يكفي ، فضلا عما يقوم من العوائق الادارية دونها ، وأكثره عوائق متعمدة . على أن هجرة عشرات الالاف من السكان ، بل مئات الألوف ، تحتاج الى تنظيم دقيق ، لتيسير وسائل النقل ، واعداد المساكن ، وامداد المهاجرين برؤوس الأموال في المدة الأولى . ولا يتم ذلك الا في جو من التفاهم ولا يتحقق الا في ظل الوحدة .

أما من رأس المال ، فالسودان فقير جدا كما قدمنا ، ولا غنى له من رأس المال الخارجي لاستغلال موارده ، فإن اقامة المنشآت والمشروعات المتصلة بالري والمواصلات وإعداد الارض للزراعة ، كل هذا يحتاج الى نفقات كبيرة - هذا من جهة السودان ، أما من جهة مصر فالأمر على العكس من ذلك . ففي مصر أموال كثيرة غير مستغلة ، واستغلالها يعود بفائدة كبيرة على أصحابها في قطر بكر كالسودان . وسيكون السودان في ظل الوحدة مقدما على غيره من الجهات من ناحية التصدير .

أما من المهارة الفنية ، فتجارب السودانيين في الزراعة تجارب محدودة ، ووسائلهم بدائية - هذا من جهة السودان ، أما من جهة مصر فالأمر على العكس من ذلك ، والفلاح المصري عريق في الزراعة ، ولا شك في أن هجرته الى السودان تخلق فيه بيئة زراعية ناجحة ، وكثير من الاقطار العربية يود لو هاجر اليه الفلاح المصري ، والسودان في ظل الوحدة أولى من غيره من الاقطار العربية بهذه الهجرة .

بقي تباين الظروف المناخية والاحوال البيئية وهذا واضح من القاء القطعة الاولى على حوض النيل ، فهو ممتد في الشمال من خط عرض ٢٢° الى خط عرض ٣١° . وفي هذا الامتداد الواسع تقوم كثير من الخلات والحاصلات والنظم الاقتصادية والمستوى الانتاجي . وكل هذا يجعل من اقاليم وادي النيل ، في ظل الوحدة ، اقاليم يكمل بعضها بعضا في الانتاج الزراعي . ويكفي أن نشير هنا الى الثروة الحيوانية ، فهي في مصر محدودة ، وكثير منها يستورد من الخارج . أما السودان ففيه أقاليم شبه صحراوية في شماله ترعى فيها الابل ، وفيه مراع خصبة في منطقته الوسطى ، وتكثر تطعان الماشية في الجنوب . وهذه الثروة الحيوانية الضخمة لو أحسن القيام عليها لأغنت السودان ومصر في وقت واحد : السودان يجد في مصر سوقا رائجة لثروته الحيوانية ، ومصر تستورد حاجتها من قطر هو في ظل الوحدة ، أقرب اليها من أي قطر آخر .

٢) الناحية الصناعية والتجارية :

تنشط الوحدة الانتاج الصناعي والتبادل التجاري بين القطرين تنشيطا لا يمكن أن يتحقق في ظل الانفصال وتوجيه الاقتصاد القومي في كل من مصر والسودان توجيها محليا ضيقا . والسياسة الانجليزية تخنق الاقتصاد السوداني لمطالب الصناعة البريطانية - بين هنا جاء التوسع في زراعة القطن - وتتخذ من السودان سوقا لبضائعها ولبضائع الدول الاجنبية الاخرى دون بضائع مصر . ومن هنا زاحم الدقيق الاسترالي الدقيق المصري ، والاحذية اليابانية الاحذية المصرية ، والصابون الفرنسي الصابون المصري ، وكذلك الحال في معظم الصادرات من الانتاج

المصرى الى السودان ، وفى هذا اضرار لا بالمصالح المصرية فحسب ، بل بالمصالح السودانية أيضا ، فان مصر من ناحيتها أخذت هى أيضا تستغنى عما كانت تستورده من حاصلات السودان ، وتكاد مصر تكون هى السوق الوحيدة لهذه الحاصلات ، وفى هذا خسارة كبيرة على السودان ، فالتعاون التجارى والصلات مابين مصر والسودان ضرورى ، ولا يتحقق ذلك الا فى ظل الوحدة ، ولن يتحقق ما دامت السياسة الانجليزية تعمل على عزل السودان عن مصر لا من الناحية السياسية وحدها بل أيضا من الناحية الاقتصادية ، فهى تعمل على عرقلة مهمة التبادل التجارى المصرى ، ولا تعمل على ربط السكك الحديدية السودانية بالسكك الحديدية المصرية ، ولا تجارى التغيير الذى حدث فى التعريفة الجمركية المصرية فى سنة ١٩٣٠ بمقتضى ذلك على حرفية المادة ٧ من اتفاقية سنة ١٨٩٩ وهى تلقى فى حالة دخول البضائع الى السودان من طريق أى ميناء آخر من موانى البحر الأحمر بألا تحصل عليها رسوم أكثر مما هو مقرر فى ذلك الوقت بالقطر المصرى على البضائع الواردة اليه من الخارج ، وقد نشأ عن التطبيق الحرفى لهذا النص بعد التعريفة الجمركية المصرية الصادرة فى سنة ١٩٣٠ تفاوت كبير فى الرسوم الجمركية وقواعد تحصيلها ، " وبهذا الرسوم فى السودان على الواردات الاجنبية مخفضة الى درجة جعلت البضائع اليابانية الرخيصة تغمر السوق ، ولا تترك مجالا للمنتجات المصرية هناك .. كان من نتيجة ذلك تهديد المنتجات المصرية فى مصر نفسها بمنافستها بتيارات الاجنبية الواردة من الخارج عن طريق السودان تهريبا " .

فلا مناص من الوحدة بين القطرين حتى تسير الامور فى مجراها الطبيعى لمصلحة سكان الوادى جميعا ، وحتى توضع قواعد سياسية اقتصادية موحدة يمكن بمقتضاها أن تنتج مصر من الاصناف مايحتاج اليه السودان ، وأن ينتج السودان من الحاصلات ما تحتاج اليه مصر ، وأن يتم التبادل بينهما بطريقة ميسرة .

* * *

٢) المصالح المشتركة فى مياه النيل :

نوقت مصر تقريبا من تنظيم مياه النيل داخل أراضيها ، وبدأت تقيم المنشآت المتصلة بهذا التنظيم فى أراضى السودان . والمشروعات التى يجب التفكير فيها هى خزان جديد بين المطيره ووادى حلفا ، وخزان على بحيرة البرت وخزان على بحيرة طانا ، وقناة فى منطقة السدود . ومشروعات الرى هذه مشروعات ضخمة تحتاج لنفقة عشرات الملايين من الجنيهات ، وهى ضرورية لمصر ، وتسبب الرواج للسودان ، ولا تستطيع مصر أن تطمئن الى أى مشروع تقيمه فى السودان اذا تمكنت فى هذه البلاد دولة أجنبية تجعل مصر تحت رحمتها ، والكتاب الانجليز أنفسهم يقولون ذلك .

The Binding of the Nile and the new Soudan نقد جاء في كتاب السير سيدني ولو

(ص ١١٧) ما يأتي : لا يستطيع أحد أن يمكن لحكمه في مصر الا اذا سيطر كذلك على وادي النيل .... أن وجود منابع النيل الابيض في أرض بريطانية بحتة ، ووجود العلم البريطاني في السودان نفسه يرفرف الى جانب العلم المصري ، مما يعطي لمركز بريطانيا في مصر مظهرا أكثر دواما " .

" No one can hold Egypt securely unless he holds also the whole valley of the Nile..... The fact that the sources of the White Nile are in purely British territory and that in the Sudan itself the British flag fly side by side with the Egyptian gives this a more and more permanent aspect to the British position in Egypt."

ومصر تخشى انجلترا على النيل حتى قبل اقامة هذه المشروعات . ولا تقسم مخاوفها على مجرد الظنون ، ونكتفي الاشارة الى حوادث سنة ١٩٢٤ ، فان الحكومة الانجليزية بالرغم من تصريحاتها المتعددة في فأن ضمان حقوق مصر في مياه النيل استغلت حادثة فريدة لتتحلل من جميع القيود ، ولتطلق يدها في التوسع في استغلال أرض الجزيرة كما تريد . واذا كانت لم تنفذ هذا الانذار خلافا الرأي العام قد تثار ضدها ، ولأن مصر استكانت لمثل هذا التهديد وتصلف ، ولكن اذا وجد لانجلترا حاجة حقيقية لاتصل اليها الا من هذا الطريق ، فلا قوة تمنعها من ذلك .

وهناك اجماع على وجوب سيطرة يد واحدة قوية على نهر النيل . ويخلى من البيان أن هذه اليد لايجوز أن تكون يدا أجنبية .

وهذا ما يقوله السير وليم جارستن (Garstin) وكيل وزارة الاشغال في تقريره عن أعالي النيل سنة ١٩٠٤ :

" The control of the flow of this river must remain always and absolutely in the hands of one authority. There can be no question of a divided authority in such an important matter, and there can be two opinions, that such control should be vested in the Egyptian Ministry of Public Works."

وقد بين في ختام تقريره الاسباب الفنية التي يستند اليها فيما ذكره ، فقال :

" ..... in all projects connected with Nile Regulation, the interests of Egypt are so closely linked with those of the Sudan; as to be well-nigh inseparable. Both countries must derive their water supply from the same sources, and the agricultural prosperity of both is mainly dependent upon the river. It is, therefore, impossible to consider any important scheme, projected for the one country, without touching upon its possible effects as regards the other."

ويؤيد اللورد كرومر في تقريرين متعاقبين بما يذكره السير وليم جارستن من آراء فنية خاصة . ليقول في تقريره عن مصر سنة ١٩٠٤ :

" It is essential that in all matters connected with the utilization of the waters of the Nile on any large scale, the control exercised from Cairo should be absolute."

ويقول في تقريره التالي سنة ١٩٠٥ :

"It was always sufficiently obvious that the power which held the head waters of the Nile commanded the Egyptian Supply. Sir William Garstin showed, in addition, that if the supply was to be increased, the scene of action would have to be, not in Egypt itself, but in the most remote provinces of the Sudan."

وهذا هو السير وليم ويلكوكس يبيّن كيف أن أقفال فتحة بحيرة فكتوريا التي ينبع عندها النيل يحرم مصر من ريها الصيفي من عشر سنين الى خمس عشرة سنة ، وهي المدة التي يمكن فيها أن يدوم هذا الأقفال دون صعوبة :

"The complete close of the outlet would cause the lake to rise just 30 inches per annum, so that Egypt might be deprived of its summer supply for ten or fifteen years in succession without any extraordinary difficulty. Lake Victoria is the true key of the Nile, and whoever holds it has the destinies of Egypt in the hollow of his hand. Previous to the nineteenth century, this would not have been so. Under the ancient system of basin irrigation, the flood waters of Abyssinian rivers were infinitely more important than the perennial waters of the Equatorial lakes. Modern Egypt, however, with its cotton and sugar cane crops depending on the summer supply of the river, and its modern system of perennial canals, is absolutely dependent on the equatorial lakes over whose outlets...." (Nile Reservoirs, Dam at Asswan p.13).

ويتبيّن مما قدمناه أن هناك أمرين جوهريين يجب أطالة النظر فيهما :

(١) قد خلق النيل من واديه وحدة طبيعية . فاذا تمت هذه الوحدة امتنع التضارب في المصالح ، وأمكن تنظيم شئون النيل لمصلحة الجميع . وهذا هو السير سدني بيل في كتابه الذي سبقت الاشارة اليه يقول ذلك :

"But if the whole Nile Valley were in practice regarded as one country, which it really is, and all under one head, with one combined civil service, there would be much more scope for able men, and each part of it would benefit by the possibilities of interchange..... When the great schemes for the final binding of the Nile are put in hand, they must be all under one control, and that control will be exercised from Cairo. It would be intolerable and impossible that every time it was though desirable to open the reservoir gates, say of the Lake Albert, there should have to be negotiations between district governments or departments. The water of the Nile has made its powerful political influence felt throughout the Sudan; in time, it will play its part in Uganda". (The Binding of the Nile and the New Sudan pp. 275 - 276).

(٢) ان السياسة الانجليزية تسعى سعيا حثيثا في وضع يدها على هذا النيل ، متذرعة في ذلك بأحداث الخلاف بين سكانه ، حتى تتضارب مصالحهم ، فتقيم انجلترا من نفسها قيما على هذه المصالح المتضاربة ، وتبقى في وادي النيل بدعوى حماية مصالح أهله . وهي لو تركت أهله وشأنهم ، لأتفقوا فيما بينهم ، ولما تعارضت مصالحهم ، ولما كانوا في حاجة الى قوامة انجلترا عليهم . وها هي انجلترا الآن في قبضتها منابع النيل في أوجندا ، وتريد أن تثبت قدمها في السودان ، وتسعى أن يكون لها مركز ممتاز في الحبشة ، وبذلك تمسك في أيديها الخيوط التي تربط بها مصر ، وتجعلها في قبضة يدها .

وبالأمس القريب، ألقى رجل من رجال الاستعمار الانجليزي — وقد تخصص في شئون السودان مذ كان هناك — محاضرة في جمعية Royal Empire Society بلندن، تقدم فيها بحل لمشكلة السودان، فقال ببقاء انجلترا فيه حتى تدافع عن المصالح المصرية في مياه النيل ! فاذا بلغ السودان أشده، وكان على انجلترا أن تخرج منه، فانها تعود اليه مرة أخرى على رأس لجنة دولية .... وذلك دائما لحماية مصالح مصر في مياه النيل !!! وننقل ما قاله هذا الرجل الاستعماري، وهو السير هارولد ماكمايكل في هذا الصدد :

"One thing is abundantly clear. No agreement regarding the respective rights of Egypt and the Sudan in the Nile Waters will be worth the paper it is written on, unless some strong important authority, commanding the personal confidence of the Sudanese, is in control on the spot in the Sudan to see that it is carried out fairly and justly..... The bald fact of the matter is that we, with our experience of similar cases in the past, our relations of trust with the native population, and our knowledge of local conditions are the only people who have the slightest chance of seeing matters through on Egypt's behalf... If she (Egypt) were wise, she would pray as one man for the indefinite continuance of our control of the Nile Valley from Lake Albert and the borders of Abyssinia....., the day must come.....when we cease to control the Sudan, whether it chooses independence or a form of association with Egypt. What then of the Nile Waters?... a Nile Valley Authority, with headquarters at or near Khartoum, should be set under the auspices of the United Nations, whether the Egyptians like or not....., reference to the United Nations, whether by Egypt or by ourselves on behalf of the Sudan, if Egypt denies its separate rights, would soon settle the issue. The Nile Valley Authority, as I see it, could be vested with full powers to allocate the Nile Waters..... some executive agency of the Nile Valley Authority will still have to be in a position to carry out on the spot the decisions taken.....Together with firmest infinite tact, patience and understanding of local conditions, personalities, languages and customs, will be called for; and - why make any bones about it? there is no other party than ourselves who will be in a position to apply them along the great international waterways of the Nile from the parent Lakes to the frontier of Egypt."

لقد فضح المحاضر السر، ولمّ على ما تبيّنه انجلترا بعد الاستقلال المزعوم للسودان، ستتقدم انجلترا اذ ذاك لتكون على رأس لجنة دولية، مقرها الخرطوم أو قريبا منها، لتشرف على حسن توزيع المياه، وبذلك تبقى في السودان حتى بعد اعلان استقلاله !

وهل لنا أن نترجم في لفظة بسيطة مفهومة ما يقوله السير هارولد ماكمايكل لكل من مصر والسودان، بشأن قصة الأشراف على توزيع مياه النيل، انه يقول لهما : "أنتما أخوان شقيقان تستطيعان التوفيق بين مصالحكما، وأن تعيشا جنبا الى جنب في سلام ووئام، ولكني أريد أن أسيطر عليكما معا. وخير وسيلة لذلك هو أن أخلق بينكما الشقاق والفتنة، حتى تختلفا. فاذا ما اختلفتما كانت لكما مصالح متعارضة، فأتقدم أنا لأكون بينكما حكما. وأحدكما أن أكون الحكم العادل غير المتحيز، يعطي لكل حقه ... أليس هذا أكبر معروف — أسديه لكل منكما على السواء ! أليس هذا هو خير ضمان لمصالحكما المتعارضة !!!"

القسم الثاني

كيف حققت مصر وحدة وادي النيل

بهذه العناصر التي بسطناها فيما تقدم ، تهيأت وحدة وادي النيل ، ولم يبق الا تحقيقها . وكان هذا العمل الجليل من نصيب محمد علي وحفيده اسماعيل .

ونبحث الآن : (١) كيف تمت هذه الوحدة في التاريخ . (٢) نوع الوحدة التي قامت بين مصر والسودان (٣) مآثر الحكم المصري في السودان .

١ - كيف تمت وحدة وادي النيل في التاريخ

كل الاسباب متوافرة لتحقيق هذه الوحدة ، وكل الظروف مهيأة لاتمامها . وقد استتب الأمر لمحمد علي في مصر ، فكان طبيعيا أن يمد نظره الى السودان .

وقد دخلت الجيوش المصرية منذ سنة ١٨٢١ السودان لا فاتحة ولا غازية ، فان السودان قطر عربي اسلامي ، لا يجوز أن يكون محلا للفتح أو للغزو من بلد عربي اسلامي آخر . وانما دخلت الجيوش المصرية السودان للتوحيد ما بين شطري شعب واحد ، يعيشان معا على ضفاف النيل . ولايجاد قوة مركزية تلم شتات قبائل السودان ، وقد كانت متفرقة على ما تقدمنا . وقد أراد محمد علي أن يقضي على أسباب الفوضى في السودان ، كما قضى عليها في مصر . وأن يوجد حكومة قوية في السودان ، كما أوجدها في مصر . وأن يوحد ما بين القطرين . وهذه عناصر الوحدة التي ذكرناها قائمة لا تحتاج الا الى يد قوية تصبها في القالب الذي يتلاءم مع الظروف والمناسبات . والقرن التاسع عشر هو قرن التوحيد ما بين العناصر المتفرقة للقوميات ، توحدت فيه القومية الألمانية والقومية الايطالية والقوميات السلافية . فما بال مصر والسودان لا يتوحدان في قومية واحدة وبينهما كل هذه الأواصر والروابط ؟ أن كل شيء ينادي بوجوب التوحيد ، والانضواء تحت لواء الاسلام ، وفي ظل الخلافة . وهذه جيوش محمد علي تدخل السودان يتقدمها ثلاثة من العلماء الأعلام ، يحثون الناس على الطاعة ، ويدعونهم لمبايعة السلطان خليفة المسلمين ، صاحب السيادة على مصر ، فلم يلبث بعد أن تم التوحيد أن أصبح صاحب السيادة على مصر والسودان .

وأرسل محمد علي البعوث لكشف منابع النيل . أرسل منها ثلاثا أهمها بعثة سليم بك قبودان ودارنو بك ، وقد وصلت الى غوندوكرو ، فمهدت الطريق للسير صموئيل بيكر الذي سيأتي بعدها في عهد اسماعيل . وشمل سلطانه مديريات بربر ودنقلة والخرطوم وسنار وقازوغلي وكسلا وكردفان ودارفور . وحصل على امتياز من السلطان

باستئجار مصوع وسواكن نظير جعل سنوى ، وقد كان هذان البلدان من أملاك الدولة العلية قبل دخول محمد على السودان .

وقام محمد على ، فى سنة ١٨٣٩ وهو شيخ يبلغ السبعين ، بزيارة ربوع السودان وتعهد مرافقه ، وقد أعلن هناك على ملأ من العالم المتحضر ابطال تجارة الرقيق .

وقد استتب الامن فى ربوع السودان . وتجمعت القبائل المتفرقة تحت جناح حكومة مركزية قوية . وأرسل محمد على من الحكام من نشر العدل ، وسهر على رفاهية السكان ، وشجع الناس على البناء والتعمير ، وفى مقدمة هؤلاء جميعا الحكمدار خورشيد باشا ، ولى أمور السودان اثنتى عشرة سنة ، كانت ولايته فيها خيرا وبركة على السودانيين . فلما هم بالرجوع الى مصر ، وصف أحد الكتاب رحيله بعبارات بسيطة فى لفظها ، ولكنها كبيرة الدلالة والمعنى ، فقال : " وتجهز بكل ما لديه ، ونزل بالمراكب ، فصعب ذلك على الاهالى جميعا ، وصاروا عند وداعه يتباكون بالدموع ، حتى قيل ان الشيخ عبد القادر (وهو من خير رجال السودان) هجر نفسه من الاكل والشرب يومين حزنا على فراقه " . وعين حكمدارا أحمد باشا ابو ودان . وقد وصف الكاتب نفسه عهد هذا الحاكم بالعبارات الآتية : " وضبط الحكومة أشد الضبط ، من غير اهمال ولا تفريط ، وأبطل كل ما كان من تعدى العساكر على الفلاحين ، من تسخيرهم فى الاشغال وتسخير بهايمهم ، فانزجروا جميعا ورفعوا أيديهم كلية خوفا من سطوته ، وبذلك ارتاحت الأهالى ، وزادت العمارة ، وكثر الخير ، وخصبت الأراضى ، ورخصت الأسعار ، وحتى صار أردب الذرة بخمسة قروش . وصارت أيامه أحسن من أيام سلفه ، وان كان أيام سلفه أيضا حسنة فى نفسها " .

وعلى سعيد باشا — بعد محمد على — بشئون السودان . وقام برحلة اليه . وأمر باجراء كثير من الاصلاحات فيه . وخفض ضرائب الاطيان . وكرر الامر بمنع الاتجار فى الرقيق ، وأنشأ محطة عسكرية على نهر السوباط للضرب على أيدى النخاسين .

وفى عهد اسماعيل امتدت حدود الامبراطورية المصرية الى أعالى النيل . وأرسل اسماعيل السير صمويل بيكر على رأس حملة لتضم " الى مصر كل البلاد التى يشملها حوض النيل فى افريقية الوسطى " ، ولكى " تفتح الطريق للملاحة الى البحيرات الكبرى التى تتكون منها المنابع الاصلية للنيل فى المناطق الاستوائية " ، ولتنشئ من غند وكرو سلسلة من المحطات العسكرية ، وبذلك " تضم كل البلاد التى تمر بها الى الامبراطورية المصرية التى سوف تمتد رقعتها اذ ذاك من منابع النيل الى البحر الابيض المتوسط " . وقد تم فعلا ارتياد منابع النيل ، ورفعت الراية المصرية على الاقاليم الاستوائية . ودخلت اينورو وأوغنده تحت حماية اسماعيل ، واعتنق ملك اوغنده الاسلام . وعين الكولونيل غوردون حاكما على الاقاليم الاستوائية خلفا للسير صمويل بيكر . وقد أصبحت منطقة البحيرات — البير وابراهيم وفيكتوريا — تحت السيادة المصرية . وضمت زيلع وبربره وهرر وساحل الصومال الى الامبراطورية المصرية .

وهكذا توطدت أركان هذه الامبراطورية المصرية الواسعة الأرجاء . وانتظمت وادي النيل جميعه ، فسايرت النيل من أعلاه الى أدناه ، ومن منبعه الى مصبه .

وتم بناء وطن واحد لتلك الامة العربية الاسلامية التي تعيش على ضفاف النيل ، وقام بناء الوطن المصري السوداني الموحد على أسس مادية ومعنوية . وكان لابد في اقامته من القضاء على العصبيات والامارات الصغيرة المبعثرة في كل مكان ، وأن يحل محلها كما قدمنا حكومة مركزية قوية تكون جزءا من حكومة مصر ، وتسير على غرار حكومة مصر ، في نشر العدل ، واقرار الامن ، والسير في طريق الاصلاح .

وننقل هنا ما كتبه الاستاذ محمد شفيق غربال بك في بناء الوطن المصري السوداني في القرن التاسع عشر :

" قام بناء الوطن المصري السوداني الموحد على أسس مادية ومعنوية واكتسب البناء مادة تماسكه وبقائه من عناصر قديمة وأخرى جديدة ، أصولها متغلغلة في ماء النيل وفي تربته ، نامية في هواء الوادي وتحت شمسه ، قديمة قدم تاج فرعون ، حية بحياة العروبة والاسلام . وهي بعد جديدة ، فما هذا الوطن الا وحدة من وحدات هذا العالم الحاضر يشارك في حياته ويبادل غيره شتى المنافع ، ويقوم بما ينبغي له أن يقوم به نحو رقي البشرية واستتباب الامن والسلام والطمأنينة ، وكفالة الحقوق .

وقد بدأ البناء عندما تولى محمد علي في أوائل القرن التاسع عشر حركة تحرير قوى مصر الكامنة وتوجيه جهودها ومواردها نحو انشاء مركز قوة جديدة داخل اطار العالم العثماني . فرسم لها أرض وادي النيل ، ممتدة الى البحرين الابيض والاحمر . هذه هي أرض الوطن الاصلية أما ما امتد اليه حكمه ونفوذه في الولايات العثمانية الاسيوية فكان أمرا اقتضته ضروب الكفاح لاجل بناء الوطن الجديد .

وفي سبيل اقامة البناء كان لابد له من تقويض العصبيات الخاصة والرياسات المنفصلة والامارات الصغيرة سواء كان ذلك في مصر أو في السودان ، فزال سلطان الامراء المماليك في مصر كما زال سلطان الفونج وما شابهه في السودان ، وحل محل هذا وأمثاله سلطة عامة واحدة في الوطن الموحد . . . . .

ان محمد علي الحاكم المسلم بعث جيشا من المسلمين للفتح في بلاد اسلامية تجاورها بلاد الزنوج الوثنيين وبلاد الحبش ومنهم مسلمون ومنهم نصارى ويهود . ومثل هذا الفتح ليس امتلاكا ولا استعمارا . فالمسلمون لا يملكون رقاب المسلمين . بل هو ضم ما حتمت الطبيعة أن يوصل وتأليف روابط الجيش والدين والمنافع في رابطة الوحدة القومية . ولذا فقد خلق الحكم المحمدي العلوي من امارات وقبائل متفرقة وطنا اسلاميا ، وهيأ لهذا الوطن مستقبلا ووجودا بين مناطق الاحباش والقبائل البدائية ومناطق الزحف الاوربي الذي كان قد أخذ في الاقتراب نحو وادي النيل قادما من الاطراف الساحلية ، ثم ربط هذا الوطن الجديد بالوطن الاكبر وبحياة الانسانية الحاضرة .

وبعد عهد محمد على أدرك الخديو اسماعيل خطط جده وبرامجها ادراكا تاما فواصل اتمام البناء وامتداد الوطن لحدوده الطبيعية فى مناطق خط الاستواء كما عمل على صيانته وتيسير ادارته وتقدم مصالحه الاقتصادية بمد نفوذه الى المناطق الواقعة مابين الوادى والبحر الاحمر وخليج عدن والمحيط الهندى ، وكان لهذه البحار الشأن العظيم فى حياة الوطن وتيسير مواصلاته وسلامة اراضيه وكانت اذ ذاك تتجه نحوها المساعى الاستعمارية الاوروبية ، وقد سبقها اسماعيل فاكتسب لمصر والسودان حقوق السبق ولنظم وعمل وضحى بالمال والرجال . وتجد فى موضوع آخر من هذه الرسالة تفصيلا لهذا كله . وأن تلك المآثر قد تتعرض للنكران وللغمط أو للنسيان أو للاهمال أو للنقض والتشويه ولكنها باقية اذ هى مستمدة من طبيعة الاشياء نفسها تستند الى حقائق أزلية وكفى محمد على واسماعيل فخرا أبديا أنهما تزعما حركة بناء الوطن الموحد وتوابعه وملحقاته وأن تلك الحركة سبقت محاول التقطيع والتقسيم التى عمت سائر الارجاء الاخرى تثبت البناء عندما بلغته موجة الزحف الاستعمارى الاوروبى قرب نهاية حكم اسماعيل وتحولت عاصفة التدخل الاجنبى فى شئون الوادى وأهله " سحابة صيف عن قريب ستقشع " .

٢ ــ نوع الوحدة التى قامت بين مصر والسودان

كانت الوحدة التى قامت بين مصر والسودان اندماجا تاما ، كل قطر منهما فى القطر الآخر . فلم يكن السودان مستعمرة لمصر تحكمه حكم المستعمرات . ولم يكن السودان منفصلا عن مصر تبسط عليه حمايتها . بل كان السودان جزءا لاينفصل عن مصر ، يحكم حكمها ، ويدار ادارتها . وذلك من جميع النواحى : الناحية الخارجية والناحية الداخلية ، أى الناحية الدولية والنواحى الادارية والدستورية والقضائية .

أ ــ أما اندماجه من الناحية الدولية فهذا ما تؤكده فرمانات التولية التى كانت تصدر من الباب العالى لولاة مصر ، تثبتهم بها على حكم مصر والسودان معا . وأول فرمان نذكره فى هذا الصدد هو الفرمان السلطانى الصادر لمحمد على فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ " وقد قلد تكم فضلا على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة والدارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن بغير حق التوابع " (قاموس الادارة والقضاء ٤ ص ٦٧٢) . ويتضح من نصوص هذا الفرمان أن محمد على كانت له ولاية مصر وولاية مديريات السودان ، الأولى وراثية والاخرى غير وراثية . فمصر والسودان كانا اذ ذاك قطرين متميزين أحدهما عن الآخر ، ولكن تجمعهما سيادة واحدة هى سيادة الباب العالى ، وولاية واحدة هى ولاية محمد على .

ثم أن السودان اندمج فى مصر بعد ذلك ، وصار البلدان بلدا واحدا ينتقل بطريق التوارث من الخديو اسماعيل الى أكبر أولاده وهكذا . يقطع فى ذلك الفرمان الصادر لاسماعيل باشا فى ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ . وقد جاء فيه مايأتى : " ..... قررت بناء على هذا جميعه أن تنتقل ولاية مصر من الآن فصاعدا مع ما هو تابع اليها من الاراضى وكامل ملحقاتها وتوابعها سواكن ومصوع الى أكبر أولادك .. الخ " . (قاموس الادارة والقضاء ٤ ص ٦٧٩) .

وفى الوقت الذى اندمج فيه السودان فى مصر حرمت الفرمانات على الخديويين أن يتنازلوا عن أى امتياز أعطى لهم ، أو يتركوا أى أرض من الاراضى التى تولوا عليها ، أو يعقدوا بشأن ذلك كله أية معاهدة سياسية والا وقعت باطلة . يدل على ذلك الفرمان الصادر للخديو اسماعيل فى سنة ١٨٦٧ (٤ ص ٦٨١) وقد جاء فيه مايأتى : " على أنه مرخص لخديو مصر أن يعقد مع وكلاء الدول الاجنبية وثائق خصوصية متعلقة بالجمارك وأمور الضبطية للرعايا الاجانب والترنسيت وادارة البوستة ، ولا يسوغ بوجه من الوجوه أن تحرر الوثائق المذكورة بصفة معاهدات أو وثائق سياسية . واذا لم تكن العقود موافقة للصورة المبينة أعلاه ، وكانت تمس الحقوق السلطانية فى ممالكها ، وجب اعتبارها باطلة وكأنها لم تكن .... " . وجاء فى الفرمان الصادر للخديو توفيق فى سنة ١٢٩٦ هجرية (٤ ص ٦٨٩) ما يأتى : " وحيث أن الامتيازات التى أعطيت لمصر هى جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية وأودعت لديها ، لايجوز لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الاراضى المصرية الى الغير مطلقا " . وأكد الفرمان الصادر للخديو عباس أن ليس للخديو أن يتنازل لأحد كائنا من كان عن الامتيازات الممنوحة لمصر ، وهى الامتيازات التى تملكها السلطة السيدة ، ولا أن يتنازل عن جزء من الاقليم .

ب ـ أما اندماج السودان فى مصر من الناحية الادارية فتدل عليه الاوامر العالية التى كانت تصدر لحكمدارى السودان . ومنها يرى أن ادارة البلاد السودانية كانت ادارة مركزية مندمجة فى الادارة المصرية . وكانت مديريات السودان تتكتل كلها فى وحدة ادارية يتولاها حاكم عام يرجع فى الشئون المختلفة الى الجهات المركزية فى القاهرة ، شأنه فى ذلك شأن حاكم اى اقليم آخر فى مصر . كما كان من شئون المال والميزانية رجع فيه الى وزارة المالية ، وما كان من شئون الامن رجع فيه الى وزارة الداخلية ، وما كان من شئون القضاء رجع فيه الى وزارة الحقانية ، وما كان من شئون الجيش والدفاع رجع فيه لوزارة الحربية ، وهكذا . يقطع فى ذلك الامر العالى الصادر لحكمدار السودان فى سنة ١٨٨٠ ، وقد جاء فيه مايأتى : " ... وعلى ذلك فأول واجب عليكم هو تنظيم ميزانية مستوفاة من كافة ايرادات ومصروفات الحكمدارية .. فينبغى ان ترسلوا صورة من هذه الميزانية الى نظارة المالية واستمرار ذلك سنويا ،

وأن تقدموا الى النظارة المشار اليها فى كل ثلاثة شهور حساب ايرادات ومصروفات الحكمدارية بالبيان الكافى وذلك كما الجارى بكافة مصالح الحكومة . وبما أن كافة مايتعلق بالمواد المالية والمحاسبية مرجع الامر فيه هو الى نظارة المالية ، فجميع ما يقتضيه الحال من المخابرات والاستئذانات فى هذا الشأن يكون خاصا بالنظارة المشار اليها (ثانيا) الادارة الملكية يلزم تنظيمها واجراؤها على صورة تلائم أحوال تلك البلاد ، وما يختص بهذا القسم من المخابرات ، وما يتراءى لزوم تغييره وتبديله من المواد والنظامات ذات الاهمية ، وعزل وتنصيب أرباب المناصب الرفيعة مثل المديرين ووكيل الحكمدارية ، وما يتعلق بالادارة الملكية والاحوال الداخلية ، وما من شأنه استحصال أوامرنا من جميع ما ذكر من هذه الانواع ، فينبغى أن تكون المخابرة فيه مع نظارة الداخلية ... وأما ما يتعلق بالامور القضائية سواء كانت شرعية أو نظامية تجرونه مع قواعده المتبعة والحالة ، انما ما يختص بهذا القسم من المخابرات أو ماترون لزوم اجرائه من الاصلاحات يجب أولا المخابرة عنه مع نظارة الحقانية ... (ثالثا) القسم العسكرى ... وكافة ما يتعلق بهذا القسم من المخابرات والاستئذانات هو خاص بنظارة الجهادية ... (قاموس الادارة والقضاء ٣ ص ١٠٨ ـ ١٠٩) .

جـ ـ أما اندماج السودان فى مصر من الناحية الدستورية فيظهر جليا من الدستور الذى وضع لمصر وأنشأ "مجلس النواب" فى سنة ١٨٨٢ ، ومن قانون الانتخاب الذى وضع مع هذا الدستور . وهاتان الوثيقتان تدلان دلالة واضحة على أن السودان اعتبر جزءا من مصر ، يرسل نوابه وعددهم سبعة عشر نائبا الى مجلس النواب فى القاهرة كسائر الاقاليم المصرية الاخرى . وقبل ذلك أقر مجلس شورى النواب الذى أنشئ فى أوائل عهد الخديو اسماعيل مشروع لائحة أساسية لمجلس نواب مصرى فى ٨ يونيو سنة ١٨٧١ ومشروع قانون انتخاب فى ١٥ يونيو سنة ١٨٧٩ . وقد جاء فى مشروع قانون الانتخاب فى المادة ٣٥ بيان بالاقاليم المصرية وعدد نواب كل اقليم ، فوضعت مديريات السودان ومحافظاته الى جانب مديريات مصر ومحافظاتها باعتبار أن كل ذلك بلد واحد من الناحية الدستورية . وكان عدد نواب السودان ستة عشر نائبا .

د ـ أما اندماج السودان فى مصر من الناحية القضائية فيدل عليه أن النظم القضائية التى كانت تقام فى مصر كانت تمتد الى السودان . فكانت مصر والسودان بلدا واحدا من ناحية النظم القضائية . وبلغ من ذلك أن أول لائحة لتنظيم المحاكم الأهلية ـ وكانت قد صدرت فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ولم تنفذ بسبب نشوب الثورة العرابية ـ نصت على انشاء محاكم ابتدائية فى جميع البلاد ، بما فى ذلك السودان الذى اعتبر مندمجا فى هذا النظام القضائى . ولما أخمدت الثورة العرابية ودخل الانجليز مصر ، كانت الثورة المهدية قد اشتعلت فى السودان ، فلم يكن متيسرا أن تقيم مصر فيه محاكم نظامية وقت الثورة ، ولذلك صدرت اللائحة الثانية لتنظيم المحاكم الاهلية فى سنة ١٨٨٣ خلوا من السودان .

٣ ـ مآثر الحكم المصرى فى السودان

كان للحكم المصرى مآثر على السودان لاتنكر . فقد أداره محمد على ادارة قوية حازمة على غرار ادارته فى مصر . ونترك أحد المؤرخين السودانيين الاستاذ شيكه ـ وهو مؤرخ محايد يستخلص الوقائع من مصادرها كما يجدها ـ يصف ادارة محمد على للسودان فيقول :

" ومن محاسن ادارته أنه أزال الفوارق التى كانت قائمة بين الممالك الصغيرة فى السودان والغارات والحروب التى ظلت سائدة بين كل قبيلة وأخرى ، وأسس الصلات بين أجزاء القطر بأكمله وقد كانت مضطربة . والادارة الموحدة التى أعطاها محمد على للسودان قللت نوعا ما من العصبية القبلية وهذا التحاجز وانفصالية الديار التى كانت متحكمة فى عهود الفوضى وان لم تقض عليها تماما . فالمجموعة المترحلة والمسافر المنفرد كلهم يشعرون بأنهم فى ظل الحكومة التى تهيمن على البلاد بأجمعها ، لا فى ظل ملك دار أو شيخ قبيلة . وفتح السودان أتاح له الاتصال بالعالم الخارجى يتأثر بالمدنية القائمة آنذاك . وقد هرع السائحون له لمعرفته وتقصى أحواله . وفوق هذا اتبع سياسة عمرانية رشيدة تهدف الى تحسين الزراعة وطرق الرى وزيادة الانتاج الحيوانى بجلب الصمغ السمرة وحفر الترع والسواقى الجديدة وسلالات الحيوانات والأشجار المثمرة وتقاوى المزروعات الجيدة " . (كتابه فى تاريخ السودان ص٥٣) .

ثم يقول الاستاذ شيكه بعد ذلك : " ولكن لهذه المزايا مقابل من المساوئ ليست بالجديدة على أجزاء المملكة العثمانية ، ولكنها جديدة على السودان . فجشع الحكام والعمل لاثراء أنفسهم أشاع الرشوة والاختلاس ، وترك مثلا سيئا للسكان يقتدون به . والضرائب التى مهما خففت أعباؤها فهى ثقيلة على كاهل السودانى ولم يألف مايماثلها من قبل ، وخاصة سكان البادية الذين لايقتنعون حتى الآن لماذا يدفعونها ، وطريقة جبايتها بواسطة الجند يزيد فى سيئاتها " . (ص٥٤) .

والاستاذ فيما قدمه من هذه المساوئ معنى برواية الوقائع أكثر من عنايته بتحليلها . وإلا فأن هذه المساوئ لاينفرد بها حكم محمد على ، ولا يختص بها السودان . بل هى عامة منتشرة لا فى السودان وحده ، ولا فى مصر معه ، بل فى جميع البلاد ، حتى فى البلاد الاوروبية المتحضرة . فهى طابع الحكم بصفة عامة فى النصف الاول من القرن التاسع عشر . ونقل ما يقوله الاستاذ محمد شفيق غربال بهذا فى هذا المعنى :

" وقد قضى محمد على زهاء خمسين عاما مواصلا العمل آناء الليل وأطراف النهار فى سبيل عمران مصر والسودان وتقدمها . وانا نود لو اتسع أفق المؤرخ (من أى أمة كان) عند كتابته تاريخ الوصل ما بين مصر والسودان الذى تم فى أيام محمد على ، اتساع آفاق وادى النيل نود ألا ينحصر الامر فى تتبع مشكلات الوحدة وصعوباتها ،

نود الا ننسى أن ادارة محمد على لشئون مصر والسودان لم تملك سككا حديدية ولا سفنا بخارية ولا تلغرافا وتليفونا ولم تعرف طب المناطق الحارة ولم يكن تحت تصرفها الاخصائيون فى الدراسات الاجتماعية والعلمية النظرية والتطبيقية والمهندسون والمعلمون وغيرهم من الفنيين . كما نود أن نذكر أنه ان كانت حاجة لموازنات ومقارنات بين أنظمة الادارة فى عهد محمد على وعهدنا الحاضر الا يقتضى الانصاف ان تكون الموازنة بين أساليب الادارة سنة ١٨٢٠ فى مختلف أنحاء العالم اذ ذاك ومقارنة حظ فلاحى مصر والسودان وصناع مصر والسودان فى ذلك الوقت وأمثالهم فى الوقت نفسه فى سهول الروسيا والمجر والمانيا ، بل وفى غرب أوروبا أيضا ، وفى مدن انجلترا ، وبين تجارة الرق وأحوال الرقيق فى العالم الاسلامى وتجارة الرق وأحوال الرقيق فى الوقت نفسه فى الجمهوريات والمستعمرات الامريكية والسكسونية واللاتينية وفى المستعمرات الاوروبية فى أفريقيه وفى آسيا وفى الاقيانوسية . فليرتق نظرنا اذن الى الجوهر الباقى والى صميم الأشياء " .

ومن مآثر الحكم المصرى فى السودان على الاجنبى أن فتح له أبواب السودان واسعة . واشتدت حركة دخول الاجنبى ، بنوع خاص فى عهد عباس الأول . ففى هذا العهد — ونترك هنا أيضا الاستاذ شبيكه يتكلم — " توالى دخول الرهبان والمبشرين فى السودان ، وانشئت القنصليات بالخرطوم . وكانت أولها القنصلية النمساوية . وقد طلب لطيف باشا (حكمدار السودان) من مصر أبعاث مترجم يكون واسطة للمخاطبات بين الحكومة والقناصل ، ورد الجناب العالى صريحا بأن المكاتبات تحرر باللغة العربية كما فى مصر آنذاك . وشاهدت حكمدارية لطيف باشا أيضا نشاطا من جانب التجار الاوروبيين فى أنحاء السودان ، وخاصة بعد انشاء القنصليات . وزادت الحركة التجارية فى البحر الابيض زيادة ملحوظة . ولما رأى الحكمدار تكالب الاوروبيين على التجارة فى السودان وأرباحها المضاعفة ، شكا أمرهم الى الجناب العالى ، واتهمهم بشراء الرقيق ، وانهم يحملون الاسلحة ويحملها من يؤجرونهم وبذلك يظهرون بمظهر الحكومة . ويقترح أن يمنع هؤلاء من التجار ، وتحتكر الحكومة السن ، ويشتريها التجار فيما بعد بالمزاد .. تقدم القناصل فى الخرطوم شكاوى شديدة اللهجة ضد لطيف باشا معتدين على وجوب حرية التجارة وبما للاجانب خاصة من امتيازات فى الممتلكات العثمانية ... ومن غرائب المفارقات أن يقوى نفوذ الاجانب فى السودان فى أول عهد عباس بالرغم من كرهه الشديد لهم ، بخلاف سياسة جده معهم . فتجارتهم توسعت ، وقنصلياتهم أنشئت ، ورهبانهم بدأوا تبشيرهم وتعليمهم فى عهده . وفوق ذلك فقد اشتد ضغطهم عليه ، حتى أنه أصدر قرارا فى نفس الشهر الذى وصلته فيه العرائض باستدعاء لطيف باشا وتعيين رستم باشا مكانه " (ص ٥٥ — ص ٥٧) .

ونذكر هنا شيئا من الجهود والأموال المصرية التى بذلت فى تحسين حال السودان من النواحى العمرانية والثقافية والاقتصادية والعمرانية . فقد جاء فى مذكرة

شريف باشا الى السير افلن بارنج فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ : "ان لمصر فضل تعريف العالم المتمدين بهذه المناطق التى تمتد الى البحيرات . واليها وحدها كذلك يعود الفضل فى اقامة مصارف ومتاجر أوروبية فى السودان ، وفى تمكين البعوث العلمية من ارتياده ، والارساليات الدينية من الاقامة فيه . ويصعب كذلك على المنصف أن ينكر جهود مصر الموفقة فى القضاء على الاتجار بالرقيق . "

وعنيت الحكومة المصرية منذ دخول السودان بتأسيس المدن ، فأسست الخرطوم فى سنة ١٨٢٢ ، وأقام المصريون فيها المبانى والمساجد ودارا لاحدى البعثات الدينية وكذلك الثكنات والمستشفى وأصبحت بعد أعوام قلائل مركزا للتجارة بين جميع أنحاء السودان ، وأنشأت كذلك مدينة كسلا ومدينة فاشكا على النيل الأزرق .

وأولت الحكومة المصرية الزراعة فى السودان عنايتها ، واستخدمت الآلات لتوفير المياه اللازمة لزراعة القطن ، كما أنشئ معملان لحلج القطن وأسواق لبيع محصوله .

ولم تقصر فى نشر التعليم فى السودان ، فأسست عدة مدارس به لتعليم أهاليه والمتوطنين به ، وسارت هذه الحركة قدما فى عهد اسماعيل ، وفى عهد توفيق (١٨٧٩) أنشئت مدرسة طبية .

ومما يذكر لمصر فى السودان جهودها فى تحسين المواصلات بانشاء الطرق والخطوط الحديدية .

وبدئ بانشاء السكك الحديدية فى سنة ١٨٧٣ مابين وادى حلفا والمتمة ، وتوقف العمل مؤقتا بسبب رفض الرقابة الاجنبية الترخيص بالمال .

وفى سنة ١٨٩٦ عند اعادة فتح السودان تقرر مد خطوط حديدية فى جميع المناطق التى كان يتقدم فيها الجنود ويحتلونها ، وكان لجنود مصر فضل العمل فى انشاء هذه الخطوط التى ماكان ليقدر لها ان تتم لولا الاموال والجهود المصرية .

وأدخلت مصر فى السودان نظام البريد الحديث فأنشئت ادارة فى الخرطوم ومكاتب فى الجهات الاخرى ، كما أنشأت خطوطا تلغرافية بلغ طولها لغاية سنة ١٨٧٠ ، ٢١١٠ كيلومترات .

وبعد استرداد السودان قامت مصر باعمال الانشاء والتعمير ، فشيدت فى الخرطوم سراى الحاكم العام ودواوين الحكومة وغير ذلك من الثكنات والابنية .

وقد جاء على السودان بسبب الادارة المصرية ميزتان كبيرتان :

الأولى — استتباب الامن فى السودان وقيام ادارة منظمة مما سهل قدوم الاوروبيين وانتشار التجارة عموما . وهذه السكينة التى سادت السودان وقت الادارة المصرية عبّر عنها السير صمويل بيكر بقوله "ان السائح الاوروبى فى سنة ١٨٦١ كان يستطيع وحده أن يجوب هذه الارجاء الشاسعة بنفس الاطمئنان الذى يشعر به المتنزهون فى هايد بارك عند غروب الشمس" .

الثانية — تيسير اعداد بعثات الكشف عن منابع النيل . فمنذ انشاء الخرطوم ، أصبحت هذه المدينة مركزا لاعداد هذه البعثات وتمويلها .

القسم الثالث

كيف فككت بريطانيا
وحدة وادي النيل

هذه الوحدة التي تكاملت ، وهذه الامبراطورية المصرية الضخمة التي وسعت الوادي من شماله الى جنوبه ، أخذت بريطانيا على عاتقها أن تفككها حلقة حلقة ، وأن تمزق وحدتها وتقوض صرحها .

وكان السودان بنوع خاص هو الذي تعلقت به مطامع بريطانيا . ويجب أن نذكر في هذا الصدد أن الوقت الذي مكن القدر فيه لبريطانيا من دخول مصر ثم من اخلاء السودان هو الوقت الذي كان الاستعمار الاوروبي فيه لأفريقيه قد وصل الى الأوج من لشاطه ، وبلغ التنافس فيه بين الدول المستعمرة — وعلى رأسها بريطانيا — الحد الذي تتذرع عنده كل دولة منها بكل وسيلة للتغلب على الدول الاخرى في حلبة هذا التنافس وانتهى الامر بهذه الدول أن اقتسمت فيما بينها المناطق الافريقية ، وتلقفت كل دولة منها ما استطاعت أن تلتقفه . ورأت بريطانيا — وهي سيدة الدول المستعمرة — أن تطالب في قسمة الشرق من أفريقيه بنصيبين : نصيبها ونصيب مصر ، فدخلت أوغندا ومستعمرات أخرى في نصيبها ، ولم تر وسيلة لادعاء السودان الا أن تطالب به نصيبا لمصر .

وقد صارح السير هارولد ماكمايكل من حاضرهم في المحاضرة التي سبقت الاشارة اليها بشيء من ذلك ، فقال :

"A further point was European expansion in Africa. The days of the Dervishes were also the days of the opening up of Africa by European Powers. British and German spheres in East Africa were defined in 1886. Uganda was British in 1890; by 1896 Belgians and French were advancing. These movements could hardly be watched with equanimity by ourselves as the protectors of Egypt, for there was nothing to show where they would stop or what would be the effect upon Egypt's future or the future of our interests in Egypt. The chief danger came from the French who by the time of Omdurman had reached Fashoda. Kitchener had at once to hurry south, meet them, and point out that their action constituted a direct violation of the rights of Egypt and Great Britain (sic). It was only after a period of very acute tension that the French withdrew and renounced their claims in the Nile Valley. Now the importance of these facts lies in the effect they had on the decision to be taken regarding the status of the Sudan. It was impossible to leave Egypt free to repeat her performances of the past (nor had she the power); equity and policy forbade annexation by ourselves; and obviously the Sudan could not be left as an uncontrolled storm-centre, no man's land."

فبريطانيا اذن تطالب بالسودان نصيبا لمصر . ولكن هذا يقتصر على ما بينهما وبين الدول . أما فيما بينهما وبين مصر نفسها فالأمر يختلف ، وينبغي أن يكون السودان من نصيبها هي لا من نصيب مصر . بقي أن تجد الوسيلة الى تحقيق هذا الغرض ، والسودان كما رأيناه فيما تقدم جزء من مصر لا ينفصل . وما لبث القدر أن هيأ لها هذه الوسيلة . فهذه ثورة المهدي قد شبت في السودان . فعليها أن تنتهزها للاستيلاء على السودان كما انتهزت ثورة عرابي للاستيلاء على مصر . وهما ثورتان متعاصرتان ، انتفعت بهما بريطانيا أكبر الانتفاع . والفائدة بريطانيا منهما هذه الفائدة الكبيرة أصدق دليل على ما يقال عادة من أن بريطانيا ، اذا كانت لا تخلق الفرص ، فانها تحسن استغلالها .

وقد رأت بريطانيا ثورة المهدي وسيلة للاستيلاء على السودان كما قدمنا ، ولكن على أن تكون خطوة أولى من خطوات متدرجة تنتهي في آخرها الى الغاية المرجوة . وهذه الخطوات هي :-

(أولا) أن تستغل ثورة المهدي ، فلا يبذل جهد جدي في اخمادها . فتقرض بريطانيا على مصر اخلاء السودان .

(ثانيا) أن تعود مصر الى السودان ، ولكن على أن تكون بريطانيا الى جانبها شريكة لها في ادارة السودان .

(ثالثا) أن تعمل بريطانيا على الانفراد بشؤون السودان ، وتتدرج في ذلك تدرجا ينتهي الى الاستئثار بادارته ، واقصاء مصر عنه فلا يبقى لها فيه الا حقها القديم في السيادة .

(رابعا) أن تحاول بريطانيا هدم هذا الحق أيضا ، فتقصم بذلك آخر عروة تربط السودان بمصر ، وتتهيأ بذلك لها الاسباب في فصل السودان عن مصر فصلا نهائيا حتى تتمكن من ادخاله في حظيرة الامبراطورية البريطانية .

هذه الخطوات الاربع نتعقبها فيما يأتي :-

١ - ثورة المهدي واخلاء السودان

يظن الكثيرون أن ثورة المهدي كانت ثورة السودان ضد الحكم المصري ، وأن الغرض الذي كانت هذه الثورة ترمي اليه هو انفصال السودان عن مصر . ولكن وقائع التاريخ الثابتة تدل على غير ذلك . فان الثورة قامت على أسباب اقتصادية وأسباب دينية . وتتلخص الاولى في أن تحريم الحكومة المصرية للرق واحتكارها لتجارة العاج جردا طبقة قوية في السودان من موارد رزقها ، فانضمت الى الثورة ، بل حرضت عليها . وتتلخص الاسباب الدينية في أن المهدي قام ، باسم الدين الاسلامي ، ضد حكم الكفار (الاجانب) وضد الاستبداد التركي . أما المصريون فكان يعطف عليهم ، بل كان يعطف على الثورة

العرابية بالذات لوجود الشبه بينها وبين ثورته . وكانت الحضارة المصرية محببة الى قلوب السودانيين . يدل على ذلك أن البلاد التي تأصلت فيها هذه الحضارة تعدت عن الثورة ، ولم تستجب لها .

ومهما يكن من أمر ، فان المهدي لم يكن يفكر مطلقا في وطن سوداني مستقل عن مصر . بل هو على العكس من ذلك كان يرى أن رسالته - وهو المهدي المنتظر - هي أن يرد على العالم الاسلامي وحدته . وقد كتب في ذلك الى السلطان عبد الحميد والى الخديو توفيق والى غيرهما من ملوك الاسلام وامرائه . ثم أتبع القول العمل ، وتأهب - بعد أن استقر له الحكم في السودان - لغزو مصر . وشرع خليفته التعايشي فعلا في غزوها . فهو لم يكن اذن يريد أن يفصل السودان عن مصر ، بل كان يريد أن يضم مصر الى السودان : خطوة أولى في طريقه الى توحيد العالم الاسلامي .

وننظر الآن كيف نشبت الثورة .

•

• •

قام المهدي كما قدمنا برسالة دينية ، وجمع الناس حوله .

وينبغي أن نرجع خطوة الى الوراء لنرى عاملا بريطانيا مؤثرا من العوامل التي قادت الى الثورة ، وهي الطريقة التي نفذ بها تحريم الاتجار بالرقيق في السودان . فقد كانت - بايعاز من بريطانيا - حنيفة حاسمة ، لم تراع فيها الظروف والملابسات . وقد استخدم الخديو اسماعيل السير صمويل بيكر حاكما على الاقاليم الجنوبية وجعل من أول واجباته مقاومة الاتجار بالرقيق ، فحمل على هذا الاتجار حملة شعواء ، جاوزت الحدود المعقولة ، وأثار الناس على الحكومة ، وكان قاسيا عنيفا في حكمه وفي اخضاعه القبائل للحكم المصري ، حتى أشرب القلوب بغض هذا الحكم . وكأنه كان متعمدا ذلك ، حتى يهيئ أسباب التدخل لمواطنيه البريطانيين . ونحن لا نأخذ الا بقوله ، فقد كتب ، في وقت كانت المسألة الشرقية تناقش فيه بعد توقيع معاهدة برلين ، يقول :

" Je ne puis que péditer avec satisfaction sur les changements qui ont eu lieu en Egypte, et l'immense croissance de l'influence anglaise qui date de 1869, lorsque le Khédive employa pour la première fois un Anglais en lui conférant des pouvoirs suprêmes pour la suppression du commerce de la Traite en Afrique Centrale. Cette mesure jeta la base des réformes qui ont été effectuées depuis. A l'expiration de ma mission, en 1873, Gordon devint mon successeur, et continua l'oeuvre commensée. La lutte contre le commerce de la Traite ouvrit la porte à l'ingérence britannique ; Malcolm devint Pacha au service du Khédive pour abolir le trafic sur la Mer Rouge. Mc Killop fut également nommé Pacha. Ainsi nous trouvons quatre Anglais investis d'une autorité qui n'avait jamais été conférée à nos compatriotes autrefois..... A vrai dire, un pays agressif, comme l'a été l'Angleterre de tout temps, ne peut jamais s'arrêter quand et où il veut. Nous sommes poussés en avant et sommes obligés, par la force des circonstances, d'étendre nos frontières même contrairement à nos desire."
(Moh. Sabry : Le Soudan Egyptien p.p. 39 - 40).

وولى غوردون الأمر من بعد السير صمويل بيكر ، فسار سيرته . ولما عين حاكمـــا عاما للسودان ، بقى فى حملته على تجارة الرقيق دون حساب للعواقب . وهو نفســه الذى يقول :

" Je frappe tous les jours des coups mortels contre le commerce de la Traite et j'institue à cet effet une sorte de gouvernement de la Terreur; j'ai perdu un homme pour avoir mutilé un garçon, et ne demanderai nullement la permission de la faire. Peu importe que le Khédive approuve ou non."

وقد ترك غوردون البلاد بسوء سياسته وضعف تدبيره على حافة الثورة . وهـــذا ما يقوله أحد معاونيه ــ شاييه لونج (Chaillé-Long) ــ فى هذا الصدد :

" Gordon avait trouvé le Soudan en paix et pleine prospérité; il le quitta en 1879, endetté et sous le coup de l'insurrection."

فبريطانيا الذى ورجالها من عمال الخديو اسماعيل كانت لهم يد فى اشعـــال الثورة المهدية ، سواء كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد .

ومهما يكن من أمر ، فأن الادارة المصرية للسودان نجم عنها الخير والاصلاح لهذه البلاد . ولم تتغير الامور الا عندما حل محل هذه الادارة المصرية المحضـــة ادارة بريطانية كانت تعمل باسم مصر ولكن ضد مصلحتها . وننقل عن الدكتور محمـــد صبرى ما يقوله فى ذلك :

" Les historiens et auteurs anglais sont unanimes a attribuer à l'administration égyptienne; à sa corruption et à son despotisme les causes de la révolte du Mahdi au Soudan. Or, il faut distinguer entre l'administration égyptienne proprement dite et l'administration égyptienne européanisée de Gordon qui a "préparé" la révolte (1877- 1879).

L'Européanisation de cette administration a commencé en 1869 lorsque le Prince de Galles vint en Egypte et recommanda au Khédive Ismail l'envoi de Samuel Baker en Afrique Centrale. La mission de Baker dure trois années (1870-1873); à Baker succéda Gordon comme gouverneur des Provinces de l'Equateur (1874-1876). De 1877 à 1897 Gordon devint gouverneur du Soudan avec des pouvoirs discrétionnaires absolus. Entre temps; en 1878 à la suite de la convention des Somals de 1877, Malcolm devint directeur du Service de la Traite dans la Mer Rouge. C'est sous le couvert humanitaire de la Traite que Baker; Malcolm, Gordon et tous les fonctionnaires européens amenés au Soudan; surtout dans les deux dernières années du règne d'Ismail, tels les Gessi, les Slatin, les Schnitzer (Emin), les Messedaglia, les Emiliani, les Giegler, les Casati; les Lupton etc. ont permi à l'ingérence anglaise de s'établir au Soudan; de discréditer le Gouvernement Egyptien aux yeux des populations, sous le rapport religieux et social, et de créer des causes de mécontentement réel par les mesures violentes prises contre le commerce de la traite.

"De l'aveu de Cave, le célèbre financier anglais, le Soudan était prospère en 1877, c'est à dire à l'époque où l'administration était encore purement égyptienne. En 1879 le Soudan était endetté et sous le coup de l'insurrection. Toutefois dans les contrées extrêmes du Soudan, dans la Somalie et le Harrar, l'administration est restée purement égyptienne jusqu'à la révolte Mahdiste ou plutôt jusqu'à leur évacuation par l'Egypte (1844-1885). L'oeuvre de cette administration était remarquable. Il est bon de noter que le gouvernorat de Harrar était une dépendance du Soudan sous Gordon, et que ce dernier, en 1879, se permit de renvoyer Raouf pacha de Harrar pour mettre un Anglais à sa place mais Ismail non seulement refusa l'européanisation de l'administration égyptienne à Harrar avec ses conséquences inéluctables mais sépara même le gouvernorat de Harrar du gouvernement général du Soudan et le rattacha directement à l'administration égyptienne. Aussi quand la révolte Mahdiste se déclara au Soudan elle recruta ses partisans surtout dans les régions et parmi les éléments les moins avancés, mais partout, dans les centres de civilisation où l'oeuvre égyptienne depuis Mohamed Ali avait eu le temps de s'implanter, le pays était réfractaire à la révolte.

L'occupation de l'Egypte par l'Angleterre en 1882, en empêchant l'Egypte d'avoir ses coudées franches, a encouragé la révolte à prendre des proportions désastreuses et à accumuler des ruines pendant dix-huit années (1881-1898)."

ويد أخرى لبريطانيا — وهى فى هذه المرة مقطوع فى سوء نيتها — كانت سببا مباشرا فى نجاح الثورة المهدية . فان الانجليز عندما دخلوا مصر فى سنة ١٨٨٢ ، كانت الثورة المهدية لم تستفحل الى الحد الذى يتعذر معه اخمادها . وبالرغم من انحلال الجيش المصرى تحت الضغط الانجليزى باعتبار أنه كان جيشا ثائرا تحت قيادة عرابى ، فان مصر وجدت الرجل الكفء المحنك القادر على اخماد ثورة المهدى فى شخص القائد العظيم عبد القادر حلمى باشا ، وقد أرسل حاكما عاما للسودان فى بدء الثورة المهدية . وقد أخذ هذا البطل المصرى يعمل على اخماد الثورة ، ونجح نجاحا كبيرا فى ذلك ، وكان اسمه يلقى الرعب فى قلوب رجال الثورة ، حتى أن المهدى كان يدعو النامر عقب كل صلاة أن يستغيثوا من بأس هذا الرجل العظيم وينادوا " أللهم يا قوى يا قادر اكفنا شر عبد القادر " .. فلم يكن الانجليز يستشعرون أن عبد القادر حلمى قادر على اخماد الثورة حتى أوعزوا الى الخديوى توفيق باستدعاء من السودان دون أن يتم عمله . وشعروا كذلك ايفاد الزبير الى السودان ، وهو من كبار رجاله القادرين على منافسة المهدى والحد من سلطانه لو تركه الانجليز يرجع الى بلده . فبريطانيا لم تكتف بالامتناع عن اتخاذ أى تدبير جدى لاخماد الثورة وهى التى كانت فى يدها مقاليد الأمور وقت ذاك فى مصر ، بل ذهبت أبعد من ذلك كثيرا فعملت على عرقلة كل المساعى التى بذلتها مصر للحد من انتشار الثورة . وعندما تأهبت للعمل ، وأرسلت هكس باشا على رأس جيش مصرى من فلول العرابيين الى السودان ، قادتهم الى الكارثة ، بل الى هذه المجزرة البشرية التى قتلوا فيها جميعا وذلك بسبب سوء تدبير قائدهم البريطانى وضعف قيادته ، ونقص كفايته . ثم أرسلت بعد ذلك غوردون لاخلاء السودان ، بعد أن فرضت هذا الاخلاء على مصر فرضا . فكانت كارثة أخرى أودت بحياة غوردون ، بعد أن تهاطأت حملة الانقاذ تحت قيادة ولسلى — فى السير لانقاذه .

ونلخص الآن كيف فرضت بريطانيا على مصر اخلاء السودان .

وهذه هي ثالثة الأثافي . فان بريطانيا بعد أن مهدت للثورة المهدية بسوء ادارة رجالها أو بايعاز منها لهم ، وبعد أن استمتعت باتخاذ أي تدبير جدي لاخماد الثورة بل بعد أن عرقلت كل سعي بذل في هذا السبيل ، بعد هذا وذاك فرضت على مصر اخلاء السودان ، وطلبت من كل وزير مصري لا يطيع هذا الأمر أن يستقيل . وكان شريف باشا قبل ذلك قد بيّن للمستر البريطاني ـ السير الفن بارنج ـ في مذكرة هي آية في سداد المنطق وبلاغة الحجة الأسباب التي تدعو مصر الى عدم اخلاء السودان . ونقتل هنا نص هذه المذكرة باللغة الفرنسية ، وتاريخها ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٣ :

La première objection qui se présente à l'esprit si l'on envisage la possibilité éventuelle d'un abandon du Soudan par l'Egypte c'est le texte du Firman du 7 août 1879 qui interdit formellement au Khédive toute aliénation de territoire.

Mais en supposant même que l'Egypte puisse de sa propre volonté renoncer à ses possessions soudanaises, il est juste d'examiner quelles sont les conséquences:

Dans l'état actuel des choses, le Gouvernement conserve son autorité sur tout le Soudan à l'exception de la Province du Kordofan, et des districts avoisinant Soukin. Il s'agirait donc de livrer à l'insurrection tout le Soudan oriental, les moudirieha de Berber et Dongola aussi que tout le cours du Nil depuis ses sources jusqu'à un point à définir comme frontière sud de l'Egypte. Le faux prophète se verrait donc consacré comme seule autorité de ces vastes régions, et les tribus restées fidèles à l'Egypte aussi bien qui sont encore indécises, telles que le Cababiches, seront forcément destinées à grossir le nombre des adhérents du rebelle.

L'Egypte ayant ainsi contribué à augmenter le prestige du faux prophète serait réduite à ses limites les plus restreintes et aurait à supporter directement le choc des masses fanatisées. Elle aurait en outre à se préoccuper des nombreuses tribus de Bédouins qui l'entourent de tous côtés, et qui à cause de leurs instincts de pillage et du mirage que l'Egypte produit sur eux ne sauraient rester indifférentes aux appels que le faux prophète ne peut manquer de leur adresser:-

Quelques unes d'entre elles, comme celle de Ababdehs et une grande partie des Bicharieha demeurées fidèles jusqu'à présent et qui s'étendent depuis Berber à Kaneh et Keneh même seraient une source permanente de préoccupation pour le Gouvernement.

Privée de frontières naturelles, et par conséquent vulnérable de tous côtés, l'Egypte se verra obligée, pour assurer sa sécurité, de maintenir sur pied une armée considérable, et au-dessus de ses moyens.

L'occupation du Soudan, au contraire, avec une bonne administration lui permettrait non seulement de recruter facilement et à bon marché des hommes dans ces contrées, mais de faire supporter à ces mêmes contrées une partie des frais destinés à l'entretien d'une armée contribuant à la fois au maintien de la tranquillité au Soudan et à la protection de l'Egypte propre.

•/•

D'ailleurs, depuis les temps les plus reculés jusqu'à Mohamed Ali, elle a toujours eu à prendre l'offensive vers le sud pour être préservée des incursions des peuplades du Haut du Nil.

Le système constant de la défense de l'Egypte a consisté de tenir ces peuplades en échec loin des limites de l'Egypte propre.

Le Gouvernement de S.A. ne saurait par conséquent se décider à l'abandon de territoires qu'il considère comme absolument nécessaires pour la sécurité de l'Egypte.

D'ailleurs au point de vue de la civilisation, quelques fondées que puissent être les critiques dirigées contre l'administration égyptienne dans le Soudan, il n'en est pas moins vrai que c'est grâce aux efforts de l'Egypte que les contrées jusqu'aux lacs appartiennent aujourd'hui au monde connu. C'est grâce à elle, également que des maisons de commerce européennes ont pu se fonder au Soudan, que des voyages d'exploration scientifiques, ont été entrepris, et que des missions chrétiennes ont pu s'y établir.

Il serait en outre difficile de nier que l'Egypte a enrayé dans les limites du possible, le Traité des Esclaves et que le faux prophète a trouvé ses principaux adhérents parmi ceux qui ont vu leur honteux trafic entravé par l'administration égyptienne.

Mais pour continuer son oeuvre dans le Soudan, rétablir son autorité et partant protéger l'Egypte, le Gouvernement de Son Altesse a besoin du concours temporaire d'une force armée d'environ 10,000 hommes.

Cette force armée serait employée à ouvrir, tout d'abord, le chemin entre Souakin et Berber, et à tenir garnison pour un délai déterminé, en attendant que le Gouvernement de Son Altesse puisse organiser et concentrer des forces pour la remplacer.

Point n'est besoin d'ajouter qu'il n'entre pas dans l'esprit du Gouvernement de Son Altesse d'entreprendre une nouvelle expédition au Kordofan. Il se bornera à prendre les dispositions nécessaires pour se maintenir à Khartoum afin d'être rassuré du côté du Soudan oriental et commander le cours du Nil.

Le caractère religieux de l'insurrection étant donné, le Gouvernement de Son Altesse estime que l'intervention la plus adaptée à la circonstance serait l'intervention turque. Il croit que la Sublime Porte ne saurait lui refuser ce concours si elle tenait compte des contingents que l'Egypte lui a fournis en Crimée, en Crète, en Serbie et en Bulgarie. L'urgence de ce concours ne saurait échapper à la Porte pour empêcher que l'insurrection que gagne la Tripolitaine et l'Arabie. Toutefois le Gouvernement de Son Altesse est particulièrement désireux que tout engagement à ce sujet soit consacré par un accord avec la Grande-Bretagne, soit que le Gouvernement de Sa Majesté consente à négocier pour l'Egypte, soit que cette dernière ait à s'entendre directement avec la Sublime Porte.

signé: (CHERIF)

فلما أصرّ الممثل البريطاني على وجوب اخلاء السودان ، وواجه الحكومة المصرية بالبرقيـــة الشهيرة المرسلة اليه من اللورد جرانفيل في ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، وقد أتينا على نصها فيمـــا تقدم (أنظر ص ١٠ ــ س ١١) ، لم يسع وطنية شريف باشا الا أن يستقيل ، والا أن يسجـــل استقالته المشرفة في العبارات الآتية ، وننقلها مترجمة الى اللغة الانجليزية :

"The British Government presses for the evacuation of the Sudan but we have no right to agree to such a step being taken, as these provinces which belong to the Sublime Porte are entrusted to us to administer. If Britain insists upon its recommendation being carried out without opposition on our part, such an act would be contrary to the provisions of the Khedivial Decree of August 23, 1878, which stipulates that the Khedive rules through his ministers and in conjunction with them. We therefore, submit our resignation, as we are prevented from discharging our functions in accordance with the Constitution."

ورفض رياض باشا الوزارة على أساس اخلاء السودان ، وقبلها نوبار باشا ، وتمت على يده هذه المأساة الفاجعة .

+
+ +

ويعنينا أن نبيّن هنا بعد كل ما تقدم أن مصر لم تتخلّ عن السودان ، بل اقتصرت على اخلاء المناطق الداخلية فيه من الجيوش والموظفين لحفظ دمائهم . ولم يكن في نيتها وقت أن أمرت بهذا الاخلاء أن تترك السودان . فهي اذا كانت قد أخلته فانها لم تتخلّ عنه . يدل على ذلك ما يأتي :

١ـ المنشور الذي أذاعه الخديو على أهالي السودان يخبرهم فيه أنه عهد الى غوردون بتأليف حكومة قوية تعمل على توطيد النظام .

٢ـ سلطة الخديو المقيدة ، فانه كان طبقاً للفرمانات لا يستطيع التنازل عن السودان ولا تركه ، وقد احتج الباب العالي فعلاً على هذا الاخلاء . فالخديو حتى لو كان أراد التخلي عن السودان ، فانه كان لا يملك ذلك . والمعاهدة التي وقعها السير ادموند ولف مع الباب العالي في الاستانة في ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٥ لم تنص على التخلي عن السودان ، بل هي على العكس من ذلك قد نصت على تهدئة السودان بالوسائل السلمية ، وعلى أن تعهدات الخديو الدولية لا يجوز أن تتعارض مع الامتيازات التي منحتها لهم الفرمانات السلطانية .

٣ـ على أن الحكومة المصرية لم تخل من السودان الا المناطق الداخلية ، وبقيت الموانئ تحت الادارة المصرية ، وما أخلته من المناطق الداخلية لم يكن بطوعها اذ فرض عليها فرضاً ، وقد رأينا كيف استقال شريف باشا لهذا السبب .

٤ـ لاعتراف الحكومة البريطانية طول المدة التي بقي فيها السودان خالياً من الجيوش المصرية بحقوق مصر ، فقد عقدت اتفاقاً مع ألمانيا في سنة ١٨٩٠ ، ومع ايطاليا في سنة ١٨٩١ ، ومع الكونغو الحرّة في سنة ١٨٩٤ ، وأجازت في هذه الاتفاقات أن تحتل الدول بعض مناطق السودان ، ولكنها اشترطت أن كل احتلال من هذا القبيل لا يمس حقوق الحكومة المصرية على هذه الاقاليم ، وتبقى هذه الحقوق معلقة الى أن تتمكن الحكومة المصرية من استرداد المناطق المذكورة . ومما يؤيد ذلك أيضاً حادثة فاشوده المعروفة ، فقد احتل الفرنسيون فاشوده تحت قيادة الكابتن مارشان ، فذهب اليه كتشنر ، وبعد محادثة لم يوفق مارشان أن يترك فاشوده الا بعد أن رفع كتشنر عليها العلم المصري وحده ، وهذا اعتراف صريح من انجلترا بأن السودان كان وظل أرضاً مصرية .

يتبيّن الآن من كل هذا أن السودان منذ اخلائه الى أن استرد لم ينقطع عن أن يكون من الناحية القانونية جزءا من مصر ، ولم يتغيّر وضعه القانوني بعد ثورة المهدي والاخلاء عما كان قبل ذلك .

+
+ +

٢) استرداد السودان واتفاقية سنة ١٨٩٩

لم تكن الحكومة التي أقامها المهدي وخلفه فيها عبد الله التعايشي ، بقادرة على أن تمسك زمام أنحائها من الدراويش . ولم يعقب الحكم المصري في السودان حكم يدانيه في الصلاحية . بل كان حكما يمتاز بالنهب والسلب والاعتداء على الأرواح والأموال . وننقل هنا عن هذا الحكم شهادة ثلاثة ، سوداني ومصري وبريطاني .

قال الأستاذ أبو شنيكه في كتابه الذي سبقت الاشارة اليه (ص٢٥٧) . " ومع ما أنشئ من محاكم وما عيّن من قضاة يحكمون بالشريعة المحمدية ، فان حوادث النهب والسلب والتعدي على الأنفس والأموال ترد الى الخليفة دون انقطاع من الأقاليم ، حيث يعيث بعض الأعراب الأجلاف فسادا ، وهم لا يتصفون بفضيلة ما غير ايمانهم بالمهدية ، وبيع أرواحهم في سبيلها . وكان الخليفة يزجرهم ويتهددهم ويتوعدهم بشديد العقاب ، ويأمرهم بمعاملة الناس بالحسنى والرفق ، ولكن أنى لهم بتبدل نفوسهم وعقلياتهم ، وقد تعوّدوا على الفوضى والظلم ، وما كان للخليفة أن يجردهم من أسلحتهم وأن يستغني عن خدماتهم ، فهم حماة الدولة ضد أعدائها في الخارج ، وهم بطانته وأعوانه على منافسيه في الداخل . فالضرورة تقضي بالحفاظ عليهم ، ولكنهم ظلموا وجاروا وروّعوا العهد بطابع الفوضى نتيجة جهلهم وسوء تدبيرهم مع ما ركب في نفوسهم من بغض وكراهية لأولاد البلد " .

وقال الاستاذ محمد شفيق غربال بك في كتابه وحدة وادي النيل ص٨٧ . " تتطور الأمر من صلاح فرد ومحاولة اصلاح الى ما أطلقنا عليه اسم "نكبة" الحركة المهدية . وقد أطلقنا عليها هذا الاسم لأنها حاولت ما لا تصلح له وما لا تطيقه وما لا ينبغي لها . فكانت حركة تحطيم وتخريب . وجنت على نفسها وعلى السودان وعلى مصر . وذهبت البسالة في وجه الموت التي أبداها آلاف الدراويش في شتى المواقع ، وذهبت القدرة على التنظيم وصفات الزعامة الحقيقية التي كان يملكها المهدي ، في سبيل الهدم لا في البناء . ذلك أن تلك الدعوة لتعصبها الباب للعصبيات المتفرقة ، والشياخات المتنافرة ، وجماعات تجار الرقيق ، وكارهي مقومات الحضارة الحديثة التي تتطلب انتظام الحكم وجريانه على قواعد ثابتة ، واستقرار أسبابه ، في أنظمة عامة ، وتوسطا بين المحافظة والتغيير كلما بدت لذلك منفعة ، واستعدادا للتقدم والترقي فكان الانحلال والبوار والخراب . وقد ذكر كرومر في تقريره عن مصر والسودان في سنة ١٨٩٨ — أي على أثر اخماد الحركة المهدية — " ان الاقليم الواقع بين عطبرة والخرطوم — وهو موطن الجعليين — قد فقد في العهد المهدي كل سكانه تقريبا . قال وقد زرت حديثا مدينة المتمة

وكانت من مراكز السودان التجارية الهامة (أى فى العهد البغيض السابق للثورة المهدية)، وتدل أطلال المدينة وخرائبها دلالة كافية على أنها كانت مدينة عامرة بالسكان . وقد حدثونى هناك بأن المدينة يسكنها الآن مائة وستون رجلا وأكثر من ألف امرأة . ويؤيد صدق هذا التقدير ما شاهدته بنفسى . أى أن الدراويش قد أتوا تقريبا على جميع الذكور البالغين " . وذكر فى موضع آخر من نفس التقرير أن مجموع ما حصلته حكومة السودان فى سنة ١٨٩٨ لا يزيد على ٣٥٠٠٠ جنيه ـ وفى هذا الكفاية لتصوير ذلك الخراب الشامل " .

وقال المستر تشرشل فى كتابه :

"Of the military dominations: (The River War p.p.69-70)which history records, the Dervish Empire was probably the worst. All others have displayed compensating virtues. A high sense of personal honour has counterbalanced a low standard of public justice. An enrolling patriotism may partly repair economic follies. The miseries of the people are often concealed by the magnificence of the army. The laxity of morals is in some degree excused by the elegance of manners. But the Dervish Empire developed no virtue except courage, a quality more admirable than rare. The poverty of the land prevented magnificence. The ignorance of its inhabitants excluded refinement. The Dervish dominion was born of war, existed by war, and fell by war. It began on the night of the sack of Khartoum. It ended abruply thirteen years later in the battle of Omdorman. Like a subsidiary volcano, it was flung up by one convulsion, blazed during the period of disturbance, and was destroyed by the still more violent shock that ended the eruption."

اذن لم يكن الحكم المصرى هو الذى جلب الويل والدمار للسودان . وكان السودانيون فى ظله أوفر حظا منهم فى ظل حكم الدراويش .

+ + +

على أن حكم الدراويش لم يطل . وقد أخلت الجيوش المصرية السودان ، وطامع الدول الاستعمارية تتطلع اليه من كل مكان . وقد رأينا بريطانيا تعقد مع هذه الدول ـ ألمانيا وايطاليا وبلجيكا ـ اتفاقات تبيح لهم احتلالا وقتيا لبعض مناطق السودان الى أن يسترد . ثم تغلغلت فرنسا ، واتجهت من أفريقيا الاستوائية شرقا الى النيل الأبيض ، فهددت السودان بالاستعمار . فقررت الحكومة البريطانية بالاتفاق مع الحكومة المصرية أن يوجه جيش مصرى باسم خديو مصر لاسترداد السودان . وحادثة فاشوده التى سبقت الاشارة اليها تدل على أن الجيش المصرى لو تأخر قليلا فى استعادة السودان ، لكان الفرنسيون قد نجحوا فى اختراق أفريقيا من الغرب الى الشرق ، ولكانوا وطدوا أقدامهم على ضفاف النيل فى أواسط السودان . ولهل الفرنسيين ،

كان الايطاليون يهددون السودان . والممثل البريطاني في مصر السير اللن بارنج يرقب حركاتهم في خوف وحذر ، ويخشى أن يوطدوا أقدامهم في الخرطوم ، فيكون ذلك كارثة على مصر وهو يعلم أن من يملك السودان فقد ملك مصر ، وأن الانجليز هم المسئولون عن ضياع السودان . وها هو يرسل برقية الى لندن في هذا المعنى ، تاريخها ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ، نثبتها بالنص لأهميتها :

Cairo, December 15, 1889.

On the 11th instant your Lordship telegraphed to me that the Italian Government wished to enter into relations with the chiefs of Kassala....

In your Lord's telegram No.105 of the 13th instant it is remarked that "the policy of keeping other people out of a savage territory, which we are unable to occupy ourselves, is one which it is difficult to pursue or to defend."

I fully recognize the force of this observation. At the same time I venture to point out that the case of the Sudan is not quite analogous to that of other savage territory which is not, and never has been, occupied by any civilzed or quasi-civilzed power. De jure, although not de facto, the Sudan constitutes part of the Ottoman dominions. The Khedive pays tribute to the Porte on account of the Sudan; indeed so far as Massowa and Suakin are concerned, the precise amount paid for these provinces is stated in the Firman of May 1865. It is most unjust that the Egyptian Government should continue to pay tribute for Massowa, and the injustice will be considerably increased of the Italians encroach on territory which the Egyptian Government hopes, and not unnaturally, to reoccupy some day...

The Italians evidently want to obtain possession of Kassala... it is more than probable that they will, after a short while, endeavour to extend westward, in which case, they would soon strike the valley of the Nile either at Khartoum or at some point near Khartoum.

I venture to think that it is essential in Egyptian interests to avert any such calamity, for it is no exaggeration to say that the establishment of a civilzed power in the Nile valley would be a calamity to Egypt.

Ever since the Sudan was evacuated, Sir Samuel Baker and many others have pointed out the serious consequences which would result if the Dervishes began to tamper with the Nile, on which the whole well-being and agricultural life of Egypt depend. These views, at the time they were put forward, were unnecessarily alarmist. The savage tribes who now rule in the Sudan do not possess the resources or the engineering skill to do any real harm to Egypt. But the case would be very different were a civilized European Power established in the Nile Valley. Such a Power would, as Sir Colin Mongrieff very truly says: "have Egypt in its grip." They could so reduce the water supply as to ruin the country.

An Egyptian question of this calibre cannot be a matter of indifference to Her Majesty's Government.

Whatever Power holds the Upper Nile Valley must, by the mere force of its geographical situation, dominate Egypt...

In the eyes of Europe, of the people of Egypt, and I may add, of a very large number of Englishmen, the English Government is held responsible for the loss of the Sudan....

(BARING)

(Ref: Archives Anglaises. F.O. 78. No. 4243)

+

+ +

عمدت مصر اذن الى استرداد السودان . وفى ١٢ مارس سنة ١٨٩٦ تلقى كتشنر سردار الجيش المصرى أمرا بالزحف على السودان ، باسم خديو مصر كما قدمنا . وقد تم ذلك بالاستيلاء على دنقله فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ ، واحتلت أم درمان فى سنة ١٨٩٨ .

وقد استرد السودان بالأموال والجيوش المصرية وكانت مساهمة انجلترا ضئيلة فيه ، فقد بلغت تكاليف حملات استرداد السودان ٢٫٣٥٤٫٣٥٤ جنيها وهى تشمل المصروفات العسكرية ومصاريف انشاء السكك الحديدية ومد التلغرافات والسفن النهرية المسلحة ، وقد تحملتها الخزانة المصرية ما عدا مبلغ ٨٠٠٫٠٠٠ جنيه ساهمت فيه الخزانة البريطانية (مؤلف ماكايكل ص ٦٣) .

وكذلك لعبت الجيوش المصرية الدور الأول فى استرداد السودان ، فقد كان عدد القوات المصرية التى اشتركت فى معركة دنقلة سنة ١٨٩٦ يبلغ ١٦٫٦٨٢ وعدد القوات الانجليزية لا يتجاوز ٨٧٠ رجلا .

وقام الجنود المصريون بعمليات مد الخطوط الحديدية والتلغرافات والتليفونات والانتصار فى معارك سنة ١٨٩٧ منها معركة العطبرة ، وبلغ عدد القوات المصرية نحو ١٨٫٠٠٠ والقوات البريطانية ١٥٠٠ .

وفى معركة أم درمان سنة ١٨٩٨ بلغ عدد القوات المصرية ٢٢٫٠٠٠ والقوات البريطانية حوالى ٤٠٠٠ جندى .

* * *

دخلت انجلترا مع مصر السودان ، شريكة لها فى الادارة ، واستقرت الجيوش الانجليزية فى الخرطوم كما استقرت فى القاهرة من قبل . وبذلك خطت انجلترا الخطوة الثانية فى سبيل تحقيق مطامعها الاستعمارية .

وعقدت الحكومة البريطانية مع الحكومة المصرية اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، الأولى فى ١٩ يناير والثانية فى ١٠ يوليه . والأولى هى الاتفاقية الأساسية وهى التى يشار اليها عندما تذكر اتفاقية سنة ١٨٩٩ فيما يلى . أما الثانية فقد كان الغرض منها تعميم النظام الادارى الذى وضعته الاتفاقية الأولى ليشمل مديرية سواكن ، وكانت هذه المديرية قد استثنيت فى الاتفاقية الأولى .

أما كيف عقدت اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وما الذى كان الانجليز يحاولونه بعقدها ، فقد ترك اللورد كرومر — الواضع لهذه الاتفاقية — يتكلم عن ذلك . فقد قال فى كتابه (مصر الحديثة) الفصل الثالث والعشرون) فى هذا الصدد ما يأتى :

"The matter was discussed when I was in London in July 1898. At that time, although all saw clearly enough the objects to be attained, no very definite method for attaining them was suggested. In order, however, to give an outward and visible sign that, in the eyes of the British Government, the political status of the Sudan differed from that of Egypt, Lord Kitchener was instructed, on the capture of Khartoum, to hoist both the British and Egyptian flags side by side. These orders were duly executed. Amidst the clash of arms and the jubilation over the recent victory, this measure attracted but little attention. It was not until five months later, that its importance was generally understood. On January 4, 1899, being then at Omdurman I made a speech to the assembled Sheikhs. As I intended and anticipated, it attracted much attention. It was, indeed, meant for the

public of Egypt and Europe quite as much as for the audience whom I addressed. In the course of this speech I said: "You see that both the British and Egyptian flags are floating over this house. That is an indication that for the future you will be governed by the Queen of England and by the Khedive of Egypt." There could be no mistaking the significance of these words, and there was no desire that they should be mistaken. They meant that the Sudan was to be governed by a partnership of two, of which England was the predominant member.

Before making this speech, I had submitted to Lord Salisbury the project of an Agreement between the British and Egyptian Governments regulating the political status of the Sudan. It had been prepared, under my general instructions, by Sir Malcolm McIlwraith, the Judicial Adviser of the Egyptian Government. Shortly after my return to Cairo, I was authorised to sign it. It was accordingly signed by the Egyptian Minister for Foreign Affairs and myself on January 19, 1899. I proceed to give a brief summary of the contents of this document.

The first and most important was to assert a valid title to the exercise of sovereign rights in the Sudan by the Queen of England, in conjunction with the Khedive. There could be only one sound basis on which that title could rest. This was the right of conquest. A title based on this ground had the merit of being in accordance with the indisputable facts of the situation. It was also in accordance, if not with international law - which can obviously never be codified save in respect to certain special issues - at all events, with international practice, as set forth by competent authorities. It was, therefore, laid down in the preamble of the Agreement that it was desirable "to give effect to the claims which have accrued to Her Britannic Majesty's Government by right of conquest, to share in the present settlement and future working and development" of the legislative and administrative system of the Sudan.

This principle having been once accepted, the ground was cleared for further action. The shadow claims of Turkish suzerainty were practically, though not nominally, swept away by a stroke of the pen. Their disappearance connoted the abrogation of all those privileges which, in other parts of the Ottoman dominions, are vested in European Powers in order to check an abusive exercise of the Sultan's sovereign rights. All that then remained was to settle the practical points at issue in the manner most convenient and most conducive to the interests of the two sole contracting parties, namely, the British and the Egyptian Governments.

The 22nd parallel of latitude was fixed as the northern frontier of the new state; on the other hand, the southern frontier was left undefined. It was provided that both the British and Egyptian flags should be used throughout the Sudan; that the supreme military and civil command should be vested in one officer, termed "the Governor-General of the Sudan", who was to be appointed by a Khedivial Decree on the recommendation of the British Government; that Proclamations by the Governor-General should have the force of law; that the jurisdiction of the Mixed Tribunal should "not extend or be recognized for any purpose whatsoever, in any part of the Sudan"; and that no foreign Consuls should be allowed to reside in the country without the previous consent of the British Government.

وسنحلل فيما بعد هذه الاتفاقية من الناحية القانونية . ويكفي أن نذكر الآن أن الانجليز وضعوا أقدامهم في السودان بفضل هذه الاتفاقية . وسنراهم يتدرجون في تثبيت حكمهم والانفراد بادارة السودان واقصاء مصر عنها شيئا فشيئا تحقيقا لأغراضهم الاستعمارية كما قدمنا .

+
+ +

٣) استئثار بريطانيا بادارة السودان واقصاء مصر عنه

نستعرض أولا كيف استأثرت بريطانيا بالسودان وأقصت مصر عنه مع أن مصر بقيت تعمل على اتمام فتح السودان . ثم ننظر بعد ذلك في الادارة البريطانية في السودان وما تنطوي عليه هذه الادارة من مساوئ .

+
+ +

طبقت اتفاقية سنة ١٨٩٩ تطبيقا فيه كثير من التحيف لحقوق مصر . ومع أن هذه الاتفاقية لا تقيم وزنا كبيرا لهذه الحقوق ، فان انجلترا لم تلبث أن انتقصت من حقوق مصر التي تقررها الاتفاقية نفسها . بل انه لم يمض على توقيع الاتفاقية أكثر من أربع سنوات حتى عمدت انجلترا ، دون أن تشرك معها مصر ، الى توقيع اتفاق مع الحبشة خاص بحدود السودان وذلك في سنة ١٩٠٢ . ثم أخذت انجلترا تزيد في اعتدائها على حقوق مصر يوما بعد يوم . وتعاقبت أعمال الاعتداء حتى تفاقمت في أحداث سنة ١٩٢٤ .

ومنذ سنة ١٨٩٩ الى سنة ١٩١٢ كانت القوانين التي يصدرها الحاكم العام لا تصدر الا بموافقة الحكومة المصرية وذلك طبقا لنصوص الاتفاقية .

ومنذ سنة ١٩١٢ جعل الحاكم العام يصدر القوانين دون أن يحصل على موافقة الحكومة المصرية ، بل دون اخطارها في بعض الأحوال .

وفي ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا الحماية على مصر . وامتدت الحماية الى السودان تبعا لمصر . وقد تنازلت تركيا عن سيادتها على مصر والسودان اعتبارا من هذا التاريخ ، وذلك في معاهدة لوزان المبرمة في سنة ١٩٢٣ . وقد جاء في المادة ١٧ من هذه المعاهدة ما يأتي : " يعتبر تنازل تركيا عن جميع حقوقها في مصر والسودان محدثا لأثره ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ " .

وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أعلنت انجلترا الغاء الحماية فزالت عن مصر والسودان في وقت واحد ، ولكن انجلترا احتفظت باتفاقية سنة ١٨٩٩ في السودان .

وفي سنة ١٩٢٣ أجبرت انجلترا حكومة مصر أن تحذف من الدستور المصري لقب " ملك مصر والسودان " حتى تفصم العلاقة بين البلدين .

وفي ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ سلم المندوب السامي رئيس الحكومة المصرية "عقب مقتل السردار" بلاغا طلب فيه أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة من السودان ، وأن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان

ستزيد بمساحة الأطيان التي تزرع في الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة . ولما رفضت الحكومة المصرية تنفيذ هذه المطالب الجائرة نفذتها الحكومة الانجليزية قسرا وقهرا . ثم عقدت اتفاقية مياه النيل المعروفة في سنة ١٩٢٩ .

ومع كل ذلك فان مصر لم تضن بالمال في سبيل انهاض السودان ؛ ولا حاجة الى استعراض ما تكبدته مصر من نفقات منذ عهد محمد علي في سبيل نشر الحضارة في السودان بانشاء المدن وتعميم طرق المواصلات وتوسيع نطاق التعليم . ونقصر البحث هنا على النفقات التي تحملتهـــا مصر منذ سنة ١٨٩٨ .

وقد تنوعت هذه النفقات . ونحن نذكر منها : (١) اعانة مصر للسودان : قامت الحكومة المصرية منذ استرداد السودان بسد عجز ميزانيته ، بل وساعدته على تكوين مال احتياطي . وقد بلغ مجموع هذه الاعانات من سنة ١٨٩٨ الى سنة ١٩١٢ (حيث وقفت الاعانة للزيادة المطردة في ايرادات السودان) مبلغا يزيد على خمسة ملايين ونصف من الجنيهات ، وهو مبلغ يزيد على نصف ميزانية السودان في هذه الخمس عشرة سنة .

(٢) قدمت الحكومة المصرية للسودان قروضا لا تتضمن تحديد أجل للوفاء للقيام بأعمـــال عامة منتجة كانشاء الكباري والسكك الحديدية والتلغرافات وانشاء ميناء بورسودان . وقد قدرت هذه القروض من سنة ١٩٠١ الى سنة ١٩١٢ بمبلغ يناهز خمسة ملايين ونصف من الجنيهات .

(٣) عقب اخراج الجيش المصري من السودان في سنة ١٩٢٤ ، أعلنت الحكومة المصريـــة أنها لا يسعها التخلي عن مسئولية الدفاع عن السودان . وخصصت منذ سنة ١٩٢٥ مبلغ ½ مليون جنيه كل سنة للاشتراك في نفقات الدفاع عن السودان . وبقيت مصر تدفع هذه الاعانة حتى عادت وحدات الجيش المصري الى السودان بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فوقفت دفعها في سنة ١٩٤٠ . وقد بلغ مجموع ما دفعته مصر لنفقات الدفاع مبلغ ½ ١٠ مليون جنيه من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٣٩ .

فيبلغ ما دفعته مصر للسودان من اعانة للادارة واعانة للدفاع وقروض ½ ٢١ مليون جنيه — كل هذا والانجليز يستأثرون بالسودان ، فلهم الغنم وعلى مصر الغرم .

\+
\+ \+

بقي أن نقول كلمة في الادارة العالية في السودان . والقول بأن هناك "حكما ثنائيا" بعيد كل البعد عن الواقع ، فليس هناك الا " حكم أحادي " هو الحكم البريطاني ، انفـــردت بريطانيا به تحت ستار ما تسميه " بحكومة السودان " . وحكومة السودان هذه حكومة أوتوقراطيـــة — على غرار حكومات المستعمرات — يقوم على رأسها حاكم عام تجمع في أيديه كل السلطـــات ، وهو بريطاني . ويعاونه في الحكم سكرتاريون ومديرون يتولون المناصب الكبرى المركزية ، وهـــؤلاء أيضا جميعهم بريطانيون . ويتولى ادارة الأقاليم حكام يساعدهم نواب ومفتشون ، وكل هؤلاء أيضا بريطانيون دون استثناء .

لحكومة السودان اذن هى حكومة بريطانية ، لا حظ للمصريين ولا للسودانيين فيها • وهى تستقل بحمل أوزار هذا الحكم • ولقد كانت سياسات الحكم البريطانى فى مصر تتناول حياتها المعنوية ، اذ أضعف الانجليز جيشها ، وألغوا نظمها النيابية ، وأخروا التعليم فيها • أما سياسات الحكم البريطانى فى السودان ، فتتناول الحياة المعنوية والحياة المادية فى وقت واحد • ويتبين ذلك مما يلى :

أ ـ تأخر التعليم

لم تحاول انجلترا نشر الثقافة والتعليم فى السودان ورفع مستوى الشعب ، بل كان دستور سياستها التعليمية ما جاء فى تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٤ وهو تعليم الطلبة ما يؤهلهم لخدمة الحكومة فى الوظائف الكتابية الصغرى بمرتبات تقل عن مرتبات الكتبة الذين يؤتى بهم من الخارج ، يدل على ذلك قلة الاعتمادات المخصصة للتعليم ولم تزد نسبة ما ينفق على التعليم حتى سنة ١٩٢٦ على ٣ ٪ من ميزانية النفقات على أنها زيدت بعد ذلك الى ٥ ٪ ولكن هذا المبلغ لا يصرف برمته فى التعليم بسبب زيادة مصروفات الادارة ، ولئن كان الانجليز يدعون ان نسبة نفقات التعليم هى ١٠ ٪ من الميزانية الا أن فى ذلك مغالطة لأنهم يضيفون الى هذه النفقات المبالغ التى تصرفها المدارس المحلية • وعدد الأطفال الذين يجدون لهم أماكن فى التعليم الأولى لا يتجاوز ١ ٪ من مجموعهم • والمدارس العالية فى السودان التى فتحت منذ سنة ١٩٤٠ لا يزيد عدد طلبتها عن ١١٥ طالبا منهم فى مدرسة الزراعة خمسة طلاب يشرف عليهم خمسة مدرسين ، وفى مدرسة الطب البيطرى ثلاثة طلاب وأساتذتها ثلاثة ، وفى مدرسة الحقوق يبلغ عدد الطلبة أحد عشر والمدرسون ثلاثة وتتكون من فصل واحد فتح فى سنة ١٩٤٤ ويستمر طلبته الى سنة ١٩٤٧ ثم تقفل المدرسة سنة وبعد ذلك يؤخذ عشرة طلاب تبعا لحاجة الحكومة •

بل ان الادارة الانجليزية فى السودان تضع عقبات فى سبيل تقدم الطلبة السودانيين لاكمال دراستهم فى مصر ، وقد حدث أن حصل بعض الشبان السودانيين على ليسانس الحقوق المصرية ومع ذلك لم تمكنهم الحكومة من الاشتغال بالمحاماة فى بلادهم •

ب ـ تأخر النظم النيابية

منذ سنة ١٨٩٩ الى الوقت الحاضر لا تزال الأحكام العرفية قائمة فى السودان ولا يعقل عقلا أن يستمر هذا النظام فى حالتى السلم والحرب •

فالحاكم العام يجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وهذا نظام يتنافى مع الديموقراطية • وفى سنة ١٩٣٧ كانت الحكومة قد أصدرت قانون الحكومة المحلية تحت ضغط الرأى العام • ولكن الجمهور المثقف فى السودان طالب بانشاء مجلس تمثيلى يقر الميزانية والقوانين ، فأصدرت الحكومة فى سنة ١٩٤٣ قانونا بتأسيس المجلس الاستشارى لشمال السودان ، ولكنه لقى معارضة عنيفة اذ قصر اختصاصه على شمال السودان دون جنوبه وجعل هذا الاختصاص تافها ضئيلا •

ويظهر لنا من هذا مبلغ ما وصل اليه التحكم فى شئون السودان فى الوقت الحاضر بعكس ما كان عليه وقت أن كان مندمجا فى مصر ، فبموجب قانون الانتخاب الصادر فى سنة ١٨٨٢ كان للسودان أن يرسل نوابه الى مجلس النواب فى القاهرة كسائر الاقاليم الاخرى •

جـ ـ تأخر الحالة الاقتصادية

تقوم سياسة انجلترا على فكرة كلما غنم للسودان وكلما غنم لانجلترا ، فالشركات الاستعمارية الانجليزية تستغل موارد السودان ، فهناك شركات زراعية لاستغلال بعض الاراضى وشركات تجارية لاحتكار الاسواق .

من الشركات الزراعية شركة الجزيرة وشركة كسلا ، وتعتبر شركة الجزيرة اكبر مشروع استعمارى فى السودان . وهى شركة بريطانية فى نشأتها ورأسمالها وحملة أسهمها وفى ادارتها وتشاطلهـــا وهى المنتج الاول للقطن فى السودان وتحتكر دلتا النيل جنوب الخرطوم . وقد تكبدت ميزانية السودان العامة ملايين من الجنيهات لكى تساعد هذه الشركة .

ومن الشركات التجارية ، الشركة التجارية للمملكة المتحدة (U. K. C. C) وكانت فى مدة الحرب العالمية تستولى على المحاصيل السودانية بابخس الاثمان وتبيعها باثمان مرتفعة فـــى الخارج . وقد جنت من ذلك ارباحا طائلة بوخسر المنتج السودانى من جراء ذلك خســـارة فادحة .

* * *

٤ ـ محاولة بريطانيا فصل السودان عن مصر فصلا تاما

تظهر آثار هذه المحاولة فى السياسة التى تتبعها بريطانيا لفصل السودان عن مصر ، ثم لفصل جنوب السودان عن شماله . وتظهر أيضا فى تعقب المفاوضات المختلفة التى دارت بين مصر وبريطانيا بشأن السودان .

دأبت بريطانيا ـ كما قدمنا ـ تعمل على الانفراد بحكم السودان ، وتتدرج فى تقليـــع الصلات بينه وبين مصر .

فعملت الادارة البريطانية على غرس شعور الكراهية للمصريين فى نفوس السودانيين وورد ذلك فى مناسبات مختلفة ان مصر تريد أن تستأثر دونهم بماء النيل .

ولا أدل على السعى فى الفصل مابين شطرى الوادى من تأليف حزب فى السودان يدعو الى الانفصال التام بين مصر والسودان . وقد ساعد الانجليز على تكوين هذا الحزب ، ولقى تحمـــس عطفا ، وذلك فى الوقت الذى يسجن فيه نائب رئيس الحزب السودانى الذى يطالب بالاتحاد مع مصر ويمنع المحامون المصريون الذين انتدبتهم نقابة المحامين من الدفاع عنه .

ومما يثبت ان الحركة الانفصالية انما هى حركة مصطنعة ان الشباب السودانى المثقف لايلتفت اليها بل هو ينفر منها ، ويحرص كل الحرص على أن يتحد السودان مع مصر .

واذا صح ان بريطانيا تطالب بالاستقلال للسودان ، فلا شك فى ان هذا استقلال من نوع خاص ، بل هو استقلال بريطانى . والبريطانيون هم انفسهم الذين يقولون ان من يملك الخرطوم يملك القاهرة ، فهل يتصور انهم يرضون بمنح السودان استقلاله بعد أن افلتت القاهرة مـــن ايديهم ! أن الاستقلال الذى يريده البريطانيون للسودان انما يرمون به الى فصل السودان عن مصر حتى يتمكنوا بعد ذلك من ادماجه فى الامبراطورية البريطانية .

وقد اتخذت سياسة الفصل مظاهر شتى • منها تصعيب هجرة المصريين الى السودان من الناحية العملية بالرغم من أنه لاتوجد قيود قانونية تحول دون ذلك • ومنها ابقاء المواصلات بين مصر والسودان في حالة بدائية لاتتفق مع تقدم المواصلات في العصر الحديث • ومنها اقصاء المصريين عن الوظائف الهامة في السودان ، وآخر مصري كان يشغل وظيفة هامة في السودان هو قاضي القضاة ، وقد امتنعوا أخيرا عن تجديد عقده ، وهذه الوظيفة هي أهم وظيفة دينية تربط السودان بمصر • وقبل ذلك منعوا الدعاة لملك مصر في خطبة الجمعة • ومنذ ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٤١ بلغ عدد من وظفوا من غير السودانيين في حكومة السودان ١٢٣ موظفا ، ليس فيهم الا أحد عشر موظفا مصريا والباقي وعددهم ١١٢ موظفا فكلهم بريطانيون • ومن ذلك أيضا اقامة كثير من العراقيل في سبيل تعليم السودانيين في مصر أو فتح مدارس مصرية في السودان ، واقفال ابواب العمل امام السودانيين الذين يتمون تعليمهم في مصر • ومحاولة حكومة السودان سن قانون للجنسية السودانية يفصلها عن الجنسية المصرية • واقدام حكومة السودان على الاشتراك في المؤتمرات الدولية وابرام معاهدات دولية دون علم الحكومة المصرية ، كما فعلوا في لجنة شؤون القطن في واشنجتون وفي اتفاقية الطيران مع لبنان • ومن ذلك أيضا المفاوضة في تعديل حدود السودان الحبشية دون اذن من مصر • ومن ذلك اخيرا تصريحات الحاكم العام السابق وخطبه التي كان يحرض بها السودانيين على طلب الانفصال من مصر •

• • •

ولم يكتف الانجليز ببث روح التفرقة بين السودانيين والمصريين ، بل عملوا جاهدين على فصل شمال السودان عن جنوبه ، وبذر الشقاق بين السودانيين أنفسهم • هذه السياسة صرح بها المستر روبرتسن السكرتير الاداري لحكومة السودان حين قال : "أن سياستنا هي اقامة حكم محلي ذاتي في الجنوب منفصل عن الشمال " • وقد ارادوا من ذلك اخذ الحيطة فيما لو انتزعت شمال السودان من ايديهم فيستبقون الجنوب في قبضتهم • وقد أنشأوا مجلسا استشاريا لشمال السودان دون جنوبه • ومنعوا السودانيين المتحضرين من اهل الشمال من الانتقال الى الجنوب الا بأذن خاص تحدد فيه مدة الاقامة وغرضها • ومنعوا الشماليين المتوطنين في الجنوب من مباشرة شعائرهم الدينية علنا ومن انشاء معاهد للتعليم • ووضعوا قيودا على التزاوج مابين سكان الشمال وسكان الجنوب ، فاذا تزوج تاجر او موظف من شمال السودان بامرأة من اهل الجنوب منع من اخذ اطفاله اذا أراد العودة الى الشمال • وكل هذه التدابير التعسفية اريد بها قطع حركة "التعريب" التي كانت قد نشطت منذ قرون لتصل جنوب السودان بشماله ، وليصبح الجنوب بلدا عربيا اسلاميا كما هو الحال في الشمال • وقد تقدمت الاشارة الى ذلك •

• • •

واذا تعقبنا جميع المفاوضات التي دارت بين مصر وبريطانيا منذ سنة ١٩٢٠ الى اليوم وجدنا السودان هو الصخرة التي تتحطم عندها المفاوضات عادة • وسبب ذلك ان الانجليز كانوا يصممون الى جانب انفرادهم بادارة السودان طبقا لاتفاقية سنة ١٨٩٩ — ان ينتزعوا من مصر اقرارا بحق السودان في الانفصال عن مصر • وبذلك يتم لهم ماديروه من الاستئثار تدريجيا بشؤون السودان •

فهم من بعد أن أخلوه من الجيش المصري ، دخلوه مع مصر شركاء في الادارة • ثم استأثروا بادارته • وهاهم يحاولون في مفاوضاتهم المتماقبة ان يفصلوه عن مصر ، تمهيدا لربطه بعد ذلك بالامبراطورية البريطانية •

وهذا هو تاريخ المفاوضات شاهد على ذلك • ففي مشروعات ملنر وكيرزون وشامبرلن وهندرسون ، تراهم لايعترفون لمصر الا بمصالح غير محددة في مياه النيل ويأبون ان يعترفوا بالوحدة مابين مصر والسودان فيسكتون عمدا عن مسألة السيادة ، أو يذكروننا على أنها شركة بينهم وبين مصر •

وفي معاهدة سنة ١٩٣٦ أشاروا الى مسألة السيادة ولكن ليجعلوها من الامور المحتفظ بها •

فاذا ما نزلوا عند الواقع من الامر — كما فعلوا في المفاوضات الاخيرة — واعترفوا بالوحدة مابين مصر والسودان ، يصرون على أن يقترن هذا الاعتراف باقرار من مصر بحق السودان في الانفصال عنها • فهم لا يعترفون بقيام الحق الا ليهدموه •

وقد ظن صدقي باشا — في المفاوضات الاخيرة — أنه قد ظفر منهم بأن اعترفوا بالوحدة الدائمة مابين مصر والسودان — وله في ذلك ادلة مقنعة — فاذا بالانجليز يعلنون انهم قصدوا ان يكون للسودان حق تقرير المصير ، أي حق الانفصال من مصر • وآخر صيغة عرضوها على النقراشي باشا في هذا الشأن جاء فيها مايأتي :

"....the High Contracting Parties recognise that when the stage is reached for the Sudanese people to decide their future status, they will be free to exercise their choice in accordance with their political aspirations and in accordance with the principle of the Charter of the UNO concerning non-self governing territor.....In any event the High Contracting Parties agree to take the necessary steps to safeguard their respective interests."

والانجليز ، عندما يستعرون اليوم خلف حق السودان في تقرير مصيره ، يذكروننا باستتارهم في الماضي خلف حقوق الخديو والسودان : في الحالتين لايستطيعون هم انفسهم ان يتقدموا عن السودان بحق أصيل ، فهم يتمسكون بحق للغير يطمعون تحت ستاره أن يفصلوا السودان عن مصر ، لينفردوا هم بالاستيلاء عليه ، وليربطوه بخيط من هذه الخيوط الدقيقة التي تعمدوا أن يربطوا بها أجزاء امبراطوريتهم الضخمة •

وهكذا تنتقل بريطانيا من النقيض الى النقيض ، تبعا لمقتضيات مصلحتها : بالأمس كانت تنادي بحقوق مصر حتى تستأثر بالسودان دون سائر الدول الأجنبية • وهي اليوم تنادي بحقوق السودان حتى تستأثر به دون مصر نفسها •

• •

القسم الرابع

السودان أمام مجلس الأمن

تطلب مصر أمرين :

(أولا) انهاء النظام الادارى القائم فى السودان ، المبنى على اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ .

(ثانيا) جلاء الجيوش البريطانية عن السودان .

١ ـ انهاء النظام الادارى القائم فى السودان

اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦

يقوم النظام الادارى الحالى فى السودان على دعامتين أساسيتين ، هما اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ . وكلاهما يجب أن ينقضى بينتهى بانقضائهما هذا النظام .

وها نحن نبين ذلك .

١ . اتفاقية سنة ١٨٩٩

الظروف التى كانت قائمة وقت عقد اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ :

تقدم القول أن السودان بقى مدة احتلاله من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٩٨ جزءا لا ينفصل عن مصر من الناحية القانونية . وباسترداده ، رجع جزءا لا ينفصل عن مصر من الناحيتين القانونية والفعلية .

وبالرغم من ذلك حرصت الحكومة البريطانية عقب استرداد السودان أن تعقد مع مصر اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ . ويلاحظ أن الظروف التى كانت قائمة وقت عقد هاتين الاتفاقيتين على مصر هى ما يأتى :ـ

(١) لم تكن مصر تملك أن تعقد معاهدات سياسية كما تقدم القول .

(٢) كانت السيادة العثمانية منبسطة على السودان (اذ لم تتنازل عنها تركيا الا ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وفى معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ ، فلم يكن ممكنا أن تتعاقد مصر مع انجلترا فى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ على السيادة .

(٣) لم تكن مصر تملك كذلك التعاقد على حقها القانونى فى ادارة السودان ، وهو الحق الممنوح لها بمقتضى الفرمانات العثمانية ، اذ أن هذا الحق هو امتياز لا تستطيع مصر التنازل عنه كما قدمنا .

(٤) ولكن انجلترا كانت تدير شؤون مصر ادارة فعلية ، وان كانت ادارة لاسند لها من القانون . ولما كانت مصر لها حق ادارة السودان باعتباره جزءا منها ، فقد كان من الطبيعي ان من يدير مصر يدير السودان تبعا لها . وتكون اتفاقية سنة ١٨٩٩ هي النتيجة الطبيعية من الوضع الذي كان قائما وقت ذلك ، فهي وليدة ظروف وملابسات خاصة قامت بقيامها ، ويجب أن تنتهي بانتهائها .

لم يكن الغرض اذن من اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ أن تشترك انجلترا في السيادة على السودان لأن السيادة كانت لتركيا ليس لمصر فيها شريك ، ولا أن تشترك في حق الادارة القانوني لأن هذا حق كانت مصر لاتستطيع ان تنزل عنه ولا أن تشرك احدا فيه . وانما كان الغرض ان تشترك انجلترا في الادارة الفعلية ، لانها كانت تزم لنفسها حق ادارة مصر ، فهي تمد زمامها الى السودان الذي هو جزء من مصر . وهذا ما يذكره اللورد كرومر نفسه في تقريره عن مصر سنة ١٩٠٠ . فهو يوافق أعضاء مجلس شورى القوانين على أن " السودان جزء لاينفصل عن مصر " وليس للانجليز فيه الا الاشتراك في الادارة طبقا لاتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وهي اتفاقية ليس من شأنها المساس بحقوق مصر الشرعية . وهذا مايقوله بالحرف الواحد : " أرى فيما تقدم به المجلس التشريعي على ميزانية السنة الجارية من الملاحظات أنه قد قبل أن المجلس يوافق على المصروفات المقترحة للسودان لأنه يعتبر هذه البلاد جزءا لاينفصل عن مصر . وهذا نظر صحيح في جوهره . والنظام السياسي للسودان على كل حال يقرره الاتفاق الذي تم ما بين بريطانيا العظمى ومصر وأمضي في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . ولما كان من المحتمل أن بعض أعضاء المجلس التشريعي لايقفون وقوفا تاما على الغرض المقصود من هذا الاتفاق ، فأني أنتهز هذه الفرصة لأبين أن هذا الاتفاق لم يوضع لأية رغبة أو بأية نية في الانتقاص من حقوق مصر الشرعية . والأغراض الاساسية التي توخاها واضعوه هي أولا أن يكفل لسكان السودان ادارة حسنة ، وأن يتجنب ثانيا في هذه البلاد التعقيدات الخاصة التي أدى اليها في مصر نظام الامتيازات الدولي " .

" I observe, in the remarks of the Legislative Council on the Estimates of the current year, that it is stated that the Council approves of the proposed expenditure on the Sudan, as they consider that the country forms an integral part of Egypt.

That view is substantially correct. The political regime in the Sudan is, however, governed by the convention between Great Britain and Egypt, signed on the 19th January 1899. As it is possible that some members of the Legislative Council may not be fully acquainted with the purpose of that instrument, I take this opportunity of explaining that it was not framed with any wish or intention to curtial the legitimate rights of Egypt. The main objects of its authors were : first, to insure good government to the people of the Sudan; and, secondly, to avert from the country the special complications to wish an international regime has given rise in Egypt." (Cromer's Report on Conditions in Egypt in 1900).

نصوص اتفاقية سنة ١٨٩٩ :

وحتى تتمكن من تكييف اتفاقية سنة ١٨٩٩ من الناحية القانونية ، نورد أولا نصوص هذه الاتفاقية :

" حيث أن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والعالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانجليز والجناب العالي الخديوي ـ وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لاجل ادارة الاقاليم المفتتحة المذكورة ومن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب المعظم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن ، وبما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياطات المتنوعة ـ وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح وذلك بأن تشترك في وضع النظام الاداري والقانوني الآنف ذكره وفي اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فيما بعد المستقبل ـ وحيث أنه تراءى من جلالة وجوه أصوبية الحاق وادي حلفا وسواكن اداريا بالاقاليم المفتتحة المجاورة لها ، لذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما نصه من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو :

(١) تنطبق نقطة السودان في هذا الوفاق على جميع الاراضي الكائنة الى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض شمالي : أولا ـ الاراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ ، ثانيا ـ الاراضي التي كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودانيين الاخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد ، ثالثا ـ الاراضي التي قد تضمها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا .

(٢) يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معا في البر والبحر بجميع انحاء السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصري فقط .

(٣) تفوض الرياسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب " حاكم عموم السودان " ، ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يتعمل من وظيفته الا بأمر عال يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

(٤) القوانين وكافة الاوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع انواعها وكيفية انتقالها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت الى آخر بتشوير من الحاكم العام ، وهذه القوانين والاوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع انحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها مراعاة أو ضمنا تحوير أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين واللوائح الموجودة ، وعلى الحاكم العام

أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديو .

(٥) لايجري على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات المصرية التي تصدر من الآن فصاعدا الا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(٦) المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصح للاوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك املاك كائنة ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(٧) لاتدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الاراضي المصرية حين دخولها الى السودان . ولكن يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضي المصرية . الا أنه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان من ارض سواكن أو أية ميناء أخرى من موانيء ساحل البحر الاحمر لايجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها من القيمة الجاري تحصيلها حقيقة على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقرره الحاكم العام من وقت الى آخر في المنشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

(٨) فيما عدا مدينة سواكن لاتبسط سلطة الحاكم العام المنطبقة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها تبعة بوجه من الوجوه .

(٩) يعتبر السودان بأجمعه ماعدا سواكن تحت الاحكام العرفية . ويبقى كذلك الى أن يقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(١٠) لايجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلات بالسودان ، ولا يصرح لهم بالاقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(١١) ممنوع منعا مطلقا ايصال الرقيق الى السودان أو تصديره منه ، وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(١٢) قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .

التكييف القانوني لاتفاقية سنة ١٨٩٩ :

تقدم القول أن السيادة العثمانية لم تزل باخلاء السودان ، بل بقيت هذه السيادة مبسوطة قانونا طول مدة الاخلاء ، ثم بقيت مبسوطة بعد استرداد السودان الى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وهو التاريخ الذي حددته معاهدة لوزان لتنازل تركيا عن هذه السيادة .

فالحكومة البريطانية عند استرداد السودان كانت لا تستطيع أن تثبت لنفسها حق السيادة عليه أو أن تشترك في هذا الحق الا بأحد أمرين : (١) اما بأن تتعاقد مع الدولة العثمانية تعاقدا ينقل لها حق السيادة أو يشركها فيه ، أو (٢) بأن تعلن ضم السودان الى امبراطوريتها وتعترف لها الدول بذلك ، وكانت حالة القانون الدولي في ذلك الحين تسمح بمثل هذا الضم .

وهي لم تتعاقد مع الدولة العثمانية ، بل أن هذه الدولة احتجت على اتفاقية سنة ١٨٩٩ نفسها كما احتجت على اخلاء السودان .

كما انها لم ترد أن تضم السودان الى امبراطوريتها . ولا يرجع ذلك الى عفة السياسة البريطانية ، بل يرجع الى اعتبارات قانونية واعتبارات سياسية .

اما الاعتبارات القانونية فتتلخص في أن الضم فيه تجاهل غير مستساغ للسيادة العثمانية وفيه قسط شديد لحقوق مصر وهي التي دفعت تكاليف الحملة لاسترداد السودان من دم ومال وقد جهزت الحملة رسميا باسم الخديوي وحده .

وأما الاعتبارات السياسية — وهي الاقوى — فترجع الى أن انجلترا لو كانت قد اعلنت ضم السودان ، لتألبت عليها الدول ورفضت الاعتراف لها بذلك ، فأن اخلاء السودان كان منارا لمطامع هذه الدول كما قدمنا ، حتى اضطرت انجلترا الى استرضائها باتفاقات عقدتها مع المانيا وايطاليا والكونغو الحرة ، ثم رأت أن الضرورة تقضي عليها بدفع مصر الى استرداد السودان حتى تنقطع هذه المطامع ، وقد اضطرت فعلا الى رفع العلم المصري وحده على فاشوده حتى ترد عنها الفرنسيين كما قدمنا . فضم السودان الى ممتلكات انجلترا يقيم ثائرة الدول الاوروبية ، وهذا ما لم تكن انجلترا مستعدة لمواجهته ، فآثرت أن تعدل عن هذا الطريق .

هذا التحليل لا نبتدعه ، بل هو مستخلص مما يقوله اللورد كرومر نفسه في كتابه مصر الحديثة ، ننقله فيما يأتي : " ..... كان يوجد ما يبرر الى حد ما أن تضم انجلترا الاقاليم التي استردت . ولكن كانت هناك اعتبارات هامة تتلى عن اتباع هذه الخطة . اذكر أولا من هذه الاعتبارات أنه بالرغم من أن انجلترا كان لها دون شك المقام الاول في الشركة الانجليزية المصرية ، فأن مصر في الوقت ذاته قد قامت في هذا العمل المشترك بدور وان يكن دور المساعد ، الا أنه كان دورا نافعا جدا ومشرفا للغاية . فتجاهل حق مصر في تقرير المستقبل السياسي للسودان كان يعتبر الى حد بعيد عملا غير عادل . واذكر ثانيا أن تجهيز الحملة وتسييرها كان دائما باسم خديو مصر ، فاذا اتخذ عقب انتهاء الحملة مباشرة عمل حاسم باسم الحكومة البريطانية وحدها ، كان في اتخاذ هذه الخطة انحراف مفاجئ منتقد عن السياسة التي اتبعت حتى تلك الساعة . وأذكر ثالثا — وهذا اعتبار كان في ذاته حاسما — أنه لم يكن في مصلحة بريطانيا العظمى أن تزيد في تبعاتها — وهي تبعات عالمية — بأن تأخذ على عاتقها أن تحكم مباشرة اقليما أفريقيا شاسعا آخر .

هذه الاعتبارات وغيرها مما لا حاجة الى ذكره ادت الى وجوب اعتبار السودان أرضا عثمانية ، والى ما يترتب على ذلك من وجوب أن يديره الخديو تابع السلطان وفقا لنصوص الفرمانات الشاهانية " .

"....the annexation of the reconquered territories by England would have been partially justifiable. There were, however, some weighty arguments against the adoption of this course. In the first place, although in the Anglo-Egyptian partnership England was unquestionably the senior partner, at the same time, Egypt had played a very useful and honourable, albeit auxiliary, part in the joint undertaking. It would have been very injust to ignore Egyptian claims in deciding on the future political status of the Sudan. In the second place, the campaign had throughout been carried on in the name of the Khedive. If, immediately on its conclusion, decisive action had been taken in the name of the British Government alone, the adoption of such a course would have involved a brusque and objectionable departure from the policy heretofore pursued. In the third place - and this consideration would, by itself, have been conclusive - it was not in the interests of Great Britain to add to its responsibilities, which were already world-wide, by assuming the direct government of another huge African territory. These and other considerations, on which it is unnecessary to dwell, pointed to the conclusion that the Sudan should be regarded as Ottoman territory, and that, therefore, it should be governed, in accordance with the terms of the Imperial Firmans, by the Sultan's feudatory, the Khedive." (Modern Egypt II p.113).

كانت هذه هي النتيجة المنطقية المحتمة ، فان انجلترا اذا كانت لم تضم السودان الى ممتلكاتها ولم تتعاقد مع الدولة العثمانية على أن تنقل اليها حقوق السيادة ، لم يبق أمامها أن تعتبر السودان باقيا تحت السيادة العثمانية هو ومصر معا ، ويعود السودان بالنسبة الى مصر كما كان قبل ثورة المهدي .

ولكن انجلترا أبت أن تسلم بهذه النتيجة المنطقية ، وهي وحدها التي تستقيم في نظر القانون الدولي . فعمدت الى عقد اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع مصر وأرادت بذلك أن تقود السودان بادارة خاصة تشترك هي فيها ويكون لها نصيب الاسد ، وان كانت قد زعمت أنها انما تريد بذلك أن تفك عن السودان اغلال الامتيازات الاجنبية (انظر ما يقوله اللورد كرومر في هذا الصدد في كتاب مصر الحديثة جزء ٢ ص ١١٤) .

وقد كان اللورد كرومر يحاول المستحيل ، فهو لا يستطيع ان يتكلم عن حق الفتح باعتباره سببا لكسب السيادة ، ولا يستطيع أن يرفع العلم الانجليزي الى جانب العلم المصري رمزا لهذه السيادة ، ولا يستطيع أن يلغي الامتيازات الاجنبية ، دون أن يعلن ضم السودان الى الامبراطورية البريطانية ، أو على الاقل دون أن يشارك الدولة العلية في سيادتها على السودان . ولكنه لم يفعل هذا ولا ذاك ، فانجلترا لا تصبح شريكة في السيادة على السودان ، واذا تكلمت عن حق الفتح فذلك لكي تقتصر على الاشتراك في وضع نظام اداري وقانوني للسودان كما تقول الاتفاقية نفسها ، واذا رفعت علمها الى جانب العلم المصري فان هذا لا يمكن ان يكون رمزا للسيادة ، واذا الغت الامتيازات الاجنبية فان هذا لا يكون

الا الغاء عرفيا قوته تنحصر في تسليم الدول به . وعلى هذا الوجه ينبغي أن تفسر اتفاقية سنة ١٨٩٩ في نصوصها التي تتعلق بحق الفتح وبرفع العلم الانجليزي وبالغاء الامتيازات الاجنبية .

بقيت النصوص الخاصة بادارة السودان . وهذه نصوص يجب أن تفسر كما قدمنا على أنها نصوص تشرك انجلترا ، لا في الحق القانوني في ادارة السودان وهذا حق خالص لمصر لا تستطيع أن تشرك أحدا فيه ، بل في الادارة الفعلية للسودان ما دامت انجلترا تدير مصر نفسها ادارة فعلية . فاتفاقية سنة ١٨٩٩ تقيم نظاما اداريا موقوتا يمكن أن يسمى .... (Modus vivendi) وقد دعت اليه ظروف خاصة ، ولا شك في أنه يزول بزوال هذه الظروف .

ولم يخف اللورد كروس ما في هذه الاتفاقية من شذوذ ، وصرح بأنها تقيم نظاما لم يعرف من قبل في القانون الدولي ، فقال ما يأتي : " لقد كان ضروريا اذن أن يخترع نظام يكون السودان بمقتضاه ، في وقت واحد ، مصريا الى الحد الذي يتفق مع مقتضيات العدل والسياسة وبريطانيا الى حد يكفي لتجنيب البلاد في ادارتها من أن يعطلها نظام الامتيازات الدولي الذي تغلغل بالضرورة في حياة مصر السياسية . وكان من الواضح أن هذين الاعتبارين المتعارضين لا يستطاع التوفيق فيما بينهما من غير أن يخلق نظام ملفق من الحكم لم يعرفه القانون الدولي من قبل " .

" It was, therefore, necessary to invent some method by which the Sudan should be, at one and the same time, Egyptian to such an extent as to satisfy equitable and political exigencies, and yet sufficiently British to prevent the administration of the country from being hampered by the international burr which necessarily hang on to the skirts of Egyptian political existence. It was manifest that these conflicting acquirements could not be satisfied without the creation of some hybrid form of government; hitherto unknown to international jurisprudence." (Modern Egypt II p.p.114-115).

وقد كانت هذه الاتفاقية مثارا للعجب والدهشة في الاوساط الدولية ، وموضعا لاحتجاج الدولة العلية . وفي هذا المعنى يقول اللورد كروس : "عندما نشرت هذه الاتفاقية استرعت النظر كثيرا بطبيعة الحال . وقد دهش الدبلوماسيون الذين يتعلقون بالاوضاع المأثورة ومن المحتمل أن يكونوا قد انزعجوا قليلا عندما شهدوا خلق نظام سياسي لم يكن معروفا من قبل في القانون الاوروبي . وقد قال لي احد زملائي الاجانب أنه يفهم أن اقليما يكون بريطانيا أو يكون عثمانيا ، ولكنه لا يستطيع أن يفهم نظام السودان ، فهو لا هذا ولا ذاك فأجبت بأن النظام السياسي للسودان هو هذا الذي تقرره اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، ولست بمستطيع أن أتقدم بتعريف أدق تحديدا وأكثر ايضاحا .... واذا كان صحيحا أن السلطان قد همس ببعض كلمات من الاحتجاج غير المجدي ، فاننا لم نواجه معارضة جدية من أي مقام " .

" When this Argument was published, it naturally attracted much attention. Diplomatists, who were wedded to conventionalities, were puzzled, and perhaps slightly shocked at the creation of a political status hitherto unknown to the law of Europe. One of my foreign colleagues pointed out to me that he understood what British territory meant, as also what Ottoman territory meant, but that he could not understand the status of the Sudan, which was neither one nor the other. I replied that the political status of the Sudan was such as was laid down in the Agreement of January 19,1899, and that I could give no more precise or epigrammatic definition..... It is true that the Sultan murmured some few words of ineffectual protest; but no serious opposition was encountered from any quarter." (Modern Egypt II p. 117).

وحتى هذا النظام الادارى المؤقت الذى تلبه اتفاقية سنة ١٨٩٩ يجب أن يلاحظ فى شأنه الأمور الآتية :

(١) ليس فى نصوص الاتفاقية ما يحتم ان يكون الحاكم العام للسودان انجليزيا ، كما أنه ليس فى نصوصها مايحتم أن يكون مصريا . وكل ماورد فى هذا الشأن هو وجوب اتفاق مصر وانجلترا على الشخص الذى يعين حاكما عاما . فاذا لم تقبل انجلترا الا أن يكون انجليزيا أمكن لمصر أن تمتنع من تعيينه ، واذا أبت مصر الا أن تعين مصريا أمكن لانجلترا أن تمتنع من ترشيحه . لذلك لايكون هناك مايمنع أن تصطلح الحكومتان على ضرب من التناوب .

(٢) القوانين التى يصدرها الحاكم العام لابد فيها من موافقة مصر وانجلترا ، وهى مقصورة على الامور الادارية المحلية . وقد أثبت ذلك بوضوح الدكتور عبد الحميد بدوى باشا فى مذكرة له قيمة أكثر بالاحالة عليها .

(٣) المفهوم من نصوص الاتفاقية أن تشترك مصر مع انجلترا اشتراكا تعاونيا فى ادارة السودان لا أن تستأثر انجلترا وحدها بالادارة ، ويقتصر اشتراك مصر على أن يكون رمزيا .

(٤) لم يرد فى الاتفاقية نص واحد على وجود جنود بريطانيين فى السودان ، ليكون وجودهم منذ سنة ١٨٩٨ الى سنة ١٩٣٦ لاسند له من قانون أو معاهدة . وليس الجنود البريطانيون المرابطون فى السودان بأحق فى البقاء من الجنود البريطانية المرابطين فى مصر .

* * *

وملخص ماتقدم فى عبارات موجزة :

ان اتفاقية سنة ١٨٩٩ اذا أراد الانجليز اعتبار أنها تشركهم فى السيادة على السودان كانت باطلة : فمصر كانت لاتملك التعاقد على السيادة ، وتركيا صاحبة السيادة اعتبرت على الاتفاقية ، ومعاهدة لندن سنة ١٨٤١ تفرض على انجلترا الا تعتدى على حقوق الدولة العثمانية — هذا الى أن الشكل الذى صيغت فيه الاتفاقية والعبارات التى استعملت فيها كلها تنطوى على انها لم تمس السيادة . وكذلك الحال — ولنفس الاسباب — اذا أريد اعتبار أنها تشرك الانجليز فى حق مصر القانونى فى ادارة السودان

فلم يبق اذن الا أن تعتبر انها قد اشركت بريطانيا فى ادارة السودان الفعلية ، وتكون بهذا الاعتبار ضربا من ضروب (modus vivendi) ، اى تسوية موقوتة ، ولما كانت كل تسوية موقوتة تنطوى بطبيعتها على اجل تنتهى بانقضائه ، فاذا لم يذكر الاجل صراحة وجب استنباطه دلالة ، واتفاقية سنة ١٨٩٩ لم يذكر فيها اجل صريح ، ولم يقصد بطبيعة الحال أن تكون اتفاقية ابدية ، فالاجل الضمنى الذى يستخلص من ملابساتها هو دوام الظروف والاسباب التى عقدت من اجلها ، وقد عقدت هذه الاتفاقية بين مصر وانجلترا فى وقت كانت فيه انجلترا مسيطرة على الادارة المصرية ، فكان من الطبيعى ان تسيطر أيضا على ادارة السودان ، وما دامت مصر موضوعة تحت هذه السيطرة البريطانية ، فاذا ارتفعت هذه السيطرة عن مصر ، وأصبحت تملك أمرها وتدير شؤونها بنفسها ، فقد انقضى اجل الاتفاقية ، ووجب أن تمكن مصر من أن تملك أمرها وتدير شؤونها فى جميع أراضيها ، سواء فى ذلك الشمال أو الجنوب ، مصر أو السودان "

ومصر وهى تتقدم فى طلب رفع السيطرة البريطانية عنها باجلاء قواتها العسكرية عن أراضيها تعلن فى الوقت ذاته وجوب انهاء النظام الادارى القائم فى السودان .

* * *

أما وضع السودان على أثر اتفاقية سنة ١٨٩٩ فانه يتلخص فيما يأتى :

١) بقى السودان تحت السيادة العثمانية .

٢) بقى السودان جزءا لا ينفصل عن مصر وذلك من الناحية الدولية .

٣) أما من الناحيتين الدستورية والادارية ، فقد انفصل السودان عن مصر بمقتضى هذا النظام الموقوت الذى اقامته اتفاقية سنة ١٨٩٩ .

* * *

ب ـ معاهدة سنة ١٩٣٦

نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ الخاصة بالسودان :ـ

نصت المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ على ما يأتى :

١) مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن ادارة السودان تستمر مستندة الى الاتفاقيتين المذكورتين ، ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين ـ والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الاولى لادارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين ـ وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢) وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون .

٣) يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤) تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥) لا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين فى شؤون التجارة والمهاجرة أو فى الملكية .

٦) اتفق الطرفان المتعاقدان على الاحكام الواردة فى ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية فى السودان .

التحليل القانونى لهذه النصوص :

هذه هى نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ المتعلقة بالسودان . ونميز الآن فى هذه النصوص بين ما هو قاطع فى أن هذه المعاهدة لم تعرض الا لنظام ادارى مؤقت دون مساس بوحدة مصر والسودان ، وبين ما قد ينطوى على ليس فى ذلك فلننظر فيما يحتمل .

يقطع فى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعرض الا لنظام ادارى مؤقت دون مساس بوحدة مصر والسودان من الناحية الدولية النصوص الآتية :

(١) "مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩" . هذا ما جاء فى صدر المادة ١١ من المعاهدة ، وهو قاطع فى أن اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ قابلتان للتعديل ، وأن تعديلهما موكول الى اتفاق يعقد فى المستقبل . فالنظام القائم على هاتين الاتفاقيتين هو اذن نظام مؤقت نظر الطرفان منذ الآن الى احتمال تعديله .

(٢) "قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين" . وهذا النص قاطع فى أن النظام القائم على هاتين الاتفاقيتين انما هو نظام ادارى ، وأن الحاكم العام يباشر سلطاته الادارية نائبا عن مصر وانجلترا .

وهناك نصوص تحتاج الى شىء من الامعان فى النظر ، نلخصها فيما يأتى :

(١) "والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الاولى لادارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين" . أما أن الغاية الاولى من ادارة السودان ، ومن ادارة اى بلد آخر ، يجب ان تكون رفاهية أهل هذا البلد ، فذلك أمر لا شك فيه ، وما كانت هناك حاجة للنص عليه . فهل يفهم من هذا النص أن المصريين لهم

هو أن يشار الى أن السودان بلد محكوم تديره مصر وبريطانيا ادارة الغاية منها رفاهية هذا الشعب المحكوم ؛ لانرى أن العبارة تتحمل هذا المعنى . وكل مايمكن أن يستخلص منها هو أن مصر ـ وقد ارتضت أن تفصل عنها جزءا من أراضيها فصلا اداريا محضا ، وارتضت أن تشرك مصر انجلترا في حق الادارة ـ قد اعترفت بما يترتب على هذا الفصل الاداري من وجوب أن يتميز السودان عن مصر تميزا اداريا . فيصح عندئذ أن يكون السودانيون ورفاهيتهم محلا للنص .

(٢) " وليس في نصوص هذه المادة أي مساس بمسألة السيادة على السودان " .

وهذا النص يحتمل أحد تفسيرين ؛ التفسير الاول هو أن النظام القائم على هذه النصوص انما هو نظام اداري محض ، ولا علاقة له بالسيادة على السودان ، التي هي أمر خاص بمصر وحدها ، لاتشترك معها فيه انجلترا كما اشتركت في حق الادارة . والتفسير الثاني هو أن مصر وانجلترا لم تتفقا على شيء في مسألة السيادة وكل ما اتفقا عليه هو مسألة الادارة . ويصر على هذا التفسير الثاني تبقى محتفظة بوجهة نظرها من أن السودان جزء لاينفصل عنها ، وأن كانت انجلترا لاتعترف لها بذلك . ومهما يكن من أمر فشأن هذا التفسير الثاني نفسه لايتضمن أي اعتراف من مصر بأنها نزلت عن وجهة نظرها من أن السودان جزء لاينفصل عنها .

(٣) في المعاهدة سلسلة من النصوص تميز بين الموظفين السودانيين والمصريين والبريطانيين وبين الجنود السودانيين والمصريين والبريطانيين ، وتتكلم عن هجرة المصريين الى السودان ، وعن اقامة الرعايا المصريين والبريطانيين في السودان . وهذه النصوص كلها تحمل على أن فصل السودان فصلا اداريا سوف أن يكون هناك سودانيون من الناحية الادارية المحضة ، وأن يكون هناك سودان أيضا من هذه الناحية وحدها ، فأمكن التمييز بين السوداني والمصري والبريطاني في الموظفين وفي الجنود ، وأمكن الكلام عن هجرة المصريين الى السودان وأنها خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام ، والكلام عن عدم التمييز بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين المقيمين في السودان في شؤون التجارة والمهاجرة والملكية مادامت هذه الرعايا تنتمي الى الدولتين اللتين تتوليان حق الادارة .

(٤) وهناك الملحق الذي يورد الاحكام المتعلقة بكيفية سريان الاتفاقات الدولية على السودان . وتقضي هذه الاحكام بأن سريان هذه الاتفاقات يكون بعمل مشترك من الحكومتين المصرية والبريطانية . وقد يوهم النص في هذا العمل المشترك هو من أعمال السيادة ، فتكون انجلترا مشتركة فيها . ولكن المتأمل في النص يرى أن الاتفاقات التي يعنيها هي اتفاقات " ذات صفة فنية أو انسانية " كما يقول النص نفسه ، فيجعل مثل هذه الاتفاقات تسري على السودان انما هو أقرب الى أعمال الادارة منه الى أعمال السيادة . ويكون من الطبيعي أن تشترك فيه مصر وانجلترا .

يتبين من كل ذلك أن معاهدة سنة ١٩٣٦ اذا كانت قد أقرت اتفاقية سنة ١٨٩٩ فقد أقرتها كما هي ، دون أن تزيد في قوتها شيئا . بل هي قد جعلت تعديلها أمرا محتملا . ويترتب على ذلك أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تغير من الوضع القانوني للسودان عما كان عليه قبل ثورة المهدي ، فلا يزال السودان جزءا لا ينفصل عن مصر من الناحية الدولية وقد زالت الآن عنه وعن مصر معا السيادة العثمانية . أما من الناحيتين الدستورية والادارية ، فقد تقدم القول أن اتفاقية سنة ١٨٩٩ فصلت السودان عن مصر . ولكن هذه الاتفاقية كما قدمنا انما تضع نظاما اداريا موقوتا قام لظروف خاصة . وقد زالت هذه الظروف فيجب أن تنقضي كل من اتفاقية سنة ١٨٩٩ والمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ويجب أن ينتهي النظام الاداري الموقوت القائم عليهما .

ج — موقف لمصر وبريطانيا

يؤيدان وحدة مصر والسودان

والوحدة ما بين مصر والسودان — سواء زال النظام الاداري الموقوت أو بقي — أمر تمسكت به مصر امام هيئة الامم المتحدة ، بل أن بريطانيا نفسها انتهى الأمر بها الى اقراره .

فقد كتبت الحكومة المصرية في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٦ الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة ، جوابا على سؤاله في مناسبة قرار الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة الخاص بتحديد الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، تقول :

"The Egyptian Government considers that since it is the aim of Chapter 11 of the Charter to insure the protection of native peoples against foreign oppression, the determining factor should be the state of dependence of a nation in relation to another with which it has no natural ties. For this purpose those extra-metropolitan territories should be considered as non-self governing, in which the peoples are of different language, race and culture from the peoples of the powers which rule them. In this connection, the Egyptian Government wishes to point out that despite the special features of its administrative system, the Sudan cannot in any respect be considered as a non-self governing territory falling within the scope of Chapter 11 of the Charter. The Sudan constitutes, indeed, an integral part of Egypt to which it is united by close bonds of language, cult, and race and with which it forms a complete geographical entity."

وقد جاء في رد السكرتير العام الذي وجهه الى الحكومة المصرية في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ما يأتي :

"Je prends acte du fait que le Gouvernement Egyptien considère que le Soudan constitue une partie intégrante de l'Egypte, et que ce territoire ne peut être considéré à aucun égard comme un territoire non autonome rentrant dans le cadre de l'application du Chapitre 11 de la Charte."

+
+ +

أما أن بريطانيا نفسها قد انتهت الى اقرار الوحدة مابين مصر والسودان فقد كان ذلك فى المفاوضات الاخيرة • ومن يتتبع المفاوضات المتعاقبة بين مصر وبريطانيا منذ سنة ١٩٢٠ الى اليوم ، يلاحظ تدرجا محسوسا فى موقف بريطانيا من حيث اعترافها بالعلاقة مابين مصر والسودان •

ففى المراحل الاولى من المفاوضات لم تكن بريطانيا تعترف بعلاقة بين مصر والسودان الا فى أن مصر لها حقوق فى مياه النيل • ثم سارت خطوة بعد ذلك ، فاعترفت بسيادة مصر على السودان ولكن على ان تكون سيادة تشترك فيها مع مصر • وفى مرحلة ثالثة اغفلت ذكر السيادة بتاتا • وفى مرحلة رابعة ذكرت السيادة على انها مسألة يحتفظ بها • وفى المرحلة الاخيرة اعترفت بالوحدة مابين مصر والسودان •

ونتقل هنا من تاريخ المفاوضات مايشهد بذلك :

جاء فى مشروع ملنر عن السودان فى سنة ١٩٢٠ ان المشروع يتناول مصر وحدها ولا ينطبق على السودان "البلاد التى تختلف كل الاختلاف من مصر فى أوضاعها وتركيبها ••• " • وجاء فى الكتاب الذى وجهه اللورد ملنر الى عدلى باشا يكن فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ : "أن السودان تقدم تقدما عظيما تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ ، فيجب والحالة هذه ، الا يسمح لاى تغيير يحصل فى حالة مصر السياسة أن يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام انتج مثل هذه النتائج الحسنة • على أننا ندرك من الجهة الاخرى ان لمصر مصلحة حيوية فى ايراد المياه الذى يصل اليها مارا فى السودان ••• " •

أما ماعرضه اللورد كيرزون فى سنة ١٩٢١ على عدلى باشا بشأن السودان فهو مايأتى : "حيث أن رقى السودان فى هدوء وسكينة ضرورى لأمن مصر ولحفظ مؤونتها من المياه ، تتعهد مصر بأن تستمر فى أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى ، أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة اعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين • وتكون كل القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام • وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل ••• " •

وعرض السير اوستن شامبرلن فى سنة ١٩٢٨ على ثروت باشا النص الآتى :
"يعترف الطرفان المتعاقدان بأن أوفى ضمان لصيانة مصالحهما ، ولاسيما مصالح مصر فى مجارى النيل العليا ، هو استمرار سيادتهما المشتركة فى السودان •

وعرض المستر هندرسون في سنة ١٩٢٩ على محمد محمود باشا نصا بـــأن "تستمر السيادة الانجليزية المصرية على السودان طبقا لشروط الاتفاقات الحالية ..." ثم اتفقا على النص الآتي : " مع الاحتفاظ بحرية ابرام اتفاقات جديدة في المستقبـــل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ ، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقات المذكورة . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها اياه الاتفاقات المشار اليها ".

وفي مفاوضات هندرسون ـ النحاس في سنة ١٩٣٠ ، عدل المستر هندرسون النص المتقدم على النحو الآتي : "مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير اخلال بحقـــوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشيء من اتفاقيتي سنـــة ١٨٩٩ المذكورتين . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها اياه الاتفاقيتان المشار اليهما " . وقد طلب النحاس باشـــا أن ينص على وجوب الدخول في مناقشات ودية في خلال سنة من نفاذ المعاهدة بشأن تطبيق اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وأن تعاد الحالة في السودان الى ماكانت عليه سنة ١٩٢٤ ، وأن تعود أورطة من الجيش المصري الى السودان . فرفضت هذه الطلبات جميعهـــا ، وانقطعت المفاوضات .

أما في معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد رأينا أن المادة ١١ قد جاء فيها مايأتـــي : " وليس في نصوص هذه المادة أي مساس بمسألة السيادة على السودان " .

وفي المفاوضات الاخيرة ، نص بروتوكول صدقي ـ بفن الخاص بالسودان على مـا يأتي : "أن السياسة التي يتعهد الطرفان السامیان المتعاقدان باتباعها فـــي السودان ، في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، ستكون اهدافهـــا الاساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم اعدادا فعليا للحكـم الذاتي وتبعا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان . والرأن يتفـــق للطرفين السامیين المتعاقدين ، بالاتفاق التام المشترك بينهما ، تحقيق هذا الهدف الاخير بعد التشاور مع السودانيين ، تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية ، وكذلـــك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ الى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة ، وذلك استثناء من حكم المادة الاولى من المعاهدة الحالية " . وقد ظن صدقي باشا أنه ظفر من الانجليز بأن اعترفوا بالوحدة الدائمة بين مصر والسودان ـ وله في ذلك أدلة مقنعة ذكرناها فيما تقدم (انظـــر ص ٨١ ـ ص ٨٢) ـ فاذا بالانجليز يعلنون أنهم قصدوا أن يكون للسودان حق تقرير المصير ، أي حق الانفصال عن مصر . وآخر صيغة عرضوها على النقراشي باشا في هذا

الشأن جاء فيها مايأتى : " ... يقرر الطرفان السامیان المتعاقدان وفقا لهـــذا الاجراء أنه عندما يبلغ السودانيون المرحلة التى يقررون فيها نظامهم المستقبل تكون لهم الحرية فى ممارسة حق الاختيار تبعا لمطامحهم السياسية ، وطبقا لمبادىء ميثاق هيئة الامم المتحدة الخاصة بالاقاليم التى لاتحكم نفسها بنفسها .... وفى كل الاحـوال اتفق الطرفان السامیان المتعاقدان ان يتخذا الاجراءات اللازمة لضمان المصالـــح الخاصة بكل منهما " .

والانجليز عندما يستترون اليوم خلف حق السودان فى تقرير مصيره ، يذكروننا باستتارهم فى الماضى خلف حقوق الخديو فى السودان : فى الحالتين لايستطيعون هم انفسهم ان يتقدموا من السودان بحق أصيل ، فهم يتمسكون بحق للغير يطمعـــون تحت ستاره ان يفصلوا السودان عن مصر ، لينفردوا هم بالاستيلاء عليه ، ولربطوه بخيط من هذه الخيوط الدقيقة التى تعودوا أن يربطوا بها أجزاء امبراطوريتهم الضخمة .

وهذا تنتقل بريطانيا من النقيض الى النقيض تبعا لمقتضيات مصلحتهـــا : بالامس كانت تنادى بحقوق مصر حتى تستأثر بالسودان دون سائر الدول الاجنبية . وهى اليوم تنادى بحقوق السودان حتى تستأثر به دون مصر نفسها .

ويجدر بنا هنا أن نشير الى أن بريطانيا عندما اعترفت بوحدة مصر والسودان لم تنشىء وضعا جديدا ، بل اعترفت بشىء موجود قبل اعترافها . والى هذا يشير صدقى باشا فى محادثاته مع المستر بفن اذ يقول (ص ٣١) :

" The Egyptians were not claiming rights or recognition of something new, they only asked that something already existing should not be disturbed. "

ونلاحظ أن الخطوات المتدرجة التى خطتها بريطانيا نحو الاعتراف بالوحـدة مابين مصر والسودان لاينقصها الا الخطوة الاخيرة ، وهى أن تعترف بأن حق السودان فى تقرير مصيره انما هى مسألة داخلية بين مصر والسودان ليس لبريطانيا أن تتدخـــل فيها . وفى هذه المسألة الاخيرة يقوم جوهر الخلاف . وهذا ما نتولى الآن بسطه .

. .

د ـ موقف مصر من حق السودان فى تقرير مصيره

نبادر فنقول أن للسودانيين حقا كاملا فى الحكم الذاتى ، وفقا لما تستقر عليـه مشيئتهم ، وأن على مصر واجبا مقدسا فى اعدادهم لهذا الحكم . بل نذهب أبعد من ذلك فنقول أن للسودانيين الحق فى تقرير مصيرهم ، ولكن لا كشعب غير محكم بذاتـــه (non self-governing people) ، بل كشعب مندمج فى وحدة تامة مـــع الشعب المصرى (كما هى الحال مثلا فى اندماج اسكتلنده فى المملكة المتحدة) . فعلى هذا الاساس تعترف مصر بأى حق يعطيه الميثاق أو اى قانون دولى آخر للسودانيين فى تقرير مصيرهم ، وهى على أتم استعداد للتسليم بحقوق السودانيين فى هذا الأمر .

فلا خلاف اذن بيننا وبين بريطانيا فى أن للسودانيين الحق الكامل فى تقرير مصيرهم فى الحدود التى قدمناها . ونحرص على أن نبين ذلك فى صراحة ووضوح حتى لضيع جدا للاستغلال ، فقد شوهت دعاية مغرضة مقاصد مصر نحو السودانيين .

والخلاف الحقيقى بين مصر وبريطانيا انما هو فيما يأتى : تعتبر مصر أن العلاقة بينها وبين السودان مسألة داخلية محضة لا شأن لدولة أجنبية بها . فاذا اعترفت مصر للسودان بحقه فى تقرير مصيره ، فالسودان وحده هو الذى يصدر له هذا الاعتراف . ولا يجوز لأية دولة أن تتحدث باسم السودان فى ذلك . أما بريطانيا فتريد أن تتقدم باسم السودان تطالب مصر بأن تعترف بحقه فى تقرير مصيره ، بل تريد أن تتعاقد معه على ذلك . ولا يجوز مطلقا أن تكون مسألة داخلية بين مصر والسودان محلا للتعاقد بين مصر ودولة أجنبية . وهذا ما قاله صدقى باشا نفسه فى المذكرة التى أرسلها للحكومة البريطانية فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . فقد جاء فيها ما يأتى :-

" ومن الجائز مستقبلا أن يفضل السودانيون الاستقلال على الوحدة . وحينئذ تتخذ مصر القرار الذى تمليه عليها روابط الاخوة التى تجمعها بالسودان . ولكن الاستقلال مسألة قومية لا تعنى الا الشعب الذى يطالب به والدولة التى ينبغى ان يخرج اليها أمر منحه واقراره . وليس لاية دولة أخرى ، حتى لو كان لها الحق فى ادارة هذا الشعب ، أن تتدخل لتطالب بالاستقلال باسم شعب لم تتوفر له اهلية المطالبة به " .

فمصر تعترف للسودان بحقه فى تقرير مصيره على الاساس الذى اوضحناه ، ولكنها تطلب من بريطانيا أن تسلم بأن هذا الاعتراف مسألة داخلية بين مصر والسودان لا شأن لبريطانيا به ، ولا يجوز لها أن تطلب من مصر التعاقد معها عليه . فاذا سلمت بريطانيا بذلك ارتفع الخلاف الذى بيننا .

٢ - جلاء الجيوش البريطانية عن السودان

الامر فى وجود الجيوش البريطانية فى السودان لا يعدو حالتين :

فاما أن يكون وجود هذه الجيوش نتيجة للنظام الادارى القائم . ويترتب على ذلك انه متى زال هذا النظام - وقد اثبتنا انه يجب أن يزول - وجب جلاء القوات البريطانية عن السودان .

واما أن يكون وجود القوات البريطانية لا علاقة له بالنظام الادارى القائم ، فتبقى القوات حتى لو زال النظام . وهنا يجب أن تحدد الغرض من بقاء القوات البريطانية فى السودان فى هذه الحالة . ولا يعدو الامر أن تكون هذه القوات باقية للدفاع عن السودان أو للدفاع عن الامبراطورية البريطانية .

فاذا كانت القوات باقية للدفاع عن السودان ، فان هذا الواجب انما يقع على عاتق السودانيين والمصريين وحدهم ، ولا شأن لدولة أجنبية فى ذلك .

واذا كانت القوات باقية للدفاع عن الامبراطورية البريطانية ـ ويظهر أن هذا هو الغرض فقد وضعت بريطانيا لأول مرة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ نصا لبقاء قواتها فـــى السودان كما وضعت نصا لبقاء قواتها فى مصر ـ فأن الاسباب التى ذكرناها لوجـــوب جلاء القوات البريطانية من مصر تنطبق على السودان . فما هو الا جزء لاينفصل عن مصر، فاذا وجب جلاء الجنود البريطانية من الاراضى المصرية كان هذا الجلاء واجبا من جميع الاراضى المصرية بما فى ذلك السودان .

على هذه الاسانيد القانونية والتاريخية تبنى مصر مطالبها فيما يخص السودان .

ولكن مصر الى جانب ذلك ـ بل وقبل ذلك ـ تعتمد على أمر أكبر خطـــرا ، وأبقى أثرا . هو أن الوحدة التى تربط مابينها وبين السودان تقوم على ضرورة اقتصادية وعلى حقيقة نفسية .

فالسودان فى أشد الحاجة الى مصر حتى ينهض اقتصاديا . واذا هو فصل عنها لسيبقى فى وهدة الفقر والحاجة كما هو الآن . والتجربة التى قامت بها بريطانيا ، بعـــد أن فصلته اقتصاديا عن مصر ، خير دليل على ماقدمنا . فلا يزال السودان ـ بعد نحو خمسين سنة من الادارة الانجليزية وبعد فصله الاقتصادى عن مصر ـ فقيرا محتاجا الى معونة مصر . وقد قدمنا السبب فى ذلك عندما بينا العناصر الاقتصادية التى تقوم عليهـــا وحدة وادى النيل . ولقد فتح الحكم المصرى السودان للحضارة ولاوربا وللاجانـــب ، فانشئت القنصليات الاجنبية وكثر عددها . أما فى ظل الحكم الانجليزى فقد أقفـــل السودان ـ القسم الجنوبى على الاقل ـ الباب فى وجه الاجانب ، ولم يسمح بانشـــاء قنصليات أجنبية فى السودان .

والوحدة مابين مصر والسودان تقوم على مشيئة المصريين والسودانيين على السواء . والبلدان ربطتهما الطبيعة والتاريخ والذكريات والاماني برباط مقدس ومن عند اللـــه ، وما ربطه الله لايحله الانسان .

(عبد الرزاق أحمد السنهورى)

Bibliotheca Alexandrina
0621759